



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة علمية محكمة

عدد خاص - كانون الاول ٢٠٢٣
الجزء الرابع

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية



رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسب في وزارة المالية

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Special issue
December 2023



009647901409233

afsj@mof.gov.iq

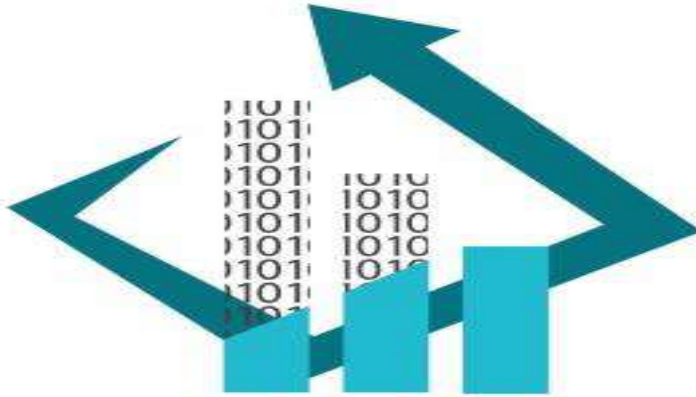
ISSN 2709-2852

2442

رقم
التصنيف الدولي

رقم الابداع
في دار الكتب والوثائق





المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الثالث)
المالية العامة
تحديات الإصلاح
والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي
بغداد ٢٠ - ٢١ كانون الأول ٢٠٢٣

المحور السادس (التنسيق بين السياستين المالية والنقدية)

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الثالث)
المالية العامة تحديات الإصلاح والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي
وتحت شعار إصلاح المالية العامة طريقنا لتحقيق الازدهار الاقتصادي
بغداد ٢٠ - ٢١ كانون الأول ٢٠٢٣

المحور السادس (التنسيق بين السياستين المالية والنقدية)

البحوث			
ت	العنوان	اسماء الباحثين	ص
1	العنوان	تحليل أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٢١-٢٠٢٤	٣٠-١
	الباحث	أ.د. عبد الرحمن عبيد جمعة / جامعة الأنبار - كلية الإدارة والاقتصاد د. حامد صالح علي محسن / وزارة الكهرباء- الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط	
2	العنوان	اثر السياستين المالية والنقدية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠٢٤	٦٠-٣١
	الباحث	أ.م.د. خالد روكان عواد / جامعة الفلوجة - كلية الإدارة والاقتصاد م.د. كوثر كريم عبد الرزاق / جامعة واسط - كلية الإدارة والاقتصاد د. رباب ناظم خزام / وزارة النفط / شركة توزيع المنتجات النفطية/ فرع واسط	
3	العنوان	دور آليات الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية في تعزيز اقتصادات الدول النامية / تجارب وممارسات دولية	٩٢-٦١
	الباحث	أ.م.د. منى سالم حسين / جامعة نينوى، كلية تكنولوجيا المعلومات م. ثابت حسان ثابت / جامعة نينوى، كلية هندسة الإلكترونيات مناف باسل رؤوف / وزارة المالية، مصرف الرافدين، شارع نينوى ١١٢	
4	العنوان	دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي	١١٦-٩٣
	الباحث	د.رنيم زياد أحمد جوايره محاضر غير متفرغ / كلية المفرق الاهلية / عمان - الاردن د.علاء تحسين السوالمه / محاضر غير متفرغ / عمان - الاردن	
5	العنوان	الجوانب العامة لأساليب السياسات النقدية والمالية والتنسيق بينهما	١٤٤-١١٧
	الباحث	د. عمار عبد الأمير عبد الحسين الشماع / محاسب قانوني / متقاعد	
6	العنوان	تحليل وقياس اليات سعر الصرف الحديثة واثرها في ادوات المالية العامة عبر اداة الاحتياطييات الاجنبية في العراق للمدة (٢٠٢٠/١-٢٠٢٣/٧) باستخدام نموذج SVAR	١٨٢-١٤٥
	الباحث	د. مصطفى محمد إبراهيم / البنك المركزي العراقي م.م. أحمد فالح عبد الرحيم / وزارة التخطيط العراقية/ دائرة التنمية الاقليمية والمحلية/ مديرية تخطيط البصرة	
7	العنوان	أثر التنسيق بين السياسة المالية والنقدية	٢٠٠-١٨٣
	الباحث	حسن هزبر علي / وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية أ.م.سحر الفاتح عبدالله / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	
8	العنوان	اثر السياسة المالية والنقدية في سوق العراق للاوراق المالية للمدة ٢٠٢٠-٢٠٢٤	٢١٨-٢٠١

	الباحث	م.م. قاسم عبد الستار عبد الرحمن العاني / جامعة الأنبار / كلية الإدارة والاقتصاد م.م. محمد رافع صبار / مصرف الرشيد / فرع جامعة الأنبار ٥٨٣ عمر كريم حميد / مديرية بلديات الأنبار	
٩	العنوان	فاعلية مؤشرات الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٤	٢٥٢-٢١٩
	الباحث	م.م. أنور رشيد خليفة / وزارة المالية / دائرة الموازنة أ.د. أحمد حسين بتال / جامعة الأنبار / كلية الإدارة والاقتصاد	
10	العنوان	اثر استقلالية البنك المركزي العراقي على معدل التضخم في العراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٤	٢٧٦-٢٥٣
	الباحث	محمد رافع صبار / مصرف الرشيد/ فرع جامعة الانبار ٥٨٣ محمد غازي محيسن دائرة العمل والشؤون الاجتماعية / هيئة الحماية الاحماية الاجتماعية في الانبار أحمد عباس هادي / الهيئة العامة للضرائب / دائرة الضريبة في الانبار	
11	العنوان	اثر الانضباط المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠١٠	٣٠٣-٢٧٧
	الباحث	خالد حسين حمزة / وزارة المالية / مصرف الرشيد	

تحليل أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على معدلات البطالة في العراق للمدة

٢٠٢١-٢٠٠٤

Analysis the Impact of Precautionary Financial Policy Variables on Unemployment Rates in Iraq 2004-2021

الباحثين

أ.د. عبد الرحمن عبيد جمعة الكبيسي

د.حامد صالح علي محسن

جامعة الانبار

وزارة الكهرباء

abdulrahmanjumaah@gmail.com

ham21n3001@uoanbar.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص :

يهدف البحث إلى بيان وتحليل واقع متغيرات السياسة المالية الوقائية وعلاقتها بعدلات البطالة في العراق فضلاً عن هدفه في قياس وتحليل أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على معدلات البطالة في العراق وانطلق البحث من فرضية مفادها أن متغيرات السياسة المالية الوقائية من الممكن أن يكون لها تأثير على معدلات البطالة في العراق ، وقد توصل البحث إلى يعد العراق واحد من الدول التي تعاني من ارتفاع نسبي في معدلات البطالة وبأنواعها المختلفة سيما البطالة التي أصبحت موجودة في أغلب المفاصل العامة للدولة ويوصي البحث بضرورة توفر الإرادة حقيقية وقناعة قوية لدى صنّاع القرار في العراق للعمل على تفعيل دور متغيرات السياسة المالية الوقائية الضابطة بهدف مواجهة العديد من المشاكل الإقتصادية التي قد يتعرض لها الإقتصاد العراقي .



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ١- ٣٠

Abstract :

The research aims to explain and analyze the reality of precautionary financial policy variables and their relationship to unemployment rates in Iraq, as well as its goal of measuring and analyzing the impact of precautionary financial policy variables on unemployment rates in Iraq. The research started from the hypothesis that precautionary financial policy variables could have an impact on unemployment rates. In Iraq, the research has concluded that Iraq is one of the countries that suffer from a relatively high rate of unemployment and its various types, especially disguised unemployment, which has become present in most public sectors of the state. The research recommends the necessity of having a real will and strong conviction among decision makers in Iraq to work to activate the role of Controlling precautionary financial policy variables with the aim of confronting many of the economic problems that the Iraqi economy may be exposed to.

المقدمة

تعد السياسة المالية الوقائية واحدة من الإجراءات التي يمكن أن تستخدمها الدولة بهدف الوصول بالاققتصاد إلى حالة الاستقرار ، إذ يعاني الإقتصاد العراقي من العديد من المشاكل الإقتصادية المختلفة ومن بينها البطالة إذ تمّ اقتراح السياسة المالية الوقائية كواحدة من السياسات التي يمكن من خلالها مواجهة العديد من المشاكل الإقتصادية ومن بينها البطالة من خلال تبني هذه السياسة لأدوات مالية وقائية فضلاً عن تبنيها لمؤشرات مالية ضابطة والتي هي عبارة عن نسب مالية محددة لا يمكن تجاوزها ، لذلك فإن تبني هكذا سياسة مالية وقائية وتفعيل ادواتها والعمل بمؤشراتها من الممكن أن تؤثر على معدلات البطالة التي أصبحت واحدة من اهم المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال الحاجة إلى تبني سياسة مالية وقائية يمكن من خلالها التأثير في معدلات البطالة من خلال ما تقرضه هذه السياسة من أدوات مالية ومؤشرات ضابطة ، فالسياسة المالية الوقائية التي تهدف معالجة العديد من المشاكل الإقتصادية ومن بينها البطالة لا بد ان تحظى بأهمية قصوى من أجل تفعيل دور أدواتها والعمل بمؤشراتها لضمان معالجة هذه المشاكل من بينها البطالة .

٢.١- مشكلة البحث

يفتقر العراق إلى وجود سياسة مالية وقائية وعدم وجود الإرادة الحقيقية لتفعيل أدواتها والعمل بمؤشراتها المالي الضابطة التي يمكن أن تؤثر في العديد المتغيرات الإقتصادية ومن بينها البطالة .

٣.١- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن متغيرات السياسة المالية الوقائية من الممكن أن يكون لها تأثير على معدلات البطالة في العراق .

٤.١- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

١. بيان وتحليل واقع متغيرات السياسة المالية الوقائية وعلاقتها بمعدلات البطالة في العراق .

٢. قياس وتحليل أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على معدلات البطالة في العراق

٥.١- منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي لبيان أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على البطالة في العراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ من خلال تحليل البيانات وقياسها .

٦.١ - هيكلية البحث

من أجل اثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه فقد تمّ تقسيم البحث على خمسة محاور إذ أوجز المحور الأول السياسة المالية الوقائية من حيث المفهوم والمتغيرات في حين اشتمل المحور الثاني ظاهرة البطالة من حيث المفهوم والأسباب ، أما المحور الثالث فقد حلل متغيرات السياسة المالية الوقائية وعلاقتها بالبطالة في العراق أما المحور الرابع فقد تناول قياس وتحليل نتائج أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على معدلات البطالة في العراق واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات جاءت في المحور الخامس .

٢ - المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢ - السياسة المالية الوقائية

١.١.٢ - مفهوم السياسة المالية الوقائية

تعد السياسة المالية الوقائية واحدة من الإجراءات التي يمكن أن تستخدمها الدولة بهدف الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار ، وتعرف بأنها مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تتبعها الدولة للوقاية أو التقليل من مشاكل اقتصادية عدة التي قد يتعرض لها النشاط الاقتصادي وهذه المشاكل بطبيعتها تؤثر في العديد من المتغيرات والقطاعات الاقتصادية المهمة مما تؤدي إلى حدوث العديد من الاختلالات في التوازنات الاقتصادية وحتى تتمكن هذه السياسة من تقليل حدة المشاكل الاقتصادية التي قد تحدث فلا بد من تفعيل دور أدوات السياسة المالية الوقائية والعمل بمؤشراتها الضابطة التي هي عبارة عن نسب مالية محددة لا يمكن تجاوزها وهذا يتم من خلال توفير البيئة المناسبة لعمل هذه الأدوات والمؤشرات بالمستوى الذي يمكن من خلاله تقليل حدة هذه المشاكل المختلفة .

٢.١.٢ - متغيرات السياسة المالية الوقائية

لا بد لأي دولة من دول العالم سواء كانت دولة متقدمة أو دولة نامية أن تمتلك مؤشرات مالية ضابطة وفق حدود أو نسب معيارية لا يمكن تجاوزها ، وإنّ العمل

بهكذا متغيرات من الممكن أن يساعد الحكومات في تلك الدول على تجنب العديد من المشاكل الاقتصادية المختلفة التي قد يتعرض لها النشاط الاقتصادي والتي تؤدي إلى حدوث اختلالات في العديد من التوازنات الاقتصادية للقطاع المالي ككل ولكي يتم مواجهة هكذا مشاكل غير المرغوبة فقد تمّ اللجوء إلى مؤشرات الإنضباط المالي التي يمكن استخدامها كمتغيرات للسياسة المالية الوقائية للتأثير على معدلات البطالة ويمكن توضيح هذه المتغيرات من خلال الآتي :

١.٢.١.٢ - نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

يهدف هذا المؤشر إلى وضع حد أو نسبة لحجم الدين العام الذي يمكن أن يتحمله المجتمع من دون أن يؤثر ذلك سلباً على النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي ، ووفقاً لمعاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ لدول الاتحاد الأوروبي فقد بينت أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن لا تتجاوز (٦٠%) وأن تتجاوز هذه النسبة يعني الدخول بأزمة ديون جديدة وهذه النسب يجب أن تكون أقل في الدول النامية لأن البعض هذه الدول النامية تفتقر إلى العديد من المقومات والموارد الاقتصادية ، ويرتبط حجم الدين العام بالاستدامة المالية ويعد البلد محققاً للاستدامة إذا كانت هناك قدرة على سداد الديون ويتسم الموقف المالي وفقاً لهذه القاعدة بعدم إستدامة الدين العام إذا كانت نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي مرتفعة وتفق نسب السنوات السابقة (حمزة ومحمد ، ٢٠٢٢ : ١٧٨-٢٠٨) .

٢.٢.١.٢ - نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

من خلال هذا المؤشر يتم وضع حدود للإنفاق العام بصورة عامة ولإنفاق الجاري بشكل خاص والذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة في غالبية الدولة النامية ، وهذه الحدود يمكن أن تكون من حيث القيمة المطلقة أو معدلات النمو أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع مدة زمنية تتراوح بين (٣-٥) أعوام والتي يمكن الإعتماد عليها كأداة تشغيلية لتضييق فجوة اتساع الدين العام (دعدوش ، ٢٠٢٠ : ٥) ، وقد أشارت المدرسة الكلاسيكية إلى أن النسبة الملائمة للنفقات العامة إلى

الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة تتراوح ما بين (٢٥-٣٥%) أما في الدول النامية ومن ضمنها العراق فإنَّ هذه النسبة تتراوح ما بين (٣٠-٣٥%) وهذه النسبة تبدو مقبولة في ظل تردي الخدمات العامة وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتوسع القطاع العام وانكماش القطاع الخاص (فرج وعبداللطيف ، ٢٠١٨ : ٣٢-٨٠) .

٣.٢.١.٢ - نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد السقوف العليا والدنيا للإيرادات المتوقعة للحد من الأعباء الضريبية المفرطة وكذلك تعمل على تحسين عملية تحصيل الإيرادات العامة الفعلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت الحكومة أكثر قدرة على تحقيق أهدافها وتلبية احتياجات المجتمع ويعتمد ذلك على مدى كفاءة وشفافية ونزاهة إدارة هذه الإيرادات وتوزيعها ، إلا أن الطابع الدوري للإيرادات العامة عادةً ما يتبع الدورة الاقتصادية رواجاً وانكماشاً وقد يكون من الصعب فرض قيود عليها بهدف تنميتها (عبد العزيز وفرحان ، ٢٠٢٢ : ١٩٨-٢١٨) .

٤.٢.١.٢ - نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام

إن الهدف الأساسي من اعتماد هذا المؤشر هو عدم السماح بالاقتراض إلا في بعض الحالات التي تتطلب ذلك أي خلال مدة معينة لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية فعندما تكون نسبة النفقات الاستثمارية إلى حجم الإقتراض مرتفعة هذا يعني أن الإقتراض يوجه لمشاريع استثمارية يمكن الإستفادة منها في المستقبل وتكون مصدراً إضافياً لتحقيق العوائد المالية للدولة ، وتعاني غالبية الدول الغنية بالموارد الطبيعية القابلة للنضوب من تحديات عدة وأن حجم الإيرادات المتأتية منها لا تضمن إدارة سليمة للاقتصاد الكلي لكون هذه الإيرادات مرتبطة بالأسواق العالمية والتي عادةً ما تتعرض لتقلبات عدة وأزمات متكررة والتي بدورها تخفض أو ترفع من أسعار الموارد كما حدث في أزمة كورونا الأخيرة التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية التي شهدت خلالها تحسن في الأسعار

العالمية لبعض المعادن ومنها النفط وهذا يجعل الحكومات تزيد الإنفاق وقت اليسر والعكس صحيح (أحمد وآخرون ، ٢٠٢٣ : ٤٧٣-٤٨٨) .

٢.٢ - ظاهرة البطالة

١.٢.٢ - مفهوم البطالة

تعد البطالة واحدة من أكثر المشاكل تعقيداً التي تواجه العديد من الدول النامية وتعرف بأنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه فضلاً عن عدم التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية البشرية وغير البشرية المتاحة أي عدم تشغيل الطاقات العاطلة عن العمل للسكان الذين يبحثون عن عمل عند مستويات مختلفة من الأجور (حسين والشرع ، ٢٠٢٠ : ٢٨٤-٢٩٢) ، وتعرف معدلات البطالة أيضاً بأنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا خلال فترة الإسناد الزمني في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وراغبين فيه ويبحثون عنه بشكل نشط ولكن لم يعملوا (عبد الكريم وصالح ، ٢٠٢٢ : ٣٤٢-٣٦١) ، ويمكن قياسها من خلال ما يسمى بمعدلات البطالة من خلال قسمة عدد العاطلين عن العمل على حجم القوة العاملة وفقاً للصيغة الآتية : (عبد الرحمن وعريقات ، ٢٠٠٤ : ١٥١)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم قوة العمل}} * ١٠٠$$

٢.٢.٢ - أسباب حدوث ظاهرة البطالة

إن البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة في أي وقت من الأوقات وفي أي مجتمع من المجتمعات سواء كان نامي أو متقدم ، لذلك إن حدوث مثل هذه الظاهرة عادةً ما تكون نتيجة لأسباب إقتصادية أو أسباب سياسية فالأسباب الإقتصادية هي : (البياتي والشمري ، ٢٠١١ : ٢٨٠)

❖ **تغير هيكل الطلب** : يعني الانتقال من قطاع الى قطاع آخر نتيجة التطور الاقتصاد على سبيل المثال إنتقال الدول من كونها دولة زراعية الى دول نفطية مثل

العراق والجزائر ، مما يعني التركيز يكون على قطاع معين بشكل كبير وإهمال القطاعات الاخرى مما يؤدي الى حدوث ظاهرة البطالة .

❖ **التطور التكنولوجي :** قد يكون للتقدم التكنولوجي سبباً في زيادة معدلات البطالة سيما عندما يستخدم في مجالات الإقتصاد وخاصة الصناعي فيتم الإستغناء عن الأيدي العاملة أحياناً .

❖ **السياسات الحكومية :** تمارس السياسات الحكومية دوراً في تحديد الحد الأدنى والأعلى للإجور وهذا قد لا يتناسب مع رغبات العمال المنتجين ومن ثم حدوث البطالة .

❖ **طبيعة المهن التي قد تتعارض مع الوضع الاجتماعي .**

❖ **إعانات البطالة :** واحدة من الأسباب الرئيسية المشجعة والمؤدية إلى حدوث ظاهرة البطالة سيما وأن بعض الدول الرأسمالية مثل فرنسا قد وصلت فيها معدلات البطالة إلى ٧٥% من الإجور كإعانات للبطالة .

وهنا مجموعة الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة البطالة وهذه الأسباب قد تكون أسباب سياسية ويمكن حصر هذه الأسباب بما يأتي : (عثمان ، ٢٠٢٠ : ١٢٠)

❖ **عامل الإستقرار السياسي :** إن عدم وجود الإستقرار السياسي يمكن أن يمارس دوراً مهماً في زيادة البطالة وذلك لأنه يؤدي إلى توقف عجلة تقدم العديد من النشاطات الإقتصادية المختلفة .

❖ **الثروات غير المستغلة :** إن عدم إستغلال الثروات وتعطيها سيما الطبيعية يؤدي إلى حدوث البطالة بسبب الضعف من المنظمين وإنخفاض حجم المدخرات وعدم إدارتها واستثمارها إذ أن هناك العديد من الدول تمتلك هكذا ثروات طبيعية

كالنفط والغاز الطبيعي والفوسفات وغيرها إلا أن غير مستغلة ومعطلة وهذا مؤشر لحدوث بطالة متوقعة .

❖ عدم استثمار الحكومات للأموال العامة في البنوك والأسواق الخارجية يحرم البلد من مشروعات اقتصادية كبيرة من الممكن أن تساهم في خلق فرص عمل لأبناء البلد لو تم استثمارها محلياً .

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

٣.١- تحليل متغيرات السياسة المالية الوقائية وعلاقتها بالبطالة في العراق

إن الأحداث التي عصفت بالواقع الاقتصادي العراقي منذ الثمانينيات ولغاية الآن أدت إلى إنهاك الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة ونتج عنها تدمير البنى التحتية سيما القاعدة الصناعية فضلاً عن إنهيار القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي والخدمي التي كانت سبباً أساسياً في انتشار ظاهرة البطالة في العراق نتيجةً لضعف الاستثمار وانخفاض معدلاته بشكل كبير وضعف النظام التعليمي وعدم دعم وتطوير القطاع الخاص فضلاً عن عدم وجود الرغبة الحقيقية (حسين والشرع ، ٢٠٢٠ : ٢٨٤-٢٩٢) .

إن امكانية التخلص من هذه الظاهرة تتطلب اجراءات حقيقية من قبل صنّاع القرار لمعالجة لذلك سيتم بيان تطور معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث وعلاقتها بالمؤشرات الخاصة بالسياسة المالية الوقائية فمن خلال الجدول (١-١) نلاحظ وجود علاقة بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة إذ بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣٧٠%) مقابل معدل بطالة (٢٦.٨٩%) خلال عام ٢٠٠٤ لتتخفص نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغت (٤٤%) خلال عام ٢٠٠٨ مقابل معدل بطالة مقداره (١٦%) وهذه يعني أن هناك علاقة طردية بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين معدلات البطالة حتى عام ٢٠٠٨ ، ثم عاودت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الإرتفاع خلال عام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات

الأزمة المالية العالمية لتتخفص بعدها إلى (٢٥.٨٠%) خلال عام ٢٠١٣ مقابل معدل بطالة مقداره (٨.٨٣%) واستمرت هذه النسبة بالارتفاع والإنخفاض حتى بلغت (٥٢.٢٣%) خلال عام ٢٠٢١ لتبلغ مقابلها معدلات البطالة (١٣.٨%) ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بينهما والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية الدين العام الذي يتم الحصول عليه يوجه لأغراض استهلاكية وأن ما يوجه لأغراض الإستثمار هي نسبة قليلة مقارنة مع الأغراض الإستهلاكية .

الجدول (١-١) متغيرات السياسة المالية الوقائية وعلاقتها بمعدلات البطالة

السنوات	نسبة الدين العام GDP / (%٦٠)	نسبة النفقات العامة / GDP (%٣٥-٣٠)	نسبة الإيرادات العامة / GDP (%)	نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام (%)	معدلات البطالة (%)
١	٢	٣	٤	٥	
٢٠٠٤	370.81	58.92	61.66	1.98	26.89
٢٠٠٥	223.29	41.71	54.71	2.28	17.88
٢٠٠٦	126.52	39.03	51.06	2.12	17.35
٢٠٠٧	83.82	35.11	48.81	7.02	19.2
٢٠٠٨	44.02	42.46	50.90	21.47	16.02
٢٠٠٩	55.01	42.23	41.97	13.33	14.21
٢٠١٠	47.06	43.00	43.03	20.26	12.16
٢٠١١	33.56	36.03	49.77	24.31	17.4
٢٠١٢	27.76	41.11	46.72	41.35	14.32
٢٠١٣	25.80	46.43	42.53	61.01	8.83
٢٠١٤	27.03	42.46	39.49	49.13	9.98
٢٠١٥	52.54	35.88	33.88	18.01	16.78
٢٠١٦	65.29	33.74	27.37	12.25	10.8
٢٠١٧	67.29	33.61	34.47	10.89	13.65
٢٠١٨	39.73	29.72	39.17	12.79	14.17
٢٠١٩	41.34	39.94	38.45	21.12	13.78
٢٠٢٠	75.89	34.99	29.07	1.94	16.2
٢٠٢١	52.23	33.70	35.74	8.36	13.8

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على :

- وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة .
- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية لأعوام مختلفة .

كما يتضح من خلال الجدول (١-١) أن هناك علاقة قوية ما بين نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة إذ بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٥٨.٩٢%) خلال عام ٢٠٠٤ في حين بلغت معدلات البطالة (٢٦.٨٩%) خلال العام نفسه ، ثم سجلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ لتبلغ (٤١.٧١%) و (٣٩%) و (٣٥.١١%) على التوالي في حين بلغت معدلات البطالة (١٧.٨٨%) و (١٧.٣٥%) و (١٩.٢%) على التوالي ، وعادت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعها خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغت (٤٣%) خلال عام ٢٠١٠ وكنتيجة طبيعية نلاحظ تراجع معدلات البطالة لتبلغ (١٢.١٦%) خلال العام نفسه ، ثم عادت انخفاضها خلال عام ٢٠١١ لتبلغ (٣٦%) مع زيادة في معدلات البطالة لتشهد نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حالة من عدم الاستقرار خلال الأعوام اللاحقة إذ بلغت (٤٢.٤٦%) خلال عام ٢٠١٤ مقابل معدل بطالة مقداره (٩.٩٨%) واستمر هذا التذبذب بالارتفاع والانخفاض في نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات البطالة حتى بلغت (٣٣.٧٠%) مقابل معدل بطالة مقداره (١٣.٨%) خلال عام ٢٠٢١ ، ومن ثمّ يمكن القول أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية لأنّ نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تراجع معدلات البطالة .

ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول (١-١) أنّ هناك علاقة قوية بين نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين معدلات البطالة إذ تبين بيانات الجدول أنّ هناك علاقة طردية بين المتغيرين فزيادة نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وهذه النتيجة منطقية ، لأنّ زيادة الإيرادات العامة في البلدان غير الريعية عادةً ما تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وذلك لأنّ أغلب الإيرادات تأتي من الضرائب لما لها من أثر انكماش على الاقتصاد ، أما في البلدان الريعية مثل العراق فإنّ زيادة الإيرادات العامة تؤدي إلى انخفاض معدلات

البطالة كون هذه الإيرادات توجه أغلبها للإنفاق العام دون أن يكون هناك اقتطاع من الدخول ، كما يتضح أيضاً من خلال الجدول (١-١) أنَّ هناك علاقة قوية بين نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام إذ بلغت (١٠.٩٨%) خلال عام ٢٠٠٤ في حين بلغ معدل البطالة (٢٦.٨٩%) خلال نفس العام وشهدت نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام تذبذباً واضحاً خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٣ ارتفاعاً وانخفاضاً لتسجل أعلى ارتفاع لها خلال عام ٢٠١٣ لتبلغ (٦١%) بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية للعراق وارتفاع أسعار النفط بعد أزمة عام ٢٠٠٨ في حين بلغت معدلات البطالة (٨.٨٣%) ، لتتخفض هذه النسبة خلال الأعوام اللاحقة لتسجل انخفاضاً كبيراً خلال عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا مقابل معدل بطالة مقداره (١٦.٢%) ثمَّ بلغت (٨.٣٦%) خلال عام ٢٠٢١ بسبب التخفيف من بعض اجراءات الإغلاق التي كانت سائدة آنذاك ثمَّ بلغت معدلات البطالة خلال العام ذاته (١٣.٨%) ، وكنتيجة طبيعية إنَّه كلما ارتفعت نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام أدى ذلك إلى تراجع معدلات البطالة .

٢.٣- قياس وتحليل نتائج أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على معدلات البطالة في العراق

٤-٤-١ : رموز المتغيرات

يبين الجدول (٢-١) متغيرات البحث المستخدمة في الجانب القياسي إذ يتضمن هذا الجدول المتغيرات المستقلة التي تمثل متغيرات السياسة المالية الوقائية والتي هي عبارة عن أربعة مؤشرات مالية ضابطة من جانب ويشمل المتغير التابع (البطالة) ويمكن توضيحها مع رموزها في الجدول (٢-١) وكما يأتي :

جدول (٢-١) متغيرات البحث المستخدمة في الجانب القياسي

المتغيرات المستقلة	رمز المتغير
الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	X1
النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي	X2
الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي	X3

X4	النفقات الإستثمارية / الدين العام
رمز المتغير	المتغير التابع
UNE	البطالة

المصدر : من إعداد الباحث

١.٢.٣ - تحليل نتائج النموذج القياسي لبيان أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على معدلات البطالة

سيتم في هذا الجانب التأكد من مدى سكون السلسلة الزمنية ومن بعدها يتم تحديد النموذج القياسي المستخدم لبيان أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على معدلات البطالة وكما يأتي :

١.١.٢.٣ - نتائج اختبار ديكي- فولر المطور (ADF)

يبين الجدول (٣-١) نتائج سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول ويمكن توضيحها كما يأتي :

الجدول (٣-١) نتائج سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار ديكي- فولر المطور (ADF)

سكون السلسلة عند المستوى الأصلي									
Variable	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t- Statisti	Prob		t- Statisti	Prob		t- Statisti	Prob	
UNE	-3.2056	0.0243	**	-2.7428	0.2237	no	-1.6870	0.0865	*
X1	-3.9682	0.0028	***	-4.0081	0.0129	**	-2.7256	0.0071	***
X2	-2.7068	0.0785	*	-3.2917	0.0772	*	-0.7173	0.4020	No
X3	-1.7721	0.3907	no	-1.2836	0.8828	no	-0.9879	0.2863	No
X4	-2.1538	0.2250	no	-2.0758	0.5487	no	-0.7682	0.3794	No
سكون السلسلة عند الفرق الأول									
d(UNE)	-3.9216	0.0033	***	-3.7603	0.0259	**	-3.8474	0.0002	***
d(X1)	-3.2174	0.0233	**	-2.2278	0.4665	no	-3.2250	0.0016	***
d(X2)	-2.9759	0.0427	**	-2.9760	0.1471	no	-2.9637	0.0036	***
d(X3)	-2.7022	0.0794	*	-3.0274	0.1333	no	-2.7128	0.0074	***
d(X4)	-2.3479	0.1607	no	-2.3546	0.3991	no	-2.3423	0.0197	**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

• تعني العلامة (*) معنوية إحصائياً عند المستوى (٠.١٠) ، وتعني العلامة (**) معنوية عند مستوى (٠.٠٥) ، وتعني العلامة (***) معنوية عند مستوى (٠.٠١) ، وتعني (no) عدم المعنوية .

يتضح من خلال الجدول (٣-١) أن بعض متغيرات السلسلة الزمنية الداخلة في البحث كانت ساكنة عند المستوى الأصلي (X1 , X2 , UNE) حسب اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) وبعد أخذ الفرق الأول لها تبين من خلال الجدول (٣-١) أنَّ المتغيرات (X1,X2,X3, UNE) أصبحت ساكنة أيضاً عند أخذ الفرق الأول لها وحتى يتم التأكد من سكون السلسلة الزمنية قيد البحث يتم اللجوء إلى اختبار فيليبس- بيرون (PP) .

٢.١.٢.٣ - نتائج اختبار فيليبس - بيرون (PP)

يبين الجدول (٤-١) نتائج سكون السلسلة الزمنية بحسب اختبار فيليبس بيرون عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول وسيتم توضيحها كما يأتي :

الجدول (٤-١) نتائج سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار فيليبس - بيرون (PP)

سكون السلسلة عند المستوى الأصلي									
Variable	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
	t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob	
UNE	-4.3505	0.0008	***	-4.1272	0.0091	***	-2.1766	0.0293	**
X1	-9.7515	0.0000	***	-7.9981	0.0000	***	-7.4918	0.0000	***
X2	-4.6712	0.0003	***	-4.5081	0.0029	***	-1.8912	0.0563	*
X3	-2.5230	0.1144	no	-2.3575	0.3983	no	-1.4284	0.1416	No
X4	-1.8594	0.3494	no	-1.7720	0.7079	no	-1.0675	0.2558	No
سكون السلسلة عند الفرق الأول									
d(UNE)	-4.7090	0.0002	***	-4.6299	0.0020	***	-4.6842	0.0000	***
d(X1)	-3.2589	0.0207	**	-2.2916	0.4327	no	-3.3102	0.0012	***
d(X2)	-4.5119	0.0005	***	-4.4453	0.0036	***	-4.5563	0.0000	***
d(X3)	-3.4326	0.0130	**	-3.6775	0.0305	**	-3.4909	0.0007	***
d(X4)	-3.7733	0.0049	***	-3.7335	0.0265	**	-3.7885	0.0003	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

• تعني العلامة (*) معنوية إحصائياً عند المستوى (٠.١٠) ، وتعني العلامة (**) معنوية عند مستوى (٠.٠٥) ، وتعني العلامة (***) معنوية عند مستوى (٠.٠١) ، وتعني (no) عدم المعنوية .

يتضح من الجدول (٤-١) أن بعض متغيرات السلسلة الزمنية (UNE , X1 , X2) كانت ساكنة عند المستوى الأصلي بحسب اختبار فيليبس - بيرون (PP) في حين أن المتغيرات الأخرى لم تكن ساكنة عند المستوى الأصلي ، وبعد أخذ الفرق الأول لها تبين من خلال الجدول (٤-١) أن جميع متغيرات السلسلة الزمنية الداخلة في البحث أصبحت ساكنة بحسب اختبار فيليبس - بيرون (PP) ولأن اختبار فيليبس بيرون أكثر شمولية من اختبار ديكي فولر فيمكن القول أن السلسلة الزمنية ساكنة ، ونظراً لإختلاف درجة سكون السلسلة سيتم استخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي فترات الإبطاء الموزعة ARDL لبيان أثر متغيرات السياسة المالية الوقائية على معدلات البطالة في العراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ بعد تحويل البيانات إلى ربع سنوية ليصبح لدينا (٧٢) مشاهدة وهي كافية لتطبيق هذا النموذج كما في ملحق (١) ووفقاً للخطوات الآتية :

١.٢.١.٢.٣ - التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات النموذج

يلاحظ من خلال الجدول (٥-١) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات المستقلة وبين المتغير التابع (البطالة) ويمكن توضيح نتائج التقدير الأولي من خلال الجدول الآتي وكما يأتي :

الجدول (٥-١) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
UNE(-1)	1.1246	0.1274	8.8282	0.0000
UNE(-2)	-0.1882	0.1650	-1.1404	0.2600
UNE(-3)	-0.1292	0.0939	-1.3762	0.1754
UNE(-4)	0.0752	0.0697	1.0781	0.2866
UNE(-5)	-0.1518	0.0524	-2.8960	0.0058
X1	0.1592	0.0183	8.7212	0.0000
X1(-1)	-0.1645	0.0296	-5.5549	0.0000
X1(-2)	0.0266	0.0191	1.3911	0.1709
X2	-0.0245	0.0342	-0.7157	0.4778
X2(-1)	-0.0553	0.0339	-1.6334	0.1092
X3	0.8395	0.0581	14.4552	0.0000
X3(-1)	-0.9528	0.1182	-8.0620	0.0000
X3(-2)	0.1531	0.1244	1.2304	0.2248

X3(-3)	0.0867	0.0691	1.2547	0.2159
X3(-4)	0.0595	0.0368	1.6187	0.1124
X4	-0.2602	0.0230	-11.3348	0.0000
X4(-1)	0.3595	0.0480	7.4945	0.0000
X4(-2)	-0.0526	0.0611	-0.8618	0.3933
X4(-3)	-0.0563	0.0323	-1.7441	0.0878
C	-2.0706	1.1557	-1.7917	0.0798
@TREND	0.0171	0.0058	2.9763	0.0046
R-squared	0.9921	Mean dependent var		14.4207
Adjusted R-squared	0.9886	S.D. dependent var		2.8659
S.E. of regression	0.3057	Akaike info criterion		0.7187
Sum squared resid	4.2999	Schwarz criterion		1.4097
Log likelihood	-3.0748	Hannan-Quinn criter.		0.9921
F-statistic	287.6569	Durbin-Watson stat		2.0605
Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠٠			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

الجدول (١-٥) يبين نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL المطور إذ يلاحظ أنَّ قيمة معامل التحديد R-squared بلغ (٠.٩٩) وهذه القيمة تعطي قوة تفسيرية للنموذج القياسي المقدر وهذا يعني أنَّ المتغيرات المستقلة والمتمثلة بمؤشرات السياسة المالية الوقائية تفسر المتغير التابع (البطالة) بنسبة (٩٩%) وأنَّ (١%) يدخل ضمن حد الخطأ وأنَّ النموذج الذي تم اختياره حسب نموذج ARDL هو (٥,٢,١,٤,٣) وفقاً لمعايير اختبارات فترة الإبطاء المثلى (AIC , BIC , HQ) إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير ويمكن النظر إلى الملحق (٢) والملحق (٣).

٢.٢.١.٢.٣ - اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

من خلال اختبار Bound Test يمكن معرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع فإنه يتم احتساب قيمة احصائية (F) ومقارنتها مع قيمة احصائية (F) الجدولية ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (١-٦) وكما يأتي :

الجدول (٦-١) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات النموذج

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.026	٤
Critical Value Bounds		
Significance	Bound · I	Bound ^١ I
10%	3.03	4.06
5%	3.47	4.57
2.50%	3.89	5.07
1%	4.4	5.72

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

يتبين من خلال الجدول (٣-١) أن قيمة احصائية (F) المحتسبة بلغت (٩.٠٢) وهي أعلى من قيمة احصائية (F) الجدولية عند الحد الأعلى والحد الأدنى وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالتالي يتم رفض فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة (H1) وعليه سيتم تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ .

٣.٢.١.٢.٣ - تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار التقدير الأولي واختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع (البطالة) وبين المتغيرات المستقلة (مؤشرات السياسة المالية الوقائية) يتطلب الآن تقدير معلمات الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والجدول (٧-١) يبين ذلك وكما يأتي :

الجدول (٧-١) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(UNE(-1))	0.3941	0.1047	3.7634	0.0005
D(UNE(-2))	0.2058	0.0837	2.4593	0.0177
D(UNE(-3))	0.0766	0.0428	1.7896	0.0801
D(UNE(-4))	0.1518	0.0524	2.8960	0.0058
D(X1)	0.1592	0.0183	8.7212	0.0000
D(X1(-1))	-0.0266	0.0191	-1.3911	0.1709
D(X2)	-0.0245	0.0342	-0.7157	0.4778
D(X3)	0.8395	0.0581	14.4552	0.0000
D(X3(-1))	-0.1531	0.1244	-1.2304	0.2248
D(X3(-2))	-0.0867	0.0691	-1.2547	0.2159

D(X3(-3))	-0.0595	0.0368	-1.6187	0.1124
D(X4)	-0.2602	0.0230	-11.3348	0.0000
D(X4(-1))	0.0526	0.0611	0.8618	0.3933
D(X4(-2))	0.0563	0.0323	1.7441	0.0878
D(@TREND	0.0171	0.0058	2.9763	0.0046
CointEq(-1)	-0.2695	0.0472	-5.7078	0.0000
Cointeq = UNE - (0.0790*X1 - 0.2961*X2 + 0.6900*X3 - 0.0357*X4 - 7.6841				
+ 0.0635*@TREND)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
X1	0.0790	0.0153	5.1736	0.0000
X2	-0.2961	0.0793	-3.7315	0.0005
X3	0.6900	0.0952	7.2475	0.0000
X4	-0.0357	0.0194	-1.8427	0.0718
C	-7.6841	4.4301	-1.7345	0.0895
@TREND	0.0636	0.0193	3.3007	0.0019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

يبين الجدول (٧-١) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ إذ تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بمتغيرات السياسة المالية الوقائية ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال معلمة تصحيح الخطأ بأنها سالبة ومعنوية إذ بلغت (-0.269) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (1%) وبما أن هذه المعلمة كانت سالبة ومعنوية فإن ذلك يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل وأن الاختلال في الأجل القصير يمكن تعديله وتكييفه في الأجل الطويل ومن ثم العودة إلى الوضع التوازني ، إذ تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين البطالة (UNE) وبين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (X1) عند مستوى احتمالية أقل من (١%) وهذه العلاقة موجبة (طردية) فزيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بنسبة (٠.٠٧%) ، وذلك لأن زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن الحدود المعيارية تؤثر سلباً على الثقة بالاقتصاد والاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والعكس صحيح عندما تكون أقل بكثير

من الحدود المعيارية لها فإن ذلك من الممكن أن يسهم في زيادة الثقة بالاقتصاد وزيادة الإستثمار ومن ثم تراجع معدلات البطالة لكن هذه النتيجة وحسب بيانات واقع الاقتصاد العراقي لا تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية لأن هذه النتيجة من المفترض أن تكون عكسية في الأجل الطويل على اعتبار أن الدين العام يوجه لأغراض استثمارية يمكن أن تسهم في تراجع معدلات البطالة ، وتشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين البطالة (UNE) وبين نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (X2) عند مستوى دلالة (احتمالية) أقل من (١%) وهذه العلاقة عكسية فزيادة نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١%) تؤدي إلى تراجع معدلات البطالة بنسبة (٠.٢٩-%) وهذا يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية لأن تلك الزيادة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي سيما عندما تستثمر الحكومة في مجال البنى التحتية وقطاع الخدمات العامة وتوفير الدعم المباشر للعاطلين عن العمل وتوفير فرص التوظيف للعاطلين وغيرها من الممكن أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تقليل معدلات البطالة .

كما تشير نتائج الجدول (١-٧) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين البطالة (UNE) وبين نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (X3) عند مستوى أقل من (١%) وهذه العلاقة موجبة (طردية) فزيادة نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بنسبة (٠.٦٩-%) وهذه لا تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية فالعلاقة من المفترض أن تكون عكسية بينهما ولكن بسبب الوضع الخاص للاقتصاد العراقي بأن أغلب الإيرادات هي تأتي من القطاع النفطي وتوجه أغلبها لأغراض تشغيلية (استهلاكية) من دون الإستفادة منها في مجالات استثمارية مختلفة كالإستثمار في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي التي لا زالت ضعيفة ولا توجد ارادة حقيقية لدعم وتطوير وتنمية هكذا قطاعات التي تستوعب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل والتي من الممكن أن تسهم في تقليل معدلات البطالة ، وتشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة

تكاملاً مشتركاً طويلة الأجل بين البطالة (UNE) وبين نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام (X4) عند مستوى أقل من (١٠%) وهذه العلاقة عكسية ويتوافق ذلك مع منطق النظرية الاقتصادية ، فكلما كانت نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام مرتفعة كلما أدى ذلك إلى تراجع معدلات البطالة من خلال كون هذه النفقات توجه نحو المشاريع الإستثمارية التي عادةً ما تتطلب عمالة كبيرة ومن ثمّ تقليل معدلات البطالة .

٣.٢.١.٢.٤ - اختبار دقة وسلامة النموذج القياسي

بعد تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ للنموذج القياسي المستخدم وتحليلها فلا بد الآن من التأكد من دقة وسلامة النموذج القياسي من المشاكل القياسية الأمر الذي يتطلب بيان عدة اختبارات تشخيصية منها :

١ - اختبار ثبات التجانس للتباين

يلاحظ من خلال الجدول (١-٨) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وهذا ما تبيّنهُ قيمة F التي بلغت (٠.١٠٦) عند مستوى احتمالية أكبر من (٥%) إذ بلغت (٠.٧٤) وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ للنموذج القياسي والجدول الآتي يبين ذلك وكما يأتي :

الجدول (١-٨) نتائج اختبار ثبات تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.1061	Prob. F(1,64)	0.7457
Obs*R-squared	0.1092	Prob. Chi-Square(1)	0.7411

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

٢ - نتائج اختبار الارتباط الذاتي

يلاحظ من خلال الجدول (١-٩) أن النموذج القياسي المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي فمن خلال النظر إلى قيمة F البالغة (٠.٧٩) عند مستوى احتمالية أعلى من (٥%) والتي بلغت (٠.٤٥) وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والجدول الآتي يبين ذلك وكما يأتي :

الجدول (٩-١) اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.7923	Prob. F(2,44)	0.4591
Obs*R-squared	2.3291	Prob. Chi-Square(2)	0.3121

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

٣- نتائج اختبار مدى ملائمة دقة الشكل الدالي Ramsey-RESET

تبين نتائج اختبار مدى ملائمة دقة الشكل الدالي للنموذج القياسي فمن خلال قيمة F المحتسبة التي بلغت (٠.١٧٧) عند مستوى احتمالية أعلى من (٥%) مقدارها (٠.٦٧٥)، في حين أن قيمة t قد بلغت (٠.٤٢١) عند مستوى احتمالية أعلى من (٥%) مقدارها (٠.٦٧٥) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) والجدول (١٠-١) يبين ذلك وكما يأتي :

الجدول (١٠-١) نتائج اختبار مدى ملائمة دقة الشكل الدالي Ramsey-RESET

Ramsey-RESET Test			
Test	Value	DF	Probability
t-statistic	0.4213	45	0.6756
F-statistic	0.1775	(1, 45)	0.6756

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

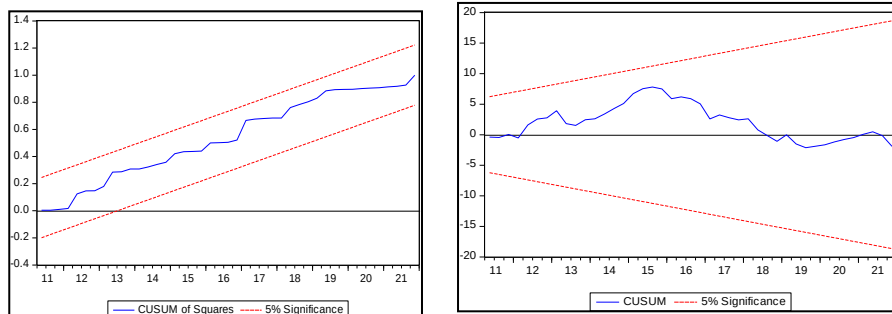
٤- نتائج اختبارات السكون الهيكلي لمعاملات النموذج القياسي المستخدم

يتم الآن التأكد من سلامة ودقة البيانات المستخدمة في النموذج القياسي من وجود أية تغيرات هيكلية للسلسلة الزمنية وبيان مدى سكونها وانسجام تقديرات معاملات الأجل الطويل والأجل القصير فقد تم استخدام اختبارين يمكن توضيحهما من خلال الآتي :

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

وفقاً لهذه الإختبارات فإن السكون الهيكلي لمعاملات النموذج القياسي يتحقق عندما يكون الرسم البياني لكل من اختبار (CUSUM) واختبار (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى الدلالة (٥%) والشكل (١-١) يبين ذلك وكما يأتي :

الشكل (١-١) نتائج اختبارات السكون الهيكلي لمعاملات النموذج القياسي

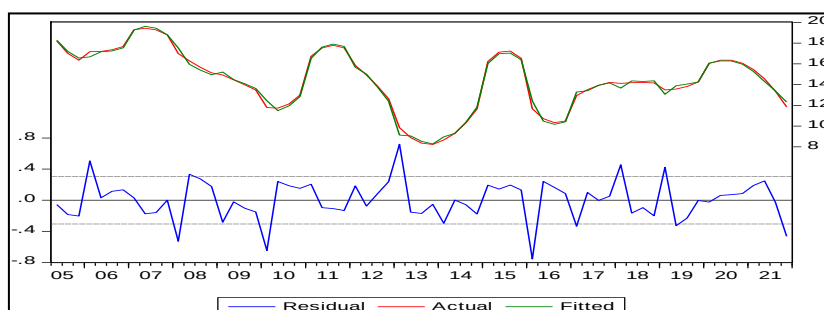


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).
يتبين من الشكل (١-١) أن الخط البياني لكل من اختبار (CUSUM) واختبار (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة أي بين الحدين الأعلى والحد الأدنى عنده مستوى الدلالة (٥%) ومن خلال هذين الإختبارين يتبين أن هناك سكوناً وانسجاماً في تقدير النموذج القياسي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير وأن جميع معاملات النموذج المقدر هي ساكنة هيكلياً .

٥- نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج المقدر

يبين هذا الإختبار نتائج القدرة التفسيرية للنموذج القياسي المعتمد للقيم الحقيقية والقيم التقديرية فضلاً عن قيم حد الخطأ ويمكن بيان ذلك من خلال الشكل (٢-١) وكما يأتي :

الشكل (٢-١) نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج المقدر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

يتضح من خلال الشكل (١-٢) أن هناك تقارباً بين القيم التنبؤية والقيم الحقيقية وهذا يعني أن النموذج المقدر الذي تمّ تقديره يمتاز بالقوة التنبؤية .

٤- المبحث الرابع/الإستنتاجات والتوصيات

١.٤- الإستنتاجات

١. يعد العراق واحد من الدول التي تعاني من ارتفاع نسبي في معدلات البطالة وبأنواعها المختلفة سيما البطالة المقنعة التي أصبحت موجودة في أغلب المفاصل العامة للدولة .

٢. يفتقر العراق إلى عدم وجود إرادة وقناعة حقيقية لتفعيل دور متغيرات السياسة المالية الوقائية والعمل بها بشكل أكثر شفافية وفاعلية التي بدورها تؤثر بدرجة كبيرة على معدلات البطالة في العراق .

٣. أثبت الجانب التحليلي للبحث ونتائج الجانب القياسي فرضية البحث وأهدافه بالتالي يمكن القول أن متغيرات السياسة المالية الوقائية من شأنها أن تؤثر على معدلات البطالة في العراق .

٤. أظهرت نتائج النموذج القياسي المقدرة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير التابع (البطالة) وبين المتغيرات المستقلة وهذا ما دلّت عليه معلمة تصحيح الخطأ بأنها سالبة ومعنوية مما يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل وأن الاختلال في الأجل القصير يمكن تعديله وتكييفه في الأجل الطويل ومن ثمّ العودة إلى الوضع التوازني .

٥. أشارت نتائج النموذج القياسي المقدر بين البطالة ومؤشرات السياسة المالية الوقائية إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل إذ أنّ هناك علاقة طردية

بين معدلات البطالة (UNE) وبين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (X1) عند مستوى احتمالية أقل من (١%) كما أنَّ هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة وبين نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (X2) عند مستوى احتمالية أقل من (١%) ، كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة وبين نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (X3) عند مستوى أقل من (١%) في حين كانت هناك علاقة عكسية بين الأجل بين البطالة (UNE) وبين نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام (X4) عند مستوى أقل من (١٠%) .

٢.٤- التوصيات

١. ضرورة العمل على تفعيل دور متغيرات السياسة المالية الوقائية الضابطة بهدف مواجهة العديد من المشاكل الإقتصادية التي قد يتعرض لها الإقتصاد العراقي ومن بينها ارتفاع معدلات البطالة .
٢. ضرورة توفر الإرادة حقيقية وقناعة قوية لدى صنّاع القرار في العراق لتبني سياسات اصلاحية تأخذ بنظر الإعتبار السياسة المالية الوقائية من حيث تفعيل أدواتها والعمل بمؤشرات المالية الضابطة .
٣. ضرورة العمل والبدء بالإصلاحات الإقتصادية الحقيقية والتي تتعلق بالهيكل الإقتصادي العراقي التي توفر متطلبات التحول إلى اقتصاد متنوع وهذا يتطلب اصلاحات حقيقية فعلية واقعية من قبل صنّاع القرار في العراق وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وعدم اقتصره على قطاع انتاجي معين دون آخر في الإنتاج والتصدير .

٤. ضرورة العمل على دعم وتطوير برامج تنمية دور القطاع الخاص إلى جانب عمل
السياسة المالية الوقائية بهدف التقليل من معدلات البطالة .

المصادر

١. أحمد ، أحمد خضير وآخرون (٢٠٢٣) دور قواعد الإنضباط المالي للحد من
الأزمات المالية للإقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٥-٢٠٢١ ، المؤتمر العلمي السادس
عشر، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء .
٢. البياتي ، طاهر فاضل والشمري ، خالد توفيق (٢٠١١) مدخل إلى علم الإقتصاد
التحليل الجزئي والكلّي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع .
٣. حسين ، عبد الأمير ناصر والشرع ، رحيم كاظم حسن (٢٠٢٠) البطالة في
العراق الآثار والمعالجات (دراسة تحليلية) ، مجلة الإدارة والإقتصاد ، المجلد (٩) ،
العدد (٣٥) .
٤. حمزة ، بشير دوهان ومحمد ، محمد ناجي (٢٠٢٢) قياس أثر أسعار النفط على
بعض مؤشرات قواعد الإنضباط المالي في الجزائر ، مجلة الإدارة والإقتصاد ، جامعة
كربلاء ، المجلد (١١) ، العدد (٤٤) .
٥. دعدوش ، علي عبد الكاظم (٢٠٢٠) دور الإنضباط المالي في معالجة الصدمات
المزدوجة في الإقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ ، مركز البيان للدراسات
والتخطيط .
٦. عبد العزيز ، محمد عماد وفرحان ، معد صالح (٢٠٢٢) مدى إمكانية تعظيم
الموارد الحكومية في العراق من خلال سياسة الإنضباط المالي للمدة ٢٠٠٤-
٢٠١٩ ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد (١٢) ، العدد
(٢) .

٧. عبد الكريم ، بتمو علي و صالح ، شلير علي (٢٠٢٢) دور المشاريع الصناعية الصغيرة في التخفيف من مشكلة البطالة في مدينة أربيل للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد (١٨) ، العدد (٥٨) .
٨. عبدالرحمن ، إسماعيل وعريقات ، حربي (٢٠٠٤) مفاهيم ونظم إقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع .
٩. عثمان ، أرشد طه (٢٠٢٠) أسباب وخصائص وآثار البطالة مدينة أربيل دراسة ميدانية لعام ٢٠١٩ ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد (١٦) ، العدد (٤٩) .
١٠. فرج ، حسين مهجر وعبداللطيف ، عماد محمد علي (٢٠١٨) دور الإنضباط المالي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦ ، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، العدد(٢٥).
١١. وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية بيانات لأعوام مختلفة .
١٢. وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية بيانات لأعوام مختلفة .

الملاحق

الملحق (١) البيانات الربع سنوية لمتغيرات البحث

	UNE	X1	X2	X3	X4
2004Q1	32.12	437.24	68.55	64.99	1.76
2004Q2	28.28	390.84	61.52	62.63	1.93
2004Q3	24.97	347.61	55.41	60.48	2.06
2004Q4	22.19	307.56	50.20	58.54	2.16
2005Q1	19.93	270.68	45.90	56.80	2.24
2005Q2	18.21	236.97	42.50	55.27	2.29
2005Q3	17.02	206.43	40.02	53.94	2.30
2005Q4	16.36	179.07	38.44	52.82	2.29
2006Q1	17.18	154.36	40.23	52.21	1.39
2006Q2	17.19	133.54	39.48	51.39	1.66
2006Q3	17.36	116.11	38.65	50.65	2.26
2006Q4	17.67	102.06	37.75	50.00	3.17
2007Q1	19.29	99.38	34.82	48.98	3.69
2007Q2	19.44	88.88	34.54	48.69	5.51
2007Q3	19.27	78.57	34.97	48.67	7.93
2007Q4	18.79	68.44	36.10	48.92	10.95
2008Q1	17.00	51.01	40.89	51.83	19.58
2008Q2	16.29	44.24	42.25	51.67	21.78
2008Q3	15.67	40.64	43.14	50.81	22.57
2008Q4	15.13	40.21	43.56	49.27	21.94
2009Q1	14.93	53.84	42.16	43.76	14.02
2009Q2	14.46	55.41	42.17	42.15	12.93
2009Q3	13.98	55.79	42.23	41.16	12.78
2009Q4	13.48	54.98	42.36	40.80	13.57
2010Q1	11.79	50.91	43.92	41.74	18.11
2010Q2	11.73	48.58	43.63	42.36	19.67
2010Q3	12.13	45.90	42.85	43.34	21.04
2010Q4	12.99	42.87	41.59	44.67	22.23

2011Q1	16.74	37.42	36.76	48.77	20.76
2011Q2	17.53	34.52	35.77	49.85	22.58
2011Q3	17.79	32.11	35.53	50.31	25.22
2011Q4	17.54	30.18	36.05	50.16	28.67
2012Q1	15.85	29.33	39.17	48.04	34.55
2012Q2	14.93	28.12	40.46	47.20	38.98
2012Q3	13.86	27.15	41.76	46.30	43.56
2012Q4	12.64	26.42	43.07	45.32	48.32
2013Q1	9.85	26.03	45.89	43.92	58.57
2013Q2	8.89	25.74	46.64	42.95	61.51
2013Q3	8.35	25.65	46.81	42.04	62.48
2013Q4	8.22	25.76	46.39	41.21	61.48
2014Q1	8.67	22.77	44.35	41.04	56.59
2014Q2	9.31	24.60	43.20	40.12	52.42
2014Q3	10.30	27.94	41.88	39.03	47.04
2014Q4	11.65	32.80	40.40	37.79	40.46
2015Q1	16.23	44.97	37.65	36.12	25.72
2015Q2	17.13	50.55	36.29	34.66	19.52
2015Q3	17.23	55.33	35.20	33.15	14.91
2015Q4	16.53	59.32	34.38	31.58	11.89
2016Q1	11.66	62.19	34.23	27.69	13.72
2016Q2	10.72	64.70	33.82	26.91	12.55
2016Q3	10.33	66.54	33.54	26.98	11.66
2016Q4	10.49	67.72	33.38	27.91	11.05
2017Q1	12.95	71.16	34.24	32.18	10.89
2017Q2	13.51	69.81	33.97	33.80	10.76
2017Q3	13.93	66.62	33.47	35.28	10.82
2017Q4	14.21	61.57	32.74	36.60	11.09
2018Q1	14.12	45.50	28.98	38.25	11.07
2018Q2	14.19	40.43	28.89	39.09	11.95
2018Q3	14.21	37.19	29.68	39.59	13.22
2018Q4	14.17	35.77	31.35	39.75	14.90
2019Q1	13.49	35.59	38.47	40.07	22.29
2019Q2	13.57	38.05	40.08	39.35	22.65

2019Q3	13.82	42.57	40.74	38.09	21.30
2019Q4	14.25	49.15	40.45	36.29	18.22
2020Q1	16.05	72.03	36.28	30.08	5.14
2020Q2	16.35	77.03	35.27	28.74	1.94
2020Q3	16.35	78.39	34.49	28.40	0.35
2020Q4	16.05	76.12	33.94	29.06	0.35
2021Q1	15.45	70.20	33.62	30.73	1.96
2021Q2	14.55	60.65	33.52	33.40	5.16
2021Q3	13.35	47.45	33.65	37.08	9.96
2021Q4	11.85	30.62	34.01	41.76	16.36

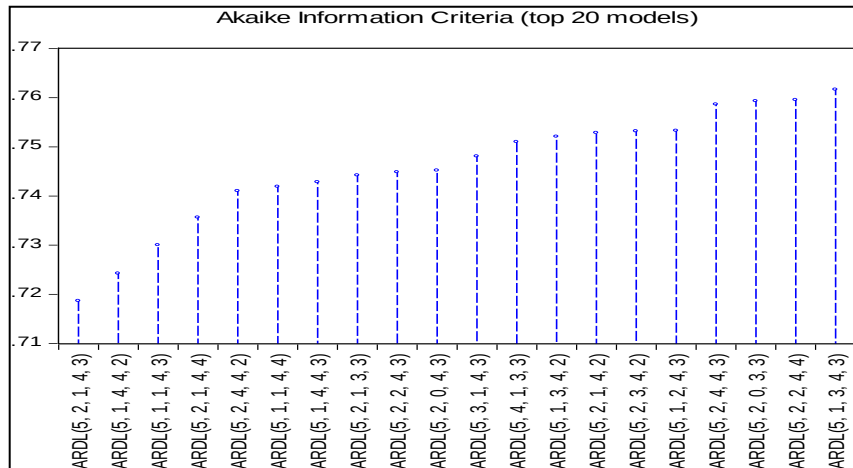
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (9 Eviews).

الملحق (٢) نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للعلاقة بين متغيرات البحث

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
327	-3.075	0.719	1.410	0.992	0.989	ARDL(5, 2, 1, 4, 3)
378	-2.262	0.724	1.448	1.011	0.989	ARDL(5, 1, 4, 4, 2)
452	-4.455	0.730	1.388	0.990	0.988	ARDL(5, 1, 1, 4, 3)
326	-2.643	0.736	1.460	1.022	0.989	ARDL(5, 2, 1, 4, 4)
253	-1.823	0.741	1.498	1.040	0.989	ARDL(5, 2, 4, 4, 2)
451	-3.854	0.742	1.433	1.015	0.988	ARDL(5, 1, 1, 4, 4)
377	-1.885	0.743	1.500	1.042	0.989	ARDL(5, 1, 4, 4, 3)
332	-4.931	0.744	1.402	1.005	0.988	ARDL(5, 2, 1, 3, 3)
302	-2.952	0.745	1.469	1.031	0.988	ARDL(5, 2, 2, 4, 3)
352	-4.964	0.745	1.403	1.006	0.988	ARDL(5, 2, 0, 4, 3)
202	-3.060	0.748	1.472	1.035	0.988	ARDL(5, 3, 1, 4, 3)
82	-3.158	0.751	1.475	1.037	0.988	ARDL(5, 4, 1, 3, 3)
403	-4.194	0.752	1.443	1.026	0.988	ARDL(5, 1, 3, 4, 2)
328	-5.220	0.753	1.411	1.013	0.988	ARDL(5, 2, 1, 4, 2)
278	-3.231	0.753	1.477	1.040	0.988	ARDL(5, 2, 3, 4, 2)
427	-4.234	0.753	1.444	1.027	0.988	ARDL(5, 1, 2, 4, 3)
252	-1.414	0.759	1.548	1.071	0.988	ARDL(5, 2, 4, 4, 3)
357	-6.437	0.759	1.385	1.007	0.988	ARDL(5, 2, 0, 3, 3)
301	-2.445	0.760	1.516	1.059	0.988	ARDL(5, 2, 2, 4, 4)
402	-3.515	0.762	1.486	1.048	0.988	ARDL(5, 1, 3, 4, 3)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9)

الملحق (٣) نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews 9).

أثر السياستين المالية والنقدية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق
للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) دراسة تطبيقية

The Impact of Fiscal and Monetary Policies on the Gross Domestic Product in Iraq for the period (2004-2022)

An Empirical Study

الباحثين

م.د. كوثر كريم عبد الرزاق

جامعة واسط

كلية الإدارة والاقتصاد

kabdulrazak@uowasit.edu.iq

أ.م.د. خالد روكان عواد

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

Khalid_rokan@uofalluja.edu.iq

د. رباب ناظم خزام

وزارة النفط

شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع واسط

drrabab352@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص :

تعد السياستين المالية والنقدية أحد أشكال سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تنتهجها الدول بغية مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة ، التي واكبت التطور الاقتصادي كونها تمثل الجانب النقدي والمالي للسياسة الاقتصادية العامة ، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى ، لذلك يهدف هذا البحث الى معرفة تأثير ادوات السياستين المالية والنقدية على الناتج المحلي الاجمالي ،من اجل بيان مدى تحقق التوازن الاقتصادي الكلي في البلد ، لذلك



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ٣١-٦٠

جاء هذا البحث لغرض معرفة فاعلية ادوات السياستين المالية والنقدية على الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث ، وقد بينت نتائج البحث أن ادوات السياستين المالية والنقدية ساهمت بشكل او بآخر في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .
الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، السياسة المالية ، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية .

Abstract :

Fiscal and monetary policies are one of the forms of economic stabilization policies pursued by countries in order to combat the various economic imbalances that have accompanied economic development, as they represent the monetary and financial side of general economic policy. This requires a high degree of coordination with other economic policy tools, so this research aims to Knowing the impact of fiscal and monetary policy tools on the gross domestic product, in order to demonstrate the extent to which overall economic balance has been achieved in the country. Therefore, this research came for the purpose of knowing the effectiveness of the fiscal and monetary policy tools on the gross domestic product during the period of the study. The results of the research showed that the financial and monetary policy tools It contributed in one way or another to increasing the gross domestic product.

Keywords : (monetary policy , fiscal policy , coordination between monetary and fiscal policies) .

المقدمة : يعد موضوع فاعلية السياستين النقدية والمالية من الموضوعات المهمة والحيوية ، كون ادواتها تُعد من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية للتحكم في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لان عمل السياسة النقدية يركز على التحكم في العرض النقدي للحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي ، ويمكن أن تشمل أدوات السياسة النقدية تغيير أسعار الفائدة وتنفيذ عمليات السوق المفتوحة وتطبيق متطلبات الاحتياطي النقدي على البنوك التجارية ،

أما السياسة المالية فإن عملها يركز على توجيه النفقات الحكومية والضرائب من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، ويمكن أن تشمل أدوات السياسة المالية زيادة الإنفاق الحكومي ، تخفيض الضرائب .
ويعد تحقيق التوازن بين السياستين النقدية والمالية أمراً هاماً ، لان التنسيق بين البنك المركزي والحكومة يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستديم ومع ذلك ، قد تواجه السياسات النقدية والمالية تحديات مثل التوقيت الصحيح لتنفيذها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة في ظل تعقيدات الاقتصاد والتغيرات السياسية.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث : تبرز أهمية البحث في معرفة الاثر الذي تتركه السياستين المالية والنقدية عبر ادواتها المختلفة على الناتج المحلي الاجمالي للوصول الى مجموعة من الاهداف المأمولة والتي في مقدمتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد .
٢.١- مشكلة البحث : يمكن صياغة مشكلة البحث في الاجابة على التساؤلات الاتية :

- ماهي انعكاسات السياستين المالية والنقدية التي تم اتباعها في ظل تغير فلسفة الاقتصاد على الناتج المحلي الاجمالي .
- الى اي مدى ساهمت السياستين المالية والنقدية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث .

٣.١- فرضية البحث : يبنى البحث على فرضية مفادها ان ادوات السياستين المالية والنقدية ترتبط بعلاقة طردية ايجابية طويلة الاجل مع الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث ، اي ان ادوات السياستين تُسهم بشكل او بآخر في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

٤.١- هدف البحث : يهدف البحث الى الاتي :

١- معرفة تأثير ادوات السياستين المالية والنقدية على الناتج المحلي الاجمالي ، من اجل بيان مدى تحقق التوازن الاقتصادي الكلي في البلد.

٢- بيان أهم التطورات في أدوات السياستين المالية والنقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٤.

٥.١- **منهج البحث:** تم اعتماد المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لدراسة وتحليل اثر السياستين المالية والنقدية متمثلة بالمتغير المستقل (عرض النقد والانفاق العام) على المتغير التابع متمثل بـ(الناتج المحلي الاجمالي) في العراق خلال مدة البحث ، فضلاً عن الاسلوب الكمي القياسي القائم على القياس الاقتصادي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة .

٦.١- **هيكلية البحث :** ينقسم البحث الى ثلاثة محاور ، تضمن المحور الاول الجانب النظري لأدوات السياستين النقدية والمالية ، فيما تناول المحور الثاني واقع السياستين المالية والنقدية والناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث ، أما المحور الثالث فقد انصب على تقدير وتحليل العلاقة بين ادوات السياستين النقدية والمالية والناتج المحلي الاجمالي .

٢- **المبحث الثاني/ الاطار المفاهيمي للسياستين النقدية والمالية والتنسيق بينهما**
تعد السياستين المالية والنقدية من أدوات السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جانب ، ومواجهة الأزمات التي تعيق عمل النشاط الاقتصادي من جانب آخر (Milton & Qrley , 1993 : 244) ، اذ تستخدم الحكومة سياسة انكماشية متبادلة بين السياستين لمواجهة ارتفاع المستوى العام للأسعار في حالة الرواج الاقتصادي ، بينما تستخدم الحكومة سياسة توسعية لتقليل معدلات البطالة الدورية في حالة الكساد الاقتصادي (الدعمي ، ٢٠١٠ : ٢٤) وقد استخدم صانعي السياسات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لمكافحة ارتفاع المستوى العام للأسعار من جهة ومن جهة أخرى المحافظة على النمو الاقتصادي الأمثل ، لكن غالباً ما تكون هنالك تكلفة على استخدام السياستين فبانخفاض نمو عرض النقد للسيطرة على المستوى العام للأسعار ترتفع أسعار الفائدة ، الامر الذي

يؤثر سلباً على الاستثمار وينتج حالة من الركود الاقتصادي وهذا بدوره يشكل تكلفة اقتصادية.

١.٢ - السياسة النقدية ما بين المفهوم والأدوات

١.١.٢ - مفهوم السياسة النقدية: ارتبط مفهوم السياسة النقدية منذ المنشأ الأول بنشأة البنوك المركزية ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال توضيح مفهومها الذي يشير الى السياسات والإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية في الحكومة متمثلة بالبنك المركزي والتي تهدف إلى تحقيق معدل نمو مناسب لجميع القطاعات وضمان استقرار العملة المحلية وتسريع عجلة التنمية ضمن إطار السياسة الاقتصادية (الخرجي ، ٢٠١٠ : ٣) ، ويختلف مفهوم السياسة النقدية من نظام الى آخر طبقاً لطبيعة النظام المختص الذي يعمل النظام النقدي في محيطه .

وهناك من يعرف السياسة النقدية على انها مجموعة من القرارات والإجراءات التي ينبغي تنفيذها من قبل الدولة بصرامة بقصد التأثير على مسار النشاطات الاقتصادية للدولة وتغيير اتجاه هذه النشاطات الاقتصادية من الاتجاه الذي كانت ستتخذها الدولة إذا كانت هذه القرارات والإجراءات لم يتم تنفيذها (الدوري و السامرائي ، ٢٠١٣ : ١٨٥) ومما تقدم يمكن القول إن السياسة النقدية عبارة عن قواعد وإجراءات وتدابير متخذة من قبل السلطة النقدية بهدف المحافظة على استقرار التوازن في الاقتصاد عن طريق الرقابة على عرض النقود.

٢.١.٢ - أدوات السياسة النقدية: يسعى البنك المركزي لرسم السياسات اللازمة من أجل تحقيق أهدافه الاقتصادية وتقسّم أدوات السياسة النقدية الى الاتي : (سلطان و الرفيعي ، ٢٠١٩ : ١٠٨-١٠٩):

١.٢.١.٢ - الأدوات الكمية : وتشمل سعر إعادة الخصم وهو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء عملية إعادة الخصم للأوراق المالية التي تقدمها المصارف التجارية إليه لغرض الحصول على السيولة النقدية ، أما الاداة الأخرى وهي التغير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهي أداة رقابية أكثر من كونها

وسيلة من وسائل السياسة النقدية وتتمثل بنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية تحتفظ بها كاحتياطات لمواجهة سحبيات المودعين ، وهي احتياطات قانونية محددة من قبل البنك المركزي تبعاً لتقديرات الأوضاع الاقتصادية السائدة ، أما الاداة الثالثة وهي **عمليات السوق المفتوحة** ويقصد بها دخول البنك المركزي في السوق المالي لبيع وشراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة من أجل التأثير على عرض النقد وحسب الظروف الاقتصادية.

٢.٢.١.٢ - **الأدوات النوعية**: تستخدم البنوك المركزية في كافة الدول أساليب ووسائل نوعية توجه الائتمان تجاه بعض القطاعات وهي مجموعة من الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية بهدف تشجيع أنواع معينة من الانفاق أو الاستثمار وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيه ومن أدواته **(التأثير المباشر وترشيد الائتمان والإقناع الأدبي)**.

٢.٢ - السياسة المالية ما بين المفهوم والادوات

١.٢.٢ - **مفهوم السياسة المالية** : يختلف مفهوم السياسة المالية باختلاف فلسفة النظام الاقتصادي ، واختلاف الدور الذي تلعبه الحكومة في النشاط الاقتصادي ، وتعرف السياسة المالية على أنها مجموعة الأهداف والتوجهات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة ، في حين هناك من يعرفها على أنها استخدام الانفاق الحكومي والضرائب والاقتراض لزيادة أو انقاص الطلب الكلي حسب مقتضيات الحالة الاقتصادية السائدة ولتحقيق أهداف النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وأعادة توزيع الدخل بصورة عادلة قدر الامكان **(عبد اللطيف و خماس ، ٢٠١٧ : ٣٢٠)** ، ومما تقدم يمكن القول ان السياسة المالية هي الوسيلة التي من خلالها يتم ضبط مستويات الانفاق ومعدلات الضرائب لرصد التأثير على اقتصاد البلد وتستخدم هذه السياسة توليفات مختلفة لتحقيق الاهداف الاقتصادية للبلد .

٢.٢.٢- أدوات السياسة المالية: وتتمثل أدوات السياسة المالية بـ (العذاري و العصامي، ٢٠٢٠: ١٣٠-١٣٢):

- الإيرادات العامة: وهي أحد المؤشرات المهمة للسياسة المالية وذات الأثر الواضح على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تغطية النفقات العامة وتوجيه الاستثمارات ، وتقسم الى إيرادات محلية وإيرادات خارجية وهذه الأخيرة ذات التأثير المهم في السياسة المالية التي تتعلق بالهبات والمساعدات من المنظمات الدولية والأشخاص.

١.٢.٢.٢- النفقات العامة: يمكن أن يشير الانفاق الحكومي إلى أي نفقات تنفقها الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي ، كما يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان ، لذا فإن للإنفاق العام أهمية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات بغض النظر عن الدور الذي تقوم به الحكومة في تحقيق مهامها الاقتصادية (عواد و آخرون ، ٢٠١٩ : ١٩٩)

٣.٢- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

١.٣.٢- مفهوم التنسيق بين السياستين: ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وضحا مفهوم التنسيق على انه تماثل مفهوم أهداف إدارة الدين العام والسياسة المالية والنقدية لدى القائمين على إدارة الدين العام متمثلة بوزارة المالية والبنك المركزي بسبب الاعتماد المتبادل بين ما يستعملون من أدوات مختلفة للسياسة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠٠١: ٥) ، كما يشير مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على انه الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين السلطتين من اجل ان تتمتع كل منهما في استقلاليتهما عن الأخرى من أجل تحقيق الاهداف والنتائج المرجوة من كليهما وخلق إطار ملائم لأداء كل من السلطتين ، كما أن التنسيق بين السياستين أهمية كبيرة من أجل تشديد فاعلية الرقابة الاقتصادية الكلية ، ويمكن توضيح مبررات

أهمية التنسيق بين هاتين السياستين من خلال الاتي : (نعمان و فيحان، ٢٠٢٣،
٤٧٣):

أ- أن الظروف التي يمر بها الاقتصاد من حالة انتعاش اقتصادي أو ركود اقتصادي تستوجب تغيير أساليب جديدة للسياسة المالية والنقدية والتنسيق بينهما.

ب- تستخدم في العادة السياسة النقدية لمواجهة ارتفاع المستوى العام للأسعار والسياسة المالية لتشجيع النمو الاقتصادي وهنا لابد من التنسيق بين السياستين لتحقيق الهدف الأساسي والعام للسياسة الاقتصادية.

ج- نتيجة العجز والفائض في الموازنة العامة للدولة تلجأ الدولة إلى التفاعل مع السياسة النقدية من أجل تمويل العجز عن طريق الدين العام.

د- نتيجة اجراءات السياسة النقدية التي تختص بالجهاز المصرفي لذلك تتفاعل مع السياسة المالية التي تكون إجراءاتها أوسع وأشمل وأكثر محدودية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

٢.٣.٢- **طبيعة اثار التنسيق بين السياستين:** هنالك تنسيق وتفاعل قوي بين السياستين من أجل تحقيق أهداف الدولة العامة، ويعود هذا التفاعل إلى تأثير مكونات الطلب الكلي بأسعار الفائدة من جهة ومن جهة أخرى تتأثر بأدوات السياسة المالية (الضرائب والانفاق وتغيرهما) لذا لابد من التنسيق بين السياستين لتحقيق الاهداف المرجوة، لان **السياسة المالية** يكون تأثيرها مباشر من خلال أدواتها الضريبية والانفاق الحكومي ، فعند زيادة الانفاق الحكومي بشقيه (الإنفاق الاستثماري والجاري) سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، أما بالنسبة **للسياسة النقدية** فيكون تأثيرها غير مباشر على النقد داخل المصارف التجارية من خلال أسعار الفائدة التي تؤثر على التسهيلات الممنوحة من تلك المصارف على الأفراد والمشاريع ، الأمر الذي يولد تأثير في الانفاق على السلع والخدمات ومن ثم على الاستثمار والطلب الكلي (بندر و كاظم ، ٢٠١٨ : ٣-٤) ، ونتيجة لهذا التفاعل بين السياستين باعتبارهما من أدوات السياسة الاقتصادية يمكن

توضيح تأثير كل من السياستين على بعضهما من خلال الآتي : (بلباس والجويجاني ، ٢٠٢٢ : ٥٧-٥٨):

١.٢.٣.٢ - تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية: تؤثر السياسة المالية على السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة كالضريبة التي تؤثر على السياسة النقدية من أجل تحقيق التوازن من خلال دخل المستهلك وبالتالي التأثير على الطلب الكلي، فضلاً عن تأثير الانضباط المالي للإنفاق الحكومي، فالتوسع المالي يبعد أثر السياسة الانكماشية من أجل تقليل المستوى العام للأسعار، وكذلك تؤثر الهيمنة المالية على السياسة النقدية مما يجعل الحكومة تخطط للتحكم بإنفاقها بعيداً عن السلطة النقدية وتحقيق عجز مالية وهذا بدوره يعطل عمل السياسة النقدية التي تسعى لتحقيق أهدافها.

٢.٢.٣.٢ - تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية: تؤثر السياسة النقدية بأدواتها المختلفة على السياسة المالية، فمن خلال أدواتها سعر الصرف الثابت تساهم في الحد من العجز المالي فمن خلال تقلبات هذه الأداة تؤثر على حجم الموازنة وتؤثر ارتفاعات الأسعار على السياسة المالية، وقد أوضح لنا (Dahan) خلال عام ١٩٨٨ في دراسة الآثار المالية للسياسة النقدية انه عند سعي السياسة النقدية لتحقيق مستوى مستقر من الأسعار في بعض الدول النامية والمتقدمة تتولد آثار توسعية على عجز الموازنة في المدى القصير.

٤.٢ - واقع السياستين المالية والنقدية والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

تهدف السياستين النقدية والمالية من خلال أدواتهما الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أجل معالجة الاختلالات التي تصاحب الاستقرار والتطور الاقتصادي لكون السياسة النقدية تتمثل بالمحور النقدي للسياسات الاقتصادية العامة، أما السياسة المالية فأنها تتمثل في الجانب الحقيقي لاقتصادات الدولة، لذا لابد من التنسيق مع أدوات السياستين المالية والنقدية مع أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى للدولة ،

ولاسيما أن فاعلية السياسات النقدية والمالية وأهميتهما النسبية كأحد سياسات الاستقرار الاقتصادي للبلد تختلف من اقتصاد الى اقتصاد آخر من حيث درجة التقدم الاقتصادي وتفاوت الهيكل الاقتصادي فضلاً عن درجة التطور السوقي النقدي والمالي واختلاف الحالات الاقتصادية الشائعة للبلد (الدوسكي وآخرون، ٢٠١١: ١٠٦).

١.٤.٢- تحليل واقع السياسة المالية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي

اتصفت السياسة المالية بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ في العراق بأنها سياسة تقليدية معتمدة في إيراداتها على العائد النفطي، ومتذبذبة خاصة في أوقات الأزمات العالمية، فالسياسة المالية المتمثلة بأدواتها الإيرادات والنفقات واجهت تقلبات عديدة ولاسيما التقلبات في العائد المالي الذي يتمثل بالموارد النفطي واختزال نسبة كبيرة من إجمالي الناتج بسلعة النفط وتصل النسبة إلى ٧٠% إلى جانب القطاع الخدمي فضلاً عن إهمال الموارد الأخرى التي تعيد للموازنة نشاطها المتمثلة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة.

أذ تشير بيانات الجدول (١) الى تذبذب الإيرادات العامة بين الارتفاع والانخفاض بسبب ما يمر به الاقتصاد العراقي من ازمتات داخلية وخارجية، إذ بلغت الإيرادات العامة (٣٢,٩٨٨,٨٥٠) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٤ وارتفعت لتبلغ (٨٠,٦٤١,٠٤١) خلال عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو نسبته (٤٦.٧١%) ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار النفط العالمية، ثم اتجهت الإيرادات العامة بالانخفاض لتبلغ (٥٥,٢٤٣,٥٢٥) مليون دينار وبمعدل نمو سالب نسبته (٣١.٤٩%) خلال عام ٢٠٠٩ نتيجة الازمة المالية العالمية وما ترتب عليها من انخفاض في أسعار النفط العالمية، في حين عاودت الإيرادات العامة بالارتفاع خلال الأعوام القادمة الثلاثة بالترتيب بسبب ارتفاع أسعار برميل النفط مما تسبب بزيادة معدلات نمو الإيرادات العامة، وبالعكس خلال عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠١٦ انخفضت الإيرادات العامة

لتسجل معدلات نمو سالبة نسبتها (٤.٩٨٪، ١٤.٢٤٪، ٣٦.٩٠٪، ١٨.١٤٪) على الترتيب بسبب انخفاض أسعار النفط واعتماد الموازنة العامة على المصدر الأساسي في العراقي وهو النفط ، مما أثر سلباً على حجم إجمالي الإيرادات العامة وهذا جاء نتيجة الأوضاع التي عانى منها العراق خلال هذه السنوات والمتمثلة بسيطرة داعش على بعض مناطق العراق، ثم ازدادت الإيرادات خلال السنوات (٢٠١٧-٢٠١٨) نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي للعراق الناجم عن عمليات التحرير من الجماعات الإرهابية وزيادة أسعار النفط ، أما خلال نهايات عام ٢٠١٩ وبداية عام ٢٠٢٠ انخفضت معدلات نمو الإيرادات العامة لتسجل (٠.٩٣٪، -٤١.٢٤٪) نتيجة انتشار وباء Covid_19 والإجراءات التي اتخذتها دول العالم مما أثر على النشاط الاقتصادي وكان اثره واضح بانخفاض أسعار برميل النفط الى أقل من ثلث ما كان عليه وبالتالي انخفاض حاد في إجمالي الإيرادات النفطية التي خسر فيها العراق نحو نصف إيراداته وأصبحت الحكومة العراقية أمام اختبارات صعبة في قدرتها على تحسين الوضع وتأمين متطلبات الانفاق ، ولكن بعد الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع سعر برميل النفط وزيادة العائدات النفطية ارتفعت الإيرادات العامة خلال السنوات الأخيرة للبحث لتبلغ (١٦١,٦٩٧,٤٣٧) مليون دينار خلال عام ٢٠٢٢.

الجدول (١) تطور أدوات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة

(٢٠٢٢-٢٠٠٤)

السنة	الإيرادات العامة مليون دينار	معدل النمو %	النفقات العامة مليون دينار	معدل النمو %	العجز أو الفائض للموازنة العامة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل التضخم %
2004	32,988,850	===	32,117,491	===	871359	53,235,358.7	26.8
2005	40,435,740	22.57	26,375,175	-17.87	14,127,715	73,533,598.6	37.1
2006	49,055,545	21.31	38,806,679	47.13	10,248,866	95,587,954.8	53.1
2007	54,964,848	12.04	39,031,232	0.57	15,568,219	111,455,813.4	30.9
2008	80,641,041	46.71	59,403,374	52.19	20,848,807	157,026,061.6	12.7
2009	55,243,525	-31.49	55,589,721	-6.41	2,642,328	130,643,200.4	8.3
2010	70,178,223	27.03	70,134,201	26.16	44,022	162,064,565.5	2.5
2011	103,989,088	48.17	78,757,667	12.29	30,049,726	217,327,107.4	5.6
2012	119,817,223	15.22	105,139,575	33.49	14,677,648	254,225,490.7	6.1
2013	113,840,076	-4.98	119,127,556	13.30	-5,287,480	273,587,529.2	1.9
2014	97,618,557	-14.24	115,937,762	-2.67	-10,573,461	266,332,655.1	2.2
2015	66,470,252	-36.90	82,813,611	-28.57	-3,927,262	194,680,971.8	1.4

0.5	196,924,141.7	-20,216,646	-11.16	73,571,003	-18.14	54,409,270	2016
0.2	221,665,708.5	1,932,058	2.60	75,490,115	42.13	77,335,955	2017
0.4	254,870,184.6	25,696,645	7.13	80,873,200	37.80	106,569,834	2018
-0.2	276,117,000.0	-4,156,528	38.14	111,723,523	0.93	107,566,995	2019
0.6	219,774,000.0	-12,883,754	-31.90	76,082,445	-41.24	63,199,689	2020
6.0	301,469,000.0	6,231,805	7.83	82,040,610	72.59	109,081,464	2021
5.0	383,064,152.3	44,737,855	42.56	116,959,582	48.23	161,697,437	2022

المصدر :

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، للسنوات، (٢٠٠٤-٢٠٢٢).
 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٢).
- أما النفقات العامة التي أصبحت واخذت منحى توسعي بعد عام ٢٠٠٣ وخاصة النفقات التشغيلية نتيجة زيادة رواتب الموظفين بسبب زيادة عدد العاملين في القطاع العام فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية ، أما النفقات الاستثمارية لم تشهد الارتفاع الكبير بسبب تراجع الهيكل الإنتاجي فضلاً عن ضعف البيئة الاستثمارية ، فمن معطيات الجدول (١) بلغت النفقات العامة (٣٢,١١٣,٤٩١) مليون دينار وهي قيمة مرتفعة ناجمة عن تضخم الجهاز الحكومي بسبب التعيينات الجديدة وخاصة في سلك الجيش والشرطة فضلاً عن استحداث مؤسسات حكومية جديدة مثل مفوضية الانتخابات وغيرها من المؤسسات ، واستمرت النفقات العامة بالزيادة الى أن بلغت معدل نمو مرتفع نسبته (٥٢.١٩%) نتيجة استمرار التوظيف الحكومي وإصدار قانون الرواتب الجديد ، الأمر الذي تطلب زيادة الانفاق المرافق لهذه التطورات ، ثم انخفضت معدلات نمو النفقات العامة لتسجل (٦.٤١-%) خلال عام ٢٠٠٩ نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية ، ومن ثم عادت الى الزيادة والتوسع مرة اخرى لتصل الى (١١٩,١٢٧,٥٥٦) مليون دينار وبمعدل نمو نسبته (١٣.٣٠%) خلال عام ٢٠١٣ ، لكن سرعان ما انخفضت خلال عام ٢٠١٤ بسبب عدم إقرار الموازنة العامة العراقية واستمرار تداعيات الهجمات الإرهابية على بعض مناطق العراق واستناداً الى قانون الإدارة العامة والدين العام لعام ٢٠٠٤ ورقم ٩٥ الذي خول فيه وزير المالية بصرف ما يعادل (١٢/١) من موازنة ٢٠١٣ وبشكل شهري، إذ تم تقليص حجم النفقات العامة دون مستوى النفقات عام ٢٠١٣ لتسجل معدل نمو سالب

نسبته (٢.٦٧%)، ومع تعاظم دور الدولة العراقية وتوسع سلطتها ارتفعت النفقات العامة كونها الأداة المهمة التي تستخدمها الدولة العراقية في تحقيق أهدافها التي تسعى لتحقيقها لأنها تعكس جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها لتبلغ (٧٥,٤٩٠,١١٥) مليون دينار لعام ٢٠١٧، واستمرت الارتفاعات للنفقات العامة الى أن بلغت معدل نمو (٣٨.١٤) لعام ٢٠١٩ نتيجة نمو معدلات النفقات الاستثمارية والتشغيلية، لكن عاودت النفقات للانخفاض لعام ٢٠٢٠ لتسجل معدل نمو سالب نسبته (٣١.٩٠-%) نتيجة الوباء العالمي Covid_19 والانغلاق العالمي الذي أثر على الإنتاج من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى، ثم عاودت النفقات العامة الارتفاع لتبلغ (١١٦,٩٥٩,٥٨٢) مليون دينار لعام ٢٠٢٢. أما بخصوص بعض المتغيرات الاقتصادية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وتأثير أدوات السياسة المالية عليها فيمكن توضيح ما يلي:

١. **الناتج المحلي الإجمالي:** وهو من أكثر المؤشرات شمولية لتوضيح مجموع الإنتاج في البلد من السلع والخدمات، فضلاً عن قياسه للمستوى الاقتصادي للبلد خلال مدة زمنية معينة، فبارتفاع الإيرادات العامة ارتفعت النفقات العامة للدولة ومن ثم ارتفاع أجمالي الناتج المحلي نتيجة العلاقة الطردية بين زيادة النفقات العامة وإجمالي الناتج المحلي وذلك بسبب الإيرادات النفطية التي تعد المورد الأساس للنفقات العامة ويكون العراق أحد الدول التي تعتمد على النفط في تكوين أجمالي الناتج، باستثناء بعض الأعوام التي مر بها الاقتصاد العراقي بأزمات ومنها عام ٢٠٠٩ نتيجة الازمة المالية العالمية، وعام ٢٠١٤ نتيجة دخول الإرهاب واحتلال بعض مناطق العراق، وعام ٢٠٢٠ بانتشار الوباء العالمي Covid_19 (, Awad Et al 2023: 19)

٢. **معدل التضخم:** وهو الرقم القياسي لأسعار المستهلك ويعكس مدى زيادة نفقات المعيشة الناتجة عن تغير الأسعار من أجل الحصول على كميات السلع والخدمات بسنة الأساس ، والذي يؤثر سلباً على الاقتصاد نتيجة زيادة الاختلالات الهيكلية

واتساع الفجوة بين القطاعات الإنتاجية التي هي أحد مصادر الطلب المحلي ، وأن هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة القصور الحاصل في القطاعات عن خلق عرض سلعي مساوي الى الطلب الكلي. فبعد عام ٢٠٠٣ ازدادت معدلات التضخم وسجلت نسب مرتفعة خلال السنوات الأولى للبحث نتيجة ارتفاع أسعار الوقود وزيادة تكلفة النقل والمواصلات الناجمة عن ارتفاع الأجور والرواتب وهذا يدل على العلاقة الطردية بين معدلات التضخم والانفاق العام ، الى عام ٢٠٠٧ بدء معدل التضخم بالانخفاض وأصبحت العلاقة عكسية بين السياسة المالية والتضخم الناتجة عن إجراءات مالية اتخذتها الحكومة من أجل السيطرة على المعدلات المرتفعة ، ثم اخذت معدلات التضخم بالتذبذب لتبلغ أدنى مستوى لها عام ٢٠١٩ بواقع (٠.٢-%) نتيجة رغبة الحكومة بالتخلص من معدل التضخم، ولكن سرعان ما ارتفع ليبلغ (٠.٦-%) عام ٢٠٢٠ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة انتشار وباء فايروس كورونا، واستمر الارتفاع الى عام ٢٠٢٢ لتبلغ (٥.٠-%). وبهذا يكون تأثير السياسة المالية على معدلات التضخم من خلال الإيرادات بشكل غير مباشر، أما من ناحية النفقات العامة فيكون تأثيرها نتيجة زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد الأنشطة الاقتصادية بعضها على البعض الآخر وتسعى الدولة من خلالها لشراء السلع ودفع مخصصات الرواتب لموظفيها.

٢.٤.٢ - تحليل واقع السياسة النقدية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي في

الاقتصاد العراقي

حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليتة بعد صدور قانون ٥٦ لعام ٢٠٠٤ والذي نص على أن البنك المركزي العراقي يمثل سلطة أساسية في الحكومة مسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية دون أن يحصل على تعليمات وتوجيهات من أي جهة أخرى بما في ذلك أجهزة الدولة ويجب احترام هذه الاستقلالية للبنك المركزي العراقي .

تسعى السياسة النقدية في العراق الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال ادواتها المباشرة وغير المباشرة، فاستخدمت السياسة النقدية سعر الصرف لتحسين العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية من خلال عد تغيرات منها استخدام نظام التعويم المدار والذي ساهم برفع قيمة العملة المحلية أمام العملة الأجنبية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي انعكس على تحسين وحفظ الاحتياطيات الأجنبية وولد الثقة لدى الجمهور العراقي اتجاه الدينار، واستخدامها لسعر الفائدة كأداة رئيسية لكن بسبب هيمنة القطاع المنتج في العراق وتعاضم ايراداته جعل هنالك تذبذباً واضحاً في أسعار الفائدة، فضلاً عن استخدام عمليات مزاد العملة الأجنبية الذي بدء البنك المركزي بتطبيقها بتاريخ ٤/١٠/٢٠٢٣ التي هدفت الى السيطرة على عرض النقد من جهة والحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار من جهة أخرى، إذ اصبح البنك المركزي العراقي بمثابة سوق مركزي للعملة الأجنبية ، لكن بالرغم من هذه المستجدات للسياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ الا أن هناك بعض التشوهات التي عانت منها السياسة النقدية في العراق ومنها مايلي : (العكيلي ، ٢٠٢٢ : ٥٩-٦٢):

١. اعلان البنك المركزي العراقي عام ٢٠٠٨ في التقرير الاقتصادي السنوي باستخدام قاعدة تايلور والتي تنص على جعل سعر الفائدة دالة في كل من فجوة التضخم وفجوة الناتج ، إذ يتم رفع سعر الفائدة فبعدها يزداد التضخم الفعلي على التضخم المستهدف وخفضه عندما يتجه الاقتصاد نحو الكساد، لكن عند متابعة وتحليل الاقتصاد العراقي نجد هنالك انفصال بين التغيرات في سعر الفائدة وتغيرات الناتج، إذ أن التشوهات في القطاع الحقيقي يجعله غير متماشي مع التغيرات في أسعار الفائدة، أي أن هنالك انفصال للقطاع النقدي عن القطاع الحقيقي للسياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي.

٢. ارتفاعات في معدلات عرض النقد بمعدل أعلى من ارتفاعات أجمالي الناتج المحلي، وهذا يؤكد ابتعاد مؤشر الاستقرار النقدي عن الواحد صحيح.

٣. أن استقرار الاتجاهات السعرية أدت الى تعظيم الأجور الحقيقية على حساب تدني مستوى الإنتاج، ونتيجة لذلك ازدادت معدلات الاستهلاك والادخار وعدم الامكانية على توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار القادر على سد الطلب المحلي وانما اتجهت الى الخارج، فضلاً عن توجه معدلات الاستهلاك نحو الطلب الأجنبي، لذا دخل النشاط الاقتصادي بحالة من الركود المستمر ولاسيما القطاع غير النفطي ناتج من تواجد السلع المستوردة من الخارج على حساب بطالة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد وجعل بيئة هذا الاقتصاد مولدة للنشاط غير المثمر بل ويطلق عليه "مرض العراق الاقتصادي شبيهاً بالمرض الهولندي".

كما يبين الجدول (٢) استخدام السياسة النقدية لاهم ادواتها الممثلة بعرض النقد، والتي يتم من خلالها معرفة السياسة النقدية المستخدمة ما أذا كانت توسعية أو انكماشية، أذ من الممكن أن يقوم البنك المركزي بتغيير عرض النقد من وقت لآخر حسب الظروف الاقتصادية والنقدية للبلد ، فخلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) كان عرض النقد بالمعنى الواسع M2 يتجه نحو الزيادة اذ بلغ (١٢,٢٥٤,٠٠٠) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٤ واستمر بالزيادة ليبلغ (٩٠,٧٢٧,٨٠١) مليون دينار عام ٢٠١٤ نتيجة السياسة التوسعية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي نتيجة ارتفاع العائدات النفطية من الدولار، ثم انخفض عرض النقد ليبلغ (٨٢,٥٩٥,٤٩٣) مليون دينار لعام ٢٠١٥ بمعدل نمو سالب نسبته (٨.٩%) نتيجة الظروف التي رافقت الاقتصاد العراقي من دخول داعش واحتلال بعض مناطق العراق وانخفاض أسعار النفط والنفقات العسكرية المتزايدة والظروف الأمنية، ثم عاود بالارتفاع واستمر بمعدلات نمو مرتفعة الى أن بلغ معدل نمو (٢٠.٢%) لعام ٢٠٢٢. فتمتع الاقتصاد العراقي بجهاز إنتاجي غير مرن وعدم امكانيته على استيعاب الطلب الفردي، وأن أي زيادة في عرض النقد يقابلها زيادة في المستوى العام للأسعار يدفع البنك المركزي العراقي الى زيادة مبيعاته من العملة الأجنبية عن طريق اداته المستحدثة الا وهي مزاد العملة من أجل تغطية الطلب المتزايد الناجم عن زيادة عرض النقد، لذا يجب تطوير وعمل

القطاعات الاقتصادية الأخرى وتنشيط عمل القطاع الخاص من أجل منع تسريب العملة الأجنبية.

الجدول (٢) تطور أدوات السياسة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنة	عرض النقد M2 مليون دينار	معدل النمو %	سعر الصرف الرسمي	سعر الفائدة الاسمي %	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل التضخم %
2004	12,254,000	===	1,453	6	53,235,358.7	26.8
2005	14,684,000	19.8	1,469	7	73,533,598.6	37.1
2006	21,080,000	43.5	1,467	16	95,587,954.8	53.1
2007	26,956,076	27.8	1,255	20	111,455,813.4	30.9
2008	34,919,675	29.5	1,193	15	157,026,061.6	12.7
2009	45,437,918	30.1	1,170	8.83	130,643,200.4	8.3
2010	60,386,086	32.8	1,170	6.25	162,064,565.5	2.5
2011	72,177,951	19.5	1,170	6	217,327,107.4	5.6
2012	75,466,360	4.5	1,166	6	254,225,490.7	6.1
2013	87,679,504	16.1	1,166	6	273,587,529.2	1.9
2014	90,727,801	3.4	1,166	6	266,332,655.1	2.2
2015	82,595,493	-8.9	1,167	6	194,680,971.8	1.4
2016	88,081,993	6.6	1,182	4.33	196,924,141.7	0.5
2017	89,441,338	1.5	1,184	4	221,665,708.5	0.2
2018	92,105,401	2.9	1,190	4	254,870,184.6	0.4
2019	103,104,122	11.9	1,190	4	276,117,000.0	-0.2
2020	119,906,193	16.2	1,234	4	219,774,000.0	0.6
2021	139,886,023	16.6	1,474	4	301,469,000.0	6.0
2022	168,202,017	20.2	1,460	4	383,064,152.3	5.0

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، للسنوات، (٢٠٠٤-٢٠٢٢).
 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٢).
- أما فيما يخص أداة سعر الصرف، إذ عملت السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ على توحيد معدلات سعر الصرف للدينار العراقي فضلاً عن تجانس آلية سوق الصرف وذلك من أجل اشباع السوق العراقية بالعملة الأجنبية من جهة ومن جهة أخرى سد حاجة القطاع الخاص، لذلك تم استخدام أسلوب مزاد العملة نسبياً للتخلص من تقلبات الإشارات السعرية التي تؤدي الى اختلال النشاط الاقتصادي. فمن خلال تتبع بيانات الجدول (٢) يلاحظ بلوغ سعر الصرف (١,٤٥٣) دينار/ دولار لعام ٢٠٠٤ وانخفض ليبلغ (١,١٩٣) دينار/ دولار لعام ٢٠٠٨ إذ اتبع البنك المركزي خلال هذا المدة نظام صرف الربط الزاحف، بينما اتبع واقعياً نظام الربط الثابت ، وكان هذا

الانخفاض نتيجة التغيرات التي شهدتها البنك المركزي العراقي من استخدام أسلوب مزادات العملة لتلافي الفرق الكبير بين السعرين (الرسمي والموازي) وارتفاع قيمة العملة العراقية، فجأت هذه الأمور متناسبة مع احتياجات الاقتصاد العراقي بسبب ما يتمتع به من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانخفاض معدلات إجمالي الناتج المحلي وعدم التوازن بين العرض والطلب الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، فلابد من أزاله القيود على الواردات لسد متطلبات السوق الوطنية والحفاظ على المستوى العام للأسعار، وقد سجل سعر الصرف خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١١) معدلاً ثابتاً ليبلغ (١,١٧٠) دينار/ دولار نتيجة استخدام أدوات السياسة النقدية وتوازن حجم الاحتياطات الأجنبية عن طريق استخدام سعر الصرف بوصفه أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للقيمة الوطنية، وبسبب زيادة الطلب على العملة الأجنبية والتي أصبحت اكبر من المعروض نتيجة زيادة استخدامها لأغراض المضاربة انخفض سعر الصرف ليبلغ (١,٦٦) دينار/ دولار للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٣)، وفي عام ٢٠١٥ بلغ سعر الصرف الرسمي (١,١٦٧) دينار/ دولار وارتفع الى (١,١٨٢) نتيجة انخفاض أسعار النفط لعام ٢٠١٦، ثم اتسم بالثبات ليبلغ (١,١٩٠) خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠١٩)، في حين بلغ (١,٢٣٤) دينار/ دولار لعام ٢٠٢٠ نتيجة انتشار (كوفيد-١٩) وانخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجع الإيرادات النفطية وحدث عجز في الموازنة العامة مما أوجب بوزارة المالية الى الاقتراض من المصارف من أجل تمويل دفع الرواتب وتلبية احتياجات النفقات العامة الأخرى.

وبخصوص أداة السياسة النقدية الأخرى وهي سعر الفائدة، اتجه الاقتصاد العراقي من خلال السياسة النقدية الى تحرير سعر الفائدة بعد عام ٢٠٠٤ وترك الجهاز المصرفي بالتحرك بحرية تامة في تحديد سعر الفائدة باستثناء سعر السياسة النقدية المستخدم للتأثير على النشاط الاقتصادي وتشجيع الافراد على الاستثمار والادخار، وتميز سعر الفائدة الاسمي خلال مدة البحث بعدم الاستقرار لان السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بعد عام ٢٠٠٤ استخدمت سعر الفائدة كمثبت أسمى للتوقعات التضخمية

بسبب هيمنة القطاع العام على إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن دور الجهاز المصرفي المتأخر مما أدى بالسلطة النقدية الى اتباع طرق أخرى لتعقيم الكتلة النقدية. فمن تتبع بيانات الجدول (٢) بلغ سعر الفائدة الاسمي (٦%) لعام ٢٠٠٤ وارتفع الى (١٦%) لعام ٢٠٠٦ وذلك لتخفيض الكمية المتداولة من أجل انخفاض المستوى العام للأسعار، وارتفع الى (٢٠%) لعام ٢٠٠٧ وهذا أدى الى عدم قدرة المستثمرين على الاقتراض من المصارف، ثم عاود بالانخفاض ليبلغ (١٥%) لعام ٢٠٠٨ نتيجة تحسن سعر صرف الدينار العراقي أما الدولار الأمريكي، أما فيما بعد استمر بالانخفاض الى أن استقر عند (٦%) خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥) من أجل تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال انشاء المشاريع التنموية وتحفيز النشاط الائتماني، ولكن انخفض الى (٤.٣٣%) لعام ٢٠١٦ انسجماً مع توجهات السياسة النقدية من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، واستمر بالانخفاض ليستقر عند (٤%) خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

أما بخصوص الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وتأثير أدوات السياسة النقدية عليه فيمكن توضيح ما يلي:

١. **الناتج المحلي الإجمالي GDP:** هنالك علاقة طردية بين عرض النقد وإجمالي الناتج المحلي وهذا ما يلاحظ من خلال بيانات الجدول (٢) ، فزيادة عرض النقد ليبلغ (١٢,٢٥٤,٠٠٠) مليون دينار قابلها بلوغ إجمالي الناتج (٥٣,٢٣٥,٣٥٨.٧) مليون دينار لعام ٢٠٠٤، أما خلال عام ٢٠٠٩ أصبحت العلاقة عكسية إذ ازداد عرض النقد ليبلغ (٤٥,٤٣٧,٩١٨) مليون دينار مقابل انخفاض إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ليبلغ (١٣٠,٦٤٣,٢٠٠.٤) مليون دينار بسبب زيادة الوعي المصرفي لدى الافراد مقابل الأزمة المالية العالمية، ثم عاودت العلاقة الطردية خلال عام ٢٠١٠ بسبب استمرار السياسة النقدية باستخدام سياسة توسعية بزيادة عرض النقد ومن ثم زيادة الاستثمار وبالتالي ارتفاع معدلات الناتج الإجمالي، بعد ذلك أصبحت العلاقة عكسية بين عرض النقد وإجمالي الناتج خلال عام ٢٠١٤ بسبب

تراجع أسعار النفط في السوق العالمية والى ما تعرضت اليه البلاد من هجمات إرهابية لبعض مناطق العراق، ثم عاود بالعلاقة الطردية بين المتغيرين الى نهاية مدة البحث من أجل محاولة السياسة النقدية للسيطرة على عرض النقد والتأثير بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. أما علاقة سعر الصرف بأجمالي الناتج المحلي فكانت علاقة عكسية خلال المدة المذكورة للبحث لأن رفع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي سوف يؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقابل السلع المحلية وهذا بدوره يشجع الصناعات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال بين الاقتصادات المحلية والخارجية. أما فيما يتعلق بعلاقة معدل الفائدة مع الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية فكانت علاقة عكسية وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية نتيجة الازمات والصراعات التي مر بها الاقتصاد العراقي.

٢. **معدل التضخم:** يتضح من خلال ما تم التطرق اليه من بيانات الجدول (٢) أن عرض النقد أخذ بالزيادة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، قابله معدلات التضخم متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة المذكورة، وأن اعلى معدل وصل اليه التضخم خلال عام ٢٠٠٦ ليبلغ (٥٣.١%) وبعدها اتخذت السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي إجراءاتها من اجل السيطرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار، وكان أقل معدل له يبلغ (٠.٢-%) خلال عام ٢٠١٩ نتيجة استخدام أسلوب مزاد العملة من قبل البنك المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف والحد من التضخم. فكان هدف السياسة النقدية السيطرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما أوضحته نظرية كمية النقود الكلاسيكية بوجود العلاقة الطردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، وأكد ميلتون فريدمان وهو أبرز منظري النظرية النقدية بأن أي تغير في كمية النقود يرافقه تغيرات مهمة في المستوى العام للأسعار. أما بالنسبة لسعر الصرف واهميته الاقتصادية بالنسبة للسياسة النقدية من جهة والسياسة المالية من جهة أخرى، إذ وضحت النظريات الاقتصادية أسعار الصرف

المختلفة والعوامل المؤثرة بها ومن تلك العوامل سعر الصرف وانعكاسه على معدلات التضخم، فمن خلال تتبع بيانات الجدول (٢) يلاحظ وجود العلاقة الطردية بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم، فعند بلوغ سعر الصرف (١,٤٥٣) دينار/ دولار لعام ٢٠٠٤ بلغت معدلات التضخم (٢٦.٨%) للعام نفسه، وعند ارتفاع أسعار الصرف الى (١,٤٦٩) دينار/ دولار لعام ٢٠٠٥ ارتفعت معدلات التضخم لتصل الى (٥٣.١%)، وبعدها انخفضت أسعار الصرف بفعل الازمات والاضطرابات التي مر بها الاقتصاد العراقي ليصل الى (١,١٩٠) دينار/ دولار لعام ٢٠١٩ ويبلغ معدل التضخم أقل نسبة له (٠.٢%) للعام نفسه. أما فيما يخص سعر الفائدة فكانت دالة طردية مع التضخم فيرفع سعر الفائدة عندما يتفوق معدل التضخم الفعلي على المستهدف والعكس صحيح.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- قياس وتحليل العلاقة بين ادوات السياسة المالية والنقدية والنتائج المحلي الاجمالي

١.١.٣- متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي

من اجل تحقيق الاهداف التي يسعى اليها البحث ، تم توصيف الانموذج وحددت المتغيرات من خلال الجدول (٣) الذي يتضح منه المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .

جدول (٣) توصيف متغيرات الانموذج

نوع المتغير	الرمز	اسم المتغير
مستقل	M2	عرض النقد بالمعنى الواسع
مستقل	sp	الانفاق العام
تابع	gdp	النتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: من أعداد الباحثين

وبناء على الاطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الاتية :

$$Y_i = a + b_1X_1 + b_2X_2 + u_i$$

حيث يرمز Y الناتج المحلي الاجمالي ، اما (X_1, X_2) فهي ترمز الى مؤشرات السياسة النقدية والمالية ، وتمتد فترة الدراسة للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٢ ، وهي مدة قليلة لا تكفي لا جراء طرق القياسي الحديثة ، لذلك تم تحويل البيانات الى بيانات ربع سنوية ، اذ يوفر برنامج Eviews الاصدار العاشر امكانية تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوية .

٢.١.٣- نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة .

الجدول (٤) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level				
		M2	SP	GDP
With Constant	t-Statistic	2.3876	-1.4727	-0.6879
	Prob.	1.0000	0.5420	0.8429
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7734	-2.1128	-2.0801
	Prob.	0.7078	0.5301	0.5481
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.6485	0.4796	1.5687
	Prob.	1.0000	0.8163	0.9705
		n0	n0	n0
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر
نجد من نتائج الجدول (٤) ان المتغير غير مستقر في المستوى الاصلي والمتغيرات المستقلة غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات وحسب اختبار pp ، وبما انه جميع المتغيرات غير مستقرة ، فتم اخذ الفرق الاول لها كما في الجدول (٥)
الجدول (٥) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level				
		d(M2)	d(SP)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-9.7919	-8.6153	-8.9015
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.9072	-8.5558	-8.8471

	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.5440	-8.5440	-8.5440
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews** الاصدار العاشر

نجد من الجدول (٥) ان جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول للمتغيرات حسب اختبار pp ، وعلى هذا الاساس يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة ARDL بسبب عند الفرق الاول الى جانب ان عدد المشاهدات قليل.

٣.١.٣- نتائج اثر السياسة النقدية والمالية على الناتج المحلي الاجمالي العراق للمدة (٢٠٠٤_٢٠٢٢)

١- التقدير الاول لنموذج ARDL

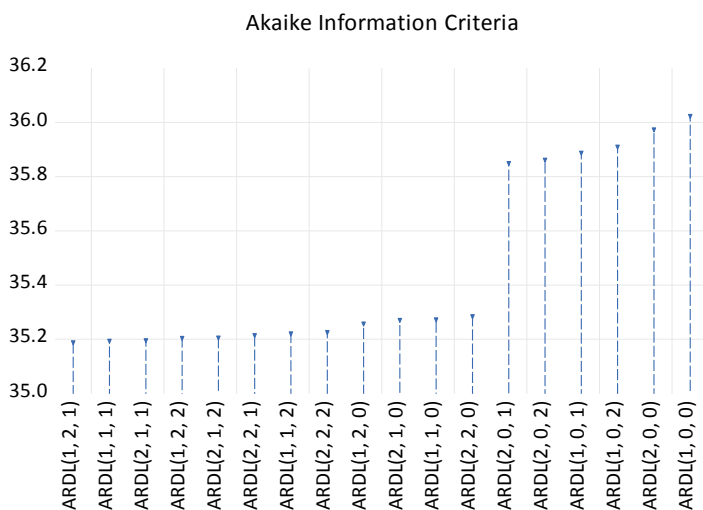
يظهر الجدول (٦) نتائج التقدير الاول لنموذج ARDL لقياس العلاقة بين السياسة النقدية والمالية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق
الجدول(٦) نتائج التقدير الاول لنموذج ARDL لقياس العلاقة بين السياسة النقدية والمالية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق

Dependent Variable: gdp				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(1, 2, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.728805	0.076386	9.541125	0.0000
SP	1.562100	0.149849	10.42448	0.0000
SP(-1)	-1.140216	0.221030	-5.15867	0.0000
SP(-2)	-0.204730	0.136366	-1.50133	0.1380
M2	1.101460	0.245078	4.494320	0.0000
M2(-1)	-0.714980	0.274121	-2.60868	0.0112
C	9561371	3737383	2.558306	0.0128
R-squared	0.985639	Mean dependent var	2.06E+08	
Adjusted R-squared	0.984353	S.D. dependent var	80895416	

S.E. of regression	10119120	Akaike info criterion	35.18757
Sum squared resid	6.86E+15	Schwarz criterion	35.40552
Log likelihood	-1294.940	Hannan-Quinn criter.	35.27451
Durbin-Watson stat	1.979387		

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews** الاصدار العاشر
تظهر نتائج الجدول (٦) والشكل (١) ان نموذج ARDL الملائم هو (1, 2, 1)
لقياس العلاقة بين السياسة النقدية و المالية في العراق ، اذ يتبين ان قيمة معامل
التحديد (R_2) بلغت (٩٨%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج اي ان المتغيرات
المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (٩٨%) وان النسبة
المتبقية والبالغة (٢%) تعود الى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج وكانت
قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (١.٩٧) وهذه القيمة تشير الى ان
النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي .

الشكل (١) نتائج اختبار AIC لتحديد افضل نموذج



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews** الاصدار العاشر

٤.١.٣ - نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

يظهر الجدول (٧) نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والنتائج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث .

جدول (٧) اختبار نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة بين السياسة النقدية والمالية و الناتج

المحلي الاجمالي في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.339152	2
Critical Value Bounds		
Significance	I ₀ Bound	I ₁ Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews** الاصدار العاشر
تظهر نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والنتائج المحلي الاجمالي في العراق وجود تكامل مشترك لان قيمة F المحسوبة اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (5%)

٥.١.٣ - نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل.

يظهر الجدول (8) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL لقياس العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والنتائج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث وكما يلي:

جدول (٨) نتائج تقدير الاستجابة القصيرة الاجل والطويلة الاجل بين متغيرات الدراسة

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.682948	0.124652	5.478836	0.0000
GDP(-1)*	0.168231	0.134794	1.248066	0.2177
SP(-1)	0.059830	0.136471	0.438406	0.6629
M2(-1)	-0.507688	0.143722	-3.532438	0.0009
D(SP)	0.406876	0.131954	3.083465	0.0033
D(SP(-1))	0.384156	0.282123	1.361662	0.1793
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
D(SP)	1.562100	0.138821	11.25260	0.0000
D(SP(-1))	0.204730	0.131896	1.552216	0.1253
D(M2)	1.101460	0.224090	4.915257	0.0000
CointEq(-1)*	-0.271195	0.063685	-4.258376	0.0001
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SP	0.800724	0.301755	2.653557	0.0099
M2	1.425099	0.195428	7.292190	0.0000
C	35256402	14443918	2.440917	0.0173
EC = GDP - (0.8007*SP + 1.4251*M2 + 35256401.9046)				

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews** الاصدار العاشر

من نتائج الجدول نجد الاتي :

- ١- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من السياسة النقدية والمالية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) ، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%) ، اذ تشير المعلمة العودة الى التوازن خلال (-0.27) من الزمن .
- ٢- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير ايجابي قوي ومعنوي بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث اي ان زيادة عرض النقد يُسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا مطابق ومنطق النظرية الاقتصادية .

٣- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير ايجابي قوي ومعنوي بين الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث اي ان زيادة الانفاق العام يُسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا مطابق ومنطق النظرية الاقتصادية .

٣.١.٦- نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

يظهر الجدول (٩) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لقياس العلاقة بين السياسة النقدية والمالية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث وكما يلي :

جدول (٩) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس بين متغيرات الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.190024	Prob. F(2,65)	0.8274
Obs*R-squared	0.430156	Prob. Chi-Square(2)	0.8065
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.144519	Prob. F(2,69)	0.8657
Obs*R-squared	0.300346	Prob. Chi-Square(2)	0.8606

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

كما يظهر من الجدول (٩) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين ، لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فرضية العدم .

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١- بسبب الرعية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي فأن ادوات السياستين المالية والنقدية تعتمد على ايرادات قطاع واحد تحدد اسعار منتجاته خارج نطاق الحكومة وان اي حدث سيعمل على انخفاض اسعار منتجاته وبالتالي تؤثر على ايرادات الدولة .

٢- تشير نتائج البحث الى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين السياستين المالية والنقدية و الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث وهذا يثبت فرضية البحث .

٣- ان القطاع المصرفي العراقي كان ضعيف الفاعلية ، بسبب الظروف التي شهدها العراق خلال مدة البحث متمثلة بالظروف السياسية والامنية والصحية والتي عملت مجتمعة على تدهور عمل القطاع المصرفي ، لو لم تكن بالمستوى المطلوب ، الامر الذي عمل على تراجع معظم مؤشرات الاقتصاد .

٤- أثبتت نتائج التحليل القياسي ان بيانات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حققت صفة السكون عند الفرق الاول وفق اختبار (P.P) ، ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة (I_2) ، مما استوجب استخدام نموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات.

٥- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث ، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية اقل من (١%)، اي ان التغيرات في ادوات السياستين تؤدي الى تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي .

٢.٤- التوصيات :

١- ينبغي ان تقوم الحكومة بأنشاء صندوق سيادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخلص من صدمات اسعار النفط التي تؤثر على الاقتصاد العراقي ، من خلال الاستفادة من الزيادة في اسعار النفط ، لما لهذا الصندوق من اهمية في استثمار تلك الايرادات التي يحصل عليها عند ارتفاع اسعار النفط من خلال تعويض النقص الذي يحصل في الايرادات النفطية عند تقلبات اسعار المنتجات النفطية .

٢- العمل على التنسيق فيما بين السياستين المالية والنقدية بما يتفق والسياسة الاقتصادية الكلية ، فضلاً عن ضرورة إدخال التقنيات والبرمجيات الحديثة في التقدير عند صياغة ورسم أهداف تلك السياسات.

٣- العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في تنويع الانتاج للقطاعات الاقتصادية بهدف زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي .

٤- التركيز على توجيه التوسع الذي يحدثه التنسيق بين عمل السياستين المالية والنقدية باتجاه قطاعات الاقتصاد ولاسيما الانتاجية منها ، والتي يمكن عن طريقها تنشيط الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة الاستثمارات باعتبارها احد المكونات التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

المصادر:

- ١- بلباس ، فيصل غازي مصطفى و الجويجاتي ، أوس فخر الدين أيوب ، (٢٠٠٢) تكامل السياسات النقدية والمالية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل .
- ٢- بندر، رجا عزيز و كاظم ، ايمان عبد الرحيم ، (٢٠١٨) أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٦) ، البنك المركزي العراقي، المؤتمر السنوي الرابع .
- ٣- الدعيمي ، عباس كاظم (٢٠١٠) السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ٤- الدوري ، زكريا و السامرائي ، يسرى (٢٠١٣) البنوك المركزية والسياسات النقدية ، ط١، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان.
- ٥- الدوسكي ، أحمد سعدون و آخرون ، (٢٠١١) أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ٧، العدد ٢٣.
- ٦- سلطان ، أروى حاجم و الرفيعي ، افتخار محمد مناحي (٢٠١٩) أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٩٩-٢٠١٥) ، مجلة دجلة، المجلد ٢، العدد ١.

٧- صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، (٢٠٠١) المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام
، واشنطن ، متاح على الرابط :

<https://www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/ara/pdebta.pdf>

٨- عبد اللطيف ، همسة قصي و خماس ، عمر عدنان (٢٠١٧) إداء السياسة المالية
في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، جامعة النهرين ، كلية اقتصاديات الاعمال ، مجلة كلية
بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٥٢.

٩- العذاري ، عدنان داود محمد و العصامي ، حسام الدين همام ، (٢٠٢٠) تقدير أثر
مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية للمدة ١٩٩٠-
٢٠١٦) ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٣ .

١٠- العكيلي ، حسين كلف عزيز ، (٢٠٢٢) ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق
الاستدامة المصرفية في الاقتصاد العراقي: دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ،
أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط.

١١- عواد ، خالد روكان و آخرون ، (٢٠١٩) العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في
العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد
١٥ ، العدد ٤٧

١٢- نعمان ، مصطفى شكري و فيحان ، ممدوح عطا الله (٢٠٢٣) قياس وتحليل درجة
التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثرها على الدين العام للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩ ،
مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (١٥)، العدد (١) .

13- Awad , Khalid Rokan & Et al (2023) **Analysis of the relationship between some indicators of sustainable development and economic growth in Iraq for the period (2004-2020)** , Revenue Journal : Management & Entrepreneurship .

14- Milton S. & Qrley A, (1993) , **Contemporary Economics, worth publisher**, 7thed, New York. USA.

دور آليات الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية في تعزيز اقتصادات
الدول النامية
تجارب وممارسات دولية

**The Role of Mechanisms for Mitigating Conflicts between
Fiscal and Monetary Policies in Promoting the Economies of
Developing Countries**

International Experiences and Practices

الباحثين

مناف باسل رؤوف	منى سالم حسين	ثابت حسان ثابت
وزارة المالية	جامعة نينوى	جامعة نينوى
مصرف الرافدين	كلية تكنولوجيا المعلومات	كلية هندسة الإلكترونيات
شارع نينوى ١١٢	قسم البرمجيات	قسم هندسة الحاسوب والمعلوماتية
	thabit.thabit@uoninevah.edu.iq	
	Muna.salim@uoninevah.edu.iq	
	Manafbasil89@gmail.com	

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة التجارب والممارسات الدولية في تنفيذ آليات الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية وتقييم مدى فعاليتها في تعزيز اقتصادات البلدان النامية، ومعالجة الأسئلة الأساسية المحيطة بالتصميم والتنفيذ والتأثير لهذه الآليات، مع الأخذ في الاعتبار السياقات العالمية المتنوعة والتحديات الفريدة التي تواجهها الدول النامية، وتقديم رؤية قيمة حول السبل المحتملة لتعزيز المرونة



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ٦١ - ٩٢

الاقتصادية وتعزيز التناغم وتنسيق السياسات في العالم النامي، لقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي في البحث الحالي من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة ومراجعة التجارب والممارسات الدولية السابقة من أجل الخروج باستنتاجات تدعم فرضية البحث وتوصيات تسعى الى تعزيز تنفيذ تلك الآليات المستخدمة في الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية،

ولقد توصل الباحثون الى عدد من الاستنتاجات كان أهمها إن آليات الحد من التعارض، مثل القواعد المالية واستهداف التضخم وأطر تنسيق السياسات هي أدوات فعالة للحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية، والبلدان التي تنجح في تنفيذ هذه الآليات تحقق نتائج اقتصادية أفضل، وأوصى الباحثون بضرورة تشجيع مبادرات التدريب والتعليم المتبادل لصانعي السياسات إذ أن الفهم الأفضل لأدوات السياستين المالية والنقدية يمكن أن يعزز التعاون والتنسيق بين صناع السياسات.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، السياسة المالية، الحد من التعارض، التجارب والممارسات الدولية، اقتصادات الدول النامية.

Abstract:

The research aims to study international experiences and practices in implementing mechanisms to mitigate conflicts between fiscal and monetary policies and evaluate their effectiveness in promoting the economies of developing countries. It addresses key questions surrounding the design, implementation, and impact of these mechanisms, taking into consideration the diverse global contexts and unique challenges faced by developing countries. The researchers provide valuable insights into possible ways to enhance economic flexibility and promote policy coherence and coordination in the developing world. The researchers employed a descriptive methodology in the current research, reviewing relevant literature and examining previous international experiences and practices. The goal was to

draw conclusions supporting the research hypothesis and providing recommendations to enhance the implementation of these mechanisms used to mitigate conflicts between fiscal and monetary policies. The researchers arrived at several conclusions, with the most significant being that conflict mitigation mechanisms, such as fiscal rules, inflation targeting, and policy coordination frameworks, are effective tools for reducing conflicts between fiscal and monetary policies. Countries successfully implementing these mechanisms achieve better economic outcomes. The researchers recommend the necessity of promoting training and mutual education initiatives for policymakers, as a better understanding of fiscal and monetary policy tools can enhance cooperation and coordination among policymakers.

Keywords:

Monetary Policy, Fiscal Policy, Conflict Mitigation, International Experiences and Practices, Economies of Developing Countries.

١. المقدمة:

في ظل التغيرات المستمرة في مفاهيم صنع السياسات الاقتصادية، يلعب التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية دوراً محورياً في تشكيل الاستقرار المالي والنمو المستدام للاقتصاد المحلي، ويشكل التوازن الدقيق بين هاتين السياستين تحدياً واضحاً بشكل خاص في اقتصادات البلدان النامية، وبينما تسعى هذه الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنها غالباً ما تتعثر بقضايا معقدة تتعلق بمواءمة وتنسيق السياستين المالية والنقدية.

تواجه البلدان النامية تحديات فريدة من نوعها تتسم بالفوارق الهيكلية، والصدمات الخارجية، والظروف الاقتصادية العالمية المتطورة، وبالتالي، فإن الحاجة إلى صنع سياسات متماسكة ومتناغمة تصبح ذات أهمية قصوى من أجل تخفيف الصراعات وضمان الأداء الفعال لكل من السياستين المالية والنقدية (Starr, 2004).

وتسعى هذه الورقة البحثية الى الخوض في التعقيدات المحيطة بتنسيق السياستين المالية والنقدية في سياق الاقتصادات النامية واستكشاف الآليات والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها للحد من الصراعات وتعزيز التآزر بين أدوات السياستين، وتحديد أطر السياستين المثلى، مع الاعتراف بالتحديات المحددة التي تواجهها الدول النامية. حيث أن التداعيات الاقتصادية للخلاف بين السياستين المالية والنقدية عميقة، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج دون المستوى الأمثل مثل ضغوط التضخم، وتقلب أسعار الصرف، وإعاقة النمو الاقتصادي (Borio and Zhu, 2012). وتؤدي هذه العواقب إلى تضخيم الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول عملية تتوافق مع أهداف السلطات المالية والنقدية، ولذلك لن تحدد هذه الورقة الأسباب الجذرية للصراعات فحسب، بل ستقيم أيضاً بشكل نقدي الأدبيات الموجودة والأدلة التجريبية لاقتراح آليات قابلة للتطبيق يمكن اعتمادها لتعزيز التنسيق والتماسك في صنع السياستين النقدية والمالية.

١- المبحث الاول/ الجانب النظري

١.١ - مشكلة البحث:

إن التفاعل المعقد بين السياستين المالية والنقدية في البلدان النامية يشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي المستدام، وبينما تتصارع هذه الدول مع تعقيدات إدارة اقتصاداتها تتمحور مشكلة البحث بكون أن هناك حاجة ماسة لاستكشاف وتقييم دور آليات الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية والتي تم تصميمها للتخفيف من الصراعات بينهما.

٢.١ - أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه أن يكون مرجعاً لتوجيه القرارات السياسية ذات العلاقة بتطبيق السياستين النقدية والمالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو والحد من التعرض للصدمات الخارجية والأزمات المالية والمساهمة في الأدبيات الأكاديمية كقاعدة معرفة لواضعي السياسات الاقتصادية في البلدان النامية.

٣.١ - أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة التجارب والممارسات الدولية في تنفيذ اليات الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية وتقييم مدى فعاليتها في تعزيز اقتصادات البلدان النامية، ومعالجة الأسئلة الأساسية المحيطة بالتصميم والتنفيذ والتأثير لهذه الآليات، مع الأخذ في الاعتبار السياقات العالمية المتنوعة والتحديات الفريدة التي تواجهها الدول النامية، وتقديم رؤية قيمة حول السبل المحتملة لتعزيز المرونة الاقتصادية وتعزيز التناغم تنسيق السياسات في العالم النامي.

٤.١ - فرضية البحث:

من خلال دراسة التجارب والممارسات الدولية، نفترض أن الأطر المنسقة جيداً والشفافة، والتي تشمل أدوات السياسة المالية والنقدية والمساهمة بشكل كبير في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز النمو المستدام، وتعزيز المرونة الاقتصادية في الدول النامية، ومن المتوقع أن يقدم التنفيذ الناجح لهذه الآليات دروساً ورؤى قيمة لصانعي السياسات، مما يوفر طريقاً نحو إدارة اقتصادية أكثر فعالية في العالم. العالم النامي، وعليه يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للبحث بالآتي: "تلعب الآليات الفعالة المصممة للحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية دوراً حاسماً في تعزيز اقتصادات البلدان النامية".

٥.١ - منهجية البحث:

لقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي في البحث الحالي من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة ومراجعة التجارب والممارسات الدولية السابقة من أجل الخروج باستنتاجات تدعم فرضية البحث وتوصيات تسعى الى تعزيز تنفيذ تلك الآليات المستخدمة في الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية.

٢ - المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢ - السياسة النقدية والسياسة المالية:

١.١.٢ - مفهوم السياستين النقدية والمالية:

في ظل التعقيد المتزايد للإدارة الاقتصادية، تظهر السياسات المالية والنقدية كأدوات قوية تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية لتقلل من التعقيدات وخلق استقرار للاقتصاد الكلي والنمو. وتشكل هذه السياسات مكونات لا يتجزأ من مجموعة الأدوات الاقتصادية للدولة، وتؤثر على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الشاملة (Mishkin, 2009).

تتعلق السياسة المالية باستخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام للتأثير على الاقتصاد العام. ومن خلال التعديلات في معدلات الضرائب، والنفقات الحكومية، والاستثمار العام، تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية مثل السيطرة على التضخم، وتعزيز فرص العمل، وتعزيز النمو المستدام على المدى الطويل (Chang and Andreoni, 2020). ويمكن للحكومات إما تحفيز أو تهدئة النشاط الاقتصادي من خلال تغيير موقفها المالي بشكل استراتيجي (Raheem et al., 2021). ومن ناحية أخرى، فإن السياسة النقدية هي مجال البنوك المركزية، مع التركيز على إدارة المعروض النقدي وأسعار الفائدة (Murshed, 2004). تستخدم البنوك المركزية أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة، ومعدلات الخصم، ومتطلبات الاحتياطي للتأثير على تكلفة الأموال وتوافرها (Hickel, 2021). ومن خلال تعديل هذه المتغيرات، تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار الأسعار، ودعم مستويات التوظيف، وتعزيز بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام (Wibbels, 2005).

تتشابك الأدوار التي تلعبها السياستين المالية والنقدية، وتعمل جنباً إلى جنب لتحقيق التوازن الاقتصادي، وكثيراً ما تستخدم السياسة المالية في مواجهة التقلبات الدورية، حيث تعمل الحكومات على زيادة الإنفاق أثناء فترات الركود الاقتصادي لتحفيز الطلب وتقليصه خلال فترات التوسع لمنع فرط النشاط (Raheem et al., 2021). وتكمل السياسة النقدية هذه الجهود من خلال تعديل أسعار الفائدة لتنظيم تكاليف الاقتراض، والتأثير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري (Chang and Andreoni, 2020).

وفي سياق الدول النامية، تصبح أهمية السياستين المالية والنقدية أكثر وضوحاً وتلعب هذه السياسات دوراً حاسماً في تشكيل المسار الاقتصادي للدول التي تسعى إلى التنمية والاستقرار (Raewf et al., 2021). غالباً ما تواجه الحكومات في الاقتصادات النامية تحديات مثل الفقر والبطالة وعجز البنية التحتية ويمكن للسياسات المالية العامة الفعالة تخصيص الموارد بشكل استراتيجي ومعالجة هذه التحديات وتعزيز النمو الشامل (Mahmood and Al-Hamadany, 2018). ومن ناحية أخرى، تشكل السياسة النقدية أهمية بالغة لإدارة التضخم وتحقيق استقرار العملة (Hazaa and Abdulbari, 2022). كثيراً ما تواجه الدول النامية ظروفًا اقتصادية متقلبة، بما في ذلك التقلبات في أسعار السلع الأساسية والصدمات الخارجية (Taghdisi-Rad, 2010). ويمكن للسياسة النقدية المدروسة أن تساعد هذه الدول على التغلب على مثل هذه الشكوك، والحفاظ على استقرار الأسعار وضمان بيئة مواتية للاستثمار (Thabit and Raewf, 2018).

باختصار، تعد السياستين المالية والنقدية أدوات لا غنى عنها في أيدي صناع السياسات، فهي تعمل على تشكيل المشهد الاقتصادي من خلال التأثير على الإنفاق والاستثمار والتضخم ويشكل تطبيقها الرشيد أهمية بالغة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية، حيث يمكنها تمهيد الطريق للتنمية المستدامة، والحد من الفقر، وتعزيز المرونة الاقتصادية، وإن فهم وتسخير أوجه التآزر بين هذه السياسات أمر أساسي لتوجيه المسار نحو الرخاء والاستقرار في عالم الاقتصاد الحر.

٢.١.٢ - أهمية السياستين النقدية والمالية:

تلعب السياستين المالية والنقدية دوراً محورياً في تشكيل المسار الاقتصادي للدول النامية، والتأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وتعزيز النمو المستدام. ويمكن تسليط الضوء على أهميتها من خلال الآتي (Owoye and Onafowora, 1994)، (Raewf and Mahmood, 2021)، (Foresti, 2018)، (Afonso et al., 2019)

١.٢.١.٢- استقرار الدورات الاقتصادية:

غالبا ما تواجه الدول النامية تقلبات اقتصادية بسبب الصدمات الخارجية أو التحديات الداخلية وتساعد السياسات المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الركود، على استقرار الاقتصاد من خلال تعزيز الطلب والتوظيف، ويمكن للبنوك المركزية في الدول النامية استخدام الأدوات النقدية لتسهيل الدورات الاقتصادية عن طريق تعديل أسعار الفائدة، وتشجع المعدلات المنخفضة على الاقتراض والإنفاق خلال فترات التباطؤ الاقتصادي، في حين تساعد المعدلات المرتفعة على منع الانهالك خلال فترات النمو السريع.

٢.٢.١.٢- تعزيز فرص العمل والحد من الفقر:

يمكن للسياسات المالية جيدة التوجيه، مثل مشاريع البنية التحتية العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية، أن تخلق فرص عمل وتساهم في الحد من الفقر. ويمكن للإنفاق الحكومي المباشر في القطاعات الرئيسية أن يحفز النشاط الاقتصادي ويحسن مستويات المعيشة، ومن خلال الحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وإدارة التضخم، تدعم السياسة النقدية بيئة مواتية لخلق فرص العمل ونمو الدخل. وتشجع معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة الاستثمار طويل الأجل والتنمية الاقتصادية.

٣.٢.١.٢- تطوير البنية التحتية والاستثمار:

غالبا ما تواجه الدول النامية عجزاً في البنية التحتية يعيق التقدم الاقتصادي. ومن الممكن أن تعمل السياسات المالية التي تعطي الأولوية للاستثمار العام في البنية الأساسية، مثل النقل والطاقة والاتصالات، على إنشاء الأساس للنمو الاقتصادي المستدام، وتساهم السياسات النقدية المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها في خلق مناخ استثماري ملائم. ومن خلال إدارة التضخم وأسعار الفائدة، تستطيع البنوك المركزية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي.

٤.٢.١.٢- السيطرة على التضخم واستقرار الأسعار:

تساعد الإدارة المالية الحكيمة على السيطرة على التضخم عن طريق تجنب الإفراط في الإنفاق الحكومي والاقتراض. وتساهم السياسات المالية السليمة في استقرار الأسعار بشكل عام، مما يمنع تآكل القوة الشرائية للمواطنين، وتلعب البنوك المركزية دوراً حاسماً في الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال السياسة النقدية. ومن خلال تعديل أسعار الفائدة واستخدام أدوات أخرى، يمكنها السيطرة على التضخم وضمان بيئة اقتصادية مستقرة تقضي إلى النمو المستدام.

٥.٢.١.٢ - استقرار القطاع الخارجي:

يساهم الانضباط المالي في استقرار القطاع الخارجي من خلال تجنب العجز المفرط في الميزانية وتقليل مخاطر تراكم الديون الخارجية. إن الوضع المالي السليم يعزز الجدارة الائتمانية للدولة في الأسواق المالية العالمية، وتدير البنوك المركزية أسعار الصرف والاحتياطيات الأجنبية للحفاظ على الاستقرار الخارجي. ومن خلال تنفيذ سياسات نقدية فعالة، يمكنها التخفيف من مخاطر تقلبات العملة وضمان بيئة مواتية للتجارة والاستثمار الدوليين.

٦.٢.١.٢ - بناء ثقة المستثمرين:

تعمل السياسات المالية الشفافة والمسؤولة على بناء ثقة المستثمرين من خلال الإشارة إلى الالتزام بالاستقرار المالي والإدارة الاقتصادية المستدامة. وهذا يمكن أن يجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، ويساهم البنك المركزي المستقل والموثوق في تعزيز ثقة المستثمرين. ومن خلال إظهار الالتزام باستقرار الأسعار والإدارة النقدية السليمة، تستطيع البنوك المركزية جذب الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي

٧.٢.١.٢ - التخطيط الاقتصادي طويل المدى:

يمكن للدول النامية استخدام السياسات المالية للتخطيط طويل الأجل، وتخصيص الموارد بشكل استراتيجي للقطاعات الرئيسية مثل التعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيا. وهذا يعزز تنمية رأس المال البشري والابتكار، وتساهم البنوك المركزية في التخطيط الاقتصادي طويل المدى من خلال توفير بيئة نقدية مستقرة. وتدعم

السياسات النقدية التي يمكن التنبؤ بها والشفافة تنفيذ المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

٢.٢ - التحديات التي تواجه السياستين النقدية والمالية:

إن تنفيذ السياستين المالية والنقدية لا يخلو من التحديات والصراعات المحتملة، وإن تحديد هذه القضايا الرئيسية أمر ضروري لصناع السياسات للتعامل بفعالية وتحقيق أهدافهم الاقتصادية، وفيما يلي بعض التحديات والصراعات الأساسية المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية (Dodge, 2002)، (Beetsma and Debrun, 2004)، (Raewf et la., 2021)، (Lacalle, 2021):

١.٢.٢ - تأثيرات التوقيت والتأخر:

غالباً ما تكون هناك فجوة بين الوقت الذي يتم فيه سن السياسات المالية أو النقدية والوقت الذي يتم فيه الشعور بآثارها في الاقتصاد، وهذا التأخر يمكن أن يؤدي إلى تعقيد الاستجابة في الوقت المناسب للتقلبات الاقتصادية، حيث يمكن أن يؤدي عدم التطابق في التوقيت إلى تضارب بين أهداف السياسات المالية والنقدية، خاصة إذا تم تنفيذ إحدى السياسات بشكل جريء للغاية أو متحفظ للغاية مقارنة بالسياسة الأخرى.

٢.٢.٢ - تنسيق السياسات:

قد يكون تحقيق التنسيق بين السلطات المالية والنقدية أمراً صعباً، خاصة عندما تكون كيانات أو فروع حكومية مختلفة مسؤولة عن هذه السياسات، وقد يؤدي عدم التنسيق إلى تدابير متضاربة ونتائج غير فعالة، ويمكن أن تؤدي الإجراءات السياسية المتضاربة إلى تقويض الفعالية الشاملة للإدارة الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية أو عدم كفاية التحفيز أثناء فترات الركود الاقتصادي.

٣.٢.٢ - الضغوط السياسية:

غالباً ما تتأثر قرارات السياسة المالية بالاعتبارات السياسية، مثل الدورة الانتخابية وقد يؤدي ذلك إلى سياسات قصيرة المدى لا تتماشى بالضرورة مع الأهداف الاقتصادية طويلة المدى، ويمكن أن تؤدي الضغوط السياسية إلى خلق صراعات بين الحاجة إلى

سياسات اقتصادية سليمة والرغبة في تحقيق أهداف سياسية قصيرة الأجل، مما قد يؤدي إلى تعريض فعالية السياسات المالية للخطر.

٤.٢.٢. مخاطر التضخم والانكماش:

إن تحقيق التوازن بين مكافحة التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي مهمة حساسة، إن تنفيذ سياسات مالية أو نقدية انكماشية للحد من التضخم قد يؤدي عن غير قصد إلى خنق النشاط الاقتصادي، وهناك صراع متأصل بين أهداف استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، ويتعين على صناع السياسات أن يعايروا تصرفاتهم بعناية لتجنب العواقب غير المقصودة.

٥.٢.٢- الترابط الاقتصادي العالمي:

في عصر العولمة، يمكن أن تتأثر السياسات المالية والنقدية المحلية بالظروف الاقتصادية الدولية، ويمكن للصدمات الخارجية والآثار غير المباشرة من الاقتصادات الأخرى أن تؤدي إلى تعقيد تحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية، وقد تتعارض الحاجة إلى الاستجابة للتحديات الاقتصادية العالمية مع السعي لتحقيق الأهداف المحلية، مما يتطلب إجراء توازن دقيق لضمان الاستقرار الاقتصادي المحلي والدولي.

٦.٢.٢- القدرة على تحمل الديون:

الاعتماد المفرط على سياسات المالية العامة التوسعية يمكن أن يؤدي إلى تراكم الدين العام، مما يشكل مخاطر على الاستدامة المالية على المدى الطويل، وقد يواجه صناع السياسات صراعاً بين الحاجة الفورية إلى التحفيز الاقتصادي والعواقب طويلة المدى لتراكم مستويات عالية من الدين العام، مما يتطلب دراسة متأنية للمقايضات.

٧.٢.٢- تحديات أسعار الفائدة:

قد تواجه البنوك المركزية تحديات في تحديد أسعار الفائدة التي توازن بين الحاجة إلى النمو الاقتصادي ومخاطر التضخم، حيث يمكن أن تنشأ صراعات بين أهداف تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال أسعار الفائدة المنخفضة وضرورة منع الاقتراض المفرط والضغط التضخمي.

ويرى الباحثون بأن معالجة التحديات تتطلب اتباع نهج دقيق وقابل للتكيف في صياغة السياسات الاقتصادية وتنفيذها، ويتعين على صناع السياسات أن يستمروا في تقييم المشهد الاقتصادي المتطور وتعديل استراتيجياتهم لتحقيق التوازن بين الأهداف القصيرة الأجل والاستدامة الطويلة الأجل.

٣.٢ - التعارض بين السياستين النقدية والمالية

١.٣.٢ - اسباب التعارض بين السياستين المالية والنقدية:

يمكن أن ينشأ التعارض بين السياسة النقدية والسياسة المالية لعدة أسباب، غالباً ما تنبع من الاختلافات في أهدافهما وآفاقهما الزمنية وأدواتهما، وفيما يلي الأسباب الرئيسية للتضارب المحتمل بين هاتين السياستين (Nordhaus et al., 1994)، (Thabit and Jasim, 2017)، (Beetsma and Debrun, 2004)، (Šehović, 2013):

٢.٣.٢ - أهداف السياسة والآفاق الزمنية:

تركز البنوك المركزية عادة على الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم على المدى المتوسط إلى الطويل، وأداتهم الأساسية هي تعديل أسعار الفائدة، ومن ناحية أخرى، تستخدم الحكومات السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف، بما في ذلك التحفيز الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والرعاية الاجتماعية. وغالباً ما يكون للقرارات المالية تأثيرات فورية وقصيرة المدى. ويمكن أن يؤدي اختلاف الآفاق الزمنية والأهداف إلى تعارض، خاصة عندما تكون السياسات المالية أكثر تركيزاً على الأهداف قصيرة المدى، بينما تهدف السياسات النقدية إلى الاستقرار على المدى الطويل.

٤.٣.٢ - الاستقلال والحكم الذاتي:

تعمل البنوك المركزية في كثير من الأحيان بشكل مستقل لعزل قرارات السياسة النقدية عن الضغوط السياسية قصيرة المدى. ويسمح لهم هذا الاستقلال بالتركيز على الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. وتتأثر القرارات المالية عادةً بالدورات

السياسية وحاجة المسؤولين المنتخبين إلى إظهار نتائج سريعة للناخبين. ويمكن أن يؤدي استقلال البنوك المركزية إلى خلق توترات عندما يتم تنفيذ السياسات المالية بدوافع سياسية قصيرة الأجل، مما قد يقوض جهود البنك المركزي للحفاظ على الاستقرار على المدى الطويل.

٥.٣.٢- سعر الفائدة والتحفيز المالي:

تستخدم البنوك المركزية أسعار الفائدة كأداة للتأثير على تكاليف الاقتراض والاستثمار والاستهلاك. ويجوز لهم تعديل أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم أو تحفيز النشاط الاقتصادي. ويمكن للحكومات تنفيذ تدابير التحفيز المالي، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيضات الضريبية، لتعزيز النشاط الاقتصادي خلال فترات الركود. وقد ينشأ التعارض عندما تحفز السياسات المالية الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق أو التخفيضات الضريبية في نفس الوقت الذي يتم فيه تشديد السياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم. وهذا يمكن أن يخلق إشارات متضاربة للاقتصاد.

٦.٣.٢- مخاوف الديون والتضخم:

غالباً ما تهتم البنوك المركزية بالحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب التضخم. وقد يقومون بتشديد السياسة النقدية إذا نشأت ضغوط تضخمية، وقد تلجأ الحكومات إلى الإنفاق بالاستدانة خلال فترات الركود الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام، وعندما تؤدي السياسات المالية إلى زيادة كبيرة في الدين العام، قد تضطر البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية لمواجهة الضغوط التضخمية المحتملة، مما يخلق تعارض بين السياستين.

٧.٣.٢- تحديثات التواصل والتنسيق:

تقوم البنوك المركزية بتوصيل قرارات السياسة لإدارة التوقعات وتوفير الوضوح للأسواق المالية. وقد تكون قرارات السياسة المالية، وخاصة تلك التي تحركها اعتبارات سياسية، أقل شفافية أو أقل فعالية ويمكن أن يؤدي ضعف التواصل والتنسيق بين

السلطات المالية والنقدية إلى حالة من عدم اليقين في الأسواق ويؤدي إلى إشارات متضاربة تعيق فعالية كلتا السياستين.

٨.٣.٢- الترابط الاقتصادي العالمي:

قد تحتاج البنوك المركزية إلى النظر في الظروف الاقتصادية العالمية، وخاصة في الاقتصادات المفتوحة ذات التجارة الدولية الكبيرة وتدفقات رأس المال، وغالباً ما تكون السياسات المالية أكثر تركيزاً على المستوى المحلي وقد لا تأخذ في الاعتبار بشكل كامل الديناميكيات الاقتصادية العالمية. ويمكن أن ينشأ التعارض عندما تؤثر الظروف الاقتصادية العالمية، مثل التغيرات في أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى أو الاضطرابات التجارية، على فعالية السياسات النقدية والمالية في دولة معينة.

إن إدراك ومعالجة أسباب الصراع هذه أمر ضروري لصانعي السياسات لتطوير نهج أكثر تنسيقاً وفعالية للإدارة الاقتصادية. ويتطلب تحقيق التوازن بين السياسات المالية والنقدية فهماً دقيقاً لأدوار كل منهما والتنسيق الدقيق لتجنب العواقب غير المقصودة.

٩.٣.٢- محاولات تحقيق التوازن بين السياستين النقدية والمالية:

اتسمت المحاولات المبكرة لتحقيق التوازن بين الأهداف المالية والنقدية في سياق التنمية الاقتصادية بالتجريب والتعلم من التجارب. وتهدف هذه المساعي إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة، وتعزيز النمو المستدام، ومعالجة التحديات الفريدة التي تواجهها الدول النامية (Arestis and Sawyer, 2010). وتوضح العديد من الأمثلة التاريخية تطور الاستراتيجيات لتحقيق التوازن بين الأهداف المالية والنقدية وكما يلي:

١٠.٣.٢- إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد الحرب العالمية الثانية، واجهت العديد من الدول النامية تحدي إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. واعتمدت الحكومات سياسات مالية توسعية لإعادة بناء البنية التحتية وتحفيز النشاط الاقتصادي (Jones, 1968). وكانت السياسات النقدية في كثير من الأحيان متكيفة، حيث تدعم أسعار الفائدة المنخفضة لتشجيع الاستثمار.

ومع ذلك، ظهرت التحديات مع تصاعد الضغوط التضخمية بسبب زيادة الإنفاق الحكومي (Leeper, 1991).

١١.٣.٢ - التصنيع لاستبدال الواردات:

خلال منتصف القرن العشرين، تبنت العديد من الدول النامية التصنيع لاستبدال الواردات كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية. وشمل ذلك تنفيذ سياسات تجارية وقائية واستخدام التدابير المالية لدعم الصناعات المحلية (Dornbusch and Fischer, 1986). وتضمنت السياسات المالية الإعانات والحوافز الضريبية والاستثمارات العامة لتشجيع التصنيع. واستوعبت السياسات النقدية هذه الاستراتيجيات، مما أدى في كثير من الأحيان إلى ضغوط تضخمية وتحديات في ميزان المدفوعات (Harberger, 1998).

١٢.٣.٢ - عصر Bretton Woods:

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت مؤسسات Bretton Woods (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتوفير الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية. وكثيراً ما تدخل الدول النامية في برامج تحقيق الاستقرار مع هذه المؤسسات (Thabit and Mardini, 2015). وكانت السياسات المالية والنقدية من مكونات برامج الاستقرار هذه، والتي تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وشمل ذلك الانضباط المالي، وإدارة سعر الصرف، وتشديد السياسة النقدية للحد من التضخم وتحقيق استقرار العملات (Aldabbagh et al., 2021).

١٣.٣.٢ - الدول المصدرة للنفط في السبعينيات:

واجهت الدول النامية المصدرة للنفط تحديات فريدة من نوعها في السبعينيات مع ارتفاع أسعار النفط. وقد وفرت الإيرادات غير المتوقعة من صادرات النفط موارد مالية، لكن إدارة التأثير الاقتصادي تطلبت موازنة التوسع المالي مع المخاطر التضخمية (Della Paolera et al., 2003). وأنشأت العديد من الدول صناديق الثروة السيادية واتبعت سياسات مالية لمواجهة التقلبات الدورية. وتهدف السلطات

النقدية إلى إدارة السيولة والتضخم الناتج عن تدفق عائدات النفط (Lambertini and Rovelli, 2003).

١٤.٣.٢ - برامج التكيف الهيكلي:

في الثمانينيات والتسعينيات، كانت الدول النامية التي تواجه أزمات اقتصادية تدخل في كثير من الأحيان في برامج التكيف الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية. وتضمنت هذه البرامج إصلاحات مالية ونقدية لمعالجة الاختلالات (Kennedy et al., 2001). وركزت السياسات المالية على خفض عجز الموازنة من خلال تدابير التقشف، في حين استهدفت السياسات النقدية السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار أسعار الصرف. ومع ذلك، أدت هذه التدابير في بعض الأحيان إلى تحديات اجتماعية واضطرابات سياسية (Buti and Franco, 2005).

١٥.٣.٢ - نموذج تنمية نمور شرق آسيا:

وفي النصف الأخير من القرن العشرين، تبنت نمور شرق آسيا (هونج كونج، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان) نموذجاً تنموياً نجح في تحقيق التوازن بين السياسات المالية والنقدية بشكل فعال (Arora and Ratnasiri, 2015). وركزت السياسات المالية الحكيمة على الاستثمارات المستهدفة في التعليم، والبنية الأساسية، والتكنولوجيا، في حين حافظت السياسات النقدية على الاستقرار. وقد ساهم ذلك في النمو الاقتصادي المستدام والتصنيع (Hobday, 1995).

١٦.٣.٢ - التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة:

انتقلت العديد من الدول النامية من أنظمة أسعار الصرف الثابتة إلى أنظمة أسعار الصرف المعومة لتعزيز المرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة (Engel, 2002). وقد أثر هذا التحول على السياسات المالية والنقدية على السواء. ويتعين على السياسات المالية أن تتكيف مع تقلبات أسعار الصرف، كما أن السياسات النقدية تهدف إلى إدارة استقرار العملة مع تعزيز النمو الاقتصادي (Obstfeld and Rogoff, 1995).

وتعكس هذه المحاولات المبكرة الطبيعة الديناميكية لتحقيق التوازن بين الأهداف المالية والنقدية في سياق التنمية الاقتصادية. وتطورت الاستراتيجيات استجابة لتحديات محددة، وساهمت الدروس المستفادة من هذه التجارب في تطوير أساليب أكثر تطوراً في السنوات اللاحقة. وتواصل الدول النامية تحسين أطر سياساتها، مستفيدة من التجارب التاريخية لتحقيق توازن فعال بين الأهداف المالية والنقدية.

٤.٢ - التجارب والممارسات الدولية في الحد من التعارض بين السياستين النقدية والمالية

٤.٣ - آليات الحد من التعارض بين السياستين النقدية والمالية
إن الحد من التعارض بين السياسة النقدية والسياسة المالية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الإدارة الاقتصادية الفعالة. ومن الممكن أن يساهم التنسيق والتعاون بين هذين المجالين السياسيين في إيجاد نهج أكثر تماسكاً وتوازناً. فيما يلي عدة آليات للتخفيف من حدة الصراعات وتعزيز التآزر بين السياسات النقدية والمالية (Beetsma and Debrun, 2004)، (Thabit and Raewf, 2017)، (Barnea et al., 2015)، (Mishchenko et al., 2019):

١.٤.٣ - التواصل الواضح والشفافية:

إنشاء قنوات اتصال واضحة بين السلطات المالية والنقدية، وتعزيز الشفافية في صنع القرار السياسي، حيث يمكن للاجتماعات المنتظمة والمنشورات المشتركة والإبلاغ الواضح عن نوايا السياسة أن تقلل من عدم اليقين وتعزز فعالية كل من السياسات النقدية والمالية، كما يساعد التواصل المنسق على مواءمة التوقعات في الأسواق المالية وبين الجمهور.

٢.٤.٣ - الأطر المؤسسية:

تعزيز الأطر المؤسسية التي تسهل التنسيق بين السلطات المالية والنقدية، إذ أن إنشاء آليات أو لجان أو مجالس رسمية تجمع ممثلين عن البنوك المركزية ووزارات المالية

لمناقشة وتنسيق إجراءات السياسة، ومن الممكن أن يساعد إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون في ضمان اتباع نهج أكثر اتساقا واتساقا في الإدارة الاقتصادية.

٣.٤.٣ - أطر السياسات متوسطة المدى:

تطوير أطر السياسة المالية والنقدية متوسطة المدى التي تتوافق مع بعضها البعض، حيث يمكن للأطر المنسقة متوسطة الأجل أن تساعد في التوفيق بين الآفاق الزمنية المختلفة للسياسات المالية والنقدية. وينطوي ذلك على تحديد أهداف وغايات مشتركة لكلتا السياستين والتأكد من تكاملهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الشامل.

٣.٤.٤ - مناهج السياسة القائمة على القواعد:

اعتماد أطر قائمة على القواعد لكل من السياسات المالية والنقدية، ووضع قواعد أو مبادئ توجيهية واضحة للإجراءات المالية والنقدية المتسقة مع بعضها البعض، إذ يمكن لهذا النهج أن يقلل من نطاق القرارات السياسية التقديرية التي قد تؤدي إلى إجراءات متضاربة ويعزز القدرة على التنبؤ بنتائج السياسة.

٣.٤.٥ - تكامل السياسات الاحترازية الكلية:

دمج السياسات الاحترازية الكلية في إطار السياسة العامة، وعندها ينبغي للسلطات المالية والنقدية أن تنتظر في دمج الأدوات الاحترازية الكلية، مثل متطلبات رأس المال ونسب القرض إلى القيمة، لمعالجة مخاطر الاستقرار المالي. ويضمن هذا التكامل أن تكون السياسات الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار المالي جزءا من استراتيجية السياسة الأوسع.

٣.٤.٦ - بيانات السياسة المشتركة:

إصدار بيانات سياسية مشتركة أو مذكرات تفاهم، إذ أن تطوير اتفاقيات رسمية بين السلطات المالية والنقدية تحدد الأهداف والاستراتيجيات المشتركة للإدارة الاقتصادية ومن الممكن أن تشير بيانات السياسة المشتركة إلى الالتزام بالتنسيق وتوفير جبهة موحدة للأسواق العامة والمالية.

٣.٤.٧ - السياسات المالية الدورية:

تنفيذ سياسات مالية لمواجهة التقلبات الدورية من خلال مواءمة السياسات المالية مع الدورة الاقتصادية لاستكمال إجراءات السياسة النقدية، وعلى سبيل المثال، خلال فترات الانكماش الاقتصادي، يمكن أن يعمل التحفيز المالي جنباً إلى جنب مع السياسة النقدية التيسيرية لدعم التعافي، بينما خلال التوسعات الاقتصادية، يمكن للحكمة المالية أن تكمل التشديد النقدي.

٨.٤.٣ - المشاورات والحوارات المنتظمة:

تسهيل المشاورات والحوارات المنتظمة بين السلطات المالية والنقدية، من خلال تعزيز بيئة التعاون المستمر من خلال الاجتماعات والمشاورات المنتظمة وهذا من شأنه أن يضمن إدراك كل من المجموعتين من صناع القرار السياسي لنوايا كل منهما، وقدرتهما على تعديل استراتيجياتهما وفقاً لذلك.

٩.٤.٣ - تنسيق السياسات العالمية:

المشاركة في التنسيق والتعاون الدولي، ونظراً لترابط الاقتصادات العالمية، فإن التعاون مع الدول الأخرى بشأن السياسات الاقتصادية يمكن أن يقلل من الصراعات الناشئة عن الصدمات الخارجية. ومن الممكن أن تعمل الجهود المنسقة على المستوى الدولي على تعزيز فعالية السياسات المالية والنقدية.

١٠.٤.٣ - التدريب والتعليم المتقاطع:

تشجيع التدريب المتبادل والتعليم لصانعي السياسات، وتعزيز فهم أدوات السياسة المالية والنقدية بين صناع السياسات من كلا المجالين، إذ يمكن لبرامج التدريب المشترك أن تعزز الفهم المشترك للتحديات الاقتصادية والتأثير المحتمل لقرارات السياسة على بعضها البعض.

ويتطلب تنفيذ هذه الآليات الالتزام من جانب السلطات المالية والنقدية، فضلاً عن الاعتراف بالترابط بين تصرفاتها. ومن خلال تعزيز التنسيق والتماسك، يمكن لهذه الآليات أن تساعد في الحد من الصراعات وخلق بيئة سياسية أكثر انسجاماً تقضي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الشامل.

٥.٣- تأثير آليات الحد من التعارض بين السياستين النقدية والمالية
يمكن أن يكون تأثير تطبيق آليات الحد من التعارض بين السياسات المالية والنقدية
في البلدان النامية كبيراً وإيجابياً. ومن الممكن أن تساهم هذه الآليات، عند تنفيذها
بفعالية، في استقرار الاقتصاد الكلي، والنمو المستدام، وتعزيز المرونة الاقتصادية.
فيما يلي بعض التأثيرات الرئيسية (Nordhaus et al., 1994)، (Beetsma)
(and Debrun, 2004)، (Abdulrahman et al., 2021)، (Foresti,)
(2018):

١.٥.٣- تعزيز فعالية السياسات:

تزيد السياسات المالية والنقدية المنسقة من فعاليتها الشاملة في تحقيق الأهداف
الاقتصادية، حيث من خلال الحد من التعارض وتعزيز التعاون، تسمح هذه الآليات
باتباع نهج أكثر تماسكاً وتزامناً في الإدارة الاقتصادية. وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين
تأثير تدابير السياسة على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل التضخم والتوظيف
والنمو الاقتصادي.

٢.٥.٣- تقليل عدم اليقين في السياسات:

يساعد التواصل الواضح والشفافية على تقليل عدم اليقين بشأن السياسات، حيث
عندما تتواصل السلطات المالية والنقدية بشكل فعال وتنسق أعمالها، فإن ذلك يوفر
قدراً أكبر من القدرة على التنبؤ للشركات والمستثمرين والجمهور. ويشجع انخفاض
عدم اليقين على الاستثمار طويل الأجل ويدعم التخطيط الاقتصادي.

٣.٥.٣- تعزيز ثقة المستثمرين:

يساهم في تحسين التنسيق ويعزز ثقة المستثمرين، أذ تشير السياسات المتناسكة
والشفافة إلى الالتزام بالاستقرار الاقتصادي، وهو أمر بالغ الأهمية لجذب الاستثمارات
المحلية والأجنبية. ويمكن أن يؤدي تعزيز ثقة المستثمرين إلى زيادة تدفقات رأس
المال، ودعم التنمية الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية.

٤.٥.٣- النمو المتوازن والتوظيف:

تساهم السياسات المنسقة في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والتوظيف، حيث عندما تتم المواءمة بين السياسات المالية والنقدية، يتم تقليل مخاطر التدابير المتضاربة التي قد تؤدي إلى اختلال التوازن. وهذا يسهل اتباع نهج أكثر شمولية للتنمية الاقتصادية، مما يضمن استخدام الأدوات المالية والنقدية لتعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل.

٥.٥.٣- تخفيف الضغوط التضخمية:

يساعد دمج الأدوات الاحترازية الكلية والتنسيق في أطر السياسات على تخفيف الضغوط التضخمية، إذ يمكن لأدوات الاحترازية الكلية، عند تطبيقها جنبا إلى جنب مع التدابير النقدية والمالية، أن تعالج مخاطر الاستقرار المالي. ويساهم هذا التكامل في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارا، مما يقلل من احتمالات الضغوط التضخمية مع تعزيز النمو.

٦.٥.٣- الاستجابة الفعالة للصدمات الخارجية:

تعمل السياسات المنسقة على تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وغالبا ما تكون البلدان النامية عرضة للعوامل الاقتصادية الخارجية. وعندما تتم المواءمة بين السياسات المالية والنقدية، تستطيع البلدان الاستجابة بشكل أكثر فعالية للصدمات الخارجية، وتعديل التدابير المالية والنقدية حسب الحاجة لتحقيق استقرار الاقتصاد وتقليل الآثار السلبية.

٧.٥.٣- الاستدامة المالية على المدى الطويل:

تساهم أطر السياسات متوسطة الأجل في تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، حيث إن مواءمة السياسات المالية والنقدية ضمن أطر متوسطة الأجل تعزز الانضباط المالي والاستدامة. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية لتجنب تراكم الديون العامة المفرط والحفاظ على بيئة مالية مستقرة على المدى الطويل.

٨.٥.٣- التعاون الاقتصادي العالمي:

المشاركة في التنسيق الدولي تعزز التعاون الاقتصادي العالمي وتعمل الجهود المنسقة على الساحة العالمية على تعزيز فعالية السياسات في التصدي للتحديات المشتركة. ومن الممكن أن يساهم التعاون الدولي في إيجاد بيئة اقتصادية عالمية أكثر استقراراً، مما يعود بالنفع على البلدان النامية عن طريق الحد من نقاط الضعف الخارجية.

٩.٥.٣ - تحسين إدارة الأزمات:

المشاورات والحوارات المنتظمة تسهل إدارة الأزمات، وعندما تتخطى السلطات المالية والنقدية في اتصالات مستمرة، فإنها تكون في وضع أفضل للاستجابة بسرعة للتحديات أو الأزمات الاقتصادية الناشئة. ويعمل هذا النهج الاستباقي على تحسين إدارة الأزمات ويقلل من تأثير الانكماش الاقتصادي.

١٠.٥.٣ - زيادة الثقة العامة والمساءلة:

تعمل السياسات الشفافة والمسؤولة على تعزيز ثقة الجمهور. ويساهم التواصل الواضح وإجراءات السياسة المنسقة في زيادة فهم الجمهور وثقته. وهذا بدوره يعزز المساءلة بين صناع السياسات ويقوي العلاقة بين الحكومة والجمهور.

ومن المهم أن نلاحظ أن تأثير هذه الآليات قد يختلف تبعاً للسياق الاقتصادي المحدد، والقدرات المؤسسية، والتزام صناع السياسات. ومع ذلك، بشكل عام، يهدف تطبيق هذه الآليات إلى خلق بيئة أكثر استقراراً ومواتية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

٦.٣ - تجارب وممارسات دولية

في حين أن التجارب والممارسات الدولية حول تطبيق آليات الحد من التعارض بين السياسات المالية والنقدية يمكن أن تكون ديناميكية ومحددة السياق، فإن بعض الأمثلة من مناطق مختلفة يمكن أن توفر نظرة ثاقبة للتحديات والنجاحات التي حققتها جهود التنسيق هذه، ولذلك قام الباحثون باختيار عدد من التجارب والممارسات لاقتصادات نامية أو متقدمة وكما يلي:

١.٦.٣- التجربة الاسترالية: إطار متسق واتصال واضح:

تستخدم أستراليا إطار عمل منسق بشكل جيد بين بنك الاحتياطي الأسترالي والسياسات المالية للحكومة، وتحدد قنوات الاتصال المنتظمة، مثل بيان سلوك السياسة النقدية، الأهداف وعمليات صنع القرار وتوقعات كل من السلطات المالية والنقدية. وقد ساهم النهج المنسق في استقرار الاقتصاد الكلي، حيث تعمل السياسات المالية والنقدية معاً لمواجهة التحديات الاقتصادية. وقد ساعد التواصل الواضح في إدارة التوقعات، والحد من حالة عدم اليقين في الأسواق المالية (Céspedes et al., 2006).

٢.٦.٣- كندا: استهداف التضخم وصنع القرار التعاوني:

نفذت كندا استهداف التضخم كعنصر رئيسي في السياسة النقدية حيث يتعاون بنك كندا مع الحكومة، ويعقد مشاورات منتظمة لمناقشة الظروف الاقتصادية والخطط المالية والآثار السياسية. وقد وفر استهداف التضخم ركيزة واضحة للسياسة النقدية، مما ساهم في استقرار الأسعار. ويساعد اتخاذ القرار بشكل تعاوني على مواءمة السياسات المالية والنقدية، والحد من الصراعات وتعزيز نهج متماسك للإدارة الاقتصادية (Crowell, 2002).

٣.٦.٣- جنوب أفريقيا: بيان سياسة الموازنة متوسطة الأجل:

قدمت جنوب أفريقيا بيان سياسة الميزانية متوسطة الأجل، الذي يوفر إطاراً مدته ثلاث سنوات للسياسة المالية، ويأخذ بنك الاحتياطي الجنوب أفريقي في الاعتبار بيان سياسة الموازنة متوسطة الأجل في قرارات السياسة النقدية، مما يعزز التنسيق. وقد ساهمت الخطة المتوسطة الأجل للموازنة في تحسين الانضباط المالي، وتوفير الأساس لسياسات مالية أكثر قابلية للتنبؤ بها. إن دراسة بنك الاحتياطي الجنوب أفريقي لبيان سياسة الميزانية متوسطة الأجل تعزز مواءمة السياسات المالية والنقدية (Bond, 2003).

٤.٦.٣ - البرازيل: قانون المسؤولية المالية واستهداف التضخم:

نفذت البرازيل قانون المسؤولية المالية، الذي يحدد قواعد الإدارة المالية، ويعزز الشفافية والمساءلة. ويتبع البنك المركزي البرازيلي إطار استهداف التضخم. وقد ساهم قانون المسؤولية المالية في تحقيق الانضباط المالي والاستدامة. وقد ساعد استهداف التضخم في تثبيت التوقعات وتوجيه السياسة النقدية، والحد من الصراعات وتعزيز الاستقرار (Peruffo, 2016).

٥.٦.٣ - الاتحاد الأوروبي: التنسيق داخل منطقة اليورو:

تعمل دول منطقة اليورو ضمن اتحاد نقدي، وتتقاسم عملة اليورو. وتهدف القواعد المالية وآليات التنسيق، مثل ميثاق الاستقرار والنمو، إلى موازنة السياسات المالية بين الدول الأعضاء. ويوفر اليورو سياسة نقدية مشتركة لجميع الدول الأعضاء، مما يعزز الاستقرار النقدي. وتساعد آليات التنسيق المالي على منع العجز المفرط والاختلالات، مما يساهم في الاستقرار الاقتصادي الشامل في منطقة اليورو (Feldstein, 1997).

٦.٦.٣ - الهند: إطار عمل لجنة السياسة النقدية:

أنشأت الهند لجنة السياسة النقدية، وهي هيئة قانونية مسؤولة عن تحديد أسعار الفائدة السياسية. وتتألف لجنة السياسة النقدية من مسؤولي البنك المركزي وممثلي الحكومة، وتعمل على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات. ويعزز إطار لجنة السياسة النقدية الشفافية واتخاذ القرارات على أساس الإجماع. ويساعد التعاون بين البنك المركزي وممثلي الحكومة على موازنة السياسات النقدية والمالية بشكل أكثر فعالية (Jadhav, 2003).

٧.٦.٣ - سنغافورة: السياسة النقدية القائمة على سعر الصرف:

تطبق سنغافورة نظام سعر الصرف الموعوم المدار، حيث تقوم السلطة النقدية بتعديل سعر الصرف لضمان استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي. وتتم صياغة السياسات المالية مع التركيز على أهداف الاستدامة والتنمية طويلة الأجل. وتسمح السياسة

النقدية القائمة على سعر الصرف بالمرونة في الاستجابة للظروف الاقتصادية الخارجية. وتكمل السياسات المالية النهج النقدي الموجه نحو الاستقرار، مما يساهم في تعزيز المرونة الاقتصادية بشكل عام (Ying et al., 2007).

٨.٦.٣ - شيلي: القاعدة المالية واستهداف التضخم:

تبنّت شيلي قاعدة مالية تقيد الإنفاق الحكومي على أساس أسعار النقاس والنمو الاقتصادي. يتبع البنك المركزي التشيلي إطار عمل لاستهداف التضخم. وتوفر القاعدة المالية إطاراً للسياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية، وتعزيز الاستقرار. ويساعد استهداف التضخم على تثبيت التوقعات، مما يسمح للسياسة النقدية بالتركيز على استقرار الأسعار على المدى الطويل (Céspedes et al., 2014).

٩.٦.٣ - اليابان: التنسيق في سياسات آبي الاقتصادية:

تتضمن سياسات آبي الاقتصادية في اليابان، وهي مجموعة من السياسات الاقتصادية، تدابير مالية ونقدية لمكافحة الانكماش وتحفيز النمو. يقوم بنك اليابان بتنسيق سياساته مع المبادرات الحكومية. وقد ساهم الجمع بين التحفيز المالي والتيسير النقدي في اتباع نهج اقتصادي أكثر توازناً. ويهدف التنسيق بين بنك اليابان والحكومة إلى معالجة الضغوط الانكماشية وتعزيز النمو المستدام (Kuttner and Posen, 2001).

١٠.٦.٣ - المكسيك: استهداف بنك المكسيك للتضخم والمسؤولية المالية:

ويتبع البنك المركزي المكسيكي، إطاراً لاستهداف التضخم. نفذت الحكومة قوانين المسؤولية المالية لتوجيه السياسات المالية وضمان الاستدامة. وقد وفر استهداف التضخم إطاراً واضحاً للسياسة النقدية، مما أدى إلى تعزيز استقرار الأسعار. تساهم قوانين المسؤولية المالية في ممارسات مالية مستدامة، مما يقلل من مخاطر التعارض مع أهداف السياسة النقدية (Mishkin and Savastano, 2001).

توضح هذه التجارب الآليات المتنوعة للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، مما يعكس الظروف الاقتصادية الفريدة وأطر السياسات لكل بلد، والموضوع المشترك في هذه الحالات هو أهمية الأطر الواضحة والتعاون والاستراتيجيات التكميلية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة، وتوضح التجارب الدولية المختارة الآليات المختلفة المستخدمة للحد من التضارب بين السياسات المالية والنقدية وفي حين أن فعالية هذه الأساليب تعتمد على السياق المحدد، فإنها تقدم رؤى حول كيف يمكن للتنسيق والتواصل الواضح والأطر المؤسسية أن تساهم في إدارة اقتصادية أكثر تماسكا.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤- الاستنتاجات:

على ضوء ما تقدم من أدبيات ذات صلة وممارسات دولية ناجحة فلقد توصل الباحثون الى عدد من الاستنتاجات وكما يلي:

١. أن البلدان النامية تستفيد بشكل كبير من السياسات المالية والنقدية الجيدة التنسيق. وتسלט التجارب الدولية التي تم تحليلها الضوء على التأثير الإيجابي للتنسيق المتناغم للسياسات على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو.

٢. إن آليات الحد من التعارض، مثل القواعد المالية واستهداف التضخم وأطر تنسيق السياسات هي أدوات فعالة للحد من التعارض بين السياسات المالية والنقدية، والبلدان التي تتجح في تنفيذ هذه الآليات تحقق نتائج اقتصادية أفضل.

٣. أهمية النظر في السياقات الاقتصادية والمؤسسية الفريدة للبلدان النامية، حيث أن الآليات التي تعمل بشكل جيد في سياق ما قد تحتاج إلى تعديلات لتناسب مع الظروف المحددة لدولة أخرى.

٤. يظهر التواصل الشفاف كعامل رئيسي في نجاح تنسيق السياسات. فالبلدان التي تتجح في توصيل نوايا السياسات وقراراتها بشكل فعال تواجه قدرا أقل من عدم اليقين، مما يعزز بيئة اقتصادية أكثر استقرارا.

٥. إن تحليل نجاحات وإخفاقات مختلف البلدان يوفر مصدرا غنيا للمعرفة للدول النامية التي تسعى إلى تعزيز تنسيق سياساتها المالية والنقدية.

٦. أهمية إنشاء أطر مؤسسية قوية تسهل التعاون بين السلطات المالية والنقدية. ويساهم إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التنسيق في تحقيق اتساق السياسات على المدى الطويل.

٢.٤ - التوصيات:

بناءً على ما تقدم من استنتاجات، يوصي الباحثون بالآتي:

١. تشجيع البلدان النامية على إنشاء قنوات اتصال واضحة وشفافة بين السلطات المالية والنقدية. حيث يمكن للبيانات أو التقارير المشتركة المنشورة بانتظام أن تساعد في إدارة التوقعات وتقليل عدم اليقين في الأسواق المالية.
٢. ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على آليات تنسيق السياسات في الدول النامية وذلك من خلال إنشاء لجان أو مجالس تجمع ممثلين عن البنوك المركزية ووزارات المالية لتسهيل التعاون والتنسيق المستمر.
٣. الدعوة إلى اعتماد أطر السياسة المالية والنقدية متوسطة الأجل. وينبغي للبلدان النامية أن تضع أهدافاً وغايات مشتركة لكلتا السياستين ضمن أفق متوسط الأجل لمواءمة الأهداف والاستراتيجيات.
٤. ضرورة استكشاف استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية، إلى جانب تنفيذ القواعد المالية. ويوفر هذا المزيج ركيزة واضحة للسياسة النقدية ويعزز الانضباط المالي.
٥. التأكيد على أهمية التعلم من الممارسات العالمية. تشجيع صناع السياسات على دراسة التجارب الدولية، وتحليل الحالات الناجحة وغير الناجحة لاستخلاص دروس قيمة لتطبيقها في بلدانهم.

٦. تشجيع مبادرات التدريب والتعليم المتبادل لصانعي السياسات. إن الفهم الأفضل لأدوات السياسة المالية والنقدية يمكن أن يعزز التعاون والتنسيق بين صناع السياسات.

المصادر العربية :

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠١٢، الاطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، هدف التقارير، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ، الاردن، مجموعة طلال ابو غزالة.

المصادر الأجنبية:

1. Achim, A. M., & Chiş, A. O, 2014, Financial Accounting Quality and Its Defining Characteristics. SEA-Practical Application of Science, (5).
2. Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. 2010, Auditing and assurance services an integrated approach, (14th ed.), New Jersey: Pearson Education.
3. Sagara, Y.;2015, The effect of implementation accounting information system and competence of human resources on the quality of financial reporting. Research Journal of Finance and Accounting.
4. Abdulrahman, O., Mohammed, M., Azeez, O. and ,Thabit, T. (2021). Analyzing the Relation between Client Satisfaction and e-Banking Quality: Case of Rafidain Bank, Eurasian Journal of Management & Social Sciences, 2(2), 15-28.
5. Afonso, A., Alves, J., and Balhote, R. (2019). Interactions between Monetary and Fiscal Policies. Journal of Applied Economics, 22(1), 132-151.
6. Aldabbagh, L., Thabit, T., and Ibrahim, L. (2021). The Impact of Islamic Accounting Instruments on the Sustainability of Iraqi Banks.
7. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 25, 1-9.
- Arestis, P., and Sawyer, M. (2010). The Return of Fiscal Policy. Journal of Post Keynesian Economics, 32(3), 327-346.

8. Arora, R., and Ratnasiri, S. (2015). Recent Growth Experiences of Asian Tigers: Where Does India Stand?. International Journal of Social Economics, 42(2), 143-162.
9. Barnea, E., Landskroner, Y., and Sokoler, M. (2015). Monetary Policy and Financial Stability in A Banking Economy: Transmission Mechanism and Policy Tradeoffs. Journal of Financial Stability, 18, 78-90.
10. Beetsma, R., and Debrun, X. (2004). The Interaction between Monetary and Fiscal Policies in A Monetary Union: A Review of Recent Literature. Monetary Policy, Fiscal Policies and Labour Markets: Macroeconomic Policymaking in the EMU, 91-133.
11. Bond, P. (2003). Against global Apartheid: South Africa Meets the World Bank, IMF and International Finance. Palgrave Macmillan.
- Borio, C., and Zhu, H. (2012). Capital Regulation, Risk-Taking and Monetary Policy: A Missing Link in the Transmission Mechanism?. Journal of Financial stability, 8(4), 236-251.
12. Buti, M., and Franco, D. (2005). Fiscal Policy in Economic and Monetary Union: Theory, Evidence, and Institutions. Edward Elgar Publishing.
13. Céspedes, L., Goldfajn, I., Lowe, P., and Valdés, R. (2006). Policy Responses to External Shocks: The Experiences of Australia, Brazil and Chile. External Vulnerability and Preventive Policies, 10, 109-70.
14. Céspedes, L., Parrado, E., and Velasco, A. (2014). Fiscal Rules and the Management of Natural Resource Revenues: The Case of Chile. Annual Review of Resource Economics, 6(1), 105-132.
15. Chang, H., and Andreoni, A. (2020). Industrial Policy in the 21st Century. Development and Change, 51(2), 324-351.
16. Crowell, G. (2002). The Power of Monetary Policy: Ethical Insights from Canadian Experience. Journal of the Society of Christian Ethics, 49-65.
17. Della Paolera, G., Irigoin, M., and Bozzoli, C. (2003). Passing the Buck: Monetary and Fiscal Policies. A New Economic History of Argentina, 1.
18. Dodge, D. (2002). The Interaction between Monetary and Fiscal Policies. Canadian Public Policy/Analyse de politiques, 187-201.
19. Dornbusch, R., and Fischer, S. (1986). The Open Economy: Implications for Monetary and Fiscal policy. In the American

Business Cycle: Continuity and Change (pp. 459-516). University of Chicago Press.

20. Engel, C. (2002). Expenditure Switching and Exchange-Rate Policy. NBER Macroeconomics Annual, 17, 231-272.

21. Feldstein, M. (1997). The Political Economy of the European Economic and Monetary Union: Political Sources of an Economic Liability. Journal of Economic Perspectives, 11(4), 23-42.

22. Foresti, P. (2018). Monetary and Fiscal Policies Interaction in Monetary Unions. Journal of Economic Surveys, 32(1), 226-248.

23. Harberger, A. (1998). Monetary and Fiscal Policy for Equitable Economic Growth. Income Distribution and High-Quality Growth, 203-241.

24. Hazaa, H., and Abdulbari, N. (2022). The Restoration of Monetary Policy Tools in Armed Conflict Countries: The Case of Yemen. International Journal of Economics and Business Research, 23(3), 299-313.

25. Hickel, J. (2021). The (Anti) Politics of Central Banking: Monetary Policy, Class Conflict and the Limits of Sovereignty in South Africa. Economy and Society, 50(1), 57-77.

26. Hobday, M. (1995). Innovation in East Asia: Diversity and Development. Technovation, 15(2), 55-63.

27. Jadhav, N. (2003). Central Bank Strategies, Credibility and Independence: Global Evolution and the Indian Experience. Reserve Bank of India.

28. Jones, R. (1968). Monetary and Fiscal Policy for an Economy with Fixed Exchange Rates. Journal of Political Economy, 76(4, Part 2), 921-943.

29. Kennedy, S., Robbins, J., and Delorme, F. (2001). The Role of Fiscal Rules in Determining Fiscal Performance. In Fiscal Rules Conference (p. 237).

30. Kuttner, K., and Posen, A. (2001). The Great Recession: Lessons for Macroeconomic Policy from Japan. Brookings Papers on Economic Activity, 2001(2), 93-160.

31. Lacalle, D. (2021). Monetary and Fiscal Policies in the COVID-19 Crisis. Will They Work?. Journal of New Finance, 2(1), 4.

32. Lambertini, L., and Rovelli, R. (2003). Monetary and Fiscal Policy Coordination and Macroeconomic Stabilization. A Theoretical Analysis. (April 4, 2003).
33. Leeper, E. (1991). Equilibria under “Active” and “Passive” Monetary and Fiscal Policies. Journal of monetary Economics, 27(1), 129-147.
34. Mahmood, Y., and Al-Hamadany, Z. (2018). The Impact of Risk Management on Bank Sector Analytical study on Cihan Bank. In International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics (pp. 275 -287). Tishik University.
35. Mishchenko, S., Naumenkova, S., Mishchenko, V., Ivanov, V., and Lysenko, R. (2019). Growing Discoordination between Monetary and Fiscal Policies in Ukraine. Banks and Bank Systems, 14(2), 40.
36. Mishkin, F. (2009). Globalization, Macroeconomic Performance, and Monetary Policy. Journal of Money, Credit and Banking, 41, 187-196.
37. Mishkin, F., and Savastano, M. (2001). Monetary Policy Strategies for Latin America. Journal of Development Economics, 66(2), 415-444.
38. Murshed, S. (2004). Globalisation, Marginalisation and Conflict. In Globalisation, Poverty and Conflict: A Critical “Development” Reader (pp. 67-80). Dordrecht: Springer Netherlands.
39. Nordhaus, W., Schultze, C., and Fischer, S. (1994). Policy Games: Coordination and Independence in Monetary and Fiscal Policies. 40. Brookings Papers on Economic Activity, 1994(2), 139-216.
41. Obstfeld, M., and Rogoff, K. (1995). The Mirage of Fixed Exchange Rates. Journal of Economic perspectives, 9(4), 73-96.
42. Owoye, O., and Onafowora, O. (1994). The Relative Importance of Monetary and Fiscal Policies in Selected African Countries. Applied Economics, 26(11), 1083-1091.
43. Peruffo, L. (2016). The Role of Brazil in the International Monetary System, 1994-2014. Doctoral dissertation. University of Cambridge.
44. Raewf, M., and Mahmood, Y. (2021). The Cultural Diversity in the Workplace. Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 5(1), 1-6.

45. Raewf, M., Thabit, T., and Jasim, Y. (2021). The Relationship between the Elements of Marketing Mix and Consumer Behavior during Environmental Uncertainty: The Case of the Covid-19 Pandemic. Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 5(1), 50–55.
46. Raewf, M., Aissa, S., and Thabit, T. (2021). The Impact of Quality, Cost, and Lead Time on Competitive Advantage: Case of SMEs Operating in Iraq. Economic Studies Journal, 19(3), 568-575.
47. Raheem, J., Hassan, G., and Holmes, M. (2021). The Impact of Remittances on Monetary Transmission Mechanisms during the Pre and Post-Conflict Eras in Sri Lanka. University of Waikato.
48. Šehović, D. (2013). General Aspects of Monetary and Fiscal Policy Coordination. Journal of Central Banking Theory and Practice, 2(3), 5-27.
49. Starr, M. (2004). Monetary Policy in Post-Conflict Countries: Restoring Credibility. WPS, American University. Washington. 7, 3-28.
50. Taghdisi-Rad, S. (2010). The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed?. Routledge.
51. Thabit, T., and Jasim, Y. (2017). Applying IT in Accounting, Environment and Computer Science Studies. Germany: LAP-Lambert Academic Publisher.
52. Thabit, T., and Raewf, M. (2018). The Evaluation Of Marketing Mix Elements: A Case Study. International Journal of Social Sciences and Educational Studies, 4(4), 100-109.
53. Thabit, T., and Raewf, M. (2017). Applications of Fuzzy Logic in Finance Studies. Germany: LAP-Lambert Academic Publisher.
54. Thabit, T., and Mardini, M. (2015). The Relationship between Commercial Banks and Microfinance Institutions for Sustainable Development: Case of Iraq. In Proceedings of the 14th Scientific Conference, Al-Mansour University College.
55. Wibbels, E. (2005). Federalism and the Market: Intergovernmental Conflict and Economic Reform in the Developing World. Cambridge University Press.
56. Ying, T., Eng, A., and Robinson, E. (2007). Perspectives on Growth: A Political-Economy Framework: Lessons from the Singapore Experience. Leadership and growth, 99.

دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي
The Role of Coordination between Fiscal and Monetary
Policies in Achieving Economic Balance

الباحثين

د. علاء تحسين السوالمه

د. رنيم زياد احمد جوابره

محاضر غير متفرغ

محاضر غير متفرغ/كلية المفرق الاهلية

عمان - الاردن

Jawabreh_raneem_90@hotmail.com

Swalmeh1991@yahoo.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي، ومعرفة أدوات السياستين المالية والنقدية وكيف تؤثر عمل كل منهما على الأخرى، وتم استخدام المنهج الوصفي، ومن نتائج هذه الدراسة، ترتبط الآثار النقدية للسياسة المالية بقيد الموازنة الحكومية بينما ترتبط الآثار المالية للسياسة النقدية باستقلالية البنك المركزي، ومن توصيات هذه الدراسة: تحسين مصداقية السياستين المالية والنقدية من خلال زيادة فاعلية الجهاز المركزي للإحصاء في جمع وتحليل البيانات وبعدها الإعلان عن قرارات إقتصادية سليمة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، التنسيق، التوازن الإقتصادي.



Abstract

This study aimed to identify the role of coordination between fiscal and monetary policy in achieving economic balance, and to know the tools of the two fiscal and monetary policies and how their work affects each other, and the descriptive approach was used. from the results of this study, the monetary effects of fiscal policy are related to the government budget while the financial effects of monetary policy are related to the independence of the central bank. one of the recommendations of this study: improve the credibility of fiscal and monetary policies by increasing the effectiveness of the Central Bureau of Statistics in collecting and analyzing data and then announcing sound economic decisions.

Keywords: fiscal policy, monetary policy, coordination, economic balance.

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة.

١. المقدمة:

يعيش العالم العديد من فترات التحول المهمة مرجعها الحرب الاقتصادية وتحرير الأسواق المالية وعولمة الاقتصاد، فهو يعمل على معالجة الاختلالات التي تحدث للاقتصاد بإتباع السياسة المالية والنقدية واللذان تعتبران من أهم السياسات الاقتصادية، وذلك بسبب معالجتها الكلية للاقتصاد على النطاقين المحلي والخارجي، وهما أداتان فعالتان في معالجة الأزمات النقدية التي يواجهها العالم من حالات تضخم، ركود، بطالة، فالسياسة النقدية والمالية أحد أشكال سياسات تحقيق الاستقرار، التي تنتجها الدول من أجل مكافحة هذه الاختلالات الاقتصادية التي صاحبت التطورات الاقتصادية، لذا فإن التنسيق بين السياستين، أصبح ضرورة حتمية لأن الهدف النهائي زيادة فعالية الأداء الاقتصادي. (بريني، بن عياد. ٢٠٢١).

بدأ ظهور أفكار المدرسة الكلاسيكية على مدى قرنين من الزمن وهما القرن الثامن عشر والتاسع عشر ومن أبرز روادها "أدم سميث، وريكاردو، وإنعكست أفكار هذه المدرسة على طبيعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وإنعكست تلك الأفكار على

محدودية دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية من خلال السياسة المالية، فلم يكن لها دور ملموس بالإقتصاد سوى مجالات محدودة تتمثل بالأمن والعدالة والدفاع (عريمش، عطية. ٢٠١٨).

لقد مرت إقتصاديات الدول التي إتبعت الفكر الكلاسيكي للعديد من الأزمات بين الحين والآخر أبرزها أزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩-١٩٣٢، مما جعلت الفكر الكلاسيكي غير قادر على مواجهتها وألحق العديد من الأضرار بالإقتصاد القومي، ثم التوجه إلى النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود للإقتصادي "كينز" أي الأخذ بالمالية الوظيفية، بدأت الدولة بتنظيم الإنفاق وفرض الضرائب للتقليل من حدة التقلبات في الدورة الإعتيادية للأعمال، وبين كينز، أن من الطبيعي أن يعتمد مستوى التشغيل في الإقتصاد على مستوى الطلب الكلي الفعال، فقد أعطي الفكر الكينزي الأهمية الكبرى لأدوات السياسة المالية في إطار السياسة الإقتصادية الكلية، وقلل أهمية السياسة النقدية. (متولي، المغربي. ٢٠١٠).

من المواضيع المهمة في التحليل الإقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائماً حولها هي تأثير السياسات الإقتصادية في النشاط الإقتصادي، حيث يتفق مؤيدو المدرسة النقدية أنها الأكثر فاعلية، بينما يؤكد مؤيدي المدرسة الكينزية على أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي ، أن مختلف الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق عدداً من أهدافها الإقتصادية وللتأثير على الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدل النمو وإستقرار الأسعار تعرف بالسياسات الإقتصادية. وهي قسمين:

السياسة المالية: هي الإجراءات التي تعمل بها الدولة بما يتصل بنفقاتها و إيراداتها (إستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي) والسياسة النقدية: هي السياسة التي تستخدم نسبة الإحتياطي القانوني وأسعار الخصم ومختلف عمليات السوق المفتوحة كأدوات لتحقيق الأهداف الإقتصادية. (الهييتي. ٢٠١٢).

تعتمد فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية على البنية الهيكلية للإقتصاد ونسبة تطوره ومعدل تطور القطاع المالي المؤثر على النمو الإقتصادي، ويجب على هاتين

السياستين الإتجاه لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة وتحقيق التوازن بين مختلف التدفقات النقدية والعينية في الإقتصاد لمنع الإرتفاع الحاد في الأسعار.(الهيئي.٢٠١٢)

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية الدراسة:

إن إتباع نهج السياتين النقدية والمالية أمر ضروري فهما من أهم السياسات الإقتصادية لأي بلد سواء كان متقدماً أو نامياً، ويعود ذلك بسبب معالجتها الكلية للإقتصاد على النطاقين المحلي والخارجي وهما من الأدوات المهمة لمواجهة الأزمات النقدية التي يواجهها العالم من حالات الركود والتضخم والبطالة و أحد أشكال سياسات تحقيق الإستقرار من أجل مكافحة الإختلالات الإقتصادية.

٢.١- مشكلة الدراسة:

يمر الإقتصاد العالمي بظروف محفوفة بالمخاطر من إرتفاع معدلات التضخم و إخفاقات البنوك والتوترات الجيوسياسية وغيرها، وتعاني الإقتصاديات الناشئة أكثر من غيرها ،لذا وجدت السياسة المالية والنقدية لإحداث التوازن في الإقتصاد. ومواجهة العديد من التحديات الإقتصادية التي تواجهها.

٣.١- أسئلة الدراسة:

إن وجود الإقتصاد أمر ضروري لتكوين المجتمع ودعمه، وتبعاً للعديد من المخاطر الإقتصادية التي نتجت عن التطورات الإقتصادية.، ينبثق السؤال التالي: هل تعمل السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الإقتصادي للعديد من المخاطر الإقتصادية التي تواجهها؟ وما دورهما؟

٤.١- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التنسيق بين السياتين المالية والنقدية لتحقيق التوازن الإقتصادي، والتعرف على أدوات هاتين السياتين، والمشاكل العملية في السياسة المالية والنقدية.، وكيف تتأثر كل منهما بالأخرى.

٥.١ - منهجية الدراسة:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات اللازمة لإتمام هذا البحث تم إستخدام المنهج الوصفي، بإعتباره سرد ومشاهدة الشيء، وهو الطريقة أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تفصيله للحقائق العلمية، والذي يقوم على وصف الظواهر الإجتماعية الطبيعية كما هي في الواقع.

٦.١ - الدراسات السابقة:

دراسة محمد إسماعيل، جبار عريمش، سعيد عطية. ٢٠١٨، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي في العراق "دراسة تحليلية" للفترة بين ١٩٩٠-٢٠١٥، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قياس دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال التركيز على الإيرادات الضريبية و الإنفاق الحكومي وإفترضت هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين السياسة المالية وزيادة معدلات النمو الإقتصادية ومن نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة سببية بين النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي عند إحصائية ٥%، وإستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج القياسي، وأوصت هذه الدراسة بمكافحة الفساد الإداري والمالي على مستوى الوزارات، وضرورة وجود عملية تنسيق وترابط بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي لتحقيق الأهداف المرسومة للسياسة الإقتصادية.

دراسة الهيتي أحمد، أيوب أوس. ٢٠١٢، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الإقتصادي، هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد، وأكدت على فاعلية النقود في الإقتصاد وإلى التعرف على مفهوم تأثير النقود والدور الحيادي للنقود، وآلية تأثير النقود على الإقتصاد. ومن نتائج هذه الدراسة أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من السياسة المالية وأكدت نتائج إختبار سببية كرنكر فاعلية السياسة النقدية، وأوصت هذه الدراسة البنوك في تحقيق التوازن النقدي داخل النظام الإقتصادي

دراسة سعد عدنان، الطراونة سعيد. ٢٠١٦، السياسة المالية الإستتسابية وأثرها على النمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١١)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة المالية الإستتسابية على النمو الإقتصادي في الأردن في الفترة ما بين (١٩٧٦-٢٠١١)، تم الإعتماد على طريقة هودريك بريسكوت، وطريقة المربعات الصغر، وتطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة، ومن نتائج هذه الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، بين معدلات النمو الإقتصادي ومتغيرات السياسة المالية الإستتسابية، وأن السياسة المالية الإستتسابية في الأردن تتماشى مع إتجاه الدورة الإقتصادية، وأوصت هذه الدراسة بأن يكون تركيز الحكومة للسياسات الإستتسابية عكس إتجاه الدورة الإقتصادية بغية تحفيز النمو الإقتصادي.

دراسة الدعيمي، حسن. ٢٠١٨، أثر السياسة النقدية في بعض متغيرات الإقتصاد الكلي بإستخدام أنموذج FAVAR، في بلدان مختارة للمدة، (١٩٩٠-٢٠١٧). هدفت هذه الدراسة إلى إظهار آلية نموذج FAVAR، لبيان أهمية أدوات السياسة النقدية في متغيرات الإقتصاد الكلي والتي تعبر عن مؤشرات كفاءة أداة السياسة النقدية التي يطرحها هذا الأنموذج كمؤشرات لقياس صحة الإقتصاد الكلي ومدى التأثير المختلف لأدوات السياسة النقدية والتي تتباين من بلد لآخر، وتحليل إتجاه العلاقة السببية بين أدوات السلطة النقدية ومؤشرات كفاءة السياسة النقدية، تم إستخدام المنهج الإستقرائي والتحليل القياسي ومن نتائج هذه الدراسة، أن مؤشرات كفاءة السياسة النقدية الداخلة في أنموذج Favar تهدف إلى إلقاط الآثار النقدية المنتشرة على الإقتصاد الكلي للأدوات الكمية للسياسة النقدية في البلدان عينة الدراسة، وطبيعة العلاقة بين المتغيرات، فهي تمثل القوى الرئيسية للإقتصاد، ومن توصيات هذه الدراسة، أن الإستقلالية التي تسعى إليها البنوك المركزية تركز على منحها حرية التصرف في وضع تنفيذ السياسة النقدية وإختبار الأدوات الفعالة لتحقيق أهدافها.

دراسة سيد هناء محمود. ٢٠٢٢، تأثير السياسة النقدية غير التقليدية على معدل التضخم، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إتجاهات العديد من الدول المتقدمة

كاليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام السياسة النقدية غير التقليدية، وذلك عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، لمواجهة أزمة السيولة، تم استخدام المنهج الإستقرائي عند تعميم النتائج على الدول الراغبة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومن نتائج هذه الدراسة أن استخدام السياسة المالية غير التقليدية لها أثر على النشاط الإقتصادي بوجه عام والتضخم بشكل خاص، والتعرف على الحجج النظرية للسياسات النقدية غير التقليدية وأوصت هذه الدراسة باستخدام هذا النوع من السياسات لما لها من دور فعال في معالجة العديد من القضايا الإقتصادية المعقدة.

دراسة الخفاجي، ٢٠١٦، أثر بعض المتغيرات النقدية على أداء الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أهم المؤشرات المعبرة عن أداء الأسواق المالية، وتحديد المتغيرات ذات العلاقة بأداء الأسواق المالية فضلاً عن الكشف عن الآثار التي تتركها المتغيرات المتمثلة (سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقد)، بوصفها متغيرات مستقلة في أهم مؤشرات أداء الأسواق المالية، واستندت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن سعر الصرف وسعر الفائدة وعرض النقد، دلالات إحصائية وقياسية ومعنوية فيما بينها من جهة وما بين الأسواق المالية من جهة أخرى، ومن نتائج هذه الدراسة أن الأسواق تمثل أحد القنوات المهمة في تجميع الثروة وإدارتها وتوجيهها وتحديد مجموعة من المؤثرات تعبر عن أداء الأسواق المالية، وإعتبارها معياراً لنجاح أي أداة، ومن توصيات هذه الدراسة زيادة فعالية الأسواق المالية، في خدمة إقتصادياتها من خلال الإصلاح الإقتصادي والمالي.

دراسة الخفاجي، مرتضى أحمد سليمان، ٢٠٢٣، دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر، تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياستين المالية والنقدية في التأثير على ظاهرة الفقر في الجزائر ومصر، مع إمكانية الإفادة منها في العراق لا سيما وأن الإقتصاد ومصر إقتصادات مشابهة إلى حد ما لإقتصاد العراق، ومن أبرز نتائج البحث أنه

يستلزم تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في إستقرار الأسعار والنمو لتحقيق مزيج عالي من السياسات التي تهدف إلى تكامل بعضها البعض للوصول إلى نمو إقتصادي مرتفع، وأن مشكلة الفقر من أعقد المشاكل التي تواجه صانعي القرار في العراق، ويوصي البحث بضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسؤولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية وباقي الجهات الحكومية، والإتفاق على الأهداف الاقتصادية مثل معدل النمو ومعدل التضخم وتحديد المدى الزمني للتنفيذ.

دراسة الحسيني، كريمة. ٢٠١٨، دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم السياسة المالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وإلى التعرف على مدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في مصر، ومن نتائج هذه الدراسة: إن تحقيق الإستقرار الإقتصادي في مصر يستلزم إنهاء سيطرة كل من الدعم والأجور وخدمة الدين العام، وأوصت هذه الدراسة بضرورة التنسيق بين كل من السياسة المالية والنقدية خاصة عند تغيير سعر الصرف، لأن السياسة المالية يمكنها دعم الجنيه المصري عن طريق دعم الإنتاج المحلي وتقليل الإستيراد.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- التعريفات الإجرائية:

١.١.٢- السياسة المالية: هي الإستغلال التام للإيرادات والنفقات وبرامج الدين، لتحقيق أعلى مستويات من الناتج الإجمالي ولمنع التضخم. (الحسيني. ٢٠١٨).
٢.١.٢- السياسة المالية إجرائياً: هي الإستخدام الكامل من قبل السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات من أجل مواجهة مسؤولياتها في تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية المختلفة. (جامع. ١٩٧٣).

٣.١.٢- السياسة النقدية إجرائياً: هي أحد أدوات السياسة الإقتصادية الكلية، فلديها دور فعال في تحقيق الإستقرار الإقتصادي للبلد، وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي وتعزيز بيئة مناسبة للتنمية الإقتصادية عن طريق إيجاد حلول

للتضخم، وتحقيق سعر صرف ثابت، والحفاظ على أسعار فائدة مقبولة والمحافظة على القوة الشرائية للنقود. (الطرفي، الجنابي. ٢٠١٢).

٤.١.٢ - **السياسة النقدية** : هي أحد أبرز عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يتم استخدامها بغية تحقيق هدف إقتصادي محدد، وتستهدف بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي و أسعار الفائدة التي تؤثر على الأداء الإقتصادي. (دحمان، بن عياد. ٢٠٢١).

٥.١.٢ - **السياسة المالية**: من وجهة نظر الباحث: هي السياسة القادرة على تعزيز الاستقرار الإقتصادي ومعالجة المخاطر المهددة للموارد المتاحة، وتهدف إلى تنظيم الإيرادات والنفقات.

٦.١.٢ - **السياسة النقدية من وجهة نظر الباحث**: هي أداة من أدوات السياسة الإقتصادية الكلية، ويكون البنك المركزي بأي دولة هو المسؤول عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة الوطنية بهدف خلق التوازن بين الطلب والعرض على النقود. **فالتنسيق**: هو التعاون بين السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي والسلطات المالية لتحديد أهدافهما حتى لا تتعارض مع بعضهما. (عيسى. ٢٠٢١).

التنسيق إجرائياً: هو الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى (الحكومة والبنك المركزي لتحقيق النتائج المرجوة وإنشاء إطار فعال لأداء أفضل لكلتا السياستين. (Marszalek.2003).

التوازن الإقتصادي: هو الحالة المثالية التي يصل لها الإقتصاد ويوضح الإستقرار بين المتغيرات الإقتصادية، التي تنعكس على النمو والتطور الإقتصادي، ومن الأمثلة عليه المحافظة على المستوى العام للأسعار عبر معدلات مقبولة عن التضخم أو الحد من إرتفاع البطالة. (مسعود. ٢٠٠٦).

٢.٢ - تاريخ تطور السياسة المالية:

لقد تطورت السياسة المالية من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، مع ظهور الفكر الكلاسيكي التقليدي والمالية بدت معالم النظام المالي للدولة أكثر إنضباطاً وتحديداً،

لأن الفكر الكلاسيكي يتمحور حول درجة تدخل الدول في الإقتصاد .(عبد الستار.٢٠٠٥)، ثم برزت العديد من الإتجاهات الفكرية منها الفكر التجاري الذي تبنى فكرة "ضرورة قوة الدولة وثراؤها لتحقيق أكبر فائض ممكن في الميزان التجاري.(البيلاوي.١٩٩٨). ثم برز الفكر الطبيعي الذي درس علاقة الإنسان بالعالم الطبيعي، وتبنى فكرة أن الزراعة هي المصدر الوحيد للنتاج الصافي أو ثروة الإنسان، حيث ركزت السياسة المالية لديهم على فرض ضريبة وحيدة على الأرض.(شليبي.٢٠١٠)، بعدها ظهر الفكر الرأسمالي التقليدي مع آدم سميث،(١٧٢٣-١٧٩٠)، وتبنى فكرة أن الفرد هو الوحدة الأساسية للنشاط الإقتصادي، بعده ظهر الفكر الكلاسيكي، وكانت أهم ملامح السياسة المالية للكلاسيك التضيق من دور الدولة، وإقتصادها على النشاط الإقتصادي، وترك الأفراد أحرار ليسعوا وراء كسب رزقهم ومصالحهم بطريقتهم الخاصة.، بعده ظهر مذهب النيوكلاسيك حيث قدم أفكاراً متجددة وقام بدراسة السياسة المالية الحديثة وذلك عن طريق دراسة جانب الطلب الذي يحكمه رغبات الأفراد وجانب العرض الذي يعكس الموارد الإقتصادية النادرة (Smith.1994).

١.٢.٢- السياسة المالية: هي السياسة المتعلقة بإدارة الإيرادات والنفقات العامة بغية تحقيق الأهداف المنبثقة عن الحالة الإقتصادية والإجتماعية والسياسة التي تتبناها الدولة.(سعد، الطراونة.٢٠١٦).

٢.٢.٢- السياسة المالية الحديثة: هي خلاف للصراع بين المذهبين الإشتراكي والرأسمالي حيث تدعو الإشتراكية إلى الإهتمام بالعلاقات الإقتصادية وتوفير الموارد تبعاً لخطة قومية لتوزيع الناتج الإجتماعي والدخل النقدي القومي، لمواجهة كافة متطلبات الإنتاج والاستثمار القومي.(النجار.١٩٩١) ويرى كينز بالمقابل، ضرورة تدخل الدخل بالشأن الإقتصادي بغية تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي، أي تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل القومي بفرض الضرائب التصاعدية، ومساعدة

الفقراء، وضبط التضخم، بتقليل الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب، وإنشاء العديد من المشروعات، وتخفيض سعر الفائدة، (عبد اللطيف. ٢٠٠٨).
يتمثل دور السياسة المالية في الأسلوب المنتهج من قبل الدولة في تخطيط النفقات العامة والإيرادات العامة بغية التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف معينة (مكيد، عشيپ. ٢٠١٧).

٣.٢.٢ - أدوات السياسة المالية و أهدافها:

تتمثل أدوات السياسة المالية بالنفقات العامة والإيرادات العامة، ويتوقف حجم الإنفاق العام على عدة عوامل أهمها طبيعة دور الدولة بين التدخل أو الحرية وبعض الإعتبارات الاقتصادية، مثل تحقيق النفع العام، وإشباع الحاجيات، وحجم الدخل القومي. (عتلم، السيد. ٢٠٢٢)، ففي حالة الراج تدفع السياسة المالية دفعاً نحو سحب جزء من السيولة من السوق بغية إطالة فترة الراج، الأمر الذي يستلزم تخفيض الإنفاق، أما في حالة الكساد فتدفع السياسة المالية نحو التدخل لزيادة الطلب الكلي بإتخاذ عدة إجراءات مثل زيادة المدفوعات التحويلية، الأمر الذي يؤدي لزيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج لتغطية إحتياجات السوق. (سجل. ١٩٨٧). أما الإيرادات فتشمل الضرائب والدين العام فهما تمكانان الدولة من تدبير موارد مالية ضخمة، وتشجع الدولة الاستثمار بخفض الضرائب على الأرباح بصفة عامة أو خفضها بنسب متفاوتة، لتشجيع أنشطة معينة ويتم استخدام الضرائب لتمويل الإستثمارات العامة أو لإعطاء القروض. (أندروس. ٢٠١٢).

تتمكن السياسة المالية بواسطة أدواتها قيادة إقتصاديات الدول خصوصاً النامية، و إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي بشرط أن تتصف بالمرونة وتنتهج اللامركزية حتى تستطيع التحكم بالنشاط الإقتصادي، حيث تعمل على تعبئة موارد مالية تفاعلية ضخمة لزيادة الإنتاج والدخل وهي المسؤولة عن عدالة توزيع الدخل و إستقرار الأسعار ومن ثم الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي. (الحسيني. ٢٠١٨).

تستخدم أدوات السياسة المالية من قبل الحكومات لتحقيق أهداف معينة منها الاستقرار الإقتصادي ومن هذه الأدوات الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية. (Fair and case.2003).

٢.٢.٤- الأهداف الأساسية التي تعمل السياسة المالية على تحقيقها:

٢.٢.٤.١- تحقيق الرفاه، والاستقرار الإقتصادي، حيث يشير هدف الاستقرار الإقتصادي إلى ضرورة تحقيق التوظيف الكامل للموارد الإقتصادية والبشرية، والقضاء على الإختلالات الكبيرة في مستوى الأسعار، ثانياً: والحفاظ على الناتج القومي بما يتناسب مع متطلبات إقتصاد البلد، ثالثاً: تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية وتحقيق الكفاءة الإقتصادية للموارد أي إستخدام أفضل للموارد. (الخيكاني.٢٠٠٨).

٢.٢.٥- أهداف السياسة المالية:

تمضي السياسة المالية قدماً لتحقيق عدة أهداف من أهمها، إعادة تخصيص الموارد، توزيع الدخل، وتحقيق الإزدهار الإقتصادي و دفع عجلة التنمية الإقتصادية. (علام.٢٠١٢).

يسهم الإستقرار النقدي في إستقرار الأسعار لأن الإختلاف في مستوى الأسعار ينتج عن عرض النقود، وتعتمد إدارة الطلب على قوى السوق، وبذلك يجب تقييد السياسات النقدية المستخدمة من أجل تحقيق الإستقرار وزيادة الإعتماد المحلي الأمر الذي يقلل من تعرض الإقتصاد المحلي للصدمات الخارجية. (Kimm, Kyunghun.2018).

٣- المبحث الثالث/ تاريخ تطور السياسة النقدية:

٣.١- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

تم إستيحاء فكرة المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي (التوازن العام)، عند الكلاسيك، من خلال قانون الأسواق الذي جاء به الإقتصاد الفرنسي، ومفاده أن عرض السلع والخدمات أو الإنتاج يخلق طلباً مساوياً له ويسري على الإقتصاد النقدي أيضاً، ففي رأي الكلاسيك، النقود ليست سوى وسيلة لنقل القيم، وكانت الخلاصة كالتالي بالفكر الكلاسيكي أن العرض الكلي هو الذي يحدد الطلب الكلي فلا يمكن

تصور حصول نقص في الطلب على السلع والخدمات، ما دام العرض يولد طلباً يساويه. (الخفاجي.٢٠١٦). أما السياسة النقدية في التحليل الكينزي، فلم يتمكن إقتصادي حقبة الثلاثينيات من تجاهل الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل، وفسرت الإقتصاديات تلك الحالة من خلال كتاب الإقتصادي الشهير Keynes "The General Theory Of Employment Interest and Money" عام ١٩٣٦، النظرية البديلة للإقتصاد الكلي، إذ يمثل عدة توجهات نظرية لدراسة تأثير السياسة الإقتصادية، فقد مزجت الثورة الكينزية بين عنصرين مختلفين أولهما الطلب الإجمالي وثانيهما العرض الإجمالي، لقد افترض التوجه الكلاسيكي مرونة في الأسعار والأجور بينما أكد التوجه الكينزي على عدم مرونة الأسعار والأجور، وإن العرض قطعاً لا يخلق الطلب بل يعتمد سلوكه على المستقبل، أما السياسة النقدية في التحليل التصنيفي، حيث تعد وجهة نظر بديلة للسياسة النقدية لتقديم تفسير لكيفية التأثير على المعروض من النقود، ومن إفتراضات هذه المدرسة أن التغيرات في أسعار الفائدة على المدى القصير لا يمكن التنبؤ بها، وتعد أيضاً غير فعالة فهي تتأثر فقط بمستويات الأسعار من خلال سياسة البنوك المركزية وتتأثر بعدها بتغيرات عرض النقد، وتلخص هذه النظرية أن السياسة النقدية ليست أداة فعالة لمكافحة الدورات الإقتصادية على المدى القصير، بل تعتبر بالمقابل أداة لإدارة التضخم. (الخفاجي.٢٠١٦).

باتت الإقتصاديات الناشئة واحدة من أبرز الأسواق في الإقتصاد العالمي إذ تزايد حجم الإقتصاديات الناشئة بفعل التجارة الدولية التي تعد من أبرز التحديات التي واجهت السياسة النقدية في البلدان الناشئة التي تعاني من نقص المؤسسات المالية المتطورة وأيضاً انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة. (Rose, peter. 2002).

إن الدور المحوري للسياسة النقدية هو إستقرار الأسعار وتعزيز النمو والقضاء على البطالة وإنخفاض معدلات التضخم ، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي. (Rose. Peter. 2002).

إن مؤشرات أداء كفاءة السياسة النقدية تعكس الأهداف الإقتصادية التي تسعى السلطة النقدية إلى بلوغها وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأدوات السلطة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق عدة أهداف حقيقية للمحافظة على إستقرار الأسعار وقيمة العملة.(الدعمي.٢٠١٨).

٢.٣ - فاعلية السياسة النقدية:

إن فاعلية السياسة النقدية تتمثل في قدرتها على ضبط المعروض النقدي بالزيادة والنقصان، لكي تتمكن السلطة الحاكمة من تحقيق الإستقرار الإقتصادي وذلك بالتعاون مع البنك المركزي، وأدواته العديدة (عمليات السوق المفتوح، سياسة الإحتياط النقدي، وسياسة سعر الخصم.(موسى.٢٠٠٣).

تعمل السياسة المالية بالتعاون مع السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي فهما يتداخلان ويتكاملان ويتشابكان فلا يمكن للسياسة المالية العمل بمعزل عن السياسة النقدية .(الحسيني.٢٠١٨).

٣.٣ - العوامل المؤثرة في آلية نقل عمل السياسة النقدية:

- التدخلات الرسمية من قبل السلطات الرسمية في قرارات السياسة النقدية كالتدخل المباشر في الأسواق المالية، والسيطرة على أسعار الفائدة، وحدود الإئتمان.
- آلية التسعير حيث يؤدي ثبات الأسعار إلى تأخير التكيف مع متغيرات الأسعار ويؤثر بالسلب على أهمية آلية نقل السياسة النقدية.

- هيكل النظام المالي وهيكل العقود المالية: حيث أن التغيرات في أسعار الفائدة في الأجل القصير التي يمكن للبنك المركزي التأثير فيها، تؤثر على القدرة على توفير الإئتمان، أما بالنسبة للعقود المالية فهناك علاقة وثيقة بين تاريخ إستحقاق العقود المالية، وفاعلية آلية النقل النقدي فإذا كان العقد قصير الأجل يجب تجديد عقود الإئتمان والودائع في فترة أقصر حيث يمكن تحديثها بالمعدلات الحالية للفائدة.(Kim,Kyunghun.2018).

٤.٣ - أهداف السياسة النقدية

تعتبر أهداف السياسة النقدية قريبة من أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتتغير هذه الأهداف وفقاً لأهميتها وأولوياتها بخصوص المعضلات الاقتصادية التي تواجه الدول، فقديماً كان إستقرار الأسعار هو الهدف الوحيد للسياسة النقدية، حداد، هذلول. ٢٠٠٥) حتى جاءت الأفكار الكينزية بعد الكساد الكبير وأظهرت فكرة أن معدلات التوظيف المرتفعة مشكلة أساسية ويجب إدراجها كهدف ثاني للسياسة النقدية، (الوادي. ٢٠٠٩)، وبعد الحرب العالمية الثانية وضع الإقتصاديون هدف أساسي مشترك لجميع دول العالم وهو "النمو الإقتصادي" وبسبب سياسات الإنفاق المكلفة لإعادة إعمار الدول، أدى ذلك إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات الأمر الذي إستدعى تدخل السياسة النقدية، وعمل على جعل التوازن في ميزان المدفوعات هدفاً للسياسة النقدية، ومن أهدافها: تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق مستوى الإستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو مستمرة من الإقتصاد، والإستقرار في ميزان المدفوعات. (الدليمي. ١٩٩٠).

٥.٣ - أدوات السياسة النقدية:

وهي الوسائل النقدية والإئتمانية التي يستخدمها البنك المركزي، لتحقيق سيطرته على الإئتمان المصرفي كمهمة أساسية يقوم بها النظام المصرفي دون مؤسسات جهاز مصارف أخرى. (عبد المطلب، عبد الحميد. ٢٠٠٣)، ومن هذه الأدوات الأدوات الكمية كسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الإحتياطي القانوني، والأدوات النوعية، (الرقابة النوعية)، أي كيفية التأثير في أوجه إستخدام الإئتمان المصرفي وبصرف النظر عن الكمية أو الحجم. (منصور. ٢٠٠٣). أما أدوات الرقابة المباشرة: يتم اللجوء إلى هذه الأدوات من قبل البنك المركزي عند فشل الأدوات الكمية والنوعية في تحقيق أهداف السياسة النقدية. (Jagdish. 2009).

٦.٣ - العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

لا نستطيع إنكار أن هناك تكاملاً قوياً بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية بشكل عام، ويعود هذا الترابط لمكونات الطلب الكلي فيتأثر

بمستوى سعر الفائدة السائد، من جهة ويتأثر بمستوى الإنفاق والضرائب وتغيراتها من جهة أخرى.(نجار.١٩٩٩).

تعد العمليات المالية والنقدية من الوسائل الفعالة للرقابة الإقتصادية العامة، فإن من الضروريات القصوى التنسيق فيما بينها لذا فإن التنسيق بين هاتين السياستين من الأمور الهامة وذلك للاختلافات بين طبيعة كل منهما:

- تصنف العمليات المالية بأنها ذات نطاق واسع من حيث مداها وحجمها بينما توصف العمليات النقدية بأنها محدودة لأنها تنحصر بشكل أساسي في القطاع المصرفي والمالي.

- تعد التدابير المالية بطيئة وذلك لأسباب قانونية، بينما توصف الإجراءات النقدية بأنها سريعة ومرنة نسبياً، ويعود ذلك إلى التغيرات في أسعار الفائدة أو نسب الإحتياط القانوني.

- تكون الإجراءات المالية أقل مقدرة على إيقاف التضخم، بينما العمليات النقدية ذات أثر ضئيل لتشجيع التوسع الإقتصادي، وتحد من التضخم بصورة فعالة، وبسبب هذه الاختلافات بين طبيعة كل من السياستين المالية والنقدية فإن من الضروري التنسيق بينهما من حيث التوقيت والإتجاه.(السيد، العيسى.٢٠٠٣).

٧.٣- التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الإقتصادي
تسعى العديد من الدول لتحقيق أهدافها الإقتصادية، فالسياسة المالية والنقدية أحد الركائز الأكثر دعامة للسياسات الإقتصادية، وتضع الدولة أهدافاً للسياسة الإقتصادية عن طريق أدوات هاتين السياستين.(مسعود.٢٠٠٦).

يلعب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية دوراً هاماً في الحد من العديد من الظواهر الإقتصادية السلبية فإذا تم تنفيذ سياسة نقدية تستهدف الحفاظ على إستقرار الأسعار، سيتم الحد من التضخم وسيتم تحقيق الإستقرار الإقتصادي، لكن إذا لم يتم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية سيؤدي النمو الإقتصادي إلى زيادة الإنفاق

والتضخم وزيادة معدلات الفقر، وتوصل الإقتصاد الحديث إلى أن كل ما تتخذه السياسة المالية له آثار تنعكس في عمليات السياسة النقدية والعكس صحيح حتى وإن كان للسياستين أهداف مختلفة تؤدي إلى ظهور تعارض في تطبيق السياستين. (الخفاجي، ٢٠٢٣).

إن التوافق والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعني وجود تكاملاً إيجابياً لأجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية بشكل عام، والإستقرار الإقتصادي على وجه الخصوص، فيجب المزج بين السياستين في مواجهة الأزمات الإقتصادية، والجمع بين هاتين السياستين بات أمراً ضرورياً لتفادي التعارض مع بعضهما بصورة سلبية على الدولة من أجل تحقيق أهدافها المرسومة، لأن السياسة المالية تشجع على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لغرض تحريك عجلة النشاط الإقتصادي، وتعمل السياسة النقدية في ذات الإتجاه، فتقوم على خفض أسعار الفائدة لرفع حجم الإستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الإقتصاد، فيجب الإتفاق على مسار واحد بين السياسة المالية والنقدية لزيادة فاعلية الإقتصاد. سليمان، ١٩٧٣).

إن قوة إستقلالية البنك المركزي وصلابة عملياته، تكتسب قدراً عالياً، من الديمومة وتناسب ودرجة التنسيق مع السلطات الأخرى وبشكل خاص السلطة المالية لبلوغ أهداف الإستقرار الكلي، وتقوية جميع نشاطات التنمية الإقتصادية الذي تتطلع إليه السياسة النقدية والمالية. (قاسم، ٢٠١١).

إن أدوار السياستين المالية والنقدية مكملتان للأخرى ولا يمكن الفصل بينهما خصوصاً في الأزمات الإقتصادية. (عيسى، ٢٠٢١).

٨.٣ - أنواع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

هناك أربعة أنواع من التوليفات الممكنة للمزج بين السياستين النقدية والمالية: (مجيد، ١٩٩٧).

أولاً: سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية إنكماشية: وتعمل على إنعاش الطلب ولكن تحدث ضرراً بالإستثمار إن كان حساساً لسعر الفائدة.
ثانياً: سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية توسعية: هذا الإجراء يعمل على زيادة الإستثمار حيث يعمل على تدني أسعار الفائدة.
ثالثاً: سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية: فإن كان المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي يعمل على زيادة الدخل والقضاء على البطالة دون الإشارة إلى زيادة الإستثمار..
رابعاً: سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية إنكماشية: وتستخدم لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة.

٩.٣- وهناك نوعين من التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية :

أ- التنسيق المحلي: أي التنسيق بين السياستين داخل حدود الدولة الواحدة، وينصرف التنسيق في مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم إتخاذها من قبل صانعي القرار يترتب عليها آثاراً غير مباشرة على السياسة الأخرى.(Iain.2002).
ب- التنسيق الدولي: يندرج مفهوم التنسيق الدولي إلى خانة معايير البنك والصندوق الدوليين اللذان يضعان بعض القواعد والمعايير الخاصة بالتنسيق بين السياسات المالية والنقدية للبلاد، ويشير التنسيق الدولي أيضاً إلى القواعد التي تتجاوز القوميات والتي يتم الإتفاق عليها من قبل كافة الأعضاء ويتم عبرها تقويض كافة المسؤوليات إلى حكومات الدول مع حدود لتقييد حريتها.(Amentenbrink,Dehaan.2003)،

١٠.٣- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية

للسياسة النقدية هدف محوري، هو تحقيق الإستقرار النقدي والسيطرة على الإتجاهات التضخمية للسياسة النقدية وذلك من خلال التأثير في كمية النقد وعرض الإئتمان و إنعكاسات تلك الإجراءات على سعر الفائدة من خلال أدوات وعمليات السياسة النقدية، لتأثير السياسة المالية على السياسة النقدية صور كثيرة ومتعددة، إذ تؤثر شكل مباشر على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الإستقرار في الأسعار كهدف من

الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية ويمكننا أن نبين العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية بإستعراض قيد الموازنة الحكومية الذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لا بد أن يؤدي إلى تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد.(كمال.٢٠١٠).

١١.٣ - تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية:

تضطر البنوك المركزية بإستخدام السياسة النقدية وبإستخدام أحد أدواتها المتمثلة في سعر الفائدة برفعها لكي تتصدى للتضخم ولتدعم عملتها المحلية، في ظل انخفاض معدل نمو الودائع مع إتجاه أصحاب المال للإستثمار في العملات الأجنبية تحت وطأة التضخم،فإرتفاع أسعار الفائدة يحفز أصحاب المال من القطاع العائلي على الإيداع بالبنوك حتى لا تدخل في أزمة سيولة يتوقف عليها عجز في الموازنة.تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية في حالة رفع سعر الفائدة يتمثل في زيادة أعباء الدين العام وزيادة عجز الموازنة العامة،فيجب أن تراقب مستويات أسعار الفائدة من قبل السلطة النقدية ،وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبياً.(Esposito,Duvendack,jalles,2018).

٤ - المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الإستنتاجات:

- تمارس السلطات النقدية والمالية آثاراً خارجية على بعضهما البعض، حيث ترتبط الآثار النقدية للسياسة المالية بقيد الموازنة الحكومية،بينما ترتبط الآثار المالية للسياسة النقدية مجرى إستقلالية البنك المركزي.
- إن الهدف الذي تسعى إليه السياسة المالية والنقدية هو هدف مشترك متمثل في زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج،والتشغيل والدخل الوطني ودفع الإقتصاد نحو الرواج الإقتصادي وتحقيق التوازن الإقتصادي.
- السياسة النقدية لها الأثر الكبير في معدل النمو الإقتصادي.

- تعتبر أدوات السياسة المالية والنقدية من الأدوات الفعالة التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق التوازن ومن ثم التوازن الإقتصادي.

٢.٤ - التوصيات:

- ترشيد الإنفاق العام لمعالجة العجز في الموازنة العامة.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة في إدارة السياسات المالية والنقدية بشكل خاص.

- تشجيع القطاع العام والقضاء على البطالة والفقر، ورقابة الدولة على نقاط الضعف في السوق والعمل على علاجها.

- وضع خطة إقتصادية محكمة توازن بين السياستين المالية والنقدية، وإيجاد نظام متكامل لمتابعة الأداء الإقتصادي الخاص بالسياستين المالية والنقدية لتحسين عملية التوازن الإقتصادي.

- تعزيز الإستثمار المؤسسي في السوق من خلال منح الحوافز وإلغاء الضريبة.

المراجع:

١- إسماعيل، عريمش محمد إيهاب، عطية جبار علي، سعيد علي منصور. ٢٠١٨، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي في العراق "دراسة تحليلية" للفترة ما بين ١٩٩٠-٢٠١٥، المجلة الدولية للبحث العلمي والتنمية المستدامة، المجلد ١، الإتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة.

٢- أندروس، عاطف وليم. ٢٠١٢، الإقتصاد المالي العام في ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة، ص ٣٢٥.

٣- بريني دحمان، بن عياد ناريمان. ٢٠٢١، العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، ISSN:2437-0525/EISSN.2602-5078، ص ٣٩٩-٤٠٤.

٤- البيلالي، حازم. ١٩٩٨، دور الدولة في الإقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص ٩٨.

- ٥- جامع، أحمد. ١٩٧٣، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ص ٤٢٩.
- ٦- حداد أكرم، هذلول مشهور. ٢٠٠٥، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ص ٤٧.
- ٧- الحسيني، كريمة. ٢٠١٨، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد ٣٢، العدد ١
- ٨- الخفاجي، آيات حسين علي. ٢٠١٦، أثر بعض المتغيرات النقدية على أداء الأسواق المالية-الولايات المتحدة الأمريكية والصين للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق.
- ٩- الخفاجي، مرتضى أحمد سليمان. ٢٠٢٣، دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر- تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- ١٠- الخيكاني، نزار كاظم. ٢٠٠٨، إمكانيات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مصر واليابان، دراسة حالة، أطروحة دكتوراة.
- ١١- درواسي، مسعود. ٢٠٠٦، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، ١٩٩٠-٢٠٠٤، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ١٢- الدعيمي حسن محمد جواد. ٢٠١٨، أثر السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام أنموذج FAVAR، في بلدان مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)، رسالة دكتوراة، في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
- ١٣- الدليمي، عوض فاضيل. ١٩٩٠، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة، بغداد، ص ٥٨٦
- ١٤- سعد عدنان عقيل، الطراونة سعيد محمود. ٢٠١٦، السياسة المالية الإستراتيجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١١)، بحث، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٣، عدد ٢.
- ١٥- سليمان، سلوى. ١٩٧٣، السياسة الاقتصادية وكافة المطبوعات، ط١، الكويت، ص ١٦٢.

- ١٦- سجل باربي ١٩٨٧، النقود والبنوك والاقتصاد، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، ص ٥٢.
- ١٧- السيد، عبد المنعم، العيسى علي نزار الدين ٢٠٠٣، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ٣٨٢.
- ١٨- سيد، هناء محمود ٢٠٢٢، تأثير السياسة النقدية غير التقليدية على معدل التضخم، L, Egypte Contemporaine, ID 21608/ESPESL/154708.1018
- ١٩- شلبي، إسماعيل عبد الرحيم ٢٠١٠، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وموقف المنهج الإسلامي منها، دار ناس للطباعة، القاهرة، مصر، ص ٢٢-٢٣.
- ٢٠- الطرفي، فوزي حسين صاحب، الجنابي نبيل مهدي ٢٠١٢، أثر السياسة النقدية على عوائد الأسهم، سوق العراق، للأوراق المالية أنموذجاً، للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 14، volume 3، issue 3، page 250-283
- ٢١- عبد الستار، عبد الحميد، سلمى ٢٠٠٥، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، دار النهضة العربية القاهرة، ص ٨.
- ٢٢- عبد اللطيف أحمد حلمي ٢٠٠٨، وظيفة الدولة في الاقتصاد المعاصر، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٥١.
- ٢٣- عبد المطلب عبد الحميد ٢٠٠٣، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، ط ١، القاهرة ص ٩٣.
- ٢٤- عتلم، باهر. السيد ود سامي السيد ٢٠٢٣، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، بحث، لمكتبة الإلكترونية، المعهد العالي للعلوم الإدارية، إقتصاديات المالية العامة، دار التعاون للطباعة والنشر. D3-4000 الرقم العام، الرقم الخاص 4078، إتحاد مكتبات الجامعات المصرية.
- ٢٥- علام، أحمد ٢٠١٢، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، ص ٣٠١.
- ٢٦- قاسم، مظهر محمد صالح ٢٠١١، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم و أسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

- ٢٧- كمال، منى. ٢٠١٠، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ورقة MPRA، رقم ٢٦٨٥٦، جامعة لندن، ص ٧.
- ٢٨- متولي، إبراهيم، المغربي حسن. ٢٠١٠، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص ١١.
- ٢٩- مجيد، ضياء. ١٩٩٧، إقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص ٢٠١-٢٠٣.
- ٣٠- مكيد، علي، عشيط علاء الدين. ٢٠١٧، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم، حالة الإقتصاد الجزائري، ١٩٩٠-٢٠١٥، بحوث إقتصادية عربية، العددان، ٧٨-٧٩.
- ٣١- منصور، علي حافظ. ٢٠٠٣، إقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص ١٢١.
- ٣٢- موسى، أحمد جمال الدين. ٢٠٠٣، النظريات والنظم النقدية والمصرفية، ص ١٨-١٩.
- ٣٣- نجار، أحمد، منير. ١٩٩٩، دور الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي (حالة دولة الكويت)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٩٢، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص ٢٣.
- ٣٤- النجار، سعيد. ١٩٩١، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصاد، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص ٢٥.
- ٣٥- الهيتي أحمد حسين، أيوب أوس فخر الدين. ٢٠١٢، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الإقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد ٤، عدد ٨.
- ٣٦- الوادي، عيسى، محمود حازم. ٢٠٠٩، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام، دراسة مقارنة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط ١، الأردن، ص ٤٧.

المراجع باللغة الإنجليزية

AL Kut journal of Economics and Administrative Science/issn:1999-558x-issn online 2707-4560/vol(13)-issue 40-2021
Case Carl, And Ray Fair.(2023) Princeples of Macroeconomics, Nith Editio
Esposito. Duvendack and jalles, Does, government spending affect income poverty A Meta Regression Analysis”p.76

Fabian Amtebrink and jakob Dehaan,2023,Economic Governance in the European Union, Fiscal policy Discipline versus Flexibility,Common Market LAW Review.vol 40p.1075

Iain Begg,Running Economic and Monetary union, The challenges of policy,co-ordination”Enrope” Education and the Federal Trust for Research ,pp31122

Jagdish Handa.2009,Monetary Economics.2nd Edition.Taylor&Francis or Routledges, p.351

Kim,Kyunghun,Kim,soyoung.Yang,Da young,Kang,Enjung.2018:The Effect Of Financial Market integration on Monetary Policy ad Long-Term interest Rate in Korrea and its Policy implications, Federal Reserve Bank of st Louis Federal,Reserve Bank of st Louise Korea proQuest,pp.1-3

Pawel Marszalek.coordination of monetary and Fiscal policy The Poznan university of Economics, volume 3,Number2.2003,p.48

Rose,S.Peter,Commercial bank management, 5th,edition,MC-Graw-Hill,Irwin,USA

Smith, Peter and jacklin The Role of public Fianance I Economic Developmentp An Empirical Investigationm Economic Research Forum,Working paper N.9508,p1

الجوانب العامة لأساليب السياسات النقدية والمالية والتنسيق بينهما
General Aspects of Monetary Fiscal Policy Co-ordination

الباحث

د. عمار عبد الأمير عبد الحسين الشماح

محاسب قانوني / متقاعد

Ammarshamma54@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تتضمن الأهداف الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي تحقيق نمو اقتصادي مستقر وغير تضخمي باستخدام أدوات السياسة، وأبرزها تلك الموجودة في مجال السياسة النقدية والمالية. غالبًا ما تكون الآثار المترتبة على استخدام السياسات من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين متضاربة. ولذلك، فقد برزت الحاجة إلى آلية تنسيق كافية بينهم كضرورة لتحقيق الأهداف النهائية المنشودة للسياسة الاقتصادية.

والمهم إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن استقلالية البنك المركزي قد تم تحليلها بشكل خاص في العقود الماضية نظرًا لحقيقة أنها فرضت كضرورة بسبب انعدام الثقة في سياسات الحكومة لمكافحة التضخم. ولذلك، يُنظر إلى البنك المركزي المستقل على أنه مؤسسة ستهتم في المقام الأول بالاستقرار النقدي. وهذا يعني أن إدارة السياسة الاقتصادية يتم تحليلها على أنها تفاعل بين سلطات السياسة النقدية والمالية المستقلة، والتي غالبًا ما تكون لها أهداف متعارضة أو متضاربة.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ١١٧-١٤٤

Abstract

The main objectives of macroeconomic policy include achieving stable, non-inflationary economic growth using policy tools, most notably those in the area of monetary and fiscal policy. The implications of policy use by key stakeholders are often conflicting. Therefore, the need for an adequate coordination mechanism among them has emerged as a necessity to achieve the desired ultimate goals of economic policy.

What is important if we take into account the fact that the independence of the central bank has been particularly analyzed in the past decades due to the fact that it was imposed as a necessity due to the lack of confidence in the government's anti-inflation policies. Therefore, an independent central bank is seen as an institution that will be primarily concerned with monetary stability. This means that the conduct of economic policy is analyzed as an interaction between independent monetary and fiscal policy authorities, which often have conflicting or conflicting objective.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث

يمثل التنسيق في السياسات المالية والنقدية في الكثير من اقتصاديات العالم مشكلة يتعذر معها الوصول الى حالة من التوافق وتجنب التضارب في مصلحة كل من السياسات المالية والنقدية .

٢.١ - اهمية البحث

ان تحقق حالة من التنسيق بين السياسات المالية والنقدية سوف يعزز من حالة اقتصاد البلد .

٣.١ - فرضية البحث :

أن التنسيق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية تثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي والذي سيسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي .

٤.١ - هدف البحث : التعرف على المبادئ التي تحكم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية .

٥.١ - أسلوب البحث

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بوصف الأدبيات النظرية للدراسة، والمتمثلة في المفاهيم النظرية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية وكذلك التوازن الخارجي.

٢-المبحث الثاني/ الإطار المفاهيمي للدراسات المالية والنقدية والتنسيق بينهما

مفهوم التنسيق : The Concept of Coordination

يعرف التنسيق بأنه الرابط بين الأنشطة أو الأعمال المراد تحقيقها "وهو اللحام الذي يربط بين أنشطة الإدارة وأقسامها وفروعها والجهات ذات العلاقة بالمنظمة T. (Alshreef,1989 :5)

وعرفه آخر بأن "التنسيق الجيد هو الذي يزيل المواقف الحرجة فور ظهورها والتنسيق الممتاز هو ذلك الذي يتوقع حدوث مثل هذه المرافق ويعمل على منع ظهورها" . ويُوصف بأنه " تنظيم الجهود الجماعية بغرض توحيدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف مشترك" (Koontz , 2015:22)

ومن الناحية الإدارية يعرف التنسيق على أنه "الجهد الإداري الذي يقوم به المدير والهادف إلى توجيه العاملين نحو إنجاز الأعمال في وقت محدد وبأسلوب معين. (المهر ، ١٩٨١ :١).

١.٢ - مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية هي الدور الحكومي المتمثل بجباية الإيرادات العامة من المصادر والموارد المختلفة ثم قيامها بالإنفاق في المجالات التي تضطلع بها الدولة كالأمن والدفاع والتعليم والصحة والقضاء وتوفير الماء والكهرباء وكل ما يتعلق باقتصاد البلاد من النفقات الضرورية . (T. Alshreef,1989 :7)

٢.٢ - مفهوم السياسة النقدية

أما السياسة النقدية فهي (الاجراءات التي تتولى مسؤوليتها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي والتي ترتبط بشؤون النقد والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى. T. (9: Alshreef,1989)

٣.٢- تأثير ثانوي

هو حالة اقتصادية تتطوي على فترة من التضخم المرتفع في بلد ما مما يؤدي إلى انخفاض حجم تحصيل الضرائب وتدهور عائدات الضرائب الحقيقية التي يتم تحصيلها من قبل حكومة ذلك البلد. ويرجع ذلك إلى الوقت المنقضي بين لحظة وقوع الحدث الخاضع للضريبة وبدء تحصيل الضريبة. وقد لاحظ الاقتصاديون هذا التأثير منذ عشرينيات القرن الماضي، لكن الاقتصاديين الإيطاليين لاحظوا ذلك (Şükrü , 2013 :16)

٤.٢- نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي الكينزي

طريقة في الاقتصاد الكلي تحاول تفسير الظواهر الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي ودورات الأعمال ومؤثرات السياسة الاقتصادية من خلال نماذج اقتصاد قياسية بالاستناد إلى نظرية التوازن العام التطبيقية ومبادئ الاقتصاد الجزئي. (بريهي ، ٢٠٢٠ :١٢)

٥.٢- استقلال البنك المركزي

استقلالية البنك المركزي وثيقة الصلة بالتنسيق وذهب البعض الى ربطها بالحوكمة . فالأخيرة عرفت بأنها تمثل مستوى من التعامل مع المشكلات الناشئة عن الفصل بين الادارة والملكية الخاصة .ولذا اعتبر البعض ان الحديث عن استقلالية البنك المركزي له علاقة وثيقة بمفهوم التنسيق بل وذهب البعض الى ايجاد علاقة له بالحوكمة .

((اذا كان مفهوم الحوكمة وبشكل خاص حوكمة الشركات (Corporate Governance) عرف على انه يمثل مستوى من التعامل مع المشكلات الناشئة عن الفصل بين الملكية الخاصة والادارة فان اقصى نماذج الحوكمة في الادارة الحكومية والتي توضح انفصال الملكية العامة عن الجهاز الاداري الحكومي تمثلها (اضافة الى

الشركات العامة او القطاع العام) استقلالية البنوك المركزية في بلدان العالم اليوم والكيفية التي تدار فيها الحقوق والمسؤوليات العامة من حيث قوة التعامل مع الفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل السلطة النقدية ، ونقصد هنا اصحاب المصلحة العامة من متخذي القرارات الحكومية ((

(صالح ، ٢٠١١ : ٢)

٦.٢- الجوانب العامة لتنسيق السياسات المالية والنقدية

١.٦.٢- نظرة عامة على الدراسات النظرية حول تنسيق السياسة النقدية والمالية
لدينا عدد من الدراسات النظرية التي تؤكد ضرورة بذل جهد مشترك بين السلطات النقدية والمالية لتنسيق الأدوات الإدارية المتاحة لها. ومن الممكن تجميعها بعدة طرق مع الأخذ في الاعتبار الجزء المحدد من البحث ذاته الذي يرغب المؤلفون في التركيز عليه. على سبيل المثال، سعياً للحصول على إجابة على الفرضية التي توضح سبب الحاجة إلى تنسيق السياسة النقدية والمالية عندما تكون السياسة النقدية ملتزمة بتحقيق استقرار الأسعار، تقسم جميع الدراسات النظرية السابقة إلى خمس مجموعات.

(Lambertini, L., et la 2017: 33)

وفي هذا الصدد، يؤكد المؤلفون الذين يتعاملون مع الآثار النقدية لعدم الانضباط المالي(Sargent, T.J., et la 2016:17)

على أن المدى الذي تم فيه تحديد العجز المالي وعدم قابليته للاستدامة، فإن السياسة النقدية ومستوى الأسعار لم تعد خارجية المنشأ. وبهذه الطريقة، ساهم هؤلاء المؤلفون في التأكيد على الانضباط المالي كشرط مسبق لتحقيق الاستقرار النقدي، وهو ما يمكن إثباته بسهولة بكل معنى الكلمة تجريبياً. وكان لدى البعض استنتاجات مماثلة في سياق تحليل ما يسمى بالنظرية المالية لمستوى الأسعار، على الرغم من أن أهداف السياسة المالية لم يتم تحليلها بشكل مباشر في هذه الدراسات، ولا تشمل على وجه الخصوص الاستقرار الكلي.

وتبين المجموعة التالية من الأبحاث النظرية لقضايا التفاعل والتنسيق بين السياسة النقدية والمالية أن الالتزامات والتداعيات النقدية لها ما يسمى بالتأثير الضار على السياسة المالية. أن توجه البنك المركزي ضد التضخم يترك أثارا سلبية على حافز السلطة المالية لخفض مستوى الدين

المجموعة الثالثة من الدراسات هي تلك التي لا تشترك في الافتراض القائل بأن صناع القرار يمكن أن يلتزموا بشكل فعال بإجراء السياسة النقدية والمالية القائمة على القواعد مقابل السياسة التقديرية. توصل مؤلفون آخرون إلى استنتاجات مماثلة، ومن خلال تطوير نماذجهم الخاصة التي تختبر العلاقة بين أداتي السياسة الاقتصادية المذكورتين، أظهروا أن أصحاب السياسة المالية الذين لديهم صلاحيات تقديرية يتصرفون بشكل غير متعاون تجاه حاملي السياسة النقدية الذين يديرون سياستهم الخاصة بناءً على القواعد.

والقاسم المشترك للمجموعة الرابعة من الدراسات هو وجود السلطات المالية اللامركزية، وتتلخص الاختلافات الرئيسية بينها في الافتراضات حول وظيفة الهدف بين السلطات النقدية والمالية. حيث تعمل السلطة النقدية على منع الاحراف عن المستوى الطبيعي للإنتاج وكذا التضخم عن اهدافها بينما تركز الادارة المالية على الانتاج.

وأخيرا المجموعة الخامسة من دراسات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية والتي تركز على افتراض أن المصدر الرئيسي للتفاعل بينهما ينبع من أن كلا النوعين من السياسات الاقتصادية يؤثران على الطلب الكلي والتضخم بطريقة مماثلة. بينما يخلص البعض من خلال تحليل التفاعل بين السياستين إلى أن هذه العلاقة لا ينبغي تفسيرها فقط من حيث الصراع أو التعاون بين السياسة النقدية والمالية

(Beetsma, R. et la , 2017 : 46)

٢.٦.٢ - الحاجة إلى تنسيق السياسة النقدية والمالية

مع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد هو نظام ديناميكي معقد يتأثر بالعديد من العوامل التي يتزايد عددها باستمرار، مما يجعله غير مستقر، فإن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وخاصة النقدية والمالية.

إن السياسة المالية ضرورة من ضرورات التطورات الحديثة. وهذا مهم بشكل خاص في ضوء حقيقة أن الجدل الكينزي-النقدي المهجور القائم على تأكيد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية على حساب أداة أخرى، وبالتالي يولد الحاجة إلى فحص وتحليل دائم لآلية التطبيق المشترك للأدوات ومقاييس السياسة النقدية والمالية، مع عدم وجود تفاعل سليم بينهما، يصعب الحديث عن أي سياسة اقتصادية هادفة وفعالة. وتصبح المشكلة أكثر وضوحاً في ضوء حقيقة أن السياسة النقدية والمالية، على الرغم من إدارتها من قبل مؤسسات

منفصلة ومستقلة نسبياً، ومرتبطة ببعضها البعض، غالباً ما يكون من الصعب للغاية التمييز بينهما، والإجابة عنها بدقة تامة. وإلى أي مدى يكون تأثيراً لسياسة واحدة، وأين يبدأ تأثير السياسة الأخرى ولكن تجدر الإشارة إلى أنه من المؤكد أنه بناء على العلاقة بينهما يتضح مدى ترابطهما . (Buti M, et la , 2018 : 57)

إن تأثير السياسة النقدية على أسعار الفائدة وهيكل مصطلحاتها والتضخم وتوقعات التضخم له عواقب مالية كبيرة. يعكس مستوى أسعار الفائدة، بالإضافة إلى آثارها العديدة في الاقتصاد، تأثيرها المباشر على السياسة المالية من خلال تكلفة خدمة الدين العام التي تؤثر على حساب استدامته في البلاد. ومن ناحية أخرى، قد يكون تقلب أسعار الفائدة أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على تقلب المستوى المطلوب من الفائض الذي سيكون كافياً لتحقيق استقرار العلاقة بين الدين والنتاج. وأخيراً، يعد التضخم المرتفع عاملاً آخر يسبب العديد من الانعكاسات على المالية العامة للاقتصاد، بدءاً من زيادة العبء الضريبي الفعلي، مما يحفز حدوث ما يسمى بتأثير أوليفيرا-تانزي والذي ينعكس في تدهور الضرائب والميل الواضح إلى الانكماش.

(Schmitt-Grohe, et la , 2016 : 37)

ويؤدي تأجيل دفع الضرائب إلى خلق ضغوط على جانب الإنفاق في الموازنة بسبب زيادة تحويل النفقات العامة، ويمنع بشكل عام وضع أي توقعات مالية دقيقة للمستقبل. ومن ناحية أخرى، تؤثر السياسة المالية على السياسة النقدية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة والاكثر أهمية هو تأكيد حقيقة أن السياسة المالية التوسعية يمكن أن تؤدي إلى عجز مالي كبير، مما قد يشكل تحدياً للحكومة للضغط على السلطات النقدية لتسهيل العجز، وتشجيع سياسة نقدية توسعية، وارتفاع توقعات التضخم، واضطراب بسعر الصرف، مما يسبب مشكلة في ميزان المدفوعات، وأخيراً القدرة على التأثير في تكوين العملة أو الأزمة المالية.

(Beetsma, R. et la ,2017 :50)

تؤثر التغييرات في السياسة المالية أيضاً على السياسة النقدية من خلال التأثير المباشر على الطلب الكلي. وتؤثر التغييرات في مستويات الضرائب على أرباح الشركات ودخلها المتاح، وبالتالي على قراراتها الاستهلاكية والاستثمارية، الأمر الذي قد يكون له تداعيات على التضخم (Binay, Şükrü. 2003 :247) علاوة على ذلك، بالإضافة إلى هذه القنوات المباشرة، تؤثر السياسة المالية على السياسة النقدية والقناة غير المباشرة، والتي تتجلى من خلال التصورات والتوقعات. هذه هي الطريقة التي يمكن بها لتوقعات العجز الكبير في الميزانية والاقتراض الكبير لتغطية هذا العجز أن تقوض الثقة في آفاق الاقتصاد، الأمر الذي سيؤدي من ناحية أخرى إلى زيادة المخاطر في الأسواق المالية وبالتالي يعمل كعامل مزعزع للاستقرار في النقد الأجنبي. Andersen, T. 2002 :59

ويتجلى تفاعل هذه السياسات بشكل خاص عندما يراد إحداث تأثير على الدورة الاقتصادية من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي المنشود، ويتم تشجيع التنسيق في مجال النمو الاقتصادي من خلال تنظيم الطلب والقضاء على عدم الاستقرار الذي يحدث في النظام. وذلك بهدف تحقيق استقرار الأسعار والتوازن الداخلي والخارجي

كما أن أحد الجوانب المهمة للتفاعل بين السياستين النقدية والمالية هو الحاجة إلى درجة عالية من التنسيق في الاستجابة للأزمة المالية، التي واجهتها مؤخراً الأحداث التي وقعت خاصة منذ عام ٢٠٠٧.

أن أهمية التنسيق يتأثر بحقيقة أن السياسة النقدية والمالية يمكن أن تحدد العديد من القيم الاقتصادية المختلفة مثل مستوى وهيكّل المدخرات والاستثمار والإنتاج والتوظيف وميزان المدفوعات. مقدار الضرائب، ونوع النظام الضريبي، وحجم وهيكّل سياسات الإنفاق العام، وفائض أو عجز الموازنة، وتمويلها من جهة، والتغير في كمية النقود المتداولة، ومستوى وهيكّل الدولة. ومن ناحية أخرى، يمثل الائتمان وتكلفة الائتمان محددات مهمة ليس فقط لمستوى الأسعار وسعر الصرف، ولكن أيضاً لهيكّل الإنتاج والتوظيف في الاقتصاد. (Uhlig, H. 2020:67)

والحقيقة أنه بعد فترة من "الاعتدال الكبير" حدثت أزمة تسببت في أكبر انكماش اقتصادي منذ حدوث الكساد الكبير، وأنها تسببت في ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات والتأثيرات وبشكل عام إن دور السياسة النقدية والمالية نظراً لحقيقة أن الثقة في أصحاب هذه السياسات قد تم تقويضها بشكل خطير، لا يقلل بأي حال من الأحوال، بل يزيد من أهمية التنسيق، لأن السؤال ليس ما إذا كان ينبغي استخدام أدوات السياسة النقدية المتزامنة. والسياسة المالية، بل كيفية تنسيقها وتوجيهها نحو المتغيرات المستهدفة المنشودة

ولذلك فإن عدم تنسيق هذه السياسات سيؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، ويجر معه ارتفاع أسعار الفائدة، والضغط على سعر الصرف، والتضخم، وفي نهاية المطاف سيكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. ومن ثم فإن هدف توجيه السياسة الاقتصادية له تأثير قوي على اتخاذ القرار بشأن المزيج المناسب من هذه الأدوات، مما يعني أن تنسيق هذه السياسات له أهمية كبيرة بالنسبة لتأثيرات السياسة الاقتصادية الشاملة، والتي يتم توجيهها بشكل أساسي نحو استعادة الاقتصاد. في حالة مستقرة أو قريبة منها. وهذا يعني أن ما يسمى بمزيج السياسات غير المتسق

وغير المنسق يؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي وهو ما يؤكد بقوة في نهاية المطاف أهمية هذا التنسيق. ولذلك تصنف الأسباب الأساسية التي تفسر ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بما يأتي : (حنيف وآخرون ، ٢٠٠٨ : ٣)

١- وضع أهداف متسقة داخليا ومتوائمة بشكل متبادل لتدابير السياسة النقدية والمالية الرامية إلى تحقيق نمو مستقر غير تضخمي.

٢- تسهيل التنفيذ الفعال للقرارات السابقة المتخذة لتحقيق الأهداف المحددة للسياسة النقدية والمالية من خلال تبادل المعلومات وإجراء المشاورات الهادفة في هذا الاتجاه.

٣- التأثير على السياسة النقدية والمالية لتبني سياسات مستدامة.

وبأخذ هذا النهج بعين الاعتبار، يمكن الاستنتاج بأن التنسيق يجب أن يكون على مستويين على المدى القصير والطويل. وعلى المدى القصير، يتم التنسيق من أجل تهيئة الظروف لتحقيق استقرار الأسعار، حيث يتم التركيز على الإدارة السليمة للسياسة النقدية والدين العام، والتي تلبي إلى حد كبير المطلب المذكور سابقاً. من ناحية أخرى، من الضروري على المدى الطويل وضع مزيج مناسب من السياسات، والذي ينبغي أن يكون شرطاً مسبقاً لجودة تقترب من مستوى التوازن في الاقتصاد بالإضافة إلى الأساس لاستقرار ونمو الاقتصاد. النمو الاقتصادي المستدام، والذي سيتم تحديده مسبقاً بالتأكيد إذا كان هناك حاجة إلى تحدي مستوى العجز المالي في تلك الفترة الزمنية من أجل تسييله من قبل البنك المركزي والزيادة غير المستدامة في الدين العام الداخلي أو الخارجي.

ومن المجالات التي يتم فيها التعبير بشكل خاص عن الترابط الوظيفي والمؤسسي بين السياسات هي مسألة تمويل عجز الموازنة، وطريقة استخدام الأصول الناشئة عن فائض الميزانية وإدارة الدين العام. ومع ذلك، على الرغم من وجود إجماع على الحاجة إلى الاستخدام المتزامن للأدوات المتاحة لحاملي هذه السياسات، فإن المشكلة

تنشأ عندما تحتاج إلى الإجابة على الأدوات التي لها الأولوية عندما يتعلق الأمر
بحل المشكلات الفردية. (Binay, Şükrü. 2003 :257)

٣.٦.٢ - الترتيبات المؤسسية والتشغيلية

إحدى المشاكل التي قد تنشأ أثناء تنفيذ السياسة النقدية والمالية هي الطابع المتضارب
للأهداف التي يحاول كل منهما تحقيقها. ومن الشروط المسبقة لحل هذه المشاكل
المذكورة بالإضافة إلى عدد من المشاكل الأخرى التي يمكن أن تصاحب هذه السياسة
وجود تنسيق فعال فيما بينها، والذي يعتمد عادة على تطور الأسواق المالية واستقلالية
البنك المركزي وشفافية السياسة المالية. ومن أجل تحقيق تبادل أفضل للمعلومات
بالإضافة إلى تنسيق أفضل بين أصحاب هذه السياسات، يتم وضع حلول غير رسمية
ورسمية أو صريحة وضمنية. يتم تطبيق الحلول الصريحة في البلدان التي ليس لديها
تقاليد حسن سير عمل الأسواق المالية والتي تفتقر إلى عمق السوق والأدوات التي يتم
تداولها، في حين يتم تطبيق الحلول الضمنية لتسريع التنسيق. ولذلك، فقد وضع
صندوق النقد الدولي معيارين مهمين يتعلقان بالبنك المركزي والوكلاء الماليين، وهما
جانبان مهمان في التحديد، وبالتالي تحسين التنسيق بين السياسة النقدية والمالية. ومع
ذلك، في حالة الأداء المثالي للأسواق المالية وغياب العيوب التي من شأنها أن تعيق
تحقيق نتائج فعالة، لن تكون هناك مشكلة تنسيق تقريبًا. ومع ذلك، بما أن السوق
المثالية هي فئة نظرية بحتة، فمن الضروري إنشاء ترتيبات مؤسسية وتشغيلية مختلفة
تهدف إلى منع اختلالات الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تحدث في الاقتصاد نتيجة
لعدم كفاية التنسيق. ومن شأن هذه الترتيبات أن تساعد في الحفاظ على مصداقية هذه
السياسات، لأنها تمثل الشرط المسبق لمنع الانحرافات التي قد تحدث والتي تتعلق
بانحراف المتغيرات المتحققة لهدف السياسة. ومع أخذ ما ذكر أعلاه في الاعتبار،
تجدر الإشارة إلى أن هناك أشكالًا مختلفة من الترتيبات المؤسسية والتشغيلية التي
تختلف كفايتها من بلد إلى آخر اعتمادًا على مجموعة من العوامل. ولذا فإن البعض

يميز عدة توصيات وترتيبات مختلفة يجب تنفيذها من أجل تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والمالية:

- ١- ترتيبات لاستقلال البنك المركزي.
- ٢- ترتيبات لمنع الصراعات وحلها.
- ٣- الترتيبات التي تحد من القروض المباشرة للبنك المركزي للدولة.
- ٤- ترتيبات لموازنة متوازنة أو عجز محدود.
- ٥- ترتيب مجلس العملة. (Laurens, et al 2018:21)

تدعم الحجج النظرية والخبرة الدولية فكرة أن البلدان التي لديها بنوك مركزية أكثر استقلالية من حيث المبدأ تحقق نتائج أفضل من تلك الأقل استقلالا، بمعنى أن تحقيق معدل تضخم منخفض ليس نتيجة لتحمل تكلفة انخفاض النمو الاقتصادي ومستويات التوظيف.

إن إنشاء بنك مركزي مستقل، محصن ضد مختلف أنواع الضغوط، الموجهة نحو تهديد استقرار الأسعار من أجل زيادة الناتج في الأمد القريب، كشرط مسبق طويل الأمد للسياسة النقدية الفعالة، لا يعني غيابه عن التنسيق مع السلطات المالية. وفي الواقع فإن نجاح السياسة النقدية يعتمد إلى حد كبير على التنسيق الفعال بين القائمين على هذه القطاعات من السياسات الاقتصادية. ولذلك فإن استقلال البنك المركزي لا يعني الاستقلال المطلق بالمعنى الحرفي، بل يعني قبل كل شيء الاستعداد والقدرة على تحمل أي نوع من الضغوط التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور هدفه النهائي.

إن تقييد الدعم الائتماني من البنك المركزي لبلد ما هو الجزء الرئيسي من استقلال البنك المركزي. ولذلك فإن القيود المذكورة هي في الواقع نتيجة لاستقلالها ومصداقيتها، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن الاستقلال ذاته مهم للتنسيق الضمني بين السلطتين النقدية والمالية. وبخلاف ذلك، فإن الإقراض غير المحدود للحكومة من قبل البنك المركزي من شأنه أن يتسبب في تبعية السياسة النقدية، وكذلك

سياسة الدين العام للبلاد. وفي هذه الحالة، هناك موقف تكون فيه السياسة الاقتصادية عميقة مثل السياسة المالية الناجحة، في حين يفقد البنك المركزي مصداقيته، وهو ما سيؤثر بشكل شبه مؤكد على استقرار الأسعار.

من المفيد التأكيد على أن هناك مؤلفين يشيرون إلى أنه بالإضافة إلى تلك الحجج القياسية المستخدمة عادة لإظهار الجانب الآخر من استقلال البنك المركزي، هناك حجج ليست في صالح وجود سلطة نقدية مستقلة بسبب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية. وعلى وجه التحديد، يوضح هذا البحث أن الاستقلال يمكن أن يؤدي إلى صراع بين السلطات النقدية والمالية أو مشاكل يمكن أن تنشأ في مجالات إدارة الدين العام وسياسات تمويل الدين العام وإدارة سعر الصرف وسياسات الحفاظ على استقرار العمل المصرفي. ومع ذلك، فإن النتائج التي تم الحصول عليها على أساس هذه الدراسات لا تهدف في نهاية المطاف إلى إنكار أهمية استقلال البنك المركزي، ولكن فقط للإشارة إلى المشاكل المحتملة التي يمكن أن تنشأ في هذا الصدد (Mas 2015: 1462-1464)

ومع ذلك، فإلى جانب أن الوعي بأهمية إنشاء بنك مركزي مستقل على مستوى عالٍ، باعتباره شرطاً مسبقاً مهماً لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، فإنه من الضروري وضع تلك الترتيبات التي من شأنها منع الانحرافات التي يمكن أن يحدث ذلك نتيجة لعدم استقلالية البنك المركزي وعدم قدرته على التعامل مع السلطات المالية. ولذلك، تجدر الإشارة إلى أنه من أجل منع التناقضات التي قد تنشأ بين السياسات النقدية والمالية، ينبغي وضع ترتيبات تشمل الحد من قروض البنك المركزي للدولة، فضلاً عن ميزانية متوازنة أو عجز محدود، وأخيراً إنشاء لجان التنسيق .

يمكن للجان التنسيق أو مجموعات العمل المذكورة أعلاه، والتي قد تختلف صلاحياتها وحالتها وعملياتها حسب البلد، أن تلعب دوراً مهماً عندما يتعلق الأمر بحل النزاعات المحتملة بين الأهداف النقدية والمالية وأهداف وكالة إدارة الديون الحكومية. احتمال الصراع بين أصحاب

ويتم تقليل هذه السياسات بشكل كبير إذا كانت السلطات النقدية تتمتع بالاستقلالية والاستقلالية اللازمة في عملها. ومع ذلك، إذا كان هناك عدم اتساق بين السياسات، فمن الضروري البدء في حل النزاع، وهو ما يعني في جوهره أن الطابع التوسعي غير المعقول لإحدى هذه السياسات من شأنه أن يسبب الطابع التقييدي للسياسة الأخرى كإجراء مضاد، والعكس صحيح. بهدف تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية. إن الطريق إلى تحقيق الاستقلال المؤسسي الكامل للبنك المركزي هو بالتأكيد معالجة مكاسبه أو خسائره. وهو أيضاً شيء يراه بعض المؤلفين كحل مؤسسي مهم يساهم في تنسيق أكثر نجاحاً للسياسة النقدية والمالية.

وعلى الرغم من وجود ترتيبات مؤسسية تتعلق بالسياسة النقدية، إلا أن هناك ترتيبات تعزز الانضباط المالي، وهو ما يتعلق بموازنة الموازنة أو الحد من العجز الحكومي. ولهذا السبب، توصلت العديد من البلدان إلى القواعد المالية، التي يعتبر الالتزام بها التزاماً للدولة، مما يؤدي إلى سلامة المالية العام، فإن المفتاح لتحقيق فعالية هذه الترتيبات هو تجنب المخاطر التي تنشأ نتيجة للمعاملات خارج الميزانية، ومتأخرات المعاشات التقاعدية وغيرها من الالتزامات المستقبلية والعمليات شبه المالية.

(Laurens , et al 1998 : 20)

إن الحاجة إلى وضع ترتيبات مؤسسية لتعزيز الانضباط المالي تصبح أكثر وضوحاً في ضوء حقيقة أن إحدى عواقب الأزمة الاقتصادية هي تحفيز عدد كبير من الدول للتأثير على تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة سيولة الأسواق المالية عن طريق زيادة الإنفاق العام والطلب الكلي. وبغض النظر عن نوع التدابير التي تستخدمها الدولة، فقد أدى كل منها إلى زيادة الإنفاق العام، والذي عادة ما يكون مصحوباً بانخفاض في الإيرادات العامة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة كبيرة في عجز الموازنة معبرا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. . استجابة للوضع المذكور أعلاه، اعتمدت معظم البلدان المتقدمة في مرحلة ما قواعد الميزانية التي تحد من حجم العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الدين العام.

الترتيب الذي قد يؤثر أيضاً على زيادة مصداقية السياسة النقدية هو مجلس العملة، وهو عادة المؤسسة النقدية والأجنبية التي تصدر الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي يتم تحويلها بالكامل إلى عملة أجنبية أو "احتياطية" بسعر الصرف الثابت الدائم، عموماً يحددها البرلمان. وهذا، من ناحية أخرى، يعني أن الترتيب المذكور أعلاه يعني ضمناً التغطية الكاملة للعملة المحلية بعملة احتياطية أجنبية من أجل الحفاظ على سعر صرف ثابت، وهذا هو السبب في أنه يشكل قيداً كبيراً على السياسة النقدية والمالية، وبالتالي الحد الأقصى. لاحتمال عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي قد ينشأ. يمثل مجلس العملة ترتيباً يمنح مصداقية للسياسة الاقتصادية عندما تكون سمعتها منخفضة، والتي غالباً ما تتعطل بسبب مشاكل التضخم أو أسعار الصرف أو العجز المالي الشديد الموجود في الاقتصاد. (Jackson, 2011: 32)

بالإضافة إلى تمكين استقرار العملة والأسعار والحد من عجز الميزانية، يوصى به بشكل خاص للاقتصادات الصغيرة والمفتوحة التي ليس لديها معرفة كافية بالعمل المصرفي المركزي، وليس لديها أسواق مالية متطورة وترغب في تعزيز وجود التجارة والاستثمارات الأجنبية من خلال زيادة مصداقية السياسة الاقتصادية لأنها تضمن نفس المستوى العالي من الشفافية بسبب القاعدة النقدية البسيطة التي تقلل من إمكانية إساءة استخدامها من قبل صناعات السياسات الاقتصادية. ومع ذلك، على الرغم من المزايا العديدة التي يوفرها مجلس العملة، إلا أن هناك عدداً كبيراً من الدراسات التي تسلط الضوء على نقاط ضعفه. بل إن بعضها يشير إلى أن تنفيذها من المرجح أن يسبب ضرراً للاقتصاد بدلاً من التأثير على تعزيز الأداء الاقتصادي على المدى الطويل. وبخلاف ذلك فإن الجدل حول عيوب هذا الترتيب يشبه الجدل حول مزايا وعيوب أسعار الصرف الثابتة والمرنة. وبعبارة أخرى، فإن اختيار مجلس العملة أو عدمه هو في الأساس الاختيار بين المرونة والمصداقية. من المؤكد أن إحدى أكبر نقاط ضعفه هي حقيقة أنه من المستحيل إجراء سياسة نقدية مستقلة فعالة، مما يعطل وظيفة "مقرض الملاذ الأخير"، ويحرم البنك المركزي من إمكانية إقراض الأموال

للدولة أو المؤسسات المالية في البلاد. أوقات العجز في الاقتصاد، وعدم القدرة على السيطرة على تدفق الأموال ورؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر والقضاء على عواقب انخفاض أسعار الفائدة وفقاعات الاستهلاك والائتمان المحتملة التي قد تنشأ نتيجة لذلك. (Roubini, Nouriel. 2018:71)

ولهذا السبب يخلص باتساياكان (٢٠٠٩) إلى أن استخدام مجلس العملة يمكن أن يكون ضارًا للغاية على المدى الطويل إذا لم يكن مصحوبًا بتغييرات هيكلية ستطبقها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن استراتيجية الخروج في كلا البلدين، السياسية ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن تكون مكلفة للغاية. وعندما يتحدثون عن استراتيجية الخروج، أثبت في أبحاثهم أنها في معظم مجالس العملات الحديثة، لا تحتوي على قواعد واضحة خوفا من تقويض الثقة، ولهذا السبب مثال تركيا والأحداث التي حدثت هناك مثال مبالغ فيه لاستراتيجية الخروج. (Wolf, C. et al 2018:65)

بالإضافة إلى الترتيب المذكور أعلاه، والذي يصر عليه لورينز وبيدرا (١٩٩٨)، تؤكد الأدبيات على الحاجة إلى التوجيه والترتيبات الأخرى خاصة في البلدان المتقدمة، والتي ينبغي أن تؤدي إلى تنسيق أكثر فعالية، على الرغم من أن الأسواق المالية في يتم تطوير هذه البلدان ويتم تحقيق التنسيق بين السياسات إلى حد كبير من خلال تفعيل قوانين السوق. وبهذا المعنى، يؤكد على أهمية إنشاء لجنة أو مجموعة تنسيق رسمية أو غير رسمية تتكون عادة من صناع القرار الرئيسيين في وزارات المالية والبنوك المركزية، لتنسيق السياسة النقدية وإدارة الدين العام (حنيف وفاروق، ٢٠١٨، ١٣:)

وتقوم هذه الهيئات، التي قد يكون لها شكل وهيكل تنظيمي مختلف، بمراجعة الاستراتيجيات المختلفة التي ينبغي أن تساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية وإدارة الدين العام. الخلاصة إن إنشاء آليات وأدوات التنسيق المناسبة للسياسات النقدية والمالية هو شرط مسبق لتحقيق الأهداف النهائية لحاملي السياسات، وإلا فإن

أصحاب السياسات المنفصلة والأهداف المتضاربة قد يتسببون في اتجاهات متباينة للاقتصاد الكلي. إن أزمة الكساد الأعظم، التي حدثت بعد فترة من "الاعتدال الكبير" والتي قوضت بشكل كبير الثقة في السلطات النقدية والمالية، لم تتضاءل بأي حال من الأحوال، بل زادت من أهمية وجود التنسيق الكافي. وذلك لأن المسألة هنا ليست الاستخدام المتزامن لأداة على حساب أداة أخرى للسياسة الاقتصادية، بل يتحول التركيز إلى طريقة إنشاء التنسيق. وفي هذا الصدد، هناك أدبيات واسعة تؤكد ضرورة إقامة تفاعل مناسب بين السلطات النقدية والمالية، والتي يمكن تجميعها بطرق مختلفة، والتي يمكن من خلالها تحديد عدة اتجاهات، تتراوح بين النظرية المالية لمستوى الأسعار ، من خلال التفاعل الاستراتيجي لنماذج تنسيق السياسة النقدية والمالية للاختبار المتعلق باثنين أو أكثر من الاقتصادات المفتوحة، للتنسيق بين السياسات النقدية والمالية في الاتحاد النقدي، ونموذج التوازن العام الديناميكي الكينزي الجديد. وبهذا المعنى، فإن تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة، وهيكل مصطلحاتها، والتضخم وتوقعات التضخم، وتأثير المالية على السياسة النقدية الذي يتحقق من خلال مجموعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة

واضح. (Jackson, 2011: 36)

من أجل تهيئة الظروف لإقامة تنسيق فعال بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية، ، من الضروري إنشاء ترتيبات مؤسسية وتشغيلية من أجل منع حدوث اضطرابات الاقتصاد الكلي الناشئة نتيجة عدم كفاية التنسيق. ويمكن أن ينطبق الأمر نفسه على الترتيبات المتعلقة باستقلال البنك المركزي والتي تنطوي على الوقاية من الأزمات وإدارتها، والحد من القروض المباشرة لدعم البنك المركزي، والموازنة المتوازنة والحد من العجز لإنشاء مجلس العملة، أو وجود مؤسسات رسمية أو غير رسمية. لجنة تنسيق السياسة النقدية وإدارة الدين العام . (Wolf, C. et al 2018:69)

وفي ظل الظروف العادية، فإن الأدوات المتاحة هي الإشراف والتنظيم (بما في ذلك متطلبات رأس المال والسيولة)، وتقارير الاستقرار المالي مع التحليلات والمؤشرات الرائدة التي قد توفر إنذارات مبكرة حول تهديدات الاستقرار. في أوقات الأزمات، قد تستخدم السلطات أدوات مثل الإقراض كملاذ أخير، والإقراض بأسعار فائدة متغيرة بآجال استحقاق أطول (سياسة الائتمان، والتيسير الائتماني)، وأنظمة التسوية الخاصة للشركات المالية المعسرة، وضمانات الإقراض الحكومية، وضخ رأس المال الحكومي، وما إلى ذلك. وتختلف السلطة أو السلطات المسؤولة باختلاف البلدان. في بعض البلدان يكون البنك المركزي هو البنك المركزي، وفي بلدان أخرى توجد سلطة إشرافية مالية منفصلة، وفي بعض الأحيان يتم تقاسم المسؤولية بين المؤسسات المختلفة. حقيقة أن السياسة المالية والسياسة النقدية مختلفتان ومختلفتان لا تعني أن السياسة المالية ليس لها تأثير على التضخم واستخدام الموارد أو أن السياسة النقدية ليس لها تأثير على الاستقرار المالي .

(Roubini, Nouriel. 2018:79)

٤.٦.٢ - خلاصة الفصل الثاني

إن إنشاء آليات وأدوات التنسيق المناسبة للسياسات النقدية والمالية هو شرط مسبق لتحقيق الأهداف النهائية لحاملي السياسات، وإلا فإن أصحاب السياسات المنفصلة والأهداف المتضاربة، من شأنه أن يسبب اتجاهات اقتصادية كلية متباينة. إن أزمة الكساد الأعظم، التي حدثت بعد فترة من "الاعتدال الكبير" والتي قوضت إلى حد كبير الثقة في السلطات النقدية والمالية، كانت سبباً في تفاقم الأزمة.

وهذا لا يقلل بأي شكل من الأشكال من أهمية وجود تنسيق كاف، بل يزيد. وذلك لأن المسألة هنا ليست الاستخدام المتزامن لأداة على حساب أداة أخرى للسياسة الاقتصادية، بل يتحول التركيز إلى طريقة إنشاء التنسيق.

وفي هذا الصدد، هناك أدبيات واسعة تؤكد ضرورة إقامة تفاعل مناسب بين السلطات النقدية والمالية، والتي يمكن تجميعها بطرق مختلفة، والتي يمكن من خلالها التعرف

على عدة اتجاهات، تتراوح بين النظرية المالية والسياسة المالية. مستوى الأسعار، من خلال العمل الاستراتيجي المتبادل لنماذج تنسيق السياسة النقدية والمالية للاختبار المتعلق باثنين أو أكثر من الاقتصادات المفتوحة، للتنسيق بين السياسات النقدية والمالية في الاتحاد النقدي،.

٣- المبحث الثالث/السياسات المالية والنقدية في العراق

١.٣ - السياسة المالية في العراق

تقوم الدولة عن طريق السياسة المالية التي تعتمد على تنفيذ عدد من الاهداف فهي تمثل اهم اداة تستخدمها الدولة لهذا الغرض، فمن طريقها يمكن تنشيط او تخفيض اي نشاط اقتصادي.

تمثل ميزانية الدولة و منهاج الاستثمار، و الميزانيات المستقلة اوجه الانفاق الحكومي في العراق ، لذا فان مفرداتها تمثل الاهداف التي تسعى الدولة لتطبيقها والطريقة او الاسلوب الذي يتم بموجبه الانفاق . والملاحظ أن ابواب الصرف في ميزانيات السنوات الست السابقة تغليب جانب الانفاق الاستهلاكي الجاري على الانفاق الرأسمالي بشكل كبير، وهذا مؤشر خطير يدل على عدم مقدرة الاقتصاد في بناء تراكم رأسمالي للدولة، ويعني زيادة في بيروقراطية الدولة وحصول ترهق في اجهزتها . إن الزيادة الكبيرة الغير مدروسة بشكل علمي في الأنفاق الحكومي خصوصا في فترة المصاريف العامة وفي فترة اجور العاملين التي توسع حجم الإنفاق فيها بشكل كبير لأسباب اجتماعية وامنية مثلت احد عوامل زيادة الأنفاق الاستهلاكي في المجتمع . وان زيادة حجم الإنفاق العام دون ان يقابلها حصول زيادة مماثلة في الناتج القومي الاجمالي، ودون ان تلحق بها خطة اقتصادية تهدف لتحقيق هدف اقتصادي معين تمثل تشتيت للجهود وضياح للإمكانات . لقد شكلت هذه الحالة عبئا ثقيلا على كاهل الخزينة العراقية وتعميق لظاهرة التضخم الاقتصادي والمالي في العراق.

(م . همسة وآخرون ، كلية اقتصاديات الأعمال : ١٦)

يعد القطاع النفطي الممول الرئيسي للإيرادات العامة، فالعراق غني بالثروة النفطية إذ يتمتع بمركز عالمي في إنتاج وتصدير النفط الخام ، فق بلغت صادرات العراق من النفط في عام (١٩٧١ . (مما يعني أن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاد ريعي منذ عقود عديدة، (٢١) ما مقداره (٨٣,٤) مليون طن ، وكذلك فإنه يمتلك احتياطات نفطية كبيرة، إذ ظل معتمدا بشكل كبير على عائدات النفط الخام فالدول التي ستظل تمتلك احتياطات نفطية وقدرات تصديرية كبيرة حتى سبعة عقود قادمة فأنها سوف تكون محددة ومرتكزة في دول الخليج العربي وفي مقدمتها العراق أما بالنسبة للميزانية العامة للدولة فقد كانت وللفترة ما قبل ١٩٧٠ تتميز بأوضاع سيئة، وتحديدا في عام ١٩٦٨ والأعوام التي تليها، وذلك بسبب العدوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، وما تطلب من رصد مبالغ كبيرة على التسلح، فكانت نتائجها ذات تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية

(أ.م. د. بخيت وآخرون ، جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد : ١٩٤)

اما الفترة ما بين ١٩٧٢ (سنة تأميم النفط) ولغاية ١٩٧٥ شهد العراق ارتفاعا في الإيرادات النفطية وانعكس بدوره على القطاعات الاقتصادية المختلفة إذ بلغت نسبة النمو في القطاع الصناعي للفترة المذكورة ١١.٨ سنويا .

غير ان قيام الحرب العراقية الإيرانية والتي امتدت لـ (٨ سنوات) حولت اقتصاد العراق الى اقتصاد الحرب ومتطلباتها مما أدى الى اضطراب العراق للاستدانة بعد ما لم تعد الموارد النفطية التي هي الرافد الاساس في تمويل الميزانية كافية لتمويل الانفاق الحكومي ومنه الانفاق على التسليح خاصة وقد شهدت بعض سنوات الحرب انخفاضا في اسعار النفط ، وبعد ان كان اقتصاد العراق يتمتع بوجود فائض مالي تحول الى اقتصاد مثقل بالديون . ورغم هذا الطرف السيء الذي عاشه العراق فقد دخل في حرب جديدة باجتياحه الكويت عام ١٩٩٠ وشهد العراق خلال (١٣) سنة حصارا خانقا اوقف كل نشاطه الاقتصادي وبعد ما كان العراق يصدر في سنوات ما

قبل الاجتياح ٣.٣ مليون برميل يوميا لينخفض التصدير الى ٠.٥ مليون برميل يوميا .

ان كل الدراسات التي تناولت الوضع المالي والاقتصادي تشير الى وجود فجوة كبيره بين فترتين من الزمن اولها هو ما قبل ٢٠٠٣ والثاني ما بعده . وقد ركزت كل الدراسات التي تناولت موضوع السياسات المالية والنقدية في العراق بإسهاب ما تميز بهما كلا من الفترتين المذكورتين والفوارق بينهما .

لقد بدأ الاقتصاد العراقي يتعافى بعد ٢٠٠٣ ولكن واجه العراق مشاكل كثيرة منها اجتماعية وانعكس اثرها على الوضع الاقتصادي ومنها ما سمي بفترة الاحداث الطائفية ثم ظهور عصابات داعش في العام ٢٠١٤ وما رافقه من انخفاض في اسعار النفط .

٢.٣ - السياسة النقدية في العراق

في مجال السياسة النقدية كان البنك المركزي العراقي ما قبل ٢٠٢٣ تابعاً لوزارة المالية ولا يتمتع بأي استقلالية . وفي ظل ذيلية السياسة النقدية وتبعيتها الكاملة للسياسة المالية، اعتمدت السياسة المالية على طريقة تنقيذ الدين أي الاقتراض المباشر من البنك المركزي والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة، و قد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم سببته الزيادة المستمرة في معدلات نمو عرض النقد من النقود عالية القوة مقارنة مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتفاقم هذا الاتجاه بعد فرض الحصار الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) حيث شهدت هذه الفترة حالة من الانفلات أو عدم الانضباط المالي والنقدي .

(م . همسة وآخرون ، كلية اقتصاديات الأعمال : ١٦) شهدت المدة (٢٠٠٩-٢٠٠٣) تغيرات مهمة في المجال النقدي منها إصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي يستهدف الحفاظ على استقلاليته وقيامه بالدور المطلوب للانتقال الى

اقتصاد، واتخاذُ أكثر حرية و أقل تدخلًا من الجانب الحكومي، وكذلك إصدار عملة وطنية موحدة جديدة

الخطوات اللازمة لتعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي لاسيما بعد مؤتمر باريس للمانحين، وتخفيض

(80%) والباقي ديون دون أن تتحمل أي فائدة، وهذا ديون العراق بعد حصوله على إعفاء بحدود

يعد عامل دعم للاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي، وهذا الاحتياطي ساعد البنك المركزي

في اتخاذ بعض الإجراءات التي ساهمت في دعم سعر صرف الدينار العراقي إزاء العملات الدولية الدولار. وقد انتهج البنك المركزي العراقي سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم اقترنت وخصوصا

هذه السياسة بركود اقتصادي وتدني مستويات الاستثمار وتزايد معدلات البطالة، وهذه السياسة التي

انتهجها البنك المركزي تسعى الى جعل معدلات نمو عرض النقد تتناغم مع قدرات الاقتصاد الإنتاجية

بحيث تتوازن التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات مع التدفقات النقدية (أ. م. د. بخيت وآخرون : ٢١٦)

أن الاستقلالية التي حاز عليها في الفترة اللاحقة بصور القانون رقم (٥٦) في ٢٠٠٤ وضع البنك المركزي في مكانه الصحيح والذي يتناسب ما تعمل به الدول المختلفة وفقا للمعايير الدولية السائدة . وبهذا لم يعد البنك يتلقى الاوامر والتعليمات من السلطة التنفيذية ولكن يبقى البنك مسؤولا امام السلطة التشريعية في تصرفاته كما ان هذه الاستقلالية لا تعفي البنك المركزي من مبدأ رئيسي من مبادئ الحوكمة في البلاد وهو مبدأ المشاركة التي تعني التشاور والحوار مع الحكومة والقيام بأعمال بالإنابة عنها لكونه الوكيل المالي للحكومة ومستشارها وحسب ما نصت عليه احكام

المادة (٢٤) من قانونه النافذ. ان حوكمة السياسة النقدية لا بد ان تبلغ مستوى الامثلية عندما يأخذ التنسيق والتشاور مع الحكومة مستواه لبلوغ اهداف البلاد في الاستقرار الكلي والتنمية وتحقيق الاستخدام الشامل والتي تماثل الاهداف نفسها التي يعمل عليها البنك المركزي ضمن الاهداف الاقتصادية الاجمالية الرامية الى تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد. ويمثل مستوى التشاور والتنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الاخرى شرط الكفاية condition sufficient في حوكمة السياسة النقدية معبراً عنها باستقلالية البنك المركزي العراقي (صالح ، ٢٠١١: ٢-٣)

ويتولى البنك المركزي العراقي الجوانب الإجرائية في إدارة الدين الحكومي وكذلك الحال في كثير من الدول فهو الذي يعقد المزادات ويقوم بالتسويات . وهذه الوظيفة تساعد على التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة الدين الداخلي خاصة عندما يكون البنك المركزي هو المستشار المالي للدولة فعال، بحيث لا يفاجأ بقرارات تبنتها السلطة المالية باستشارة جهة اخرى (بريهي ، ٢٠١٥ : ٧)

يلعب البنك المركزي العراقي دورا مهما في تنظيم المزادات لحالات الخزنة والتسويات ويوجد ما يماثله في دول اخرى، إذ في كولومبيا مثال تقرر وزارة المالية مقدار التمويل المطلوب بالاقتراض وتترك للبنك المركزي توقيت المزادات والتسويات وبقية المهام. وفي كوريا الجنوبية يشرف البنك المركزي على إصدارات الدين ويبيع ويشترى السندات نيابة عن الحكومة . وإلى جانب إدارة الدين ذاتها، عندما يكون البنك المركزي حائزا لجزء كبير من الدين الحكومي وفي نفس الوقت لديه إصداراته التي يلجأ إليها للتعميم تصبح اختياراته في تدوير او عدم تدوير ما يحتفظ به من اوراق الدين الحكومي من اخطر ما تعنتي به وزارة المالية، وذلك إضافة على اهمية حجم إصداراته من حوالاته هو . (بريهي ، ٢٠١٥ : ٢٧)

وقد بادر البنك المركزي في دعم الحكومة في الازمات التي تفرضها ظروف سياسية وامنية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

دعم الاستقرار المالي على مستوى استدامة المالية العامة واستقرار القطاع المصرفي لعب البنك المركزي دورا مهما ومنها مواجهة الانخفاض الحاد في إيرادات الحكومة وبروز ملامح أزمة مالية كبيرة في ظل ظروف خاصة تواجه البلد وصعوبة التكيف مع الانخفاض الطارئ والحاد في اسعار النفط ، دعم البنك المركزي استقرار واستدامة المالية العامة ودرء المخاطر التي كان من الممكن ان تتجم عن الأزمة المالية، أذ وصلت إيرادات الحكومة في بعض اشهر ٢٠١٦ الى ما دون تغطية اقل من ٥٠% من الرواتب ولعب البنك المركزي دورا اساس في تجاوز الأزمة من خلال شراء حوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية (بمبلغ ١٦ ترليون دينار) خلال سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ والسماح للمصارف لشراء حوالات خزينة باستخدام ٥٠% من الاحتياطات الإلزامية للمصارف التي يحتفظ بها البنك المركزي وقد بلغت الحوالات المشتراة من هذه المبالغ اكثر من ٤ ترليون دينار. (بريهي ٢٠١٥ : ١٦).

وهذا يؤثر الى التعاون بين السلطتين المالية والنقدية في ادارة الامور اثناء الازمات . وختاما لقد مثلت سنتي ٢٠١٥-٢٠١٦ التحدي الأبرز امام متانة السياسة النقدية وقدرتها على استدامة ادواتها وذلك عندما واجهت صدمتين مزدوجتين الاولى مالية تجلت في انخفاض سعر برميل النفط في السوق الدولية الى اقل من (٥٠%) من السعر الذي كان عليه وما تبعه من ضغوط على الاحتياطي من العملة الاجنبية، اما الثانية فكانت صدمة امنية تمثلت في الحرب على عصابات داعش الارهابية وما خلفته من اثار سلبية في القطاع الحقيقي وارباك حالة التوقعات المستقبلية.

(اسماعيل ، ٢٠١٧ : ٢)

٤- الفصل الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

- ١- يؤثر التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي ويسهمان في تحقيق التوازن الاقتصادي الموزون .

- ٢- أن اضعاف تأثير السلطتين المالية والنقدية ناجم عن اتساع الفجوة وازدياد عوامل التعارض والتناقض بينهما مما يؤدي بالنتيجة الى اضعاف النشاط الاقتصادي
- ٣- ان كلا السياستين تمتلك خصوصية في استخدام وسائل لتحقيق الأهداف الاساسية لكل منهما ولا يمنع من اشتراكهما في تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة لأن كلاهما على درجة كبيرة من الأهمية في النشاط الاقتصادي .
- ٤- ان السياسة المالية في العراق تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأن فاعليتها تكمن في مدى قدرتها في التأثير في النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات الاقتصادية المختلفة من خلال الاستخدام الأمثل لأدواتها .
- ٥- لقد انتهج البنك المركزي في العراق سياسة التنسيق مع الحكومة في تجاوز الازمات الخارجية عن ارادتها دون ان يتدخل في السياسة المالية وأدواتها .
- ٦- ترتبط الأدوات التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ السياسة المالية بالطريقة التي تعمل بها على زيادة الإيرادات والأشكال المختلفة للإنفاق. تقوم الحكومات عادة بجمع الأموال من خلال مزيج من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. يمكن أن يكون الإنفاق الحكومي جاريا على السلع والخدمات أو يمكن أن يأخذ شكل الإنفاق الرأسمالي، على سبيل المثال، على مشاريع البنية التحتية.
- ٧- يتم تنفيذ السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية، بينما يتم تنفيذ السياسة المالية من قبل المشرعين الحكوميين. بناءً على هذا من الخطأ الاعتقاد بأنه لا يوجد ثمة علاقة او اتصال بينهما . ففي أي وقت يحدث تغيير في السياسة النقدية يؤثر على السياسة المالية والعكس صحيح. وهذا يعني أن التوترات يمكن أن تنشأ في الاقتصاد عندما لا تتماشى السياسة النقدية والسياسة المالية. من أجل تجنب هذه التوترات ، تبذل قصارى الجهود من قبل المشرعون والبنوك المركزية لمواءمة السياسة النقدية مع السياسة المالية بحيث يعمل الاثنان معاً لتحقيق نفس الأهداف.

٢.٤ - التوصيات:

- ١- يجب العمل على إنشاء الترتيبات المؤسسية المتعلقة باستقلال البنك المركزي والتي تنطوي على الوقاية من الأزمات وإدارتها، أو الحد من القروض المباشرة لدعم البنك المركزي، أو الميزانية والحد من العجز لإنشاء مجلس العملة، أو وجود مؤسسات رسمية. أو لجنة غير رسمية لتنسيق السياسة النقدية وإدارة الدين العام.
- ٢- ان استقلالية البنك المركزي يجب ان تتصف بالمصادقية والشفافية في اهدافه وغاياته وبهذا يتمكن من تنفيذ سياسته النقدية بموضوعية .
- ٣- لكي يكون استقلال البنك المركزي فعالا ولكي تكون المساءلة ممكنة، يجب أن يخصص للبنك المركزي هدف رئيسي واحد. على الرغم من أن المساءلة لا تتطلب بشكل صارم السعي لتحقيق هدف واحد، إلا أنها تكون أكثر فعالية عندما يكون هناك هدف أساسي واحد يمكن تقييم الأداء على أساسه. وفي هذا الصدد، كان الاتجاه الأخير يتلخص في إعطاء البنوك المركزية المسؤولية الأساسية عن تعزيز استقرار الأسعار والحفاظ عليه.
- ٤- أن التنسيق الفعال للسياسات النقدية والمالية يتطلب ترتيبات مؤسسية وتشغيلية مناسبة . وتشير الاتجاهات الحالية في هذا الصدد إلى الفصل المؤسسي بين السياسة النقدية وإدارة الدين العام، وهو الوضع الذي يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقلالية للوكالات المعنية المسؤولة عن إدارة الديون العامة والسياسة المالية.
- ٥- أن من المهم تحديد أولويات السياسة الاقتصادية واهدافها والزام السلطتين المالية والنقدية بتحقيقها والوصول الى الهدف الاسمي الذي يتمثل بالتنمية الاقتصادية الشاملة وعلى كافة الاصعدة.
- ٦- أن هناك حاجة ملحة لاعتماد الحكومة العراقية سياسة اقتصادية تركز على تنويع مصادر الإيرادات العامة وتفعيل الضرائب التصاعدية لتوسيع مجالات الحصول على الإيرادات العامة وعدم الاعتماد بشكل كبير على القطاع النفطي.
- ٧- من المهم والواجب التنسيق والتعاون بصورة جلية عند حدوث الازمات التي تواجه الدول ومن هذه الامثلة ازمة ٢٠٠٨ وجائحة كورونا اذ اشارت الدراسات الى وقوع اخطاء جسيمة في تصرف السلطتين في بعض البلدان بينما سارعت دول اخرى الى احتواء الازمة من

خلال التنسيق بين السلطتين كما حدث في العراق عندما تدخل البنك المركزي لأعانه الحكومة على تجاوز الازمة الاقتصادية في عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ وكما نوهنا انفا .

المصادر

اولا - العربية

- ١- د. احمد علي بريهي سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي علي تشرين الأول ٢٠١٥.
- ٢- أ.م.د. حيدر نعمة بخيت و الباحث فريق جباد مطر جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد ((السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٩)).
- ٣- حنيف، ن. محمد، وأربي م. فاروق. (٢٠٠٨) تنسيق السياسة النقدية والمالية. ورقة MPRA رقم ١٠٣٠٧.
- ٤- علي محسن اسماعيل ، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (٢٠١٥-٢٠١٦) محافظة البنك المركزي العراقي نيسان ٢٠١٧ .
- ٥- المهر خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية ، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، الرياض، ١٩٨١ ، ص ١.
- ٦- م. همسة قصي عبد اللطيف و م. عمر عدنان خماس إداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٢ ، بحث مقدم الى جامعة النهرين كلية اقتصاديات الأعمال.

ثانيا - الاجنبية

- 1- T. Alshreef, An Investigation of National Economic Planning: Processes and Structures with Special Reference to Saudi Arabia University of Wales, (G. B. PHD. Thesis, 1989).
- 2- Andersen, T. (2002) Fiscal Stabilization Policy in a Monetary Union with Inflation Targeting. CEPR Discussion Paper No. 3232.

- 3- Beetsma, R. and H. Uhlig. (2017) An Analysis of the Stability and Growth Pact. The Economic Journal.
- 4- Binay, Şükrü. (2013) Some issues in fiscal policy and central banking: the case of Turkey. BIS Papers No 20
- 5- Buti M, Roeger W, and Jan In't Veld. (2018) Stabilizing output and inflation: policy conflicts and coordination under a stability pact. JCMS: Journal of Common Market Studies.
- 6- Donnel Koontz , Principles of Management , Department of Electrical and Electronics Engineering St. Anne's college of Engineering and Technology 2017 .
- 7- Hanif, N. Muhammad, and Arby M. Farooq. (2008) Monetary and Fiscal Policy Coordination. MPRA Paper No. 10307.
- 8- Jackson, K. James. (2011) Limiting Central Government Budget Deficits: International Experiences. Congressional Research Service.
- 9- Lambertini, L., and R. Rovelli. (2017) Monetary and fiscal policy coordination and macroeconomic stabilization. A theoretical analysis. Dipartimento di Scienze Economiche Universit'a di Bologna.
- 10- Laurens, Bernard, and Enrique G. de la Piedra. (2018) Coordination of Monetary and Fiscal Policies. International Monetary Fund, Monetary and Exchange Affairs Department, Working P.
- 11- Mas, Ignacio. (2015) Central Bank Independence: A critical View from Developing Country Perspective.“ The World Bank Washington DC, World Development, Vol 23., No. 10.
- 12- Roubini, Nouriel. (2018) The case against Currency Boards: Debunking 10 Myths About the Benefit of CBs.“ Stern School of Business, New York University.
- 13- Sargent, T.J., and N. Wallace. (2016) Some Unpleasant Monetarist Arithmetic. Quarterly Review, FRB of Minneapolis, fall 2016 (Reprinted in Rational Expectations and Inflation.
- 14- Uhlig, H. (2002) One Money, But Many Fiscal Policies in Europe: What Are the Consequences? CEPR Discussion Paper no. 3296.
- 15- Wolf, C. Holger, Ghosh, R. Atish, Berger, Helge, and Anne-Marie Gulde. (2018) Currency Boards in Retrospect and Prospect. Massachusetts Institute of Technology.
- 16- . Damir Šehović , Monetary and Fiscal Policy Coordination * Faculty of Economics Podgorica ,2018)

تحليل وقياس اليات سعر الصرف الحديثة واثرها في ادوات المالية العامة عبر اداة
الاحتياطات الاجنبية في العراق للمدة (٢٠٢٠/١-٢٠٢٣/٧)

باستخدام نموذج SVAR

الباحثين

د. مصطفى محمد إبراهيم

م.م. احمد فالح عبد الرحيم

البنك المركزي العراقي/ بغداد

وزارة التخطيط العراقية/ دائرة التنمية

الاقليمية والمحلية/ مديرية تخطيط البصرة

mustafamohamad1986@gmail.com

alyasrya286@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

مستخلص:

ان العلاقة الاقتصادية الديناميكية في العراق تتولد من السلعة الاحادية وهي النفط الذي يخلق اثرين اقتصاديين الاول عند ارتفاع السعر تتولد علاقة طردية وهي ارتفاع الاحتياطات الاجنبية وترتفع مبيعات العملة الاجنبية يقابلها ارتفاع في ادوات المالية العامة وهي الايرادات النفطية ويرتفع الانفاق ولاسيما التشغيلي ، إما الاثر الثاني يكون العكس عند انخفاض السعر فتكون انخفاض في الاحتياطات الاجنبية يقابلها انخفاض في الايرادات النفطية وانخفاض الانفاق مما يؤدي الى الاقتراض ، لذلك ناقش البحث الية سعر الصرف الحديثة بدءاً من عام ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٣ في السوق الموازي واثرها على ادوات الموازنة العامة من خلال الاحتياطات الاجنبية وبيان ضعف التنسيق بين السياستين (النقدية والمالية) ، لذا تكمن مشكلة البحث بعدة



تساؤلات وكان أبرزها هو ماهو اثر اجراءات سعر الصرف الحديثة على ادوات الموازنة العامة في ظل تقلبات سعر الصرف في السوق الموازي ، اما هدف البحث فقد بين اليات سعر الصرف والموازنة العامة الاخيرة فضلاً عن تقلبات سعر الصرف في السوق الموازي عبر قناة الاحتياطي الاجنبي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها ضرورة التنسيق بين السياستين في ظل توافر الموارد مع ضبط استخدام الادوات لكل منهما ، اما اهم توصيه خرج بها البحث فهي ينبغي السيطرة على سعر الصرف في السوق الموازي من خلال ادوات السياسة النقدية غير المباشرة.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف- المالية العامة- الاحتياطيات الاجنبية- السوق الموازي- انموذج الصدمات SVAR.

Abstract:

The dynamic economic relationship in Iraq is generated from the single commodity, which is oil, which creates two economic effects. The first is when the price rises, a direct relationship is generated, which is an increase in foreign reserves and an increase in foreign currency sales, corresponding to an increase in public financial instruments, which are oil revenues, and spending rises, especially operational, but the second effect is the opposite. When the price decreases, there is a decrease in foreign reserves, corresponding to a decrease in oil revenues and a decrease in spending, which leads to borrowing. Therefore, the research discussed the modern exchange rate mechanism starting from the year 2020 to 2023 in the parallel market and its impact on the general budget tools through foreign reserves and an explanation of the weakness of coordination between the two policies. (Monetary and Financial), so the problem of the research lies in several questions, the most prominent of which is what is the impact of modern exchange rate measures on the general budget tools in light of exchange rate fluctuations in the

parallel market. As for the goal of the research, it explained the mechanisms of the exchange rate and the recent general budget as well as the exchange rate fluctuations in The parallel market through the foreign reserve channel, and the research reached a set of conclusions, the most prominent of which was the necessity of coordination between the two policies in light of the availability of resources while controlling the use of tools for each of them. As for the most important recommendation that came out of the research, it is that the exchange rate in the parallel market should be controlled through monetary policy tools indirect.

Keywords: Exchange rate - public finance - foreign reserves - parallel market - SVAR shock model.

١-المحور الاول: مقدمة ومنهجية

١.١- مقدمة: مر سعر الصرف في المدة المبحوثة بتعديلين رسميين مما اثر على الاسعار في السوق الموازي فضلاً عن تأثيره على ادوات المالية العامة (الايرادات العامة ، والانفاق العام) من خلال قناة الاحتياطات الاجنبية التي تعد القاعدة الرئيسية في التعقيم النقدي بين السياستين ، لذا سيسلط البحث الى تفسير العلاقة بين المتغيرات فضلاً اثر سعر الصرف على متغيرات المالية العامة خلال المدة (١-٢٠٢٠-٧-٢٠٢٣).

٢.١- مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:.

- ١- ماهي التغيرات التي حدثت في سعر الصرف الرسمي خلال المدة المبحوثة؟
- ٢- ماهو اثر اليات سعر الصرف الحديثة على ادوات المالية العامة (الايرادات والنفقات)؟

٣- لماذا تستمر قناة الاحتياطات الاجنبية المرتكز لادوات المالية العامة؟

٣.١ - **اهمية البحث:** يهتم البحث الى بيان الاثر الاجراءات الحديثة المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي في سعر الصرف واثره على الادوات المالية العامة (الموازنة العامة) من تتبع اداة الاحتياطي الاجنبي.

٤.١ - **هدف البحث:** يهدف البحث الى بيان الاسباب الآتية:

١- تحليل وقياس اثر سعر الصرف للمدة المبحوثة على الايرادات العامة والنفقات العامة.

٢- توضيح علاقة الارتباط بين الاحتياطيات الاجنبية والايرادات العامة والنفقات العامة وسعر الصرف الرسمي والموازي للمدة (١-٢٠٢٠-٧-٢٠٢٣).

٣- بيان ماهي الاجراءات الحديثة بخصوص سعر الصرف التي استخدمها البنك المركزي العراقي خلال المدة المبحوثة.

٤- بيان حجم الصدمات بنموذج متجه تصحيح الخطأ الهيكلي (SVAR) من خلال الاجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية في سعر الصرف الرسمي والموازي.

٥.١ - **فرضية البحث:** تنطلق الفرضية الاثبات والعدم كالاتي:

الفرضية الصفرية: يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين المتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغيرات التابعة (الايرادات والنفقات العامة) من خلال المتغير الوسيط (الاحتياطيات الاجنبية).

الفرضية البديلة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين المتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغيرات التابعة (الايرادات والنفقات العامة) من خلال المتغير الوسيط (الاحتياطيات الاجنبية).

٦.١ - **عينة البحث:**

١- العينة المكانية: الاقتصاد العراقي.

٢- العينة الزمانية: تمثلت بالمدة الزمنية ١-٢٠٢٠-٧-٢٠٢٣.

٧.١ - **منهج البحث:** استخدم الباحث الاسلوب التحليلي لبيان الاثر بين المتغير المستقل على المتغير التابع ومن ثم اللجوء الى الاسلوب القياسي باستخدام نموذج

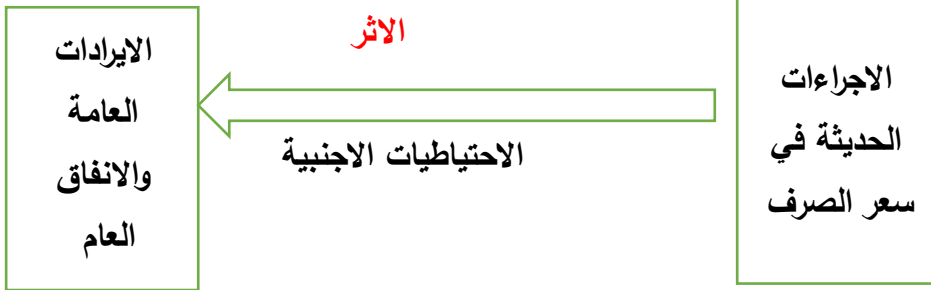
SVAR وهو نموذج الصدمات للتباين من خلال استخدام اختبار الاستقرارية وتحديد فترات الإبطاء.

٨.١ - هيكلية البحث: اكتمل البحث بثلاثة محاور وهي:.

- المحور الاول: مقدمة ومنهجية البحث.
- المحور الثاني: الاطار النظري للبحث.
- المحور الثالث: اليات الحديثة لسعر الصرف.
- المحور الرابع: الاطار العملي للبحث.

واخيراً مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

٩.١ - المخطط الفرضي للبحث:



المخطط: من إعداد الباحثين.

٢ - المحور الثاني: الاطار النظري للبحث ومؤشراته

١.٢ - مفهوم سعر الصرف: انه سعر احدى العملات لبلد ما تجاه عملة اي بلد اخر ويعد حلقة وصل بين العملة المحلية والعملة الاجنبية إذ يمتلك امكانية التأثير على الاسعار والتكلفة بين مختلف البلدان وان سعر الصرف من اكثر المتغيرات التي تعتمد عليها العلاقات الخارجية الدولية والتبادلات التجارية للبلدان (العويدي، ٢٠٢٣: ٢٠). ويعرفه اخرون بأنه تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الاجنبية في الاسواق الداخلية حاله كحال اسعار سائر السلع والخدمات ويسجل الطلب على العملة الاجنبية في الجانب المدين من ميزان المدفوعات اي ان الاستيرادات تزيد من الطلب على

العملة الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق الخارجية مما يقود بالنتيجة الى تخفيض قيمتها، اما عرض العملة الوطنية في الداخل فيتحدد بعمليات الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تزيد الصادرات من عرض العملة الاجنبية في الداخل وتزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية فضلاً عن ان جميع المعاملات التجارية والمالية التي تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تؤدي الى زيادة عرض النقد الاجنبي (علوان، ٢٠٢٣: ١٠-١١).

٢.٢- **اهمية ووظائف سعر الصرف:** تبرز اهمية سعر الصرف من خلال الاتي (المالي، ٢٠٢٣: ٩-١١):

١- يعد سعر الصرف مركزاً حيوياً في رسم السياسات النقدية إذ يمكن استخدام هذه الاداة كهدف للتأثير المباشر او غير المباشر في النشاطات الاقتصادية الدولية سواء كان ذلك النشاط تجاري او استثماري.

٢- يعد مؤشراً لتقلبات ظاهرة التضخم فاذا ارتفع سعر الصرف الاجنبي لدولة معينة فان هذا يؤدي الى زيادة توجه المستثمرين اليها وارتفاع التجارة باتجاهها الصادرات من سلع وخدمات.

٣- ان سعر الصرف اداة تعكس تكاليف الاسعار السلع والخدمات سواء كانت محلية او اجنبية مما يعني مؤشر للقدرة التنافسية.

٤- تحقيق التوازن بين التعاملات الدولية والمحلية يكون من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على السلع والخدمات .

٥- يوجد ارتباط بين سعر الصرف وميزان المدفوعات والسبب ان التبادل التجاري بين الدول يستوجب وجود سعر الصرف .

١.٢.٢ - وهناك ثلاثة وظائف لسعر الصرف وهي:.

١- الوظيفة القياسية: يقوم المتعاملون الاقتصاديون بالمقارنة بين اسعار السلع المحلية

مع اسعار السلع الاجنبية من خلال سعر الصرف المتبادل بين الدولتين.

٢- الوظيفية التطويرية: ان سعر الصرف يستخدم في تطوير صادرات معينة الى

مناطق معينة وذلك من خلال دوره في تشجيع الصادرات ويؤدي ايضاً الى تعطيل

فروع صناعية وتعويضها بالاستيرادات التي يكون سعرها في الخارج اقل من

سعرها في الداخل اي ان سعر الصرف يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي في

التجارة الخارجية للبلد.

٣- الوظيفة التوزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد المحلي

ايضاً يمارس سعر الصرف التوزيع على المستوى الدولي.

٣.٢- انواع انظمة سعر الصرف: هناك نظامان رئيسان لسعر الصرف وهما

(محمد، ٢٠٢٣: ٣٤-٣٥):.

١- نظام سعر الصرف الثابت: في ظل هذا النظام يثبت اي بلد سعر صرف عملته

اما الى عملة واحدة تكون ذات مواصفات مميزة كالقوة والاستقرار مثل اليورو

والدولار الامريكي ، واما الى سلة من العملات التي تكون في العادة منطلقة من

عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين مع البلد وهناك اسباب مهمة تؤدي الى دفع

البلد لاتباع سعر صرف ثابت هي تخفيض المخاطرة او عدم التأكد المرتبط

بتقلبات اسعار الصرف والذي يكون مؤثراً في القرارات الاقتصادية مثل الاستثمار

والانتاج والتجارة الدولية.

٢- نظام سعر الصرف الموعوم (المرن): في هذا النظام يكون تعويم سعر الصرف حراً

دون قيد مع ترك امر تحديدها للأسواق (العرض والطلب) من خلال المعاملات

الاقتصادية الخاصة دون تدخل الحكومة، وتتسم هذه الانظمة بالمرونة في التعديل

على اساس بعض المقاييس كالمؤشرات الاقتصادية للبلد وفي خضم ذلك تلجأ

البنوك المركزية للقيام بتعديل سعر الصرف الخاص بها ويتم التمييز بين :.

- التعويم المدار او الموجه: في ظل هذا النظام تتوجه السلطات النقدية باجراء تعديلات في سعر الصرف بناءً على مايتوفر من احتياطي لديها من الذهب والنقد الاجنبي وعلى اساس وضع ميزان المدفوعات.

- التعويم النظيف وغير النظيف: عندما يكون التعويم نظيفاً تقوم الحكومة بترك سعر الصرف يتحدد حراً طبقاً لقانون العرض والطلب ولكن تضع اموال موازنة الصرف بتخصيص ارصدة كافية من الذهب والعملات تسمح للبنوك المركزية ان تتدخل في سوق الصرف من خلال الشراء او البيع لحماية قيمة عملتها الخارجية من التغيرات العارضة او عمليات المضاربة وتعد اموال موازنة الصرف والطرق المستخدمة فيها اسس وقواعد هذا النظام.

اما في حالة التعويم غير النظيف تقوم السلطات بالتدخل في اسواق الصرف الاجنبية من خلال عمليات البيع والشراء بغرض التأثير في سعر عملتها حتى يتحقق هدف معين مثل شراء العملة المحلية بهدف زيادة الطلب عليها مؤدياً الى ارتفاع قيمتها لمنع رؤوس الاموال من الهجرة الى الخارج او بيع العملة المحلية بقصد زيادة الكمية المعروضة منها وتخفيض قيمتها من اجل تخفيض اسعار الصادرات لارتفاع الطلب عليها.

وهناك مبادئ وشروط تؤدي الى انجاح عملية التحول من نظام سعر الصرف الثابت الى سعر الصرف المرن (المعوم) وكالاتي:.

- وجود اسواق للعملات الاجنبية تتميز بالسيولة والعمق.

- وجود اجراءات وسياسات مترابطة تسيطر على تدخل البنك المركزي في سوق العملات الاجنبية .

- استخدام ركييزة اسمية معينة وملائمة تكون بديلة عن سعر الصرف الثابت.

- توافر أنظمة فعالة لتقييم وإدارة مخاطر سعر الصرف في القطاع العام والخاص.

٤.٢- مفهوم الاحتياطيات الأجنبية: تعرف على انها الموجودات الاجنبية المتاحة والمهياة حسب الطلب وتحت تصرف السلطة النقدية لتمويل العجز الحاصل في ميزان المدفوعات من التدخل في سوق الصرف للتأثير على سعر الصرف او لاغراض اخرى. ويعرف ايضاً بأنه مجموع الوسائل المالية والفنية اللازمة لتمويل التجارة الدولية والتي يقصد بها ذلك الجزء المتراكم والخزين من الموارد التي تحتفظ به السلطة النقدية فعلاً والقادرة على استخدامه في اي وقت بلا قيد (ساجت، ٢٠٢٢: ٥).

٥.٢- اهداف الاحتياطيات الأجنبية: تشمل هذه الاهداف عده اهداف للاحتياطيات الاجنبية (عبيد، ٢٠٢٢: ٢١):.

١- تعزيز الثقة في سياسة سعر الصرف خاصة في البلدان التي تنتهج سياسات سعر الصرف الموعوم او الموعوم المدار وضمان قدرة السلطات النقدية على التدخل لدعم العملة الوطنية.

٢- الحفاظ على قدر من السيولة بالعملة الاجنبية مع مراعاة قيود السيولة ومخاطرها حتى يتمكن البلد للحد من الاثار السلبية للصدمات الخارجية ولاسيما في البلدان التي لديها القدرة للوصول الى الاسواق المالية الدولية في اوقات الازمات.

٣- غرس درجة من الثقة في الاسواق الدولية فيما يتعلق في قدرة البلد على الوفاء بالتزاماتها الخارجية على اساس منتظم.

٦.٢- دواعي الاحتفاظ بالاحتياطيات الاجنبية: تتناسب دوافع الطلب على الاحتياطيات وبشكل كبير مع اغلب دوافع الطلب على النقود ولاسيما ولاغراض (المضاربة والاحتياط والمعاملات) ومن الممكن في بعض الاحيان ان يكون الطلب على الاحتياطيات متوازياً مع الطلب على النقود وفق النظرية الكنزية، ويمكن ايجاز دوافع او دواعي بالاحتياطيات كالاتي (صويدج، ٢٠٢١: ٢٠-٢١):.

١- دوافع المعاملات: يعد هذا الدافع رئيساً للطلب على الاحتياطات الاجنبية إذ قد تحتاج البنوك المركزية الى ارصدة متراكمة لغرض المعاملات مثل (تغطية المشتريات من السلع والخدمات) وخدمة الديون المستقبلية وذلك لوجود نقص مؤقت في الصادرات.

٢- التدخل في سوق الصرف الاجنبي: يكون ذلك من خلال تدخل السلطة النقدية في سوق العملات الاجنبية اما لضمان عمل السوق بالشكل الجيد او بسبب دافع النزعة التجارية يشير الدافع هذا الى ان السلطات النقدية سوف تتدخل لمنع ارتفاع العملة المحلية الى المستوى الذي يمكن ان يولد خسائر في قدرة قطاع الصادرات التنافسية ويتطلب هذا ان تكون كمية الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي قادرة على تحمل الدور المحدد الذي تؤديه الانشطة الداخلة ضمن المهام السلطة النقدية.

٣- دافع الاحتياط: ان البلدان ذات المستوى العالي من الاحتياطات تكون اكثر قدرة على تحمل الفرع في السوق المالي والانتكاسات المفاجئة او الطارئة في تدفق راس المال وهي لا تقلل من تكاليف الازمات فقط بل تجعل مثل الازمات هذه اقل احتمال كما انها دافع وقائي للتأمين ضد الازمات فالبلدان التي تراكمت لديها مخزونات كبيرة قبل الازمة من الواقع ان تتصرف بشكل مغاير عن البلدان التي لديها مستوى ادنى من الخزين الاحتياطي الاجنبي.

٧.٢- ادوات المالية العامة في التأثير على الاحتياطي الاجنبي وسعر الصرف: تمارس ادوات المالية العامة ولاسيما الايرادات العامة أثراً مباشراً على حجم الاحتياطي الاجنبي، وتعد الايرادات العامة هي المؤشر الرئيس في تغيرات حجم الاحتياطي الاجنبي لانه يتم تنقيدها في البنك المركزي عن طريق مبادلة العملة المحلية بالعملية الاجنبية المتحصل عليها من الايرادات العامة وذلك لتمشية امور البلد ونفقاتها التشغيلية من رواتب واجور موظفين بالعملية المحلية فيشتري البنك المركزي العملة

الاجنبية من وزارة المالية مقابل العملة المحلية فيقوم بالايفاء بالالتزامات المالية بالعملة الاجنبية لتغطية الاستيرادات بالعملة الاجنبية عن طريق المصارف ومايزيد عن تلك الالتزامات المالية يذهب الى خزينة الاحتياطي الاجنبي (بالدولار) ومن ثم ان التغييرات في حجم الايرادات العامة هي العامل المؤثر الاول في حجم الاحتياطي الاجنبي ، إذ تمارس ادوات المالية العامة اثراً بصورة غير مباشرة على حجم الاحتياطي الاجنبي وذلك بواسطة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فمثلاً عندما تلجأ السياسة المالية تطبيق سياسة مالية توسعية معتمدة في ذلك على التمويل من خلال المصادر غير التقليدية للتمويل مثل الاقتراض والاصدار النقدي الجديد رغبة منها في زيادة وسائل الدفع في المجتمع ومن ثم تحفيز وتنشيط حجم الطلب الكلي ونتيجة لذلك يزداد عرض النقود في الاقتصاد ولاسيما في ظل محدودية وعجز الجهاز الانتاجي في البلد عن مواكبة الطلب المتزايد مما يؤدي ذلك الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم الى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يترتب على ذلك بأن تصبح الاسعار (اسعار السلع المحلية) مرتفعة الثمن بالنسبة للمستورد الاجنبي واسعار السلع الاجنبية منخفضة الثمن بالنسبة للمستورد المحلي فتتخفض الصادرات وتزداد الاستيرادات وكما هو معروف ان الاستيرادات تكون مقومة بالدولار الامريكي او احد العملات الاجنبية الاخرى ، وبالنهاية تحتاج الحكومة سواء القطاع الخاص او العام الى تسديد ذلك من خلال العملات الاجنبية فتعتمد السلطة النقدية الى مكافحة ذلك الوضع بغية التخفيض من معدل التضخم بواسطة الاحتياطات الاجنبية عن طريق بيع العملة الاجنبية وشراء العملة المحلية من المصارف والقطاع الخاص لاعادة قيمة العملة الى سابق عهدها وتخفيض المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى انخفاض في حجم الاحتياطات الاجنبية ، اما في حالة اتباع سياسة مالية انكماشية يحدث العكس الحالة اعلاه تماماً. وتؤثر السياسة المالية على حجم الاحتياطات الاجنبية بصورة غير مباشرة من خلال متغير سعر الصرف، ففي حالة اتباع سياسة مالية توسعية تقتضي زيادة حجم الانفاق الحكومي او تخفيض معدل الضرائب او الاثنين معاً فان

ذلك له اثر مباشر على زيادة مستويات الدخل القابلة للتصرف لدى الافراد وازيادة الدخل يزداد متوسط الدخل النقدي لدى الاسر مما يؤدي الى زيادة في الاستهلاك ومن ثم يرافقه زيادة في الطلب على النقود على مستوى الاقتصاد الكلي مما يدفع المؤسسات المصرفية والمالية الى رفع سعر الفائدة مما يشجع زيادة دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل البلد ولاسيما رؤوس الاموال المضاربة بغية الحصول على اعلى معدل فائدة ممكن وبذلك ترتفع قيمة العملة المحلية للبلد (انخفاض في سعر الصرف) بسبب زيادة الطلب عليها وبالمقابل في حالة اتباع سياسة مالية انكماشية (تخفيض الانفاق او زيادة معدلات الضرائب) سوف تنخفض الدخل ومتوسط الدخل لدى الاسر ومن ثم تخفيض الاستهلاك وينخفض الطلب على النقود مما يؤدي الى انخفاض في سعر الفائدة ويساعد ذلك على هروب رؤوس الاموال الى خارج البلد ومن ثم الى انخفاض في قيمة العملة المحلية (ارتفاع سعر صرف العملة المحلية) (العامري، ٢٠٢٣: ٥٥-٥٦).

٨.٢- ضوابط التحويل الخارجي ٢٠٢٣: اصدرت هذه الضوابط لغرض السماح للجهات بتمويلها قانوناً عبر المنصة الالكترونية: (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، ٢٠٢٣)

١- جميع انواع الشركات المسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة الاتحادية.

٢- المشاريع المسجلة لدى المديرية العامة للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن الاتحادية.

٣- الشركات البسيطة المؤسسة اصولياً من الغرف التجارية (بموجب عقد تاسيس مصدق من الكاتب العدل) بما لايتجاوز مبلغ (٢٠٠٠٠٠) دولار.

٤- فروع الشركات الاجنبية المسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة الاتحادية.

٥- المشاريع الاستثمارية بانواعها المرخصة من هيئات الاستثمار.

٦- المشاريع الزراعية والحيوانية المرخصة من وزارة الزراعة الاتحادية.

٧- المكاتب العلمية المرخصة اصولياً من نقابة الصيادلة.

٨- موزعو المصانع العالمية الثابت تعيينهم من تلك المصانع لاغراض العمل في العراق ، والوكلاء الذين يؤيد الموزع تعيينهم للعمل في السوق العراقي المرخصين بالعمل اصولياً في العراق.

٩- وكلاء الشركات العالمية المسجلين وفق قانون الوكالة التجارية النافذ.

١٠- جميع انواع الشركات والمصانع والمعامل والمشاريع المرخصة في اقليم كوردستان العراق بعد تقديم ما يثبت تأسيس او الترخيص من الجهات القطاعية ذات العلاقة مترجمة الى اللغة العربية ترجمة قانونية ويكون ذلك لمدة تنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ على ان تقوم تلك الجهات بالتسجيل مع الجهات القطاعية النظيرة في الحكومة الاتحادية حيث لن يسمح ان بشاركتها في المنصة الالكترونية بعد التاريخ المذكور اعلاه.

- المعاملات المسموح بتمويلها قانوناً بالعملة الاجنبية: (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، ٢٠٢٣)

١- استيراد السلع والبضائع المسموح باستيرادها قانوناً.

٢- شراء وتجهيز الخدمات المسموح بها قانوناً وبضمنها خدمات الشحن.

٣- الطلبات التي ترد الى البنك المركزي من المؤسسات الحكومية والعامة والجهات الممولة ذاتياً عن احتياجاتها التي لا توجد لها تخصيص بالدولار ضمن الموازنة العامة الاتحادية للدولة معززة بوثائق الرسمية التي تدعم تلك الطلبات.

٤- تعزيز ارصدة الحسابات الفرعية المفتوحة لدى مصرف (جي بي مورغان) للمصارف وشركات الدفع الالكتروني التي تمتلك عضوية رئيسية مع شركات البطاقات العالمية (فيزا و ماستر كارد).

٥- تعزيز ارصدة المؤسسات المالية التي تمتلك عضوية رئيسية لدى شركات التحويل المالي الدولية (ويسترن يونين ، موني غرام) لتسوية التزاماتها مع تلك الشركات بعد تقديم الكشوفات المطلوبة .

٦- التحويلات عن المعاملات الاصولية لشراء العقارات في الخارج وكما يلي: . (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، ٢٠٢٣)

أ- ان يكون التحويل لحساب ذات الزبون في الدولة الاجنبية المطلوب شراء العقار فيها او لحساب شركات الوساطة العقارية او شركات المحاماة العاملة في تلك الدول بعد التحقق من وجود اسم الزبون في العقد الموقع مع شركة الوساطة العاملة / شركة المحاماة في الدولة المراد شراء العقار فيها.

ب- تقديم ما يثبت الاقامة الدائمة او المؤقتة من الجهات المختصة في الدول التي تسمح قوانينها بذلك ولا يشترط ذلك في الدول التي لا تسمح قوانينها بالاقامة قبل تملك العقار.

ج- ان يقدم الزبون الى المصرف ما يثبت قيامه بشراء العقار في الدولة الاجنبية خلال مدة اقصاها ستة أشهر من تاريخ التحويل.

د-العلاج في الخارج ويكون التحويل من حساب الزبون او احد اقاربه من الدرجتين الاولى والثانية الى حساب المستشفى في الخارج بعد تقديم تقرير طبي من المستشفى المعني .

هـ-دفع الاجور الدراسية في الخارج ويكون التحويل من حساب الطالب او احد اقاربه من الدرجة الاولى او الثانية الى حساب الجامعة التي يدرس فيها او لحساب الطالب ذاته في بلد الدراسة بعد تقديم مايبثت تسجيله في الدراسة مصدقاً من الملحقة الثقافية العراقية في بلد الدراسة.

التحويلات المرتبطة بالاستثمارات الاجنبية في العراق وكما يلي: . (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، ٢٠٢٣)

أ- رؤوس اموال المشاريع الاستثمارية الممنوحة اجازات استثمار بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته (بعد اثبات دخولها من خارج العراق لهذا الغرض في وقت سابق) وعوائد المشاريع الاستثمارية بعد تقديم بيانات مالية مدققة تثبت تحقق الارباح ومايبثت تسوية التزامات المستثمر مع الحكومة العراقية وباقي الجهات ذات العلاقة داخل العراق.

ب- تحويل عوائد بيع الاسهم للعراقي المقيم في الخارج او الاجنبي (اصل القيمة +عوائدها ان وجدت) في حالة بيعها على ان يقدم تأييد من سوق العراق للاوراق المالية.

ج-التعويضات التي تقررها او تقرها جهات رسمية عراقية للاجانب او للعراقيين المقيمين في الخارج.

د-ارباح المساهمين في الشركات المسجلة في العراق بعد تقديم حسابات مالية مدققة اصولياً بالاضافة الى تقديم مايبثت براءة الذمة الضريبية للشركة ومحضر اجتماع

الهيئة العامة باقرار التوزيعات او مجلس الادارة وان يكون التحويل بعد اثبات اقامة طالب التحويل في الخارج ويكون التحويل لحساب مفتوح باسمه في الخارج حصراً.
هـ-مبالغ المتحصلات المالية (بيع عقارات او اصول اخرى او عوائدهما) للعراقي المقيم في الخارج على ان يكون التحويل من حسابه الى حساب وكيله في العراق الى حسابه او حساب شركته في الخارج حصراً .

و-المدفوعات المستحقة ذات الصلة بالتسهيلات المصرفية والائتمانية التي ارتبط بها الزبون مع المصارف خارج العراق (اصل الالتزام او الفوائد المستحقة عليه) ويتطلب ذلك ان يحتفظ المصرف باقرار موثق من الزبون يتضمن مايلي:.

- عقد القرض الموقع بين الزبون والمصرف الذي منحه التسهيلات المصرفية خارج العراق مع التفاصيل والسبب الذي منح لاجله القرض.

- تقديم مايثبت دخول اصل التسهيلات المصرفية والائتمانية الى العراق عن طريق الجهاز المصرفي او البضائع الى العراق (في حالة كون التسهيلات عبارة عن بضائع).

اجراءات الاشتراك في المنصة الالكترونية: . (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، ٢٠٢٣)

أ- تقدم طلبات زبائن المصارف الراغبين بشراء الدولار لغرض تمويل استيراداتهم الخارجية عبر المنصة على ان تتضمن البيانات الخاصة بعملية التحويل بما فيها (بيانات الزبون طالب التحويل، بيانات المستفيد النهائي، بيانات القائمة التجارية، بيانات المصرف الوسيط والمراسل) ويقيد ذلك مايعادل بالدينار في حسابات المصرف الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي /نوع الحساب الخصص لعمليات الاشتراك في

المنصة على ان يلتزم المصرف بعدم تغيير المستفيد النهائي من عملية التحويل بعد الاشتراك في المنصة.

يجب ان يعزز المصرف طلب الشراء عبر المنصة بالمرفقات الآتية: (دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، ٢٠٢٣)

- الفاتورة: على ان تكون بتاريخ نفاذية لايتجاوز مدة ٦ شهور من تاريخ انشاء الطلب على المنصة و ١٢ شهر للقوائم التجارية الخاصة بتصنيع المكائن وخطوط الانتاج وقد تكون قائمة اولية او نهائية او مؤجلة الدفع او عقد شراء.

- تعهد وفق نموذج رقم (١) يرفق مع كل طلب يتعهد المصرف بمقتضاه بالتحقق من سلامة مصادر اموال زبائنه المستوردين ومشروعيتها والالتزام بمتطلبات قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وبخلافه يتحمل المصرف كافة التبعات القانونية المترتبة على ذلك ويوقع التعهد من قبل كل من (المدير المفوض او الاقليمي او من ينوب عنهما، مراقب الامتثال، مسؤول مكافحة غسل الاموال، مسؤول ادارة المخاطر)

- تعهد وفق النموذج رقم (٢) يرفق مع كل طلب تحويل (اعتماد مستندي او حوالة خارجية) بانه اجرى عملية البحث والتحري والتحقق من جميع الاطراف ذات العلاقة بعملية التحويل بما فيها المستفيد النهائي على قوائم العقوبات المحلية والدولية لاسيما قوائم (OFAC) وقوائم تجميد اموال الارهابيين وذلك عند تقديم طلب التحويل عبر المنصة.

- قيد ايداع بواسطة نظام التسويات الاجمالية الانية (RTGS) بالدينار العراقي مودع في الحساب المخصص لعمليات الاشتراك في المنصة على ان يكون قبل مدة

ثلاث ايام عمل من تاريخ تنفيذ عملية البيع او حسب مايقدره البنك المركزي يوضح فيه تاريخ ونوع المشاركة.

التزامات المصارف المشاركة في المنصة الالكترونية

أ- تطبيق مبدأ اعرف زبونك وفق اجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وضوابط الامتثال ذات الصلة.

ب- تحتفظ المصارف بكشوفات حساباتها المفتوحة لدى المصارف المراسلة متضمنة تفاصيل حركة الحساب التي تفصح عن اوجه استخدام المبالغ المحولة من قبل البنك المركزي.

ج- لاغراض الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية المستخدمة لتمويل استيراد السلع او الخدمات المسموح بها قانوناً .

د- مايؤيد شراء البضاعة او تقديم الخدمة (القائمة التجارية التي تم تقديمها على المنصة) وتكون هذه القائمة هي المتطلب الوحيد المطلوب عند انشاء طلب التحويل على المنصة.

هـ- بوليصة الشحن (في حالة الحوالات لاستيراد البضائع) شريطة ان يكون اسم الزبون المحول مذكوراً اما في حقل (الجهة المشحون لها البضاعة) او (الجهة المستلمة الاشعار) او (بموجب عقد بين المخلص الكمركي والمشتري) على ان تكون بوليصة الشحن صادرة من ذات الدولة التي تم التحويل اليها واذا كانت صادرة من دولة غير تلك التي تم التحويل اليها فيستدعي اثبات العلاقة بين الجهتين (مستلم الحوالة ومصدر البوليصة) وتكون بوليصة الشحن هي المتطلب الوحيد للتدقيق اللاحق عن الحوالات.

و-مايثبت استلام او تقديم الخدمة للزبون (في حالة الحوالات لاغراض الخدمات) ويكون مستند اثبات تجهيز الخدمة هو المتطلب الوحيد للتدقيق اللاحق لعملية التحويل.

ز-مستندات الاعتماد المستندي (لاستيراد البضائع) وتكون هذه المستندات المتطلب الوحيد للتدقيق اللاحق عن التحويلات بطريقة الاعتماد المستندي.
ح-رسائل سويفت الخاصة بتنفيذ عملية التحويل.

ط-ما يؤيد قيام المصرف باجراء عمليات البحث والتحري والتحقق من جميع الاطراف ذات العلاقة بالتحويلات بما فيها المستفيد على قوائم العقوبات المحلية والدولية لاسيما قوائم (OFAC) وقوائم تجميد اموال الارهابيين وذلك قبل عملية التحويل على ان تتم عملية البحث والتحري عن اسماء الاطراف ذات العلاقة باللغتين الانكليزية والعربية.

٩.٢- المعالجات التي اتخذت في نافذة بيع العملة الاجنبية: التأكيد على نظام (SWIFT) وهو اختصار لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي منظمة تعاونية لاتهدف الى الربح تقوم بتقديم خدمة المراسلات الخاصة بالمدفوعات المالية على مستوى عالي من الكفاءة وبعمولة زهيدة ، نشأت فكرة سويفت في نهاية الستينات مع تطور التجارة العالمية وتكونت المنظمة في عام ١٩٧٣ مقرها الرئيس في بلجيكا وبدأ نشاطها في عام ١٩٧٧ وبحسب اخر احصائية صادرة عن منظمة سويفت فقد تجاوز عدد المؤسسات المالية والبنوك المشاركة فيها في عام ٢٠٢٠ موزعين على اكثر من ٢٠٠ دولة حول العالم ، وان نظام سويفت يجعل تدفق الدولار الامريكي تحت علم وانظار الولايات المتحدة الامريكية مما يعني سيطرة وهيمنة على

الاقتصادات العالمية بصورة غير مباشرة والذي استخدمته امريكا سياسياً في اغلب الاحيان ومنها اخراج بعض الدول من النظام بعد فرضها عقوبات اقتصادية .

- تم استحداث نظام التحويل المالي الصيني وهو نظام خاص بها في عام ٢٠١٥ لتداول عملتها اليوان الصيني وكان ذلك بدعم من بنك الشعب الصيني وهو يشبه الى حد كبير نظام سوفيت العالمي وان بنيته التحتية تمتد الى (٦) قارات اي (٤٧) دولة ومنطقة مختلفة بالعالم وان المصارف الروسية استخدمته بالاضافة الى نظامها الداخلي بعد فرض العقوبات الغربية عليها في التحويلات المالية التي تخصها (خليفة، ٢٠٢٣: ٦).

١٠.٢ - اجراءات الاشتراك في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية: (البنك المركزي العراقي، تعليمات بيع وشراء العملة الاجنبية، ٢٠٢١: ١-٢)

١- تقدم طلبات شراء الدولار لغرض تعزيز ارصدة حسابات المصرف في الخارج الى دائرة العمليات وادارة الدين / قسم نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية بموجب نموذج طلب الاشتراك رقم (١) على ان يتضمن المعلومات المرتبطة بجميع الاطراف ذات العلاقة بالتحويلات بما فيها المستفيد ، وذلك استناداً الى طلبات زبائن المصرف ويقيد مايعادل ذلك بالدينار على حسابات المصرف الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي / نوع الحساب المخصص لعمليات الاشتراك في نافذة بيع العملة الاجنبية على ان يلتزم المصرف بعدم تغيير المستفيد من عملية التعزيز بعد الاشتراك في النافذة.

٢- تقدم طلبات شراء الدولار نقداً الى دائرة العمليات المالية وادارة الدين / قسم نافذة وذلك بموجب نموذج طلب الاشتراك رقم (١) على ان يقيد مايعادل ذلك بالدينار .

٣- يعزز المصرف طلب الاشتراك في النافذة بالمرفقات الاتية:

أ- كشفاً إلكترونياً باسماء شركات الصرافة التي ترغب بشراء الدولار نقداً من خلال المصرف حسب النموذج رقم (٢) الخاص ببيانات شركات الصرافة والتوسط المشاركة في النافذة.

ب- تعهد وفق النموذج رقم (٣) يرفق مع كل طلب اشتراك يتعهد المصرف بمقتضاه بالتحقق من سلامة مصادر اموال زبائنه المستوردين ومشروعيتها والالتزام بمتطلبات قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وبخلافه يتحمل المصرف كافة التبعات القانونية المترتبة على ذلك ويوقع الاقرار من قبل كل من (المدير المفوض او المدير الاقليمي او من ينوب عنهما ، مراقب الامتثال ، مسؤول مكافحة غسل الاموال ، مسؤول ادارة المخاطر).

ج-تعهداً خطياً وفق النموذج رقم (٤) يرفق مع كل طلب تعزيز خارجي (اعتماد مستندي أو حوالة خارجية) بأنه اجرى عملية البحث والتحري والتحقق من جميع الاطراف ذات العلاقة بعملية التعزيز الخارجي بما فيها المستفيد النهائي على قوائم العقوبات المحلية والدولية ولاسيما قوائم (OFAC) وقوائم تجميد اموال الارهابيين وذلك قبل تقديم طلب الاشتراك في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية.

د- قيد ايداع بواسطة نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) بالدينار العراقي مودع في الحساب المخصص لعمليات شراء العملة الاجنبية على ان يكون قبل مدة خمسة ايام عمل من تاريخ تنفيذ عملية البيع او حسب ما يقرره البنك المركزي يوضح فيه تاريخ ونوع المشاركة.

٣- المحور الثالث: الاطار العملي للبحث

يستعرض هذا المحور تحليل وقياس المتغيرات المختارة من خلال قياسها باستخدام برنامج (Eviwes.13) وتحليلها تحليلاً اقتصادياً واحصائياً وبحسب المدة المختارة

من (٢٠٢٠-١-٢٠٢٣-٧) اي بمشاهدة (43) مشاهدة ولسعر الصرف الرسمي والموازي فضلاً عن الايرادات والنفقات العامة التي توضح الاثر بين هذه المتغيرات في ظل الاحداث التي حصلت خلال هذه المدة وماثر ذلك على الاحتياطي الاجنبي في العراق.

١.٣ - توصيف النموذج القياسي:

جدول (١)

توصيف المتغيرات وترميزها

المتغير	رمز المتغير	توصيفه
الاحتياطيات الاجنبية	RF	وسيط
سعر الصرف الرسمي	EXO	مستقل
سعر الصرف الموازي	EXM	مستقل
الايرادات العامة	REVP	تابع
النفقات العامة	EXPP	تابع

اعداد الباحثين .

$$REVP, EXPP=EXO+EXM+RF$$

٢.٣ - اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع - فيليبس بيرون: يوضح جدول (٢) ادناه اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع (ADF) وفيلبس بيرون (PP) استقرارية البيانات عند المستوى وفي الفرق الاول ، نلاحظ من جدول (٢) في اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى هنالك عدم استقرارية للمتغيرات المستقلة وتابعة عند التقاطع ومع التقاطع والاتجاه وبدون التقاطع والاتجاه مما يعني لايوجد اثر ذو دلالة احصائية بين المتغير التابع (الاحتياطيات الاجنبية) والمتغيرات المستقلة (الايرادات العامة، النفقات العامة، سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الموازي) ووفقاً للتحليل الاقتصادي وخلال المدة المبحوثة ان هناك اثر كبير لادوات المالية العامة (الايرادات والنفقات) على ادوات السياسة النقدية (سعر الصرف) من خلال قناة الاحتياطي الاجنبي، في حين نجد الفرق الاول هناك اثر ذو دلالة احصائية بين المتغير التابع

(الاحتياطي الاجنبي) والمتغيرات المستقلة بالمقارنة مع درجة المعنوية (٥%) ومن جدول (٢) يتضح ان استقرارية المتغيرات التابعة والمستقلة من خلال t-Prob (٠.٠٠٠٠٠) بالمقارنة مع (٥%) مما يدل على ان الاحتياطي الاجنبي اجهض بسبب تخلي المالية العامة عن ادواتها في تحقيق وظائفها وارتفاع الانفاق الاستهلاكي بسبب اجراءات الحكومة في التصدي لوباء كورونا وانخفاض سعر النفط وعدم اقرار الموازنة لعام ٢٠٢٠ وقرار قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية في عام ٢٠٢٢ ، الا انه في عام ٢٠٢٣ تم اقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ وبدعم كبير من الحكومة في متابعة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية الجديدة ولاسيما المشاريع المتكئة.

جدول (٢)

اختبار ديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level						
		EXM	EXO	EXPP	REVP	RF
With Constant	t-Statistic	-1.9904	-1.9475	-2.8422	-0.5591	0.4101
	Prob.	0.2897	0.3081	0.0610	0.8684	0.9811
		n0	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4989	-1.4461	-3.0523	-5.2565	-2.0969
	Prob.	0.3270	0.8317	0.1309	0.0009	0.5325
		n0	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8412	0.1625	-1.4018	10.6026	2.2374
	Prob.	0.8887	0.7281	0.1475	1.0000	0.9930
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(EXM)	d(EXO)	d(EXPP)	d(REVP)	d(RF)

With Constant	t-Statistic	-4.0333	-3.9010	-6.8254	-10.6445	-6.7289
	Prob.	0.0031	0.0045	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1212	-4.5800	-6.7483	-10.5410	-6.9512
	Prob.	0.0122	0.0038	0.0000	0.0000	0.0000
		**	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9066	-3.9321	-6.9000	-0.1048	-6.0650
	Prob.	0.0002	0.0002	0.0000	0.6407	0.0000
		***	***	***	n0	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

يوضح جدول (٣) اختبار فيليبس بيرون استقرارية المتغيرات عند المستوى وفي الفرق الاول بسبب طبيعة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات وهذا يطابق النظرية الاقتصادية من خلال التقاطع ومع التقاطع والاتجاه وبدون التقاطع والاتجاه من حيث المقارنة بالدرجة المعيارية (٠.٠٥) مما يدل على ان الاحتماليات الاجنبية تأثرت كثيراً بانخفاض الإيرادات العامة في عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ فضلاً عن ارتفاع الانفاق الحكومي (التشغيلي) والذي نتج عن التوظيف في القطاع الحكومي واستيراد المستلزمات الصحية نتيجة جائحة كورونا مما ادى الى استنزاف الاحتياطي الاجنبي وتعديل سعر الصرف من ١٢٠٠ الى ١٤٥٠ اي بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي والتعديل الثاني حصل في شهر شباط من عام ٢٠٢٣ من ١٤٥٠ الى ١٣٢٠ اي بارتفاع قيمة الدينار العراقي اما الدولار مما ادى الى حصول التضخم واريك في التعاملات المالية الدولية اي السوق المالي الدولي، جدول (٣) يوضح استقرارية المتغيرات

جدول (٣)

اختبار فيلبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
		EXM	EXO	EXPP	REVP	RF
With Constant	t-Statistic	-1.6767	-1.6307	-2.8422	-0.1284	0.4857
	Prob.	0.4355	0.4584	0.0610	0.9393	0.9842
		n0	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4871	-0.5399	-3.0523	-4.8558	-2.0969
	Prob.	0.8184	0.9775	0.1309	0.0017	0.5325
		n0	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0076	0.2752	-1.3522	455.9292	2.3647
	Prob.	0.9146	0.7610	0.1608	0.9999	0.9949
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(EXM)	d(EXO)	d(EXPP)	d(REVP)	d(RF)
With Constant	t-Statistic	-4.0311	-3.7869	-7.0693	-11.6434	-6.7203
	Prob.	0.0031	0.0061	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0523	-3.8141	-6.9932	-11.9015	-6.9512
	Prob.	0.0145	0.0258	0.0000	0.0000	0.0000
		**	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9894	-3.8245	-7.1562	0.3562	-6.1447
	Prob.	0.0002	0.0003	0.0000	0.7829	0.0000
		***	***	***	n0	***

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviwes.13.

٣.٣- فترة الابطاء للمتغيرات: يبين جدول (٤) فترات الابطاء وفق المعايير الثلاثة وهي (AIC, SC, HQ) ، إذ نلاحظ من جدول ان فترات الابطاء للمتغيرات كانت في السنة الثانية Lag مما يدل على ان سعر الصرف في السوق الموازي اثر كثيراً في الاحتياطات الاجنبية والايادات الفعلية والنفقات الفعلية والذي ادى الى عدم استجابة ادوات المالية العامة في السوق وبهذا الى حصول ركود في السوق مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

جدول (٤)

فترات الابطاء للمتغيرات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: RF REVP EXPP EXO EXM
Exogenous variables: C
Date: 11/29/23 Time: 18:04
Sample: 2020M01 2023M07
Included observations: 40

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2336.984	NA	4.93e+44	117.0992	117.3103	117.1755
1	-2146.800	323.3123	1.29e+41	108.8400	110.1067	109.2980
2	-2085.353	89.09864*	2.22e+40*	107.0177*	109.3399*	107.8573*
3	-2065.660	23.63121	3.41e+40	107.2830	110.6608	108.5043

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviwes.13.

٤.٣- نموذج متجة تصحيح الخطأ VAR: يوضح جدول (٥) تقدير متجه الانحدار التلقائي عند المستوى وفي الفرق الاول لكافة المتغيرات وجدول ادناه يوضح ذلك ، هنالك تذبذب كبير في سعر الصرف الموازي الشهري ولاسيما في عام ٢٠٢٢ مما اثر

على بقية المتغيرات الاقتصادية ويعزى ذلك الى الطلب على العملة الاجنبية مقابل ارتفاع الانفاق الاستهلاكي .

جدول (٦) متجة تصحيح الخطأ VAR

Vector Autoregression Estimates					
Sample (adjusted): 2020M03 2023M07					
Included observations: 41 after adjustments					
Standard errors in () & t-statistics in []					
	RF	REVP	EXPP	EXO	EXM
RF(-1)	0.612584	1569.779	346.0439	0.001792	0.002644
	(0.25261)	(1789.95)	(1529.76)	(0.00163)	(0.00176)
	[2.42506]	[0.87699]	[0.22621]	[1.10238]	[1.50230]
RF(-2)	0.207554	-1763.851	-959.4829	-0.002584	-0.000511
	(0.21225)	(1504.03)	(1285.40)	(0.00137)	(0.00148)
	[0.97785]	[-1.17275]	[-0.74645]	[-1.89158]	[-0.34572]
REVP(-1)	0.000358	2.780250	1.563598	1.46E-06	-2.57E-07
	(0.00010)	(0.73402)	(0.62732)	(6.7E-07)	(7.2E-07)
	[3.45981]	[3.78771]	[2.49251]	[2.18293]	[-0.35638]
REVP(-2)	-0.000111	-1.804725	-0.927831	-1.78E-06	-1.97E-06
	(0.00016)	(1.16864)	(0.99876)	(1.1E-06)	(1.1E-06)
	[-0.67084]	[-1.54429]	[-0.92898]	[-1.67308]	[-1.71440]
EXPP(-1)	-0.000334	-2.743380	-1.403565	-8.89E-07	9.69E-07
	(0.00012)	(0.86691)	(0.74089)	(7.9E-07)	(8.5E-07)
	[-2.73373]	[-3.16455]	[-1.89443]	[-1.12956]	[1.13715]
EXPP(-2)	8.77E-05	2.377840	1.364673	1.73E-06	1.88E-06
	(0.00019)	(1.31143)	(1.12079)	(1.2E-06)	(1.3E-06)
	[0.47380]	[1.81317]	[1.21760]	[1.45442]	[1.46161]

EXO(-1)	-27.17566	-289005.6	-274671.1	0.945048	-0.062089
	(33.9706)	(240714.)	(205723.)	(0.21865)	(0.23665)
	[-0.79998]	[-1.20062]	[-1.33515]	[4.32224]	[-0.26237]
EXO(-2)	-5.942513	272847.4	163543.4	-0.174140	0.500070
	(38.7246)	(274401.)	(234513.)	(0.24925)	(0.26977)
	[-0.15346]	[0.99434]	[0.69738]	[-0.69866]	[1.85371]
EXM(-1)	53.30184	-347834.9	-229014.8	0.194179	1.261068
	(32.0464)	(227079.)	(194070.)	(0.20626)	(0.22324)
	[1.66327]	[-1.53178]	[-1.18006]	[0.94142]	[5.64884]
EXM(-2)	-11.03966	339099.3	321765.0	-0.003327	-0.845716
	(35.0319)	(248234.)	(212150.)	(0.22548)	(0.24404)
	[-0.31513]	[1.36604]	[1.51669]	[-0.01475]	[-3.46546]
C	2418.828	73388381	95555854	96.53165	17.27377
	(10318.9)	(7.3E+07)	(6.2E+07)	(66.4166)	(71.8846)
	[0.23441]	[1.00368]	[1.52913]	[1.45343]	[0.24030]
R-squared	0.984116	0.675681	0.516832	0.966684	0.965418
Adj. R-squared	0.978821	0.567574	0.355775	0.955579	0.953890
Sum sq. resids	4.08E+08	2.05E+16	1.50E+16	16905.80	19804.04
S.E. equation	3688.210	26134511	22335454	23.73872	25.69309
F-statistic	185.8699	6.250141	3.209015	87.04752	83.74955
Log likelihood	-388.5016	-752.0023	-745.5619	-181.6242	-184.8679
Akaike AIC	19.48788	37.21962	36.90546	9.396302	9.554532
Schwarz SC	19.94762	37.67936	37.36520	9.856041	10.01427
Mean dependent	101233.5	54135515	45636250	1366.610	1434.504
S.D. dependent	25343.52	39742809	27827626	112.6323	119.6520
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.71E+39			

Determinant resid covariance	1.20E+39			
Log likelihood	-2135.484			
Akaike information criterion	106.8529			
Schwarz criterion	109.1516			
Number of coefficients	55			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviwes.13.

٥.٣- متجه تصحيح الخطأ الهيكلي **SVAR**: يظهر من جدول (٧) متجهة تصحيح الخطأ الهيكلي والذي يفسر التباين ومستوى الصدمات لكل متغير من متغيرات البحث ولاسيما التعديل في سعر الصرف الرسمي في عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢٣ والذي اثر بشكل كبير على معدل التضخم في السلع والخدمات فضلاً عن حدوث ركود في السوق ، إذ يلحظ من جدول ادناه مصفوفات لكل متغير من خلال الترابط بين المتغير التابع (الاحتياطيات الاجنبية) والمتغيرات المستقلة (الايرادات الحكومية، النفقات الحكومية، سعر الصرف الرسمي والموازي) ، لذلك يتضح من التحليل اعلاه ولقياس فرضيات البحث نرفض الفرضية الصفرية القائلة (توجد علاقة عكسية بين توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف في العراق وبين ادوات المالية العامة) ونقبل الفرضية البديلة القائلة (توجد علاقة طردية بين سعر الصرف في العراق وبين الاحتياطيات الاجنبية) بالفرق الاول وكما موضح في جدول (٧)

جدول (٧)

متجه تصحيح الخطأ **SVAR**

Structural VAR Estimates		
Sample (adjusted): 2020M03 2023M07		
Included observations: 41 after adjustments		
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)		
Convergence achieved after 159 iterations		
Structural VAR is just-identified		

Model: $Ae = Bu$ where $E[uu'] = I$				
A =				
1	0	0	0	0
C(1)	1	0	0	0
C(2)	C(5)	1	0	0
C(3)	C(6)	C(8)	1	0
C(4)	C(7)	C(9)	C(10)	1
B =				
C(11)	0	0	0	0
0	C(12)	0	0	0
0	0	C(13)	0	0
0	0	0	C(14)	0
0	0	0	0	C(15)
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	155.8643	-	-	-
C(2)	135.0277	-	-	-
C(3)	-21.42416	-	-	-
C(4)	21.55081	-	-	-
C(5)	-0.820659	1.62E-09	-5.06E+08	0.0000
C(6)	-0.006911	-	-	-
C(7)	1.30E-05	6.23E-12	2078736.	0.0000
C(8)	0.010642	-	-	-
C(9)	0.000747	9.42E-10	792534.0	0.0000
C(10)	0.332848	-	-	-
C(11)	0.636152	-	-	-
C(12)	3.384212	3.96E-08	85356288	0.0000
C(13)	0.274821	1.16E-09	2.37E+08	0.0000
C(14)	0.763378	-	-	-
C(15)	0.147107	-	-	-
Log likelihood	-1.05E+16			
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
155.8643	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
135.0277	-0.820659	1.000000	0.000000	0.000000

-21.42416	-0.006911	0.010642	1.000000	0.000000
21.55081	1.30E-05	0.000747	0.332848	1.000000
Estimated B matrix:				
0.636152	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	3.384212	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.274821	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.763378	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.147107
Estimated S matrix:				
0.636152	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-99.15336	3.384212	0.000000	0.000000	0.000000
-167.2693	2.777285	0.274821	0.000000	0.000000
14.72386	-0.006167	-0.002925	0.763378	0.000000
-18.48423	-6.46E-05	0.000768	-0.254089	0.147107
Estimated F matrix:				
-10172.70	-3.093198	-0.720362	136.8901	138.9684
15196324	86.42592	-621.4239	206390.1	-121528.0
4973634.	2604.083	754.4722	-164662.0	-88328.59
29.86555	-0.015812	-0.007143	1.845432	0.061176
-79.95158	-0.010857	-0.000615	-0.142639	0.836080

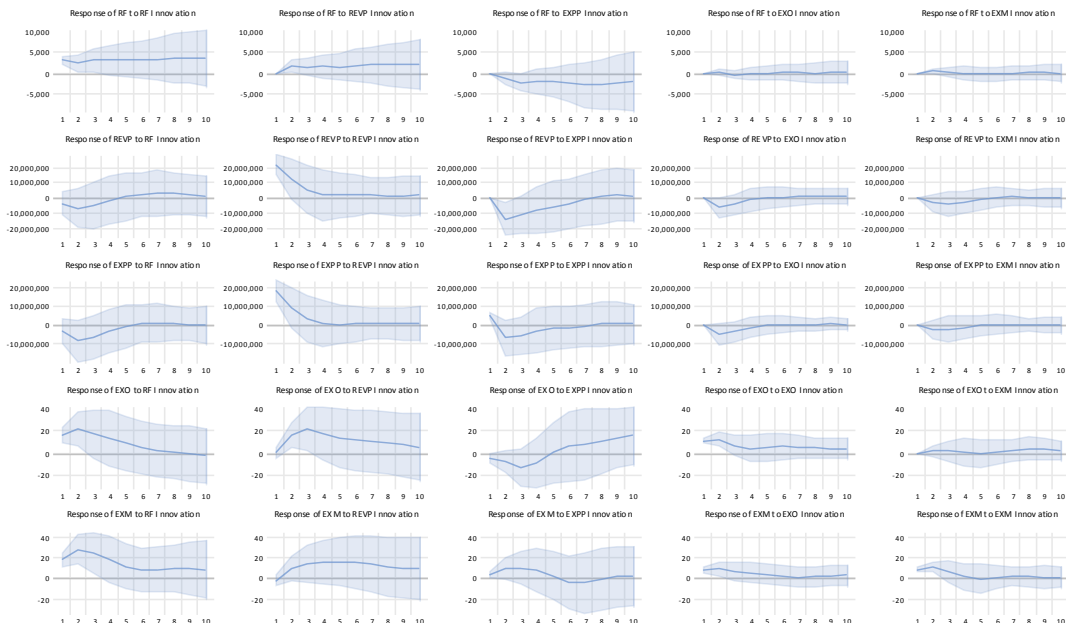
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviwes.13.

٦.٣- استجابة المتغيرات للنموذج القياسي **SVAR IMPLUSE**: يتضح من شكل (١) مستوى التذبذب لكل متغير وعلاقته بالمتغيرات الاخرى والذي يحقق العلاقة بين الاحتياطات الاجنبية في العراق مع سعر الصرف واثره على الايرادات الحكومية والنفقات الحكومية وهذا يطابق النظرية الاقتصادية مما يتضح على فرضيات البحث نرفض الفرضية الصفرية القائلة (توجد علاقة عكسية بين توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف في العراق وبين ادوات المالية العامة) ونقبل الفرضية البديلة القائلة (توجد علاقة طردية بين سعر الصرف في العراق وبين الاحتياطات الاجنبية).

شكل (١)

تذبذبات متغيرات البحث باستخدام SVAR

Response to Cholesky One S.D. (no d.f. adjustment) Innovations
95% CI using Monte Carlo S.E.s with 100 replications



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviwes.13.

٧.٣- تباين متجه تصحيح الخطأ الهيكلي: يبين جدول (٨) ادناه تباين المتغيرات في البحث وبيان الاثر بين كل متغير بالمقارنة مع درجة المعنوية المجدولة (٠.٠٥) ، إذ نلاحظ من جدول ادناه كلما استقر سعر الصرف الموازي كلما ادى الى زيادة الاحتياطات الاجنبية من خلال ارتفاع الايرادات الحكومية وانخفاض الانفاق ويعزى ذلك الى استقرار سعر الصرف وهذا مانلاحظه في عام ٢٠٢٠ وحتى شهر ١٢ من العام ذاته الذي تم فيه تعديل سعر الصرف من ١٢٠٠ دينار لكل دولار الى ١٤٥٠ دينار لكل دولار بسبب انكماش ادوات المالية العامة فضلاً عن انخفاض الاحتياطات الاجنبية في العراق ، مما يعني فرضيات البحث نرفض الفرضية الصفرية القائلة (توجد علاقة عكسية بين توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف في العراق وبين

ادوات المالية العامة) ونقبل الفرضية البديلة القائلة (توجد علاقة طردية بين سعر الصرف في العراق وبين الاحتياطات الاجنبية).

جدول (٨)

تباين متجه تصحيح الخطأ الهيكلي

Variance Decomposition of RF:						
Period	S.E.	RF	REVP	EXPP	EXO	EXM
1	3688.210	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
		(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	5257.988	75.10796	14.61027	9.142112	0.062178	1.077476
		(11.9212)	(11.0981)	(6.58366)	(0.99761)	(1.69185)
3	7216.470	65.43306	13.68244	19.52086	0.538131	0.825505
		(15.5534)	(11.3868)	(10.5235)	(1.25842)	(1.97135)
4	8714.288	63.37744	13.61819	21.93642	0.500978	0.566972
		(17.5714)	(12.5691)	(12.8510)	(1.54122)	(2.03826)
5	10035.32	62.82677	13.16564	23.05587	0.383220	0.568494
		(18.7847)	(13.3642)	(14.1415)	(1.81120)	(1.90932)
6	11332.93	60.51824	13.68453	24.97031	0.307327	0.519591
		(20.1984)	(14.7531)	(15.3676)	(2.03959)	(1.73721)
7	12694.06	57.96863	14.28263	27.08733	0.245328	0.416081
		(21.4972)	(15.5491)	(16.6158)	(2.28625)	(1.59397)
8	13975.10	56.98755	14.65342	27.80916	0.202415	0.347450
		(22.3399)	(16.0568)	(17.7315)	(2.52397)	(1.59688)
9	15087.80	57.51669	14.86456	27.13946	0.179952	0.299331
		(22.8790)	(16.5238)	(18.4437)	(2.75792)	(1.69187)
10	16063.80	58.33270	15.22084	25.98843	0.193962	0.264062
		(23.2592)	(17.1787)	(18.8432)	(2.95875)	(1.72585)
Variance Decomposition of REVP:						
Period	S.E.	RF	REVP	EXPP	EXO	EXM
1	26134511	2.726541	97.27346	0.000000	0.000000	0.000000
		(6.67208)	(6.67208)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)

2	35576136	6.468136	68.47634	20.12936	3.923871	1.002285
		(10.3541)	(13.7201)	(9.96253)	(3.61133)	(1.43797)
3	39396339	7.338489	58.67360	27.38451	4.646142	1.957261
		(11.2807)	(15.2368)	(12.4500)	(3.62264)	(3.17141)
4	40644924	7.056355	55.44742	30.50663	4.493425	2.496171
		(11.0524)	(15.5917)	(13.4790)	(3.86016)	(3.83594)
5	41232683	6.925473	54.14099	32.05003	4.384195	2.499309
		(11.1306)	(15.8817)	(13.9801)	(3.77280)	(3.67982)
6	41669727	7.337683	53.33879	32.52128	4.336412	2.465837
		(11.7579)	(15.9679)	(13.9093)	(3.70424)	(3.51279)
7	41957683	8.127120	52.86235	32.19777	4.330553	2.482216
		(11.8560)	(15.7653)	(13.6709)	(3.58589)	(3.38283)
8	42188334	8.753471	52.44839	31.94815	4.382050	2.467941
		(11.7948)	(15.5136)	(13.4750)	(3.60573)	(3.20096)
9	42392342	8.971374	52.13722	31.96924	4.475331	2.446839
		(11.7975)	(15.4699)	(13.4615)	(3.59637)	(3.09333)
10	42537699	8.985774	52.06636	31.96829	4.537017	2.442559
		(11.8137)	(15.5127)	(13.4585)	(3.57155)	(3.17984)
Variance Decomposition of EXPP:						
Period	S.E.	RF	REVP	EXPP	EXO	EXM
1	22335454	3.273370	89.87836	6.848270	0.000000	0.000000
		(7.21067)	(7.09424)	(2.44585)	(0.00000)	(0.00000)
2	28530569	13.91607	69.83027	11.50176	4.076331	0.675567
		(12.4802)	(13.6885)	(6.84214)	(4.00061)	(1.35653)
3	30786754	17.70893	61.85033	13.97455	5.329143	1.137041
		(13.7322)	(15.2730)	(8.45850)	(4.15377)	(2.54523)
4	31261719	18.47103	60.04787	14.73048	5.412553	1.338067
		(13.2950)	(15.6649)	(9.34982)	(4.46227)	(3.00866)
5	31339281	18.45423	59.77531	15.03982	5.386552	1.344091
		(13.0978)	(15.8998)	(9.90018)	(4.32973)	(2.97346)
6	31395080	18.44304	59.64464	15.16652	5.388431	1.357379
		(13.2903)	(16.0345)	(10.0588)	(4.22515)	(3.00887)
7	31447233	18.55948	59.54110	15.13124	5.392149	1.376021
		(13.2858)	(15.9333)	(10.0624)	(4.09860)	(2.94247)

8	31490166	18.64208	59.44238	15.13140	5.409968	1.374170
		(13.1732)	(15.9173)	(10.3725)	(4.09758)	(2.81863)
9	31528918	18.62639	59.36028	15.20124	5.441074	1.371024
		(13.2033)	(16.0131)	(10.8625)	(4.02988)	(2.78759)
10	31557630	18.59252	59.33682	15.23942	5.461884	1.369365
		(13.2270)	(16.0224)	(10.9871)	(3.97976)	(2.86841)
Variance Decomposition of EXO:						
Period	S.E.	RF	REVP	EXPP	EXO	EXM
1	23.73872	63.72335	0.074985	4.921301	31.28037	0.000000
		(8.47265)	(1.43180)	(3.77920)	(7.35226)	(0.00000)
2	43.45177	54.65240	18.79560	6.116119	20.22649	0.209389
		(12.1086)	(10.3341)	(4.69829)	(5.69705)	(0.64201)
3	56.96181	44.81869	30.59041	10.36570	13.94974	0.275469
		(14.7856)	(14.5109)	(7.21523)	(5.15009)	(1.59160)
4	63.66876	41.82981	35.65281	10.48427	11.80317	0.229944
		(16.1727)	(16.4215)	(8.60107)	(5.08335)	(2.25061)
5	66.72760	40.52816	38.20307	9.552177	11.50263	0.213958
		(16.3570)	(17.4207)	(8.27862)	(5.16982)	(2.47434)
6	69.01991	38.64135	39.44796	9.952893	11.74695	0.210845
		(15.9653)	(17.6083)	(8.56586)	(5.25781)	(2.39356)
7	71.24281	36.43934	40.10973	11.20236	11.84038	0.408183
		(15.5875)	(17.6089)	(10.0428)	(5.28560)	(2.21844)
8	73.49376	34.27208	39.93574	13.35042	11.62396	0.817792
		(15.4429)	(17.5079)	(11.5414)	(5.35383)	(2.04690)
9	75.97099	32.07529	38.67813	16.89380	11.23621	1.116574
		(15.4406)	(17.2345)	(12.6762)	(5.39859)	(1.93000)
10	78.66107	30.04621	36.82194	21.10766	10.80878	1.215408
		(15.4058)	(16.9831)	(13.5476)	(5.41872)	(1.91579)
Variance Decomposition of EXM:						
Period	S.E.	RF	REVP	EXPP	EXO	EXM
1	25.69309	67.70793	0.880356	2.626569	12.90224	15.88290
		(8.24528)	(2.02620)	(3.50878)	(5.40212)	(4.19783)
2	47.31491	66.93771	5.481995	6.420655	9.028119	12.13152
		(10.3166)	(5.63670)	(6.46891)	(4.23569)	(4.70142)

3	60.32653	65.01940	10.61618	7.938050	7.382070	9.044294
		(14.0400)	(11.2391)	(8.60464)	(4.17962)	(4.77435)
4	67.38608	61.91400	15.49508	8.414541	6.868915	7.307465
		(15.9194)	(14.9938)	(10.2307)	(4.20492)	(4.34321)
5	71.47418	58.47127	20.79277	7.629856	6.609915	6.496190
		(16.7264)	(17.3216)	(10.8376)	(4.14245)	(3.97852)
6	74.75148	55.16355	25.41219	7.262725	6.192019	5.969518
		(17.1491)	(18.8315)	(10.5652)	(4.15123)	(3.71849)
7	77.49659	53.05096	28.25235	7.225512	5.793665	5.677509
		(17.5755)	(19.5113)	(10.4550)	(4.17788)	(3.50741)
8	79.54268	52.43062	29.64293	6.900432	5.546444	5.479578
		(18.0160)	(19.7689)	(11.2128)	(4.23870)	(3.43064)
9	81.24176	52.19001	30.39268	6.679133	5.456754	5.281421
		(18.3797)	(19.9105)	(12.1843)	(4.26931)	(3.40592)
10	82.74570	51.72124	31.17443	6.532847	5.460480	5.110997
		(18.6159)	(20.1090)	(12.6733)	(4.34927)	(3.35615)
Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations						
Cholesky ordering: RF REVP EXPP EXO EXM						
Standard errors: Monte Carlo (100 repetitions) standard deviations in parentheses						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviwes.13.

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

- ١- أدى سعر الصرف الى أثر كبير في تحقيق الإيرادات يقابلها زيادة في الانفاق التشغيلي ، مما ولد ضغط على الاحتياطات الأجنبية.
- ٢- لكل متغير من المتغيرات المستقلة ذات طبيعة ديناميكية على المتغير التابع من خلال المتغير الوسيط وهو الاحتياطي الأجنبي.
- ٣- اصبح سعر الصرف عكاز المالية العامة بادواتها من خلال تغطية النفقات وتعظيم الايرادات.

٤- نلاحظ أن التعديلات المستمرة في سعر الصرف للمدة المبحوثة أثرت بشكل كبير على مستوى التضخم في السوق العراقي مما ولد ركود اقتصادي .

٥- ضاعف عدم استقرار سعر الصرف في السوق الموازي الى ارتفاع الانفاق التشغيلي المتأاتي من الطلب على العملة الأجنبية والذي خلق ضغط على الاحتياطيات الأجنبية.

٢.٤- التوصيات:

١- التركيز على سعر الصرف من قبل السلطة النقدية باعتبارها الاداة الرئيسة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

٢- ضرورة تفعيل الانضباط المالي في الانفاق العام وهذا ما بينه جدول (٧) في نموذج SVAR في المصفوفة (S) ان الانفاق العام ذات تاثير كبير على الاحتياطيات الاجنبية.

٣- ينبغي التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ظل متغيرات الاقتصاد الكلي سواء في سياسة النقدية او المالية وهذا يؤدي الى عدم تحفيز اقتصادي.

٤- نلاحظ من جدول (٨) تباين الاحتياطيات الاجنبية في المتغيرات التابعة (الايادات العامة والنفقات العامة) وهذا يعني ضرورة الاعتماد على الايرادات غير النفطية كالضرائب والكمارك.

٥- نلاحظ من خلال استقرارية ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون ان هنالك استقرارية للمدة الزمنية المبحوثة بالفرق الاول من (٢٠٢٠-١-٢٠٢٠-١٢) بسبب استقرار سعر الصرف الرسمي واثره على المتغيرات التابعة ، وعند حدوث التعديل الاول لسعر الصرف الرسمي تأثر كثير ولاسيما في التعديل الثاني عام ٢٠٢٣.

المصادر

١- البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين العام ، قسم نافذة بيع العملة الاجنبية ، ٢٠٢٢.

٢- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، ٢٠٢٣.

- ٣- ساجت، علي حمزة، (٢٠٢٢)، قياس وتحليل العلاقة بين الاحتباطات الاجنبية وصافي الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- ٤- صويدج، سامي رحم، (٢٠٢١)، الاحتباطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي بين تقلبات اسعار النفط ونافاذة بيع العملة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- ٥- العامري، عبد القادر فخري هندي، (٢٠٢٣)، اثر السياسة المالية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
- ٦- عبيد، يوسف عباس حمد، (٢٠٢٢)، العوامل المحددة لحجم الاحتباطات الاجنبية واثرها في ميزان المدفوعات العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
- ٧- علوان، لمى عبد الحسين، (٢٠٢٣)، تغيرات اسعار الصرف وتأثيرها على اجمالي الدين العام حالة دراسية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل.
- ٨- العويدي، كرار عدنان عبد، (٢٠٢٣)، اثر سعر الصرف في بعض المتغيرات المالية العراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٢، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية.
- ٩- محمد، احمد هاشم عبد الرضا، (٢٠٢٣)، تحليل الاثر ودرجة الاستجابة بين الفجوة التضخمية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- ١٠- المياي، نور الهدى حسين علي، (٢٠٢٣)، اثر تغيرات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية

حسن هزير علي رضية الفراجي أ.م. سحر الفاتح عبدالله دفع الله

وزارة المالية الدائرة الاقتصادية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

د. عبد الخالق دينار عبد الله إبراهيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

hassanhazbar@gmail.com

Sahar4010@live.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص :

تمثلت مشكلة البحث في ان تصاعد مستوى عجز الموازنة في العامة وما يرفقه من تزايد الدين العام يجبر على المتغيرات النقدية واستخدام ادوات السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة ونقص الموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أفترض البحث ان التنسيق والترابط بين السياسة المالية والنقدية يعد أمراً ضروريا للوصول الى الاهداف المشتركة المتمثلة جميعها في الاستقرار الاقتصادي، تأتي اهمية البحث من الدور الكبير للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والوصول للأهداف المرسومة للاقتصاد الوطني وذلك عبر الانطلاق من نقطة صحيحة تعتمد سياسات نقدية ومالية واقعية وطموحة مترابطة وفعالة



توصل البحث إلى أن الضرائب والرسوم تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة في الاقتصادات كافة إلا أنها تؤدي دوراً محدوداً في تكوين الإيرادات العامة و اعتماد السياسة المالية على السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة لا يخلو من الآثار السلبية التي تحول دون قيام السياسة النقدية بوظائفها، أوصى البحث بضرورة تطوير الأسواق المالية المحلية نظراً لارتباط فاعلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية وتحديد مسار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية بالشكل الذي يضمن الاستقلالية والانسجام لكل واحدة من هذه السياسات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية والنقدية، الاستقرار الاقتصادي، عجز الموازنة.

Abstract

The problem of the research was that the increasing level of the budget deficit in the public and the accompanying increase in public debt forces monetary variables and the use of fiscal and monetary policy tools to address the budget deficit and lack of resources and achieve economic stability. The research assumed that coordination and interconnection between fiscal and monetary policy is necessary to reach The common goals are all represented in economic stability. The importance of the research comes from the great role of coordination between financial and monetary policies in achieving economic stability and reaching the goals set for the national economy by starting from a correct point that adopts realistic, ambitious, interconnected and effective monetary and financial policies. The research concluded that taxes and fees constitute... A large percentage of public revenues in all economies, but it plays a limited role in forming public revenues, and the dependence of fiscal policy on monetary policy to finance the budget deficit is

not without negative effects that prevent monetary policy from performing its functions. The research recommended the necessity of developing local financial markets due to the connection between the effectiveness of coordination between fiscal and monetary policies with the degree of development of financial markets and determining the course of both fiscal and monetary policy in a way that ensures the independence and harmony of each of these policies.

Keywords: fiscal and monetary policy, economic stability, budget deficit.

المقدمة

لقد كان للتطورات التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة النقدية، وتغير مفهومها، وطريقة عملها، وذلك ابتداء من ظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية؛ من أجل معالجة الركود الاقتصادي. وتحقيق الاستقرار، والنمو كل ذلك استوجب القيام بالعديد من التغيرات في السياسة النقدية والمالية؛ مما أدى لتطور أساليب، وأدوات، وأهداف كل من السياسة المالية والنقدية؛ مما كان له دور كبير في تغير نظرة الدول إلى السياسة النقدية والمالية حيث يُعد موضوع السبائيتين المالية والنقدية من الموضوعات المهمة والمتجددة مع تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية المختلفة والتي يمكن عن طريقه تحليل أثر كل منهما على النشاط الاقتصادي، إن تحليل آثار السبائيتين هو موضوع متداخل ومتشعب من حيث الأهداف والأدوات كما انهما يرتبطان بالمتغيرات الاقتصادية فتصبح كلتاها أو إحداها سببا في التغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي وغني عن القول أن للسياسات النقدية والمالية دوراً

محورياً في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار ذلك لأن الهدف الرئيس لتلك السياسات هو تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة معدلات البطالة المرتفعة عن طريق تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية والتي تمثل المحرك الأساس لعجلة النشاط الاقتصادي. رغم أن السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار، إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلى أخرى وذلك بحسب متغيرات كل دولة؛ إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسة النقدية الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما الدول النامية فتري أن هدف السياسة النقدية أبعد من ذلك؛ إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة واستقرار أسواق صرف العملات. علاوة على ذلك، فإن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى؛ لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث: ان تصاعد مستوى عجز الموازنة العامة وما يرفقه من تزايد الدين العام يجبر على المتغيرات النقدية واستخدام ادوات السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة ونقص الموارد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢.١ - فرضية البحث يفترض البحث بان للسياستين المالية والنقدية دور بالغ الاهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بجميع جوانبه

٣.١ - أهداف البحث هدف البحث يهدف البحث الى ابراز دور كل من الساسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلدان

٤.١- أهمية البحث: تعد السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية لأي دولة متقدمة أو نامية (بسبب معالجتها الكلية للاقتصاد وعلى النطاقين المحلي والخارجي، إذ تلعب هاتان السياستان دوراً رئيسياً في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، لاسيما وأن الهدف الرئيسي لهاتين السياستين هو تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة معدلات البطالة المرتفعة، والذي يعد بدوره بمنزلة المرتكز الأساسي. لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية كونهما المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، إذ تعد الأسواق المالية مجالاً جيداً لتطبيق السياستين النقدية والمالية ولاسيما باستخدام الأدوات الكمية غير المباشرة وسياسة العجز الحكومي، فالإجراءات النقدية تمارس تأثيرها في السيولة الكلية للاقتصاد من خلال التأثير في سيولة السوق وعبر قنوات مشتركة، في حين تمارس سياسة العجز تأثيرها من خلال السوق النقدي . وفي الوقت نفسه فإن السوق المالي تعمل على توفير السيولة اللازمة تأثيرها من خلال السوق النقدي . وفي الوقت نفسه فإن السوق المالي تعمل على توفير السيولة .لتسيير عملية النمو الاقتصادي، وكذلك توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي المتزايد الذي يعمل بدوره على تسهيل واستدامة عملية التنمية الاقتصادي.

٥.١- منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى معرفة مدى فعالية أدوات السياستين المالية والنقدية.

٦.١- الدراسات السابقة:

دراسة ابتهاج احمد عبد عون الشمري: ان الترابط والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعد امراً ضرورياً لتحقيق الاهداف المشتركة لكلا السياستين والمتمثلة بالوصول الى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، الا ان تزايد معدلات العجز في الموازنة العامة نتيجة لقصور الإيرادات العامة او الزيادة غير العادية في النفقات العامة كما حصل في العراق خلال السنوات الاخيرة يجعل الحكومة في بعض الاحيان تلجأ

العام. تقوم هذه الدراسة على فرضية أن لقد ساهمت السياسة المالية المطبقة بأدواتها المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري ومن ثم المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في المدى المتوسط خلال الفترة محل الدراسة. تمثلت أهمية البحث في أن للسياسة المالية أهمية كبيرة فهي تؤثر في مستوى التوظيف ، الادخار في الاستيراد والتصدير ، في الإنتاج والاستهلاك في مستوى الأسعار ، حيث تحدد السلطات المالية هدفاً مالياً للموازنة العامة لتحقيق أهدافاً عامة اقتصادية واجتماعية، ويكون للسياسة المالية في الإنفاق والاقتطاع الأثر الكبير في تحقيق الغرض من الموازنة. يهدف هذا البحث أساساً إلى محاولة الكشف عن اثر الإنفاق والاقتطاع العام على التوازن الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث أن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق اعلي مردود على صعيد الاقتصاد الوطني، واكبر زيادة في الدخل الوطن

٢- المبحث الثاني/الجانب النظري

١.٢- السياسة المالية

١.١.٢- المبحث الأول : مفهوم السياسة المالية: كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة، وإن الأصل في لفظها يرجع إلى كلمة فرنسية قديمة هي Fise تعني حافظة النقود أو الخزانة و كانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، لقد أصبت السياسة المالية بشكل عام وخلال التطور التاريخي في اقتصاديات البلدان المختلفة أمراً مهماً من ضمن الأدوات التي تستخدمها حكومات تلك البلدان للتأثير في النشاط الاقتصادي (الخيكاني- الموسوي، ٢٠١٥، ٤٥) ، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون

أساس و مفهوم السياسة المالية، يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها منها:

٢.١.٢- **السياسة المالية** : هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين، تتمثل أدوات السياسة المالية في أدوات الإنفاق العام الذي يتمثل في (النفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري و الإنفاق العام التحويلي) وأدوات الإيرادات العامة المتمثلة بالضرائب وأهم أنواعها (ضريبة الدخل الشخصي، ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات و الضرائب الجمركية). <https://www.kau.edu.sa>

٣.١.٢- **السياسة المالية** هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.(الوادي- عزام ، ٢٠٠٠، ١٨٢)

٢.٢- **المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية**: تقوم الحكومة بالتأثير على اقتصادها عن طريق أدوات السياسة المالية لمواجهة المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد عن طريق التأثير في حجم الطلب الكلي وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية المكونة من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية والقروض، هذا التأثير يتم عبر أدوات مباشرة وغير مباشرة، من أهم الأدوات الرئيسية للأدوات المباشرة (برنامج الأشغال العامة، مشاريع التوظيف العامة، و التغير في المعدلات الضريبية)، أما الادوات غير المباشرة تتخذ شكلين هما الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية، الضرائب التصاعدية ترتفع معدلاتها جراء الزيادة التي تحصل في مستويات الدخل وذلك في حالة الرواج إذ تعمل على الحد من ارتفاع مستوى

الطلب الكلي وبالعكس فإنها تنخفض وبشكل تلقائي أيضاً عند حصول انخفاض في مستويات الدخل الشخصية وبالتالي تحفز الطلب الكلي وذلك في حالة الركود، إما في ما يخص المدفوعات التحويلية فإنها تدفع بلا ثمن من قبل الحكومة كخدمات التأمين ضد البطالة والتقاعد ولها مساهمة في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد (الخيواني- الموسوي، ٢٠١٥، ٤٩-٥١).

٣.٢- المبحث الثالث : أهداف السياسة المالية: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة ، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق:

١. الاستقرار الاقتصادي: هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتقادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي.

أهداف الاستقرار الاقتصادي:

أ. الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
ب. تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.(سليمان ، ١٩٧٣، ١٦٢)

٢. تخصيص الموارد: الدول النامية تعاني من نقص كبير في رأس المال اللازم لتمويل عملية التنمية وضعف لادخار المحلي و الاستخدام غير الأمثل للمدخرات لذلك تهدف السياسة المالية إلى تهيئة الموارد الاقتصادية وتخصيص الموارد (الفتلاوي، ٢٠١٧، ١٧) و يقصد به عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع (حشيش، ١٩٨٤، ٤٢).

٣. إعادة توزيع الدخل والثروة : باستطاعة السياسة المالية أن تؤدي دوراً بارزاً في إعادة توزيع الدخل والثروة فيما بين طبقات المجتمع وكذلك تقديم

الخدمات العامة لأفراد الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة والتعليم ودعم أسعار السلع الغذائية الضرورية لتحسين مستوى المعيشة. (الفتلاوي، ٢٠١٧، ١٧)

٤. **التنمية الاقتصادية:** مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسة للعالم الخارجي، ولإشارة فإن التنمية الاقتصادية في حد ذاتها ليست مشكلة ذات بعد اقتصادي فقط بل هي ظاهرة عادية ذات أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية، ثقافية، إدارية. (شافعي، ١٩٨٠، ١٨٥)

مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسية وهم أ

١. تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.
٢. قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.

ب

١. زيادة الناتج القومي
٢. رفع مستوى الدخل للأفراد وبالتالي رفع مستوى معيشتهم
٣. تحقيق التوظيف الكامل للموارد
٤. تحسين استقرار الأسعار

٥. تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

٣- الفصل الثالث : السياسة النقدية:

١.٣- **المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية:** من المناسب في الحديث عن السياسة النقدية التعرف على ما شاع بين الأدبيات الاقتصادية من مفاهيم لهذه السياسة التي تستخدمها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء كواحدة من السياسات الاقتصادية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، اختلفت التعاريف والمفاهيم الاقتصادية للسياسة النقدية بسبب الاختلاف الفكري للكتاب والمؤرخين الاقتصاديين وهنا سيتم تناول بعض التعاريف المختلفة من وجهات نظر متباينة، اذ يمكن تعريف السياسة النقدية على انها: هي مجموعة الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

أيضاً هي مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين . (الخيكاني- الموسوي، ٢٠١٥، ١٣)

٢.٣- **المبحث الثاني: ادوات السياسة النقدية:** لغرض قيام السياسة النقدية بواجباتها وتحقيق الاهداف المرسومة لها ، لابد من استخدام مجموعة من الادوات النقدية والتي تعرف بتأثيرها المباشر او غير المباشر في النشاط الاقتصادي، ويمكن تقسيم ادوات السياسة النقدية الى نوعين:

١.٢.٣- الادوات الكمية:

١. عمليات السوق المفتوحة: تعد عمليات السوق المفتوحة احد طرائق ووسائل البنك المركزي المستخدمة لتحقيق زيادة او نقصان في كمية الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية ومن ثم من الممكن التأثير في مقدار ما تمنحه هذه البنوك من ائتمان او قروض.

٢. سياسة سعر الخصم: رغم أهمية سعر الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية إلا أن الدول النامية لا تزال تستبعد التعامل بالأوراق التجارية، السندات والكمبيالات، كما أنه في بعض البلدان المتخلفة توجد فروع لبنوك اجنبية، فهذا يقلل من اقبالها على الاقتراض من البنك المركزي بسبب احتفاظها باحتياطات نقدية واعتمادها في الحصول على التمويلات من الاسواق الاجنبية.

٣.نسبة الاحتياطي القانوني: تنص التشريعات المنظمة للعمل المصرفي في اغلب دول العالم بضرورة ان يحتفظ كل بنك تجاري بنسبة معينة من ودائعه في شكل رصيد لدى البنك المركزي، وتمثل هذه النسبة الحد الأدنى لما يجب الاحتفاظ به مقابل الودائع المصرفية، وللبنك المركزي سلطة تغيير هذه النسبة رفعا أو خفضاً حسب مقتضيات ظروف البلد الاقتصادية السائدة وذلك بغية التحكم بمقدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان وتوسيع الودائع النقدية المستحصل عليها، أي بالسيولة اللازمة لمواجهة التزاماته من لدن عملائه المودعين ويفرض على البنك التجاري قانوناً الالتزام بإيداع نسبة من ارصدة وحسابات الافراد والمؤسسات في حسابات لدى البنك المركزي، فتغير تلك النسبة يؤثر في قدرة البنك التجاري على توسيع الائتمان.

٣.٢.٢ - الأدوات النوعية:

١. سياسة تأطير القرض: تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح للقرض فقط بل أيضاً تقليص المدة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم ، عادة ما تكون هذه السياسة مرافقة لبرامج استقرار للكتلة النقدية، تشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقرض في البلدان التي طبقتها و هذا يعود لما يأتي:

أ.رغبة السلطات النقدية بعد إجراء تفيد كبير لتمويل الاقتصاد.

ب. لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

ت. السياسة الانتقائية للقرض: ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قرارته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعدّها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكوف قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات و يمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها :

أ. إقرار معدل خصم مفضل لبعض القطاعات.

ب. إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات

ج. إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق.

د. تعتبر مدة استحقاق القرض و معدل الفائدة.

هـ. التمييز في أسعار الفائدة : إذ تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة للمجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف انتاج معين.

و. وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: والهدف منه كبح الواردات الفائضة.

الاقناع الادبي: يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيق كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في اجراءاته وكذا على مدى استقلالية قراراته.

ز. سعر الصرف: يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير في حجم التجارة الخارجية إذ يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزن المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج، ويعد الصرف سببا رئيسا " في نمو التجارة الخارجية. (بلعوز، ٢٠٠٦، ١٢٨-١٣٠)

٣.٣ - التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية:

تدأب كل من السياستين النقدية والمالية إلى تحجيم مستوى لتقلبات الاقتصادية ولا سيما التقلبات في النمو الاقتصادي ومعدلات كل من التضخم والبطالة، إذا نت السياسة النقدية تعد عنصراً أساسياً في السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بكمية النقود وأسعار الفائدة فإن السياسة المالية هي الأخرى تتناول إيرادات والنفقات الحكومية وتكون المسؤولة عن توفير السلع والخدمات العامة والرئيسة من خلال تنمية الاقتصاد وبرامج الرعاية الاجتماعية التي لا يمكن عرضها من قبل القطاع الخاص (الخيكانى- الموسوي، ٢٠١٥، ٦٣).

١.٣.٣- المبحث الأول: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية:

تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية حيث تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، حيث أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكل منفرد ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مساندتها.

هناك علاقة مباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية والذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لابد وأن يؤدي بالضرورة إلى تغير في حجم السندات الحكومية المديرة للعائد أو في النقود عالية القوة وذلك لأغراض تمويل العجز المالي.

٢.٣.٣- المبحث الثاني : تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية:

إن أدوات السياسة المالية تلعب دوراً متزايد الأهمية ضمن السياسة الاقتصادية وفضلاً عن الآثار التي تتركها على المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء المباشرة منها أم غير المباشرة فإنها تترك آثاراً نقدية مختلفة تنشأ غالباً من جراء العجز أو الفائض في الميزانية العامة، الجدير بالذكر أنه بإمكان السياسة المالية تحقيق أهداف نقدية أخرى فلجوء السلطة المالية إلى فرض رسوم كمركية على السلع المستوردة فإن مثل هذا الاجراء في إطار لسياسة المالية سيحقق زيادة في الإيرادات العامة خصوصاً عندما يكون الطلب غير مرّن على هذه السلع، يؤثر تطبيق السياسة النقدية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها على السياسة المالية، فعلى سبيل

المثال يساهم تبني ترتيبات مجلس الإشراف على العملة - كأحد أنظمة سعر الصرف الثابتة - في الحد من العجز المالي الضخم والمستمر وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل هذا العجز الأمر الذي يسهم في تحقق الانضباط المالي.

٣.٣.٣ - المبحث الثالث: أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

تبرز أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية واضحة في تحقيق جملة من الأهداف ومعالجة مجموعة من القضايا والمشاكل الاقتصادية التي قد تصيب الاقتصاد القومي، ومن أبرز النقاط التي تعالج بفعل التنسيق بين هذه السياسات هي كما يأتي:

١. مكافحة الدورات الاقتصادية: عندما يواجه الاقتصاد حالة من الركود والبطالة فقد تلجأ السياسة المالية إلى زيادة الإنفاق العام من أجل زيادة الطلب الكلي (الاستثمار - الاستهلاك - فائض الصادرات)، وخفض أو إلغاء بعض الضرائب أو زيادة المدفوعات الحكومية (الإعانات) من أجل تشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم خلق فرص عمل جديدة تستوعب جزءاً كبيراً من البطالة في الوقت نفسه يجب أن تساند السلطة النقدية السلطة المالية في مكافحة الركود والبطالة عن طريق أدوات سياستها (الكمية والنوعية)، فمثلاً تقوم بخفض سعر الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان لأغراض الاستثمار والاستهلاك كذلك يؤدي خفض سعر الفائدة إلى عدم تشجيع ودائع الادخار، لذا توجه هذه الموارد إما إلى الاستهلاك أو الاستثمار أو الاستثمار معاً (دراوسي، ٢٠٠٦، ٢٥٨).

١. تحديد سعر الصرف: إن انتهاء سياسة مالية توسعية مقرونة بسياسة نقدية مقيدة ينتج عنه تأثير واضح على تحديد معدل الصرف وتؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة عرض السندات المحلية وهذا يؤدي إلى زيادة الثروة الصافية وعلى الجانب الآخر تؤدي السياسة النقدية المقيدة إلى تخفيض الاحتياطيات النقدية وهو ما يؤدي إلى خفض الثروة الصافية ومن ثم من المتوقع أن يؤدي مزيج السياسة (النقدية المالية) إلى عدم تغير مستوى الثروة الصافية، ومن ثم لن يكون

هناك (أثر الثروة) في معدل الصرف في حالة تساوي معدل التغير في السياستين المالية والنقدية (الوكيل، ٢٠٠٦، ٣٢٨) .

٢. تهيئة البيئة الاستثمارية: إذ يؤدي استقرار سعر الفائدة والضرائب بكافة أشكالها دوراً في تحقيق معدلات مرتفعة من نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية فعندما تكون هناك رغبات لزيادة معدلات الاستثمار تعمل السياسة المالية على تقديم حوافز للمستثمرين نف طريق تقديم الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية أو قد تصل إلى مستوى الإعانات بالمقابل تعمل السلطة النقدية على تقديم أسعار فائدة مخفضة لتقليل الكلفة على القروض الخاصة بالمستثمرين (ثويني، ٢٠١٠، ٢).

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- النتائج:

١. تشكل الضرائب والرسوم نسبة كبيرة من الإيرادات العامة في الاقتصادات كافة الا انها تؤدي دوراً محدوداً في تكوين الإيرادات العامة.
٢. اعتماد السياسة المالية على السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة لا يخلو من الآثار السلبية التي تحول دون قيام السياسة النقدية بوظائفها.

٢.٤- التوصيات:

- ١- إن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في البنى التحتية الاقتصادية والمعالجة هذه الاختلالات لابد من تضافر جهود السياسات الاقتصادية الكلية إلى جانب السياسة النقدية من اجل في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات والصناعات إدخال إصلاحات اقتصادية قطاعية الاستخراجية والتحويلية من خلال خطة اقتصادية شاملة.
- ٢- على السياسة النقدية أن تعمل جاهدة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعاً مقابل العملات الأجنبية عن طريق مزادات بيع العملة كون استقرار سعر الصرف يمثل احد الأسس المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عجلة النمو الاقتصادي في البلد.
- ٣- على السياسة النقدية ان تعمل للسيطرة على كتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي العراقي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.

٤- على السلطة النقدية أن تعمل على تطوير الأسواق المالية والنقدية من أجل تنفيذ واستيعاب اجراءاتها غير المباشرة للسيطرة على حركة المتغيرات الاقتصادية لاسيما المستوى العام للأسعار.

٥- ضرورة مشاركة البنك المركزي العراقي في صياغة وإعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية في الأسواق الثلاثة الرئيسية سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل اذا تعد هذه الأسواق من أهم المناخات الرئيسية المؤاتية لخلق حركة اقتصادية واسعة النطاق يكون الاستقرار الاقتصادي فيه حاضنة للنمو والتنمية الاقتصادية المنشود غير استهداف التضخم.

٦- معالجة ظاهرة التضخم وإتباع سياسة مالية متوازنة في السياسة المالية والنقدية التي يمارسها البنك المركزي، كما لا بد من إنتهاج سياسة مالية تأخذ بنظر الاعتبار الاتفاق الحكومي والهدر المالي الكبير الذي تجاوز الحد المعقول لعملية الصرف

٧- توفير التقنية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال المستخدمة في القطاع المصرفي التي تساعد وتساهم في نجاح مهمات السياسة المالية في العراق

٨- ينبغي إعتماد السياسة المالية على ستراتيجية واضحة تقوم على رسم الموازنة الحقيقية بين السياسة المالية والسياسة النقدية تعتمدان على قاعدة مراكز التخطيط والبرمجة للتغلب على المعوقات التي تعترض السياسة المالية في البلاد وتوفير المؤهلات العلمية والتقنية لانجاح هذه المهمة

المصادر:

١. الشمري. ابتهاج احمد عبد عون، تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي ٢٠٠٦-٢٠١٦، ورقة بحثية منشورة، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد ٥٨.

٢. الخيكاني. نزار كاظم - الموسوي. حيدر يونس، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، مطبعة رشاد يرس، الأردن، ٢٠١٥.

٣. الفتلاوي. حسين ماجد ثامر، السياسة المالية وآثارها في عرض النقود في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٧.

٤. الوادي. محمود سين- عزام. ذكرياء أحمد، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
٥. بلعوز. بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦.
٦. ثويني. فلاح حسف، طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ ، جريدة المدى، بغداد، ٢٠١٠.
٧. حسين. وجدي ، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، ١٩٨٨ .
٨. حداد. اكرم - هذلول. مشهور ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط٢، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨.
٩. حشيش. كمال، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤.
١٠. دراوسي. مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٦.
١١. سليمان. سلوى ، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٣.
١٢. شافعي. محمد زكي ، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.
١٣. كمال. منى، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بحث لنيل درجة الماجستير University of London ، ٢٠١٠.
١٤. مسعود. دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: ١٩٩٠-٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.

اثر السياسة المالية والنقدية في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

The Role of Financial Policy in Iraq Stock Exchange for the Period 2004-2020

الباحثين

م.م. قاسم عبد الستار عبد الرحمن
رئاسة جامعة الانبار/ مركز التعليم المستمر
م.م. محمد رافع صبار
مصرف الرشيد/ فرع جامعة الانبار ٥٨٣

عمر كريم حميد

مديرية بلديات الانبار

qasemalani@uoanbar.edu.iq
moh18n3001@uoanbar.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

دائماً ما تجذب السياسة المالية انتباه الباحثين من جميع انحاء العالم ويقدمون دراسات تتكيف مع تقدم الحياة الاقتصادية والحاجة الى تحقيق التوازن العام للاقتصاد فمواضيع السياسة الاقتصادية واسواق المال واسعار الصرف وسلوك المتغيرات المالية والنقدية تعد من المواضيع الواسعة التي تستقطب الكثير من الدراسات ، و يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- تسليط الضوء على واقع السياسة المالية في العراق وسوق العراق للأوراق المالية واتجاهاتها من خلال تحليل مؤشراتهما.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ٢٠١-٢١٨

٢- تحليل وتقدير العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية (القيمة السوقية)

واهم ما توصلت اليه الدراسة هو التأثير المتذبذب لمؤشرات السياسة المالية على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ، وأهم ما اوصت به الدراسة هو ضرورة توفير بيئة امنة ومناخ يتلائم مع عمل سوق العراق للأوراق المالية ، ولقد اعتمد البحث على البيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية وتم تحليل البيانات وفقا لكل سنة من سنوات الدراسة وتم دراسة مدى ارتباط بيانات السياسة المالية على اداء سوق العراق للأوراق المالية .

Abstract

Financial Policy always attracts the attention of all researchers and they provide studies adapted to the progress of economic life and the need to achieve a general balance of the economy, the topics of economic policy, Money Markets, exchange rates and the behavior of financial variables are among the broad topics that attract many studies, and this study seeks to achieve the following goals

1- highlighting the reality of the current policy and the indicators of the Iraqi stock market and its trends through the analysis of its indicators

2-analysis and assessment of the relationship between the indicators of Financial Policy and the indicators of the Iraq stock market

The most important finding of the research is the fluctuating effect of financial policy indicators in the indices of the Iraq stock market . The most important thing recommended by the study is the need to provide a safe environment and a climate commensurate with the work of the Iraq Stock Exchange

١- المبحث الاول/ منهجية الدراسة

١.١- أهمية البحث:

ان السياسة المالية في العراق قد تسهم في منح دور أكبر في سوق الأوراق المالية في العملية الاقتصادية و لاسيما قد تم القيام بعدة اجراءات وإصلاحات على الصعيد المالي والمصرفي وتطوير قوانين القطاع الخاص وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.

٢.١- اشكالية البحث:

تتمحور أشكاليه البحث حول معرفة مدى تأثير مؤشرات السياسة المالية على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية كما ان اعتماد اغلب إيرادات العراق على القطاع النفطي او قطاع المصارف وبالتالي عدم وجود اهتمام يذكر في سوق العراق للأوراق

٣.١- فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الاساسية التي مفادها ان هناك علاقة طردية لمؤشرات السياسة المالية على اداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

٤.١- هدف البحث:

دائما ما تجذب السياسة المالية انتباه الباحثين من جميع انحاء العالم ويقدمون دراسات تتكيف مع تقدم الحياة الاقتصادية والحاجة الى تحقيق التوازن العام للاقتصاد فمواضيع السياسة الاقتصادية واسواق المال واسعار الصرف وسلوك المتغيرات المالية تعد من المواضيع الواسعة التي تستقطب الكثير من الدراسات ، و يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تسليط الضوء على واقع السياسة المالية في العراق وسوق العراق للأوراق المالية واتجاهاتها من خلال تحليل مؤشراتهما.
٢. تحليل وتقدير العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية

٥.١ - منهج البحث:

لمقاربة الاشكاليه واختبار الفرضيات اعتمدنا منهج التحليل الوصفي واستخدمنا الوسائل الاحصائية من خلال النظام الاحصائي (SPSS) لتحليل المؤشرات المالية وسوق العراق للأوراق المالية ولمعرفه اثر المتغيرات الماليه على أداء سوق العراق للأوراق المالية وعلاقات الارتباط والانحدار بين متغيرات البحث للمده ٢٠٠٤_٢٠٢٠

٦.١ - أبعاد البحث

١. البعد الزمني (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

٢. البعد المكاني : الاقتصاد العراقي

٣. البعد القطاعي: السياسة المالية وسوق العراق للأوراق المالية

٧.١ - هيكلية البحث:

من أجل الوصول الى هدف الدراسة وإثبات الفرضية أو نفيها فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور خصص المحور الاول في منهجية الدراسة بينما خصص المحور الثاني في الاطار النظري للدراسة وتناول المحور الثالث الجانب العملي للدراسة ثم الخاتمة.

٢ - المبحث الثاني/ الاطار النظري للسياسة المالية والاسواق المالية

١.٢ - مفهوم السياسة المالية :

تعرف السياسة المالية بانها عبارة عن مجموعة من الوسائل يتم بها تحريك ادوات الموازنة العامة لتحقيق الاستقرار على المستوى العام للأسعار ومستوى عال من الاستخدام الكامل ومعدل نمو اقتصادي مقبول .

وتعرف ايضا (بانها استخدام الضرائب والنفقات لتغيير الناتج الاقتصادي الكلي ، أي ان التغييرات في الانفاق والضرائب ستؤدي الى التأثير على النشاط الاقتصادي ثم تسهم في النهاية الى رفع الناتج المحلي الاجمالي للمستوى الذي تطمح اليه سياسة البلد المالية). (Savin ; 2009 : 285)

٢.٢- أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية باستخدام أدواتها لتحقيق ما يلي :

١.٢.٢- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب عدم وجود تقلبات كبيرة في النشاط الاقتصادي عموماً، وفي المستوى العام للأسعار خصوصاً، ويتطلب تحقيق هذا الهدف الحفاظ على مستويات منخفضة من البطالة والتضخم، وتأخذ السياسة المالية دوراً كبيراً في تحقيق استقرار الأسعار ولاسيما في أوقات الكساد أو في ظروف الرواج، ويتعلق هذا الدور للسياسة المالية بكونها أداة للثبوت الاقتصادي ويرتبط هذا الدور بطبيعة الدور المالي التعويضي الناتج عن المالية التعويضية التي ينصرف دورها الى التعويض عن التذبذبات غير المتوقعة للقطاع الخاص من خلال التحكم في النفقات العامة والضرائب، وبذلك تستطيع الحكومة عن طريق استخدامها للسياسة المالية ان تحقق الاستقرار الاقتصادي (علي و السبهاني ، ٢٠١٢ : ٢٧)

ويتلخص دور هذه السياسة في انجاز هذا الهدف بجانبين هما:

٢.٢.٢- **السياسة المالية التوسعية** : إذ تستخدم السياسة المالية التوسعية في معالجة حالات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد من خلال آليتين وهما زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب ، أو كليهما معاً، (الهيبي ، ١٩٩٧ : ٩٨)

ففي حالات الكساد ينخفض الطلب الاستهلاكي والاستثماري فيكون من الضروري أن تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعال ، إذ تستطيع السياسة المالية رفع الطلب الفعال عن طريق زيادة الانفاق الحكومي والذي يؤدي الى زيادة الاستهلاك والاستثمار ومن ثم زيادة الانتاج حتى يصل الاقتصاد الى نقطة اقرب من مستوى التشغيل الكامل، التي تعمل على زيادة الطلب الفعال وتحقيق الانتعاش في الاقتصاد، وفي حالة انخفاض الضرائب فإن ذلك يؤدي الى زيادة دخل الفرد وبالتالي زيادة الاستهلاك وهذا يؤدي الى زيادة الطلب الكلي (حشيش، ٢٠٠٧ : ٨٣) .

٣.٢.٢- **السياسة المالية الإنكماشية** حيث تستخدم السياسة الانكماشية في حالة وجود تضخم ، اذ تعمل السياسة المالية على ضبط الإنفاق الكلي، و بهدف للسيطرة على مستوى الطلب الكلي، والتضخم اذ تقوم الحكومية اما بتخفيض مستوى الإنفاق الحكومي الذي يؤدي الى تخفيض معدلات الاستهلاك والاستثمار، مما يحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار، أو كذلك عن طريق رفع الضرائب الذي ينعكس على انخفاض معدل الدخل القابل للتصرف الذي يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية، وانخفاض مستوى الطلب الكلي، ويمكن المزج بين الحالتين اي خفض الإنفاق العام و زيادة الضرائب معاً (خصاونة، ٢٠٢٥: ٤٨)

٤.٢.٢- **تحقيق التشغيل الكامل** : يعد التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية التي تسعى لها لتحقيق تشغيل كامل للطاقات الإنتاجية والموارد المتاحة في المجتمع . إذ تقوم السياسة المالية عن طريق أدواتها لتحقيق الهدف المرغوب فإذا كان الاقتصاد يعاني، من مشكلة البطالة هنا تكمن مسؤولية السياسة المالية في علاج هذه المشكلة إذ تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو قد تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل أو تسهيل شروط الائتمان مما يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل الحقيقي (أبو السعود، ٢٠٠٤: ١٨٤)

٥.٢.٢- **إعادة توزيع الدخل** : تعد الإيرادات والنفقات العامة من أهم اجراءات السياسة المالية التي تحقق عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الدخل وفرض ضرائب غير مباشرة عالية على السلع الكمالية والتي يقتصر استهلاكها على أصحاب الدخل المرتفعة واستخدام حصيلة هذه الضرائب في سياستها الانفاقية من خلال انفاقها على مجالات التعليم والصحة وتقديم الإعانات الاجتماعية للطبقة الفقيرة بواسطة الضمان الاجتماعي فضلاً عن تقديم الإعانات الاقتصادية لدعم أسعار السلع الغذائية الضرورية والتي يستفيد

منها أصحاب الدخل المنخفضة بشكل كبير مقارنةً بالطبقات الأخرى (عمر ،
١٩٨١ : ٣٣٠)

٣.٢- تصنيف الاسواق المالية وآلية عملها

يمكن تصنيف الأسواق المالية للأسس الأكثر شيوعاً ، وبشكل سهل يوضح الترابط بين مختلف الأنواع من هذه الأسواق حيث إن لكل نوع من أنواع هذه الأسواق آلياتها وأفرعها الداخلية التي تتميز بسماتها وخصائصها وأدواتها في السياسات الاستثمارية ، ولكن في الوقت نفسه تكون هذه الاسواق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها على أساس المعاملات المالية، ويقسم السوق المالي إلى سوقين ، الأول هو سوق النقد (وهي سوق المعاملات قصيرة الاجل)، والسوق الثاني هو سوق رأس المال (وهي سوق المعاملات طويلة الأجل) (السلماي، ٢٠١٩ : ١١) ومن التصنيفات الشائعة للأسواق المالية ما يأتي :

أولاً: تبعا لحدثة الاصدار ويقسم الى : تصنف الأسواق المالية وفقا لهذا التصنيف بحسب تصنيف الأوراق المالية المتداولة فيها الى صنفين هما السوق الأولي والسوق الثانوي .

السوق الاول (سوق الإصدار) هي السوق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية عند إصدارها وفي اطار هذا النوع من الاسواق يتم التعامل بالأوراق المالية الجديدة التي يتم اصدارها لأول مرة، من خلال الاكتتاب العام سواء بإصدار أسهم عند تأسيس وإنشاء الشركات او زيادة رأس مالها بغرض توسيع وتنويع نشاطها او اصدار الاسهم والسندات وعادة ما تتولى عملية اصدار الاوراق المالية (أسهم وسندات) مؤسسات متخصصة تسمى مؤسسات الإصدار اذ إن السوق المالي الاول يسهل عملية تكوين رؤوس الاموال للشركات الجديدة وعملية زيادة رؤوس اموال الشركات التي تصدر اسهماً جديدة من خلال تسهيل عملية الاكتتاب في هذه الاسهم . وبالتالي فإن السوق الأولي يحول وبشكل مباشر الادخار الفردي الى مصادر اموال طويلة الاجل بالنسبة للمؤسسات العامة والخاصة (عبر سندات الخزينة وسندات المؤسسات

الخاصة) وبمقابل ذلك تقوم المؤسسات هذه (العامة والخاصة) بإصدار قيم منقولة ، كالأسهم والسندات التي تحول اصحاب رؤوس الأموال الى اصحاب حقوق على المؤسسات المصدرة (جمال ، ٢٠١٢:٢٨).

٣- المبحث الثالث/ الإطار العملي للدراسة

١.٣- علاقة المتغيرات المالية بمتغيرات سوق العراق للأوراق المالية

١.١.٣- مؤشر النفقات العامة

يعد الانفاق العام بأنه مبلغ من المال تقوم السلطة العامة بانفاقه بهدف اشباع الحاجات والرغبات العامة ، وكما موضح من الجدول (٣-١٥) فاننا نسعى الى دراسة تأثير الانفاق العام على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالي خلال مدة الدراسة ، اذ ان الغرض الاساسي هو لمعرفة هل ان زيادة الانفاق العام يؤدي الى زيادة في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية .

الجدول (١) يوضح متغير النفقات العامة مع متغيرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة

٢٠٢٠-٢٠٠٤

السنوات	النفقات العامة (ترليون دينار)	القيمة السوقية (ترليون دينار)	عدد الشركات المسجلة	حجم التداول (مليار دينار)	المؤشر العام للسوق (نقطة)	عدد الشركات المتداولة	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)
2004	32.11	1.716	65	127.9	64.99	59	14393
2005	26.37	3.165	85	366.8	45.64	80	55639
2006	38.80	1.949	93	146.8	25.28	84	57974
2007	39.03	2.129	94	427.3	34.59	85	152990
2008	59.40	2.283	96	301.3	58.36	89	150853
2009	55.58	3.125	96	411.9	100.86	89	211290
2010	70.13	3.446	83	400.3	100.98	83	255659
2011	78.75	4.930	87	941.2	136.03	83	492371
2012	105.1	5.597	85	893.8	125.02	80	625639
2013	119.1	11.476	83	2840.2	113.15	69	871182
2014	112.2	9.546	83	898.3	92.43	70	743852
2015	70.41	12.364	98	456.2	106.56	69	579640
2016	73.57	12.130	97	426.8	108.48	75	917542

1215434	88	104.57	386.9	101	10.721	75.49	2017
832630	94	103.4	232.7	104	14.735	80.87	2018
954365	98	101.2	164.6	106	15.437	111.7	2019
262977	67	109.5	236.8	103	16.450	٧٦.١	2020

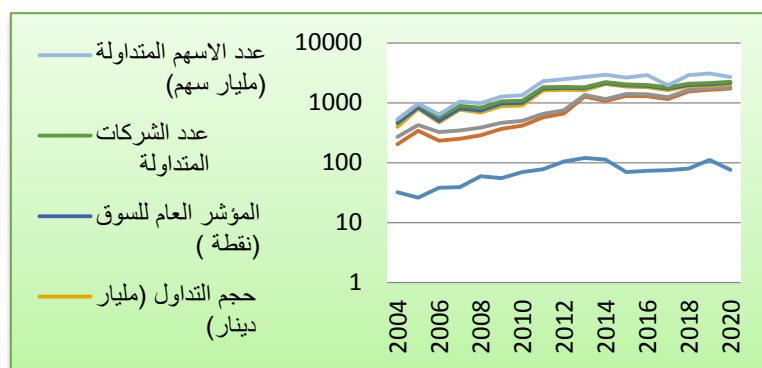
الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

١- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، للسنوات (2004-2020).

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2020).

٣- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية التقارير السنوية للمدة (2004-2020)

الشكل (١) يوضح تطور مؤشر النفقات العامة مع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

نلاحظ من الجدول (١) الزيادة المستمرة في النفقات العامة منذ عام (2004) وحتى عام (2014)، حيث بدأ في عام ٢٠٠٤ بانفاق عام بلغ (٣٢.١١) ترليون دينار ليستمر الانفاق العام بالزيادة حتى عام ٢٠١٤ حيث بلغ (١١٢.٢) ترليون دينار ورافق هذا الزيادة زيادة أيضا في جميع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، نلاحظ الزيادة الحاصلة المستمرة جاءت بسبب الرغبة لدى الشركات في التوجه

نحو التداول في السوق بسبب تكون قناعات ايجابية لدى المستثمرين بالرغم من ان بداية المدة كانت غير مستقرة أمنياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً بشكل نسبي ، لتتخفص النفقات العامة عام (2015) لتبلغ (70.41) ترليون دينار وكان سبب هذا الانخفاض هو لانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والحرب على الارهاب في ٥ محافظات عراقية ساهمت بانخفاض الانفاق بشكل كبير مما أدى بذلك إلى انخفاض معظم مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية حيث بلغت حيث مؤشر حجم التداول حيث بلغ (٤٥٦.٢) مليار دينار بعدما كان (٨٩٨.٣) مليار دينار وانخفض ايضا مؤشر عدد الشركات المتداولة ليبلغ (٦٩) شركة بعدما كان في عام ٢٠١٤ (٧٠) شركة لينخفض ايضا مؤشر عدد الاسهم المتداولة ليبلغ (٥٧٩٦٤٠) مليار سهم بعدما كان في عام ٢٠١٤ (٧٤٣٨٥٢) مليار سهم ، فيما حافظت بعض المؤشرات على استقرارها ، لتعود النفقات العامة مرة اخرى بالارتفاع خلال العام ٢٠١٦ لتبلغ (٧٣.٥٧) ترليون دينار واستمر هذا الارتفاع حتى عام (2019) حيث بلغت النفقات (111.7) ترليون دينار وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة الطلب على رفع انتاجية النفط من السوق العراقية وانتهاء الحرب على الارهاب الامر الذي ادى الى زيادة هذه النفقات ، ، لتتخفص النفقات العامة خلال العام ٢٠٢٠ لتبلغ (٧٦.١) ترليون دينار ويعزى هذا الانخفاض الى اجتياح فيروس كورونا للعام وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية اي ما يسمى بالصدمة المزدوجة فيما انخفضت بعض مؤشرات السوق منها عدد الشركات المسجلة لتبلغ (١٠٣) شركة بعدما كانت (١٠٦) شركة خلال العام ٢٠١٩ وانخفض ايضا عدد الشركات المتداولة من ٩٨ شركة عام ٢٠١٩ الى ٦٧ شركة خلال العام ٢٠٢٠ ، وانخفضت ايضا عدد الاسهم لتبلغ (262977) مليار سهم بعدما كانت (٩٥٤٣٦٥) مليار سهم ، حيث ازدادت بذلك ايضا جميع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية باستثناء المؤشر العام للسوق حيث انخفض المؤشر العام للسوق خلال المدة من عام (2017_2019) ويعود سبب هذا

الانخفاض الى التكاليف الباهظة التي تحملتها الحكومة في اعادة اعمار المناطق المحررة واعادة النازحين لمناطقهم وايواء من تبقى منهم ، كذلك انخفاض العائدات النفطية بسبب انخفاض أسعارها ، كذلك تفشي البطالة وبمعدلات مرتفعة على الرغم من زيادة طفيفة حصلت في عدد الشركات المسجلة خلال هذه الاعوام ، ليرتفع خلال العام ٢٠٢٠ الى (١٠٩.٥) نقطة بعدما كان (١٠١.٢) نقطة خلال العام

٢٠١٩

٢.٣- مؤشر الإيرادات العامة

تحتاج الدولة لتغطية نفقاتها العامة التي اخذت تتنامى مع تشعب تدخلها بالنشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية خصوصا بعد ازمة الكساد العالمي ١٩٢٩ واتساع تدخلها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي وبما تمتلكه من ادوات مالية ، وان لهذا الانفاق يجب ان تكون إيرادات تقابله لتغطية تلك النفقات ، وان الإيرادات هي كل ما يتحقق للدولة من موارد ومن مختلف مصادر الإيراد سواء كانت الطبيعية كالنفط الخام ، والسيادية من فرض الرسوم والضرائب والعوائد التي يحققها القطاع العام نتيجة تقديم سلع او خدمات ، كما وتعد مجموعة الوسائل المتاحة للدولة التي تستطيع من خلالها تحقيق الاشباع للحاجات العامة في المجتمع (صالح ، ونايف ، ٢٠٢١: ٢٤٤)

الجدول (٢) يوضح تطور الإيرادات العامة مع مؤشرات سوق العراق

للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دينار)	القيمة السوقية (ترليون دينار)	عدد الشركات المسجلة	حجم التداول (مليار دينار)	المؤشر العام للسوق (نقطة)	عدد الشركات المتداولة	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)
2004	32905770	1.716	65	127.9	64.99	59	14393
2005	45989445	3.165	85	366.8	45.64	80	55639
2006	49612766	1.949	93	146.8	25.28	84	57974
2007	53110590	2.129	94	427.3	34.59	85	152990
2008	84363743	2.283	96	301.3	58.36	89	150853
2009	53126190	3.125	96	411.9	100.86	89	211290
2010	69521117	3.446	83	400.3	100.98	83	255659

492371	83	136.03	941.2	87	4.930	99998776	2011
625639	80	125.02	893.8	85	5.597	119817224	2012
871182	69	113.15	2840.2	83	11.476	113767395	2013
743852	70	92.43	898.3	83	9.546	105609846	2014
579640	69	106.56	456.2	98	12.364	66470252	2015
917542	75	108.48	426.8	97	12.130	54797672	2016
1215434	88	104.57	386.9	101	10.721	77422173	2017
832630	94	103.4	232.7	104	14.735	106569834	2018
954365	98	101.2	164.6	106	15.437	107566995	2019
262977	67	109.5	236.8	103	16.450	٦٣١٩٩٧٦٥	2020

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

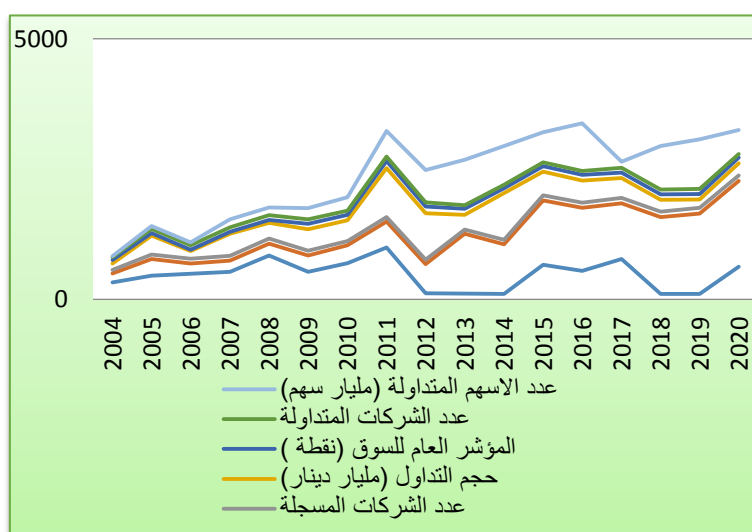
١ - البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، للسنوات (2004-2020).

٢ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2020).

٣ - بيانات سوق العراق للأوراق المالية التقارير السنوية للمدة (2004-2020)

الشكل (٢) يوضح تطور حجم الإيرادات العامة مع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة

٢٠٢٠-٢٠٠٤



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

نلاحظ من الجدول (٢) ان الايرادات العامة بلغت خلال العام ٢٠٠٤) ٣٢٩٠٥٧٧٠ مليون دينار ثم اخذت بالزيادة المستمرة حتى عام ٢٠٠٨ حيث بلغت (٨٤٣٦٣٧٤٣) مليون دينار بالمقابل كانت هناك علاقة طردية مع جميع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية حيث نلاحظ الزيادة المستمرة في المؤشرات ما عدا المؤشر العام للسوق الذي اخذ يترواح بالزيادة والنقصان خلال هذه المدة المحددة ، لتتخفص الايرادات العامة خلال العام ٢٠٠٩ لتصبح (٥٣١٢٦١٩٠) مليون دينار وكان سبب هذا الانخفاض هو الازمة العالمية وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، فيما حافظت مؤشرات الاسواق على الزيادة في متغيراتها ، لترتفع الايرادات العامة خلال العام ٢٠١٠ لتصبح (٦٩٥٢١١١٧) مليون دينار ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وانتهاء الازمة العالمية، لتستمر هذه الزيادة في الايرادات خلال العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ لتعود بعدها لتتخفص خلال العام ٢٠١٣ حيث بلغت (١١٣٧٦٧٣٩٥) مليون دينار بعدما كانت (١١٩٨١٧٢٢٤) مليون دينار خلال العام ٢٠١٢ بالمقابل انخفض معظم مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٣ نظرا للتوقعات التشاؤمية لدى المستثمرين والمتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية نتيجة الاضطرابات الامنية والسياسية للبلد ، واستمر هذا الانخفاض حتى عام ٢٠١٧ حيث بلغت الايرادات العامة (٧٧٤٢٢١٧٣) مليون دينار بعدما كانت (٦٦٤٧٠٢٥٢) مليون دينار عام ٢٠١٦ ، لتستمر هذه الزيادة حتى عام ٢٠١٩ حيث بلغت (١٠٧٥٦٦٩٩٥) مليون دينار وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع اسعار النفط وانتهاء الحرب على الارهاب ودخول البلد في حالة من لاستقرار النسبي لتتخفص بعدها خلال العام ٢٠٢٠ لتبلغ (٦٣١٩٩٧٦٥) مليون دينار وجاء هذا الانخفاض نتيجة تفشي فيروس كورونا وتوقف اغلب المصادر والمستوردين للنفط العراقي عن العمل وانخفاض اسعار النفط الى مستويات متدنية جدا ... فيما انخفضت بعض مؤشرات السوق منها عدد الشركات المسجلة لتبلغ (١٠٣) شركة

بعدما كانت (١٠٦) شركة خلال العام ٢٠١٩ وانخفض ايضا عدد الشركات المتداولة من ٩٨ شركة عام ٢٠١٩ الى ٦٧ شركة خلال العام ٢٠٢٠ ، وانخفضت ايضا عدد الاسهم لتبلغ (262977) مليار سهم بعدما كانت (٩٥٤٣٦٥) مليار سهم ، حيث ازدادت بذلك ايضا جميع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية باستثناء المؤشر العام للسوق حيث انخفض المؤشر العام للسوق خلال المدة من عام (2017_2019) ويعود سبب هذا الانخفاض الى التكاليف الباهظة التي تحملتها الحكومة في اعادة اعمار المناطق المحررة واعادة النازحين لمناطقهم وايواء من تبقى منهم ، كذلك انخفاض العائدات النفطية بسبب انخفاض أسعارها ، كذلك تفشي البطالة وبمعدلات مرتفعة على الرغم من زيادة طفيفة حصلت في عدد الشركات المسجلة خلال هذه الاعوام ، ليرتفع خلال العام ٢٠٢٠ الى (١٠٩.٥) نقطة بعدما كان (١٠١.٢) نقطة خلال العام ٢٠١٩

٣.٣- تحليل أثر السياسة المالية والنقدية على سوق العراق للأوراق المالية

باستخدام برنامج (SPSS)

الجدول (٣) تطور المتغيرات المستقلة للسياسة المالية والنقدية

الرمز	السنوات	الإيرادات العامة (ترليون دينار)	النفقات العامة (ترليون دينار)	سعر الفائدة (سعر السياسة) %	مبيعات البنك المركزي (مليار دولار)	الاحتياطي القانوني (ترليون دينار)	سعر الصرف
x6	x5	x4	x3	x2	x1	x6	x5
1453	1.06	6.108	6	32.11	32.91	2004	
1469	4.50	10.462	6.5	26.37	45.99	2005	
1467	6.19	11.175	16	38.8	49.61	2006	
1255	12.08	15.98	20	39.03	53.11	2007	
1172	19.99	25.869	16.75	59.4	84.36	2008	
1170	9.42	33.992	8.38	55.58	53.13	2009	
1170	7.16	36.171	6.25	70.13	69.52	2010	
1170	7.81	39.798	6	78.75	100.00	2011	
1166	8.62	48.649	6	105.1	119.82	2012	
1166	9.63	53.231	6	119.1	113.77	2013	

1190	10.58	51.728	6	112.2	105.61	2014
1190	9.39	44.304	6	70.41	66.47	2015
1190	8.71	33.524	4.33	73.57	54.80	2016
1190	6.51	42.201	4.3	75.49	77.42	2017
1190	10.41	47.133	4	80.87	106.57	2018
1190	9.58	51.127	4	111.7	107.57	2019
1190	9.26	44.154	4	76.1	63.20	2020

٤.٣- تأثير المتغيرات المالية والنقدية على القيمة السوقية

تظهر النتائج تأثير المتغيرات المالية والنقدية على مؤشر القيمة السوقية

جدول (٤) نتائج معادلة انحدار القيمة السوقية ١٧

Model		Unstandardized Coefficients		T	Sig.
		B	Std. Error		
1	(Constant)	-53.457-	26.644	-2.006-	.073
	x1	-.128-	.067	-1.912-	.085
	x2	.007	.098	.076	.941

المصدر: مخرجات البرنامج SPSS الاصدار الخامس والعشرون

من نتائج الجدول مجد ما يلي :

- هنالك تأثير عكسي معنوي للايرادات العامة X١ على القيمة السوقية عند مستوى معنوية (١٠%) ، أي اذا ازدادت الايرادات العامة بمقدار ١ تريليون دينار فان القيمة السوقية سوف تنخفض بمقدار (-٠.١٢٨) .

- هنالك تأثير ضعيف غير معنوي احصائيا للنفقات العامة X٢ على القيمة السوقية وكذلك هنالك تأثير ضعيف غير معنوي لسعر السياسة النقدية X٣ على القيمة السوقية

.

جدول(٥) معامل التحديد للقيمة السوقية

Model	R	R Square	Adjusted R Square
1	.887 ^a	.786	.658

المصدر: مخرجات البرنامج (SPSS) الاصدار الخامس والعشرون

كما يظهر اختبار F وجدول تحليل التباين ANOVA ان النموذج ككل معنوي عند مستوى اقل (٠.٠٥) اي المتغيرات المستقلة تفسر بشكل معنوي المتغير التابع (القيمة السوقية).

جدول (٦) اختبار F للقيمة السوقية

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	357.827	6	59.638	6.135	.006
Residual	97.204	10	9.720		
Total	455.031	16			

المصدر: مخرجات البرنامج SPSS الاصدار الخامس والعشرون

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

- ١- ان دور سوق العراق للأوراق المالية في تمويل النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص والحكومي محدود جدا لضعف سوق الاسهم
- ٢- تم اثبات الفرضية الثاني التي مفادها ان هناك علاقة طردية للايرادات العامة على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية .
- ٣- تظهر نتائج التحليل ان هناك تأثير متذبذب لمؤشرات السياسة المالية على اداء سوق العراق للأوراق المالية
- ٤- ان وجود بيئة امنة من اهم المتطلبات لتفعيل دور السياسة المالية في سوق العراق للأوراق المالية

- ٥- يهتم سوق العراق للأوراق المالية بنقل الاموال من الاطراف التي لديها فائض الى (المدخرون) الى الاطراف التي لديها عجز في الاموال (المستثمرون) وهي الاساس في النشاط الاقتصادي من خلال حشد وتعبئة الموارد المالية .
- ٦- يعد نشاط السوق نشاط السوق تابعا لتذبذب اسعار النفط وذلك لتأثر السياسة المالية للحكومة وتأثر النشاط الاقتصادي بذلك

٢.٤- التوصيات

- ١- ضرورة توفير مناخ اقتصادي وامني يتلائم مع عمل سوق العراق للأوراق المالية
- ٢- الاهتمام بسوق العراق للأوراق المالية وتنشيطه من خلال التأكيد على زيادة الصادرات وتنوع الجهات المصدرة
- ٣- القيام باجراءات تقييمية لادوات السياسة المالية واثارها الايجابية والسلبية في اداء سوق العراق للأوراق المالية
- ٤- تعميق الوعي الاستثماري لدى المستثمرين العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية من خلال استخدام مدخراتهم المالية واستثمارها بشكل كبير في ادوات السوق .
- المصادر

- ١- الحاج ، طارق (٢٠٠٩) المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان
- ٢- العمري ، هشام محمد صفوت (١٩٨٨) المالية العامة والسياسة المالية ، الجزء الثاني ، بغداد.
- ٣- علي ، صالح محمود و السبهاني ، محمود عبيد (٢٠١٢) التنسيق والتكامل بين السياستين المالية و النقدية ضرورة لتحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي ، مجلة دنانير ، العدد (٤)
- ٤- الهيتي، نوزاد (١٩٩٧) مقدمة في المالية العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، طرابلس

- ٥- حشيش، عادل أحمد (٢٠٠٧) اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة الفن المالي لمالية الاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية .
- ٦- خصاونة، محمد (٢٠١٥) المالية العامة بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان
- ٧- السلماني ، انور رشيد خليفة عيسى ، ٢٠١٩، بناء نماذج (GARCH) للنتبؤ بمؤشرات التداول اليومية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار
- ٨- غدير، هيفاء غدير (٢٠١٠) السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب - وزارة الثقافة ، دمشق.
- ٩- أبو السعود، محمد فوزي (٢٠٠٤) مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية للنشر، مصر
- ١٠- عمر، صلاح (١٩٨١) اقتصاديات المالية العامة، مطبعة العاني للنشر ، بغداد
- 11- Savin , Stephen L (2008) Macroeconomics ,8th , edtion
- 12- Lasher, William(2010) , Financial Management A practical Approach, 5th Edition, Cambridg University,USA
- ١٣- جمال ، ناجي (2012) مبادئ الاستثمار في اسواق التمويل ، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

فاعلية مؤشرات الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق بعد

عام ٢٠٠٤

The Effectiveness of Financial Discipline Indicators in Achieving Economic Stability in Iraq after 2004

الباحثين

أ. د. احمد حسين بتال

جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد

Ahmed.battall@uoanbar.edu.iq

م. م. انور رشيد خليفة السلماني

وزارة المالية / دائرة الموازنة

anwar.rashed91@uoanbar.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

حظى موضوع الانضباط المالي بأهمية بالغة بالنسبة لأغلب الاقتصادات العالمية، فضلاً عن علاقته الوثيقة بالاضطرابات التي تتعرض لها السياسات المالية والنقدية في ظل الازمات الاقتصادية، لذلك فان مفهوم الانضباط المالي بكونه قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس ويضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل، يعد منظوراً متعدداً للحفاظ على الوضع المالي في حال حدوث الصدمات، وذلك من خلال كونه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق، ومن ثم العجز المالي ، يكمن الهدف الرئيس من الموازنة العامة السيطرة على النفقات العامة والموازنة في الأعم الأغلب تعاني العجز (خصوصاً في الدول النامية) لأن الالتزامات عادة ما تكون أكبر من الإيرادات المتحققة إذ إن عدم وضع حدود على بنود الإنفاق الرئيسة غير المقيدة سيؤدي إلى



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ٢٥٢-٢١٩

تزايد الالتزامات على الحكومة وهو ما سينعكس على ارتفاع نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة الأعباء الضريبية على المكلفين لتغطية العجز فالانضباط المالي الكلي لا يتحقق عندما يتم ضبط الانفاق العام فحسب بل يجب أن يتم تحقيق انضباط على إجمالي الإيرادات ،لذلك يسلط هذا البحث الضوء على حالة عدم الانضباط المالي في العراق وزيادة الإنفاق التوسعي الذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي، تم دراسة الانضباط المالي في ضوء المؤشرات الاقتصادية من نفقات وإيرادات وعجز الموازنة والدين العام فضلاً عن الموقف المالي الحكومي، انطلق البحث من فرضية مفادها إن تطبيق القواعد المالية التي تخص مؤشرات الانضباط المالي من شأنه أن يساهم معالجة التحديات التي تواجه السياسة المالية في العراق واهم استنتاج توصل اليه البحث هو تعد مؤشرات القواعد المالية ايجابية في بعض سنوات مدة الدراسة ، وهذا التحسن لا يعود الى انضباط السياسة المالية ، بقدر ما يعكس الطفرة او الارتفاع في اسعار النفط فضلا عن كميات الانتاج وهو ما اثبته هشاشة الوضع المالي في السنوات ٢٠١٤، و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ واهم توصية توصل اليه البحث تقيد الانفاق الحكومي وعدم السماح بزيادة حجم الانفاق عند زيادة المورد النفطي .

المقدمة

إن تعدد الصدمات الاقتصادية بجوانبها المختلفة تؤدي إلى عملية استنزاف الموارد الاقتصادية المتاحة لدى البلدان ولاسيما البلدان ذات الاقتصاد الريعي، التي تكون أكثر الاقتصادات التي تتعرض إلى الصدمات والأزمات على النواحي كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد نتسبب في بعض الأحيان الى تولد عجز مالي كبير أو زيادة حدة الدين العام ومخاوف كبيرة بشأن عملية استحصال الإيرادات النفطية؛ الأمر الذي يتطلب التوجه نحو عمليات ترشيد الإنفاق وضبطه عبر انتهاج سياسات مالية شفافة ذات مصداقية ان الاقتصادات الريعية ومنها العراق تتعرض للصدمات الخارجية بسهولة؛ وذلك بسبب وجود سلعة وحيدة في جانب الصادرات، مع تعدد

السلع المستوردة التي تستنزف أموالاً كبيرة لسد النقص الحاصل في القيام السلع والخدمات المختلفة سواء (استهلاكية أم إنتاجية).

إن مفهوم الانضباط المالي بكونه قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس ويضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل، يعد منظوراً متعدداً للحفاظ على الوضع المالي إبان حدوث الصدمات، وذلك من خلال كونه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق، ومن ثم العجز المالي، وهناك مجموعة من قواعد الانضباط المالي وهي قاعدة توازن الموازنة وقاعدة الدين العام وقاعدة الإنفاق وقاعدة الإيرادات والقاعدة الذهبية .

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تحليل وبيان دور مؤشرات الانضباط المالي في تحقيق السلامة المالية و كونه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق، ومن ثم العجز المالي ومواجهة الصدمات التي تحصل نتيجة تقلبات اسعار النفط ومن ثم ان تقلبات الايرادات النفطية يقود الى تقلب الايرادات والنفقات العامة.

٢.١- مشكلة البحث

ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب اي انها يعتمد في صادراتها على تصدير سلعة واحدة فقط مع تعدد السلع المستوردة التي تستنزف أموالاً كبيرة لسد النقص الحاصل وبالتالي فانه اعتماد العراق على سلعة واحدة فان هذا الامر يعرض الاقتصاد العراقي للصدمات الخارجية والتي من السهولة ان تنتقل الية بسبب الانفتاح والترابط مع الاقتصاد العالمي لذلك فان تطبيق القواعد التي تخص الانضباط المالي من الممكن ان تقلل من تلك الصدمات .

٣.١- فرضية البحث

إن تطبيق القواعد المالية التي تخص مؤشرات الانضباط المالي من شأنه أن يساهم معالجة التحديات التي تواجه السياسة المالية في العراق.

٤.١ - هدف البحث

بيان أهمية قواعد الانضباط المالي، ومدى إمكانية توظيفها لتحقيق الانضباط المالي في العراق بعد عام ٢٠٠٤ وذلك لتقليل الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي.

٥.١ - حدود البحث

الحدود المكانية: هو العراق ، البحث في الاقتصاد العراقي .

الحدود الزمانية : من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢٠ .

٦.١ - منهجية البحث

إن منهج البحث العلمي الذي استخدم في هذه البحث هو المنهج الاستقرائي في الدراسة النظرية ، والمنهج الاستنباطي في تحليل مؤشرات الانضباط المالي من خلال الجداول والاشكال البيانية.

٧.١ - هيكلية البحث

تضمن البحث ثلاثة محاور وهي :

المحور الاول: : الجانب النظري لمؤشرات الانضباط المالي، والمحور الثاني تناول : تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق بعد عام ٢٠٠٤ ، واختص اما المحور الثالث: تطبيق القواعد المالية في اقتصاد العراق بعد ٢٠٠٤-٢٠٢٠.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري لمؤشرات الانضباط المالي

١.٢- مفهوم مؤشرات الانضباط المالي

يعد تصميم الأطر الفنية للسياسة المالية استناداً إلى الخيارات الاقتصادية والاجتماعية في الأهمية غاية من أجل تصميم برامج ملائمة تحدد الانتكاسات الاقتصادية والاجتماعية وتكبح جماحها وتأثيراتها على الناتج والتشغيل والاستقرار ، ومن ثم يقوي من مصداقية السياسة المالية ، لبلوغ أهدافها في تحقيق الاستقرار وتحسين مناخ التنمية ، وهو ما يعني إن قدرة وكفاءة السلطات المالية مرهون بالانضباط المالي بوصفه مقياساً لها . إذ يعرف الانضباط المالي بأنه " قدرة الحكومة في المحافظة

على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس ويضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل (فرج والعاني، ٢٠١٨: ٣٢) وهو منظور متعدد يمتد إلى سنوات بشأن وضع الموازنة وآليات الحفاظ على الوضع المالي والاستقرار على مدى دورة الأعمال التجارية . بوصفه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق ومن ثم العجز ، وهو ما يتعين على الحكومة إن تغطي نفقاتها الحالية من الإيرادات الحالية ، أو إن لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي ، بحيث يكون تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المالية المتاحة وليس كحسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة ، الأمر الذي يستلزم المزيد من الاهتمام للاحتياجات الحالية والمستقبلية وتصحيح الميل الخاطئ للحفاظ على الانضباط المالي السليم ، ومن ثم يعد كجزء من عملية مراقبة الموازنة وضمان تنفيذها واعتمادها في الوقت المناسب لتوجيه العمليات المالية الحكومية ، إذ إن الممارسات السليمة للموازنة ينبغي إن تؤثر بآليات تحد من حالات الانكماش الاقتصادي والصدمات غير المتوقعة ، لتشكل ضوابط مؤسسية تضع حدود للقرارات المالية الحكومية ، ومن ثم يعكس فاعلية التخصيص وكفاءة الأداء ، والترتيبات الرامية إلى انتهاز سياسة مالية تستجيب لمتطلبات الاقتصاد (العاني واحمد، ٢٠١٧: ١٠٧).

٢.٢ - أهمية مؤشرات الانضباط المالي.

تكمن أهمية الانضباط المالي إلى حد بعيد في تعزيز النمو على المدى الطويل إذ إن كبح العجز وتحقيق فائض في الموازنة يعد شكلاً من أشكال الادخار ، وبارتفاعه تزيد الأصول المملوكة وارتفاع الدخل القومي في المستقبل ، وهو ما تجسد في حالة الاقتصاد التركي فبعد إن كان تحت وطأة تخلف النظم المالية والتضخم الجامح في تسعينيات القرن الماضي ، استطاع إن يتجاوز الأزمة من خلال تنفيذ برنامج اقتصادي يستند على الانضباط المالي طويل الأجل جنباً إلى جنب مع سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار.

فضلا عن ذلك فقد أتاح الانضباط المالي احتواء العجز بدلا من اللجوء لزيادة الضرائب لتأمين المزيد من الأموال ، ومن ثم الحفاظ على البيئة المالية المستقرة مقارنة بعدم اليقين المتزايد(علي و احمد،٢٠١٧: ١٠٤). إذ يقضي الانضباط المالي إلى تهيئة الأسس اللازمة لخلق بيئة اقتصادية مستقرة وقابلة للتنبؤ ، إلا أن تمادي الحكومات بإنفاق المزيد وباستمرار أكثر من استدامة التمويل ، ومن ثم العجز واللجوء إلى الاقتراض ، ينعكس بتكاليف كبيرة على الاقتصاد تفوق قدرته على إنتاج الفائض المطلوب وبما يكفي لمواجهة تزايد وتيرة الديون وخدمتها ، ومن ثم تبرز الحاجة إلى الانضباط المالي لكبح التحيز في سلوك السياسة المالية التي تترك تكاليف على الاقتصاد ، إذ ينقسم التحيز إلى ثلاث فئات (الكبيسي والعبيدي ، ٢٠١٧: ٣)

١- سياسة مالية متذبذبة إذ إن سوء توظيف السياسة المالية يولد تقلبات في النشاط الاقتصادي ، لاسيما على الناتج والاستهلاك والاستثمار ، فضلا عن تأثيراتها غير العادية على تقلبات دورة الأعمال ، تتجسد بانخفاض معدلات النمو على المدى الطويل .

٢- السياسة المالية الدورية ، تشير الأدلة التجريبية إلى إن السياسة المالية المسايرة للدورة الاقتصادية ، تنعكس سلباً على الأداء الاقتصادي حيث يزداد الإنفاق في أوقات الرخاء اكبر من زيادة الضرائب ، الأمر الذي حدا ببلدان الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة عند تحليلها لخطط الموازنة للبلدان الأعضاء ، التأكيد على أهمية تجنب السياسة المالية التلقائية ، كونها تحد من فاعلية الميثبات التلقائية ، وتترك موقف مالي لا يتوافق مع حالة الاقتصاد ، ومن ثم تضاعف من حدة التقلبات الاقتصادية .

٣- العجز المفرط ، والناجم عن حقيقة إن الحكومات لا تستوعب بالكامل تكلفة الديون ، مما يستلزم تعديل في السياسة المالية للعودة إلى مسار مستدام ، وهو ما يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد تتجسد بتكاليف إضافية على الإنتاج بسبب عدم اليقين الذي يثبط الحافز على الاستثمارات الجديدة ، ومن ثم تقييد النمو طويل الأجل

٣.٢- القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي.

تحظى مرونة التعامل مع التقلبات الدورية على قدر كبير من الأهمية ، لاسيما أوقات الرخاء ، مما يترك مجالا كافياً للاستجابة المناهضة للدورات الاقتصادية والظروف السيئة وغير المواتية . إذ تم الرجوع إلى نهج قابل للتطبيق لبلوغ أهدافها ، وذلك من خلال القواعد المالية " وهي قيود عديدة دائمة توضع على مجاميع الموازنة تحدد بأهداف رقمية ، يعبر عنها بمؤشر موجز للنتائج المالية ، من خلال تحديد المؤشر التشغيلي الذي تنطبق عليه بغية توجيه السياسة المالية وتمتاز بالبساطة وسهولة رصدها وتشغيلها ونقلها للمستفيدين ، وتخدم أهداف متعددة ، يأتي في مقدمتها تعزيز الاستدامة المالية . لكبح العجز والقدرة على الإيفاء بالتزاماتها المستقبلية ، وضمان المصادقية والمسؤولية المالية الذي يمهد إلى توظيف فعال للأموال العامة وتجنب الإفراط في الإنفاق العام (علي،٢٠١٨: ٦٧)

لاسيما أنها تتطوي على خصائص أساسية هي (هشام،٢٠١٨: ٤٧)

- ١- أنها تمثل قيد يربط قرارات السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية .
- ٢- هي بمثابة مؤشر ملموس لتوجيه السياسة المالية نحو تحقيق أهدافها بشكل أدق يمكن لهذه القواعد إن تساعد الحكومات في تحقيق هدف الانضباط المالي ، وبما يكفل وضع السياسة المالية على مسار مستدام طويل الأجل .
- إذ تلجأ الحكومة إلى اعتماد القواعد المالية بغية | تحقيق جملة أهداف من أهمها الآتي:

- ١- احتواء أو القضاء على التحيز للعجز في إدارة السياسة المالية ، وكبح الإفراط في الإنفاق ، لاسيما في أوقات الرخاء ، إي ضبط النفقات العامة بما ينسجم مع الإيرادات العامة وعدم الإفراط بالإنفاق والذي يؤدي بدوره إلى العجز وتراكمه (الدين العام) ، لضمان المسؤولية المالية والقدرة على تحمل أعباء الديون .
- ٢- استيعاب التكاليف الإقليمية ووضع إطار للتنسيق لأفضل مزيج للسياسة النقدية -المالية ، للتخفيف من هذه الآثار . والتي تشمل على القواعد المالية وأطر الموازنة

على المدى المتوسط لدعم سياسات مالية تنتهج تدابير أكثر تحوطاً وأكثر توازناً ،
والتحسب للصدمات الاقتصادية .

٣- ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إقامة توازن أفضل بين الاستدامة
المالية والمرونة المالية وهو الأصل في القواعد المالية ، كما هو الحال في اليابان بعد
الحرب العالمية الثانية .

٤- احتواء حجم الحكومة ودعم المساواة بين الأجيال . إي عدم تحميل أجيال
المستقبل عبء نفقات حالية ، والذي يؤدي إلى تراكم الدين لتحقيق منافع حالية ،
ويتحمله جيل المستقبل .

يكنم التحدي الذي يشوب القواعد المالية الافتقار إلى المرونة ، لاسيما عند مواجهة
صددمات كبيرة مثل الأزمة المالية العالمية (ضعف التكيف مع الصدمات) ، وإذا ما
ألغيت هذه القواعد أو تم تجميدها خلال الصدمات ، فإنها تفقد مصداقيتها ، فضلاً
عن ذلك قد تؤدي القواعد إلى التركيز على الإنفاق الكلي بدلاً من عناصر الإنفاق ()
تشثيت الانتباه من أولويات الإنفاق) ، إذ تقع أضرار التخفيض على برامج الاستثمار
، وتخصيصات مكافحة الفقر ودعم مستوى المعيشة للعوائل واطئة الدخل .

٤.٢- أنواع قواعد الانضباط المالي

لقد حدد صندوق النقد الدولي عدة قواعد للانضباط المالي يمكن ادرجها كما يأتي:

١. قاعدة توازن الموازنة : وبمقتضى هذه القاعدة فإنها تستهدف تقليل عجز
الموازنة إلى مستوى مقبول من خلال ترشيد وضبط الإنفاق العام ورفع كفاءته على
وفق معاهد « ماستريخت » التي تضع الحد الأقصى للعجز المقبول ضمن دول
الاتحاد الأوروبي بنحو (٣ %) من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ إن الدافع الأساس
وراء ذلك هو أن زيادة العجز سوف يلغي تأثير الإنفاق العام أو تخفيض الضريبة
على الطلب الكلي ، ولاسيما أنه يتطلب أموالاً وفيرة لتغطيته ، فضلاً عن مزاحمة
القطاع الخاص ، مما يحد من فاعلية السياسة المالية في تحقيق استقرار البلد (مجيد
وصباح ، ٢٠١٦ : ٢٢)

٢. **قاعدة الدين :** إن هذه القاعدة تهدف الى تحديد وجهة آمنة لأجمالي الدين العام الذي يمكن أن يتحمله المجتمع من دون أن تحدث آثاراً سلبية على الاقتصاد وقد حدد صندوق النقد الدولي فإن معدل الدين العام المقبول دولياً ينبغي أن لا يتجاوز ٣% من الناتج المحلي الإجمالي .

٣. **قاعدة الإنفاق :** وعلى وفق هذه القاعدة أن تضع حداً للإنفاق الكلي بنحو عام أو الإنفاق التشغيلي بنحو خاص ، من حيث القيمة المطلقة أو معدلات النمو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، مع مدة زمنية تتراوح ما بين (٥-٣) سنوات ، والتي يمكن اعتمادها على نحو ملائم كأداة تشغيلية للتأثير في تحجيم فجوة اتساع الدين العام .

٤. **قاعدة الإيرادات :** وتحدد القيود العليا والدنيا للإيرادات المتوقعة للحد من الأعباء الضريبية المفرطة ، والعمل على تحسين تحصيل الإيرادات الفعلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

٥. **القاعدة الذهبية :** بمعنى أن الاقتراض خلال الدورة الاقتصادية محدد الى جانب الاستثمار ، أي إن عملية تمويل الاستثمارات في البلد تتم من خلال الاقتراض ، وتجدر الإشارة هنا الى ان البلدان الغنية بالموارد الناضبة تواجه مجموعة تحديثات كالمرض الهولندي أو محدودية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية ، أو السياسة المالية القصيرة الأجل ، بسبب التقلبات الحاصلة في أسعار تلك الموارد الناضبة كسعر النفط الخام مثلاً (صالح، ٢٠١٢: ٣٢)

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

٣.١- تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق بعد عام ٢٠٠٤

تقتضي الاجراءات التي تعتمدها الحكومة للتأثير في الأداء الاقتصادي الكلي ، ابتداء معرفة مسار السياسة المالية ونطاق تأثيراتها عبر أدواتها الرئيسية المتمثلة بالموازنة العامة في التصدي للتقلبات الاقتصادية الدورية التي يتعرض إليها اقتصاد البلاد وكيفية المحافظة على مستويات الاستقرار ، من خلال تقييم بعض أوجه إدارة الطلب

الكلي والقدرة على تعجيل النمو في الناتج المحلي الإجمالي(علي و احمد ، ٢٠١٧ : (١١١).

١.١.٣- تحليل النفقات العامة.

تعد النفقات العامة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها في مجمل الاقتصاد من خلال توظيفها لإشباع الحاجات العامة ، وفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية

جدول (١) النفقات العامة(الجارية والاستثمارية) (مليار دينار) ونسب الاسهام بالنفقات العامة

(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	اجمالي النفقات	معدل النمو السنوي %	النفقات الجارية	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة بالنفقات	النفقات الاستثمارية	معدل النمو السنوي %	نسبة الاسهام
٢٠٠٤	٣١٥٢١.٤	—	٢٧٥٩٧.٢	—	٠.٨٧٥٥٠٧	٣٩٢٤.٣	—	٠.١٢٤٤٩٦
٢٠٠٥	٣٠٨٣.١	-٢.٢	٢٧٠٦٦.١	-١.٩	٨.٧٧٨٨٥٩	٣٧٦٥	-٤.١	١.٢٢١١٧٣
٢٠٠٦	٣٧٤٩.٥	٢١.٦	٣٤٩١٧.٦	٢٩	٩.٣١٢٩٠.٢	٢٥٧٦.٩	-٣١.٦	٠.٦٨٧٢٦٥
٢٠٠٧	٣٩٣٠.٨.٣	٤.٨	٣٢٧١٩.٨	-٦.٣	٠.٨٣٢٣٨٩	٦٥٨٨.٥	١٥٥.٧	٠.١٦٧٦١١
٢٠٠٨	٦٧٢٧٧.٢	٧١.٢	٥٢٣٠.١.٢	٥٩.٩	٠.٧٧٧٣٩	١٤٩٧٦	١٢٧.٣	٠.٢٢٢٦.٠١
٢٠٠٩	٥٥٥٨٩.٧	-١٧.٤	٤٥٩٤١.١	-١٢.٢	٠.٨٢٦٤٣٢	٩٦٤٨.٧	-٣٥.٦	٠.١٧٣٥٧
٢٠١٠	٧٠١٣٤.٢	٢٦.٢	٥٤٥٨٠.٩	١٨.٨	٠.٧٧٨٢٣٥	١٥٥٥٣.٣	٦١.٢	٠.٢٢١٧٦٥
٢٠١١	٧٨٧٥٧.٧	١٢.٣	٦٠٩٢٥.٦	١١.٦	٠.٧٧٣٥٨٣	١٧٨٣٢.١	١٤.٧	٠.٢٢٦٤١٧
٢٠١٢	١٠٥١٣٩.٦	٣٣.٥	٧٥٧٨٨.٦	٢٤.٤	٠.٧٢٠٨٣٨	٢٩٣٥١	٦٤.٦	٠.٢٧٩١٦٢
٢٠١٣	١١٩١٢٧.٦	١٣.٣	٧٨٧٤٦.٨	٣.٩	٠.٦٦١٠٢٩	٤٠٣٨٠.٧	٣٧.٦	٠.٣٣٨٩٧
٢٠١٤	١١٣٤٧٣.٥	-٢٩.٩	٥٨٦٢٥.٥	-٢٥.٦	٠.٥١٦٦٤٥	٢٤٩٣٠.٨	-٣٨.٣	٠.٢١٩٧٠.٦
٢٠١٥	٧٠٣٩٧.٥	-٣٧.٩	٥١٨٢٢.٨	-١١.٦	٠.٧٣٦٢٨٨	١٨٥٦٤.٧	-٢٥.٥	٠.٢٦٣٧١٢
٢٠١٦	٦٧٠٦٧.٤٣	-٤.٧	٥١١٧٣.٤	-١.٣	٠.٧٦٣٠١٤	١٥٨٩٤	-١٤.٤	٠.٢٣٦٩٨٥
٢٠١٧	٧٥٤٩٠.١١	١٢.٥٦	٥٩٠٢٥.٧	١٥.٣	٠.٧٨١٩	١٦٤٦٤.٥٠	٣.٥	٠.٢١٨١٠.١
٢٠١٨	٨٦٧٩٨.١	١٤.٩٨	٧٠١٤٣.٤	١٨.٨	٠.٨٠٨١٢١	١٦٩٨٥	٣.١	٠.١٩٥٦٨٤
٢٠١٩	١١٠٩٢.٣	-٨٧.٢٢	١٠٥٣٦.٣	-٨٤.٩	٠.٩٤٩٨٧٥	٢٠٦٣٤.٥	٢١.٤	١.٨٦٠٢٥٤
٢٠٢٠	١٥٣٤٨.٨	٣٨.٣٧	١٢٠٨٧.٦	١٤.٧	٠.٧٨٧٥٢٧	٤٥٤٩٠.٢	١٢٠.٤	٢.٩٦٣٧٦٣

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية- دائرة المحاسبة / نشرات مختلفة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

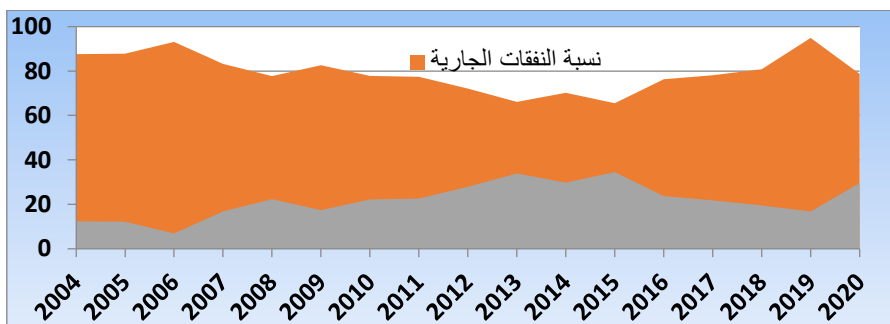
ومن معطيات الجدول (١) والشكل (١) يتضح بان الإنفاق العام في عام ٢٠٠٤ بلغ (٣١٥٢١.٤) مليار دينار، إذ بلغت نسبة النفقات الجارية من الإنفاق العام (٠.٨٧٥٥٠٧%) ، مقابل النزول اليسير للنفقات الاستثمارية ونسبة (٠.١٢٤٤٩٦%) من الإنفاق العام ، وهو ما يعزى إلى توسع الجهاز الإداري للحكومة بسبب التعيينات الجديدة لاسيما في الجيش والشرطة والناجم عن إعادة هيكلة

التشكيلين ، واستحداث المؤسسات الحكومية مثل هيئة النزاهة ، مفوضية الانتخابات ، فضلا عن التعديلات التي أجريت على رواتب الموظفين ، وفي عام ٢٠٠٥ انخفضت النفقات العامة وبنسبة انخفاض بلغت (٢.٢%) عن العام السابق ، إذ أسهمت النفقات الجارية (٨.٧٧٨٨٥٩%) من النفقات العامة ، في حين انخفضت النفقات الاستثمارية بنسبة (٤.١ % -) وبنسبة إسهام في النفقات العامة (١.٢٢١١٧٣%)، ويعزى ذلك إلى الأحداث الأمنية بعد سنة ٢٠٠٣ وعدم قدرة العراق من استعادة نشاطه الاقتصادي، اخذت النفقات العامة بالتزايد وبمعدل نمو سنوي بلغ (٧١.٢%) وذلك في عام ٢٠٠٨ ، ويعود ذلك إلى استمرار زيادة التوظيف في الدوائر الحكومية ، وإصدار قانون الرواتب الجديد ، والذي تم بموجبه تعديل سلم الرواتب ، الأمر الذي تطلب زيادة الإنفاق لمواكبة هذه التطورات ، فضلا عن تزايد الإنفاق الحكومي لمواجهة التحديات الأمنية التي مر بها العراق ، وفي عام ٢٠٠٩ انخفضت النفقات العامة وبنسبة (١٧.٤%-) عن العام السابق ، لتسجل النفقات الجارية نسبة انخفاض (١٢.٢ %) ، والنفقات الاستثمارية نسبة انخفاض (٣٥.٦%-) ، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في لأسواق الدولية ومنها أسواق النفط ، والتي انعكست بانخفاض الإيرادات المتأتية من المبيعات النفطية ، لتشكل قيلاً تجسد بضغط الإنفاق العام ، بعد عام ٢٠١٠ وما تلاه وبفعل توقيع عقود جولات التراخيص مع الشركات النفطية العالمية ، تمكنت الحكومة من الحصول على إيرادات حفزتها على زيادة الإنفاق ، لاسيما إطلاق المبادرات لتطوير القطاع الزراعي والصناعي ، فضلا عن مبادرات تطوير الكوادر العلمية من خلال فتح قنوات لإكمال الدراسات العليا في الخارج ، وهو ما انعكس على استمرار زيادة النفقات لاسيما النفقات الجارية ، لتسجل في عام ٢٠١٣ معدل نمو سنوي بلغ (١٣.٣%) ، في عام ٢٠١٤ وبسبب عدم أقرار الموازنة العامة ، واستمرار التداعيات التي فرضتها التطورات السياسية والأمنية (واستناداً إلى قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥) لسنة ٢٠٠٤ الذي خول وزير المالية صرف ما يعادل (١ إلى ١٢) من موازنة عام

٢٠١٣ وبشكل شهري) ، إذ تم تقليص الإنفاق العام وإبقائه دون مستويات الإنفاق التي تحققت في عام ٢٠١٣ وذلك بما يتوافق مع الإيرادات النفطية التي كانت آخذة في الانخفاض ، إذ انخفضت النفقات العامة بنسبة (٣٠%) عن العام السابق ، لتسجل النفقات الجارية ما نسبته (٠.٦٦١٠٢٩%) من إجمالي النفقات ، والنفقات الاستثمارية (٠.٣٣٨٩٧%) في عام ٢٠١٦ بلغ معدل نمو إجمالي الإنفاق العام (٤.٧%-) ، لتشكل النفقات الجارية نسبة (٠.٧٣٦٢٨٨%) من إجمالي الإنفاق العام ، والنفقات الاستثمارية وبنسبة (٠.٢٣٦٩٨٥%) من النفقات العامة ، في عام ٢٠١٧ بلغ معدل نمو إجمالي الإنفاق العام (١٢.٥٦ %) ، لتشكل النفقات الجارية نسبة (٠.٧٦٣٠١٤%) من إجمالي الإنفاق العام ، والنفقات الاستثمارية وبنسبة (٠.٢١٨%) من النفقات العامة، في عام ٢٠١٨ بلغ معدل نمو إجمالي الإنفاق العام (١٤.٩٨%) ، لتشكل النفقات الجارية نسبة (٠.٨٠٨١٢١%) من إجمالي الإنفاق العام ، والنفقات الاستثمارية وبنسبة (٠.١٩٥٦٨٤%) من النفقات العامة في عام ٢٠١٩ بلغ معدل نمو إجمالي الإنفاق العام (٨٧.٢٢%-) ، لتشكل النفقات الجارية نسبة (٠.٩٤٩٨٧٥%) من إجمالي الإنفاق العام ، والنفقات الاستثمارية وبنسبة (١.٨٦٠٢٥٤%) من النفقات العامة في عام ٢٠٢٠ بلغ معدل نمو إجمالي الإنفاق العام (٣٨.٣٧%) ، لتشكل النفقات الجارية نسبة (٠.٧٨٧٥٢٧%) من إجمالي الإنفاق العام ، والنفقات الاستثمارية وبنسبة (٢.٩٦٣٧٦٣%) من النفقات العامة ، يتضح مما تقدم أن النمط العالي من التخصيصات الجارية الذي يهيمن على الموازنة العامة والتي تمثل ما نسبته أكثر من (٨٠%) من إجمالي الإنفاق العام ، ولم تترك للاستثمار والتنمية الحقيقيين إلا النصيب الجزئي (٢٠%) ، فهي لا تزال تشكل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات ومن ثم فإن تخفيض النفقات الجارية لا يتمتع بالمرونة الكافية نظراً لحساسية مكوناتها ، وما لذلك من تداعيات اجتماعية سلبية ، والتي تمس حياة معظم المواطنين فضلاً عن قدرتها العالية على الامتصاص والانتعاش والتنفيذ

المالي . بينما تتحرف الطاقة الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية وهبوطها عن معدلات الانتفاع الحقيقي والمالي .

الشكل (١) نسب الاسهام بالنفقات الجارية والاستثمارية الى النفقات العامة.



المصدر: الجدول (١)

٢.١.٣ - تحليل الإيرادات العامة

تعد العوائد المالية التي تحصل عليها الحكومة أو إحدى هيئاتها ، ذات أهمية في إستراتيجية السياسة المالية ، والتي تخصص لتمويل الأنفاق الحكومي الجاري . إذ يتكون هيكل الإيرادات الجارية في العراق من الإيرادات النفطية ، والإيرادات الضريبية ، والإيرادات الأخرى والتي تتضمن إيجار ممتلكات تابعة للحكومة من الدور والأراضي ، وإيرادات خدمات الحكومة المركزية للغير وغيرها .

جدول (٢) هيكل مكونات الإيرادات العامة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (مليار دينار)

السنة	الإيرادات بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %	إيرادات نفطية	نسبة المساهمة بالإيرادات	الإيرادات الضريبية	نسبة المساهمة بالإيرادات %	إيرادات أخرى	نسبة المساهمة بالإيرادات %
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨.٩	—	٣٢٥٩٣	٩٨.٨	١٥٩.١	٠.٤	٢٣٦.٢	٠.٧
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥.٥	٢٢.٦	٣٤٤٤٨.٥	٩٧.٦	٤٩٥.٣	١.٢	٤٩١.٩	١.٢

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
٤٩٠٥٥.٥	٥٤٩٤٩.٩	٨٠٦٤١	٥٥٢٤٣.٥	٧٠١٧٨.٣	١٠٨٨٠.٧.٤	١١٩٨١٧.٣	١١٣٣٨٤٠	١٠٥٢٦٦	٦٦٤٧٠.٣	٥٤٤٠٩.٣
٢١.٣	١٢	٤٦.٧	-٣١.٥	٢٧	٥٥	١٠.١	-٥	-٧.٥	-٣٦.٥	-١٨.١
٤٦٨٧٣.٢	٥١٩٤٩.٣	٧٦٢٩٧	٥٠١٩٠.٢	٦٣٥٩٤.٢	٩٨٢٤١.٦	١١١٣٢٦	١٠٥٤٥١	١٠٠٧٧٨	٥١٣١٢.٦	٤٤٢٦٧.١
٩٥.٦	٩٤.٥	٩٤.٦	٩٠.٩	٩٠.٦	٩٠.٣	٩٢.٩	٩٣	٩٥.٧	٧٧.٢	٨١.٤
٣٨١.٢	١٢٢٨.٣	٩٨٥.٨	٢٠٥٠.٥	١٥٠.٣.٥	٢٤٠.٨.٢	٢٣١١.١	٢٥١٨.٧	٢٥٢٧	٢٦٢٣	٤٥٣١
٠.٧	٢.٢	١.٢	٣.٧	٢.١	٢.٢	١.٩	٠.٢	٢.٤	٣.٩	٨.٣
١٨٠.١	١٧٨٧.٣	٣٣٥٨.٢	٣٠٠٢.٨	٥٠٨٠.٨	٨١٥٧.٦	٦١٧٩.٩	٥٨٧٠.٧	١٩٦٠.٧	١٢٥٣٤.٧	٥٦١١.٢
٢.٦	٢.٢	٤.١	٥.٤	٧.٢	٧.٤	٥.١	٠.٥	١.٨	١٨.٨	١٠.٣

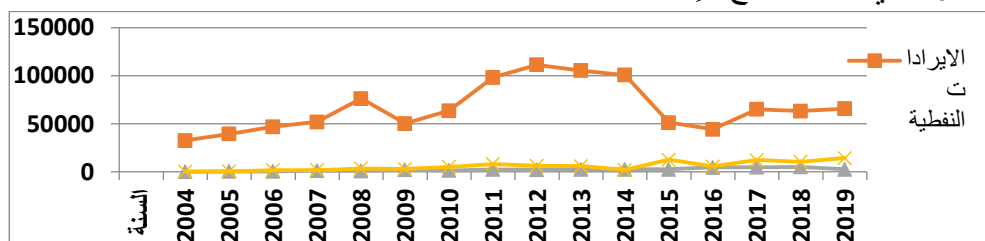
٢٠١٧	٧٧٣٣٥.٩	٢١	٢٥٠٧١.٩	٨٤.١	٤٧٢٩	٢.١	١٢٢٦٤.٠	١٥.٨
٢٠١٨	٨٧١٢٣.٥	١٥	٢٣١٥٤.٣	٧٢.٤	٥٠٣٢	٥.٧	١٠٣٦٥.٨	١١.٨
٢٠١٩	٩٥٥٤٤.٢	١٣	٢٥٦٥٤.٣	٦٨.٧	٢٥٢١.٣	٢.٦	١٤٢٧٤.٦	١٤.٩
٢٠٢٠	٩٨٨٤٢.٣	١١	٢٦٢٥٤.٥	٦٧.٠	٤٠٢٣	٤.٠	١٦٣١٢.٥	١٦.٥

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية- دائرة المحاسبة/ نشرات مختلفة
٢٠٢٠-٢٠٢٤

ومن بيانات الجدول (٢) للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤) والشكل (٢) والمتعلق بالإيرادات العامة ، يتضح بأنها أخذت بالتزايد وبما يسمح به المورد النفطي ، ففي عام ٢٠٠٤ ازدادت الإيرادات بسبب رفع الحظر الاقتصادي المفروض على صادراته النفطية في بداية تسعينيات القرن الماضي . ثم أخذت بالتزايد لتسجل في عام ٢٠٠٨ معدل نمو سنوي بلغ (٤٦.٧%) ويعزى ذلك إلى ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في مكونات الإيراد العام والتي لم تقل عن نسبة (٩٦%) بسبب تحسن أسعار النفط في السوق الدولية ، مما سهل من إمكانية الحصول على إيرادات كافية لتغطية النفقات المتزايدة ، في حين انخفضت نسبة إسهام الضرائب والإيرادات الأخرى بسبب تردي الوضع الأمني وتوقف إمدادات الطاقة لمعظم المصانع والشركات الحكومية والخاصة ، مما انعكس على ضعف مساهمتها في الإيرادات العامة ، وفي عام ٢٠٠٩ انخفضت الإيرادات العامة وبمعدل نمو سنوي (٣١.٥%-) عن العام السابق ، لتسجل نسبة (٤٢.٣%) ، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على أسواق بعد ذلك

أخذت الإيرادات بالتزايد وذلك في عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو (١٠.١%) ، ويعود ذلك إلى زيادة كميات النفط المنتجة ، فضلا عن ارتفاع الأسعار في السوق وزيادة مساهمة الإيرادات الأخرى بسبب التحسن الملموس في الوضع الأمني وإعادة تأهيل وتشغيل بعض المصانع الحكومية المتوقفة . إلا أن الإيرادات الضريبية لم تشهد تطور في نسبة مساهمتها وبقيت تساهم بنسب متواضعة خلال المدة أعلاه إلى (١.٩%) ، في عام ٢٠١٤ انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (٧.٥%-) ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية في الأسواق الدولية بسبب تخمة المعروض ، مما حدا بالحكومة إلى اللجوء لتفعيل مصادر أخرى من الإيرادات لاسيما الضريبية منها ، من خلال فرض ضرائب على شركات الهاتف النقال ، وعلى المسافرين ، لترتفع نسبة إسهام الضرائب إلى (٢.٤%) ، وفي عام ٢٠١٥ إذ اتخذت الحكومة بعض التدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية ، لاسيما تنفيذ قانون التعريفية الكمركية الجديد ، ليحل محل ضريبة إعادة الأعمار (٥%) التي فرضتها سلطة الائتلاف المؤقتة سنة ٢٠٠٣ ، وذلك برفع النسب والتوسع التدريجي في الشمول (على سبيل المثال فرض رسم كمركي بنسبة ١٥% على السيارات المستوردة) ، فضلا عن الرسوم على خدمات الهاتف وتذاكر السفر ، والضرائب على دخل الشركات ، والرسوم للتراخيص لبعض الخدمات التي تؤديها الدوائر الحكومية . ولترتفع نسبة إسهام الضرائب لتصل إلى (٣.٩%) ، والإيرادات الأخرى بلغت (١٨.٩%) ، وذلك لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات النفطية التي سجلت نسبة إسهام (٧٧.٢%) ، ولدعم الإنفاق العسكري المتزايد لمحاربة الإرهاب ، في عام ٢٠١٦ وصلت نسبة إسهام إيرادات النفط (٨١.٤%) وإيرادات الضرائب (٨.٣%) ، والإيرادات الأخرى بلغت (١٠.٣%) ، في عام ٢٠١٧ بلغت نسبة إسهام إيرادات النفط (٨٤.٤%) وإيرادات الضرائب (٨.٣ %) ، والإيرادات الأخرى بلغت (١٥.٨%) ، في عام ٢٠١٨ بلغت نسبة إسهام إيرادات النفط (٧٢.٤%) وإيرادات الضرائب (٥.٧%) ، والإيرادات الأخرى بلغت (١١.٨%) ، في عام ٢٠١٩ بلغت نسبة إسهام إيرادات النفط

(٦٨.٧%) وإيرادات الضرائب (٢.٦%) ، والإيرادات الأخرى بلغت (١٤.٩%) ، في عام ٢٠٢٠ بلغت نسبة إسهام إيرادات النفط (٦٧.٠%) وإيرادات الضرائب (٤.٠%) ، والإيرادات الأخرى بلغت (١٦.٥%) ، يتضح مما تقدم إن الإنفاق الحكومي ينمو بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأمد البعيد ، وما لم تنمو الإيرادات الحكومية بوتيرة مماثلة اعتماداً على مصادر اعتيادية ومنظمة يصاب الاقتصاد بعجز مالي بنيوي ، لان النشاط الاقتصادي والقطاع العائلي يتكيفان مع ضرائب منخفضة يتناقص عبئها على الدخل والاستهلاك . والضرائب في العراق محدودة حجماً وفي نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ولذلك تبقى فاعليتها محدودة لتوجيه الاستثمار والموارد ، لاسيما أنها توسعت بالإعفاءات دون جدوى واضحة لا في تشجيع رؤوس الأموال العراقية على المكوث ، ولا في استقبال رؤوس أموال أجنبية بالقدر الذي يتناسب مع الإعفاءات .



المصدر: الجدول (٢)

الشكل (٢) هيكل مكونات الإيرادات العامة

٣.١.٣ - تحليل الفائض أو العجز في الموازنة العامة.

يعد تمويل أنشطة الإدارة الحكومية والخدمات العامة ، وتطوير وإدامة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ، من الوظائف المباشرة للموازنة العامة ، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال تتبع مسار الموازنة العامة ، وحالات العجز والفائض التي تشهدها .

جدول (٣) فائض وعجز الموازنة (مليار دينار) للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

السنة	اجمالي النفقات بالأسعار الجارية	الإيرادات بالأسعار الجارية	فائض او العجز	ناتج محلي جاري	الفائض / العجز / الناتج المحلي
٢٠٠٤	٣١٥٢١.٤	٣٢٩٨٨.٩	١٤٦٧.٤	٥٣٢٣٥.٤	٢.٨
٢٠٠٥	٣٠٨٣١.١	٤٠٤٣٥.٥	٩٦٠٤.٦	٧٣٥٣٣.٦	١٣

٢٠٠٦	٣٧٤٩.٥	٤٩٠٥٥.٥	١١٥٦١.١	٩٥٥٨٨	١٢.١
٢٠٠٧	٣٩٣٠.٨٣	٥٤٩٦٤.٩	١٥٦٥٦.٥	١١١٤٥٥.٨	١٤
٢٠٠٨	٦٧٢٧٧.٢	٨٠٦٤١	١٣٣٦٣.٨	١٥٧٠٢٦.١	٨.٥
٢٠٠٩	٥٥٥٨٩.٧	٥٥٢٤٣.٥	-٣٤٦.٢	١٣٠٦٤٣.٢	-٠.٣
٢٠١٠	٧٠١٣٤.٢	٧٠١٧٨.٢	٤٤	١٦٢٠٦٤.٦	٠.٣
٢٠١١	٧٨٧٥٧.٧	١٠٨٨٠.٧٤	٣٠٠٤٩.٧	٢١٧٣٢٧.١	١٣.٨
٢٠١٢	١٠٥١٣٩.٦	١١٩٨١٧.٢	١٤٦٧٧.٦	٢٥٤٢٢٥.٥	٥.٨
٢٠١٣	١١٩١٢٧.٦	١١٣٨٤.١	-٥٢٨٧.٥	٢٧٣٥٨٧.٥	-١.٩
٢٠١٤	١١٣٤٧٣.٥	١٠٥٦٠.٩٨	-٧٨٦٣.٧	٢٦٦٤٢٠.٤	-٣
٢٠١٥	٧٠٣٩٧.٥	٦٦٤٧٠.٢٥	-٣٩٢٧.٢٥	٢٠٧٨٧٦.٢	-١.٩
٢٠١٦	٦٧٠٦٧.٤٣	٥٤٤٤٠.٩٢٧	-١٢٦٥٨.٢	١٩٦٥٣٦.٤	-٦.٤
٢٠١٧	٧٥٤٠.١١٥	٧٧٤٢١٧٣	١٩٣٢.٥٨	٢٢٤٦٣٦٣٣	٠.٨
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٨	١٠٦٥٦٩٨٣٣	٢٥٦٩٦٦٤٥	٢٧٢٠.٨٣٨٨٩	٩.٤
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٢	١٠٧٥٦٦٩٩٣	-٤١٥٦٢٩	٢٧٩٧٥٧٦٤٢	-١.٤
٢٠٢٠	٧٦٠.٨٢٤٤٢	٦٣١٩٩٦٨٩	-١٢٨٨٢٧٥٣	٢١٧٤١٣٥٩٤	-٥.٩

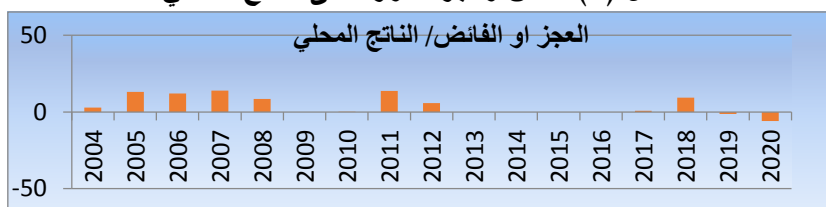
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية- دائرة المحاسبة والجهاز

المركزي للإحصاء/ نشرات مختلفة ٢٠٠٤-٢٠٢٠.

من معطيات الجدول (٣) والشكل (٣) يتضح بان الموازنة العامة حققت فوائض مالية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ ليسجل فائض الموازنة في عام ٢٠٠٤ نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة من (٢.٨%) لتصل إلى (٨.٥%) عام ٢٠٠٨ ، وهذا ناجم عن زيادة الإيرادات النفطية ، فضلا عن انحراف مستوى الانتفاع من الطاقة الاستيعابية للنفقات الاستثمارية ، ليتحول إلى عامل تمويل مضاف ضمن التوسع السنوي في النفقات الجارية للسنة المقبلة . وفي عام ٢٠٠٩ حققت الموازنة عجزاً ونسبة (-٠.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وأثارها على الأسواق الدولية ومنها سوق النفط ، بعدها أخذت الموازنة بتحقيق فوائض لتصل في عام ٢٠١٢ ما نسبته (٥.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود ذلك إلى تحسن أسواق النفط ، فضلا عن زيادة أسعار وكميات النفط المصدرة . في عام ٢٠١٣ حققت الموازنة عجزاً بلغ نسبة (-١.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود لك إلى زيادة النفقات العامة ، ولاسيما النفقات الاستثمارية ونسبة (٢١%) عن العام السابق ، وفي عام ٢٠١٤ حققت الموازنة عجزاً ما نسبته (-٣.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم استمر العجز ليصل إلى ما نسبته (-٦.٤%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في عام ٢٠١٦ ، وفي عام ٢٠١٧ نسبة إلى الناتج المحلي

الإجمالي كانت (%٠.٨)، وفي عام ٢٠١٨ نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت لتصل (%٩.٤)، في عام ٢٠١٩ نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة من (%-١.٤)، اما في عام ٢٠٢٠ فكانت النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي (%-٥.٩) ، ويعود ذلك إلى الظروف التي مر بها اقتصاد العراق من حيث انخفاض الإيرادات النفطية وتزايد الإنفاق لتمويل العمليات العسكرية .

الشكل (٣) فائض وعجز الموازنة الى الناتج المحلي



المصدر: الجدول (٣)

يكشف مسار الموازنة العامة عن قوة تصاعد الإنفاق العام الذي يكاد المورد النفطي يتخلف عن مواكبته ، وهو ما يعكس إن عناصر الإيرادات والنفقات مرآة للوضع الاقتصادي أكثر مما هي أداة للتغيير ، ولأن العراق ليس لديه فوائض متراكمة تستخدم كاحتياطي للاستقرار المالي ، يضطر إلى الاقتراض أو تخفيض الإنفاق والاختيار بينهما صعب ، ومن ثم لا تصبح الكفاءة مضمونة إلا بقدر إسناد الموازنة في أعدادها وتنفيذها على مبدأ الكلفة – الفاعلية لتكون النفقات مشروطة بأدنى التكاليف لتحقيق الغرض المطلوب ، أو مبدأ الكلفة – المنفعة ، بمعنى العائد الأعلى للنفقة .

٢.٣ - تطبيق وتحليل القواعد المالية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٤

١.٢.٣ - تطبيق وتحليل القواعد المالية في اقتصاد العراق بعد ٢٠٢٠-٢٠٠٤

يعد الانضباط المالي احد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، ومن ثم فإن وضع قواعد مالية صريحة وواقعية ، وتطبيقها من شأنها إن تسهم في تعزيز الانضباط

المالي . من بيانات الجدول (٤) والذي يوضح النسب المسموح بها لكل قاعدة من القواعد المالية ، ومدى إمكانية تطبيقها في اقتصاد العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، يتضح بأن اقتصاد العراق قد تجاوز النسب المسموح بها ، باستثناء قاعدة الإيرادات / النفقات، إذ تجاوزت قاعدة الدين إلى الناتج المحلي النسبة المحددة والتي هي بحدود (٦٠%) ، فضلا عن قاعدة توازن الموازنة ، والقاعدة الذهبية ، وذلك في عام ٢٠٠٤ لغاية عام ٢٠٠٧ ، ويعزى ذلك إلى الديون المتراكمة من السنوات السابقة ، مما خلف تركه ثقيلة على الاقتصاد ، قيدت من تهيئة مقدمات صحيحة للنمو والاستقرار ، مما حدا بالحكومة إلى تسوية الديون السابقة مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، وهما المؤسستان اللتان ألزم قرار مجلس الأمن العراق بالتعامل معهما وعدهما بوابة الدخول إلى نادي باريس لحل - مشكلة المديونية الخارجية ، والتي ساعدت الاتفاقية الطارئة لبلدان ما بعد الصراع، في عام ٢٠٠٤ حصل العراق على خصم في مديونيته الخارجية ونسبة (٨٠%) على إن يواصل الاتفاق مع الصندوق ضمن ما يسمى بترتيبات الاستعداد الائتماني بين الأعوام ٢٠٠٥ ونهاية عام ٢٠٠٨ ، وان جل تلك الاتفاقية قد نصت على مسألة تلازم خفض المديونية بإصلاح المؤسسات المالية بما يحقق الشفافية ويرفع من الجدارة الائتمانية للعراق، بعد عام ٢٠٠٨ أخذت مؤشرات القواعد المالية الصورة الايجابية وهي ادني من الحدود النسبة المعيارية المعتمدة ، ويعود ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية التي تحققت بفعل زيادة كميات الإنتاج فضلا عن أسعار النفط في السوق الدولية ، وانخفاض معدلات التضخم لتصل إلى المرتبة العشرية الواحدة .

جدول(٤) مؤشرات القواعد المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	الدين/ الناتج المحلي ٦٠%	عجز فائض الموازنة/ الناتج المحلي ٣%	الإيرادات/ النفقات ١٠٠%	عجز الموازنة/ النفقات الاستثمارية (القاعدة الذهبية) اقل من ١٠٠%
٢٠٠٤	٢١٦	٢.٨	١٠٤.٧	٣٧
٢٠٠٥	١٥٩	١٣	١٣١.٢	٢٥٥
٢٠٠٦	١٢١	١٢.١	١٣٠.٨	٤٤٩
٢٠٠٧	٩١	١٤	١٣٩.٨	٢٣٨
٢٠٠٨	٥١	٨.٥	١١٩.٩	٨٩
٢٠٠٩	٦١	-٠.٣	٩٩.٤	-٤
٢٠١٠	٤٦	٠.٣	١٠٠.١	٠.٣
٢٠١١	٣٨	١٣.٨	١٣٨.٢	١٦٩

٢٠١٢	٣١	٨.٥	١١٤	٥٠
٢٠١٣	٣٢	-١.٩	٩٥.٦	-١٣
٢٠١٤	٣٣	-٣	٩٣	-٣٣
٢٠١٥	٤٨	-١.٩	٩٤.٤	-٢١.٢
٢٠١٦	٦٠	-٦.٤	٨١.١	-٧٩.٦
٢٠١٧	٦٢	٠.٨	١٠٢.٨	١١.٢
٢٠١٨	٧١	٩.٤	١٠٣.١	٥٢.٧
٢٠١٩	٧٥	-١.٤	١٠٦.٤	٤٧.٤
٢٠٢٠	٨٠	-٥.٩	١٠٤.٨	٥٨.٣
التقييم	سلبي	مقبول	جيد	سلبي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية- دائرة المحاسبة والجهاز المركزي للإحصاء/ نشرات مختلفة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

في عام ٢٠١٤ وما تلاه سجل اقتصاد العراق مؤشرات سلبية للقواعد المالية والذي يتجسد بتجاوز النسب المعيارية المعتمدة فيها ، ويعود ذلك إلى التحديات التي واجهها اقتصاد العراق حيث تزايد الإنفاق العسكري وتزايد موجات النزوح الداخلي ، بسبب العمليات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية في المناطق الغربية والشمال الغربي من العراق ، وما يتطلبه من زيادة الإنفاق لتوفير الغذاء والدواء والإيواء للنازحين ، فضلا عن انخفاض الإيرادات النفطية ، الأمر الذي يعكس هشاشة الاقتصاد وعدم قدرته لمواجهة الأزمات ، كونه اقتصاد أحادي الجانب ، وبغية تجاوز هذه العقبات والتقلبات غير المرغوبة ينبغي إتباع القواعد المالية الساندة لضمان سياسة مالية فاعلة تسعى إلى تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي في العراق ، لاسيما وانها تعد صمام أمان للممارسة العملية للسياسة المالية ، إلا إن ضمان تحقيق السياسة المالية لدورها النظري في تحفيز الاقتصاد ينبغي إن تتزامن مع قواعد أخرى مؤازرة ، والتي تتمثل بالقواعد الآتية

(العاني ، ٢٠١٨:٧٤-٧٥)

١- ضمان التوأمة ما بين الأدوات المالية التي تؤثر على جانب الطلب وجانب العرض في الاقتصاد : إذ تعتمد السياسة المالية الحالية على جانب الطلب الكلي في الاقتصاد من ناحية استعمال الضرائب وتمويلها للنفقات الجارية للحكومة (التي تغطي حجماً على النفقات الاستثمارية) ، وهو ما ينبغي على الحكومة إن تضمن

استعمال الإيرادات الضريبية مع المثلثات المالية التلقائية بشكل يحفز النمو الاقتصادي ، عن طريق زيادة دخول الشرائح الفقيرة من السكان (في جانب الطلب) ، وتمويل نفقات استثمارية من شأنها تحسين نوعية العرض الكلي في الاقتصاد .

٢- الأخذ بعين الاعتبار الآثار طويلة الأمد للقرارات التابعة للسياسة المالية : ينبغي للقرارات التي تتخذ بشأن السياسة المالية إن تأخذ بعين الاعتبار الفوائد والتكاليف الاقتصادية على الأمدين القصير والطويل ، وذلك انطلاقاً من إن تمويل النفقات الاستثمارية (أو الجارية) عن طريق القروض ، على سبيل المثال ، يترتب تكاليف على الأجيال اللاحقة مما يضر باستدامة هذه السياسات ، فضلاً عن ذلك ينبغي للسياسة المالية إن تكون استباقية لمراحل الدورة الاقتصادية ، لا إن تكون رد فعل متأخر (يتحقق ذلك عن طريق اعتماد المثلثات المالية التلقائية) ، بعبارة أخرى توظيف السياسة المالية الاستباقية لكبح مسببات الانحراف وتصحيح مسار النشاط الاقتصادي ، ولا تقتصر على تخفيف اثر هذا الانحراف من خلال توظيف السياسة المالية التلقائية .

٣- التغير في السياسة المالية ينبغي إن يكون تدريجياً ومتوقعاً : تتبوء السياسة المالية أهمية كبيرة في القرارات الاستثمارية للمستثمرين ، سواء المحليين ام الاجانب ، لذا فان إي تغير في السياسة المالية ينبغي إن يكون متوقعاً وان يتم بشفافية ، وذلك من منطلق الحفاظ على استقرار البيئة التشريعية للحكومة ، لاسيما إن التغير في السياسة المالية من شأنه إن يعرض المستثمرين إلى تكاليف إضافية ويزيد من درجة المخاطر

٤- ضمان المواءمة ما بين السياسة المالية والسياسة النقدية : يعد التباطؤ الزمني من التحديات التي تواجه عمل السياستين المالية والنقدية ، وان اختلفت من حيث طول المدة بين السياستين ، لاسيما إن فجوة الاعتراف ما بين اتخاذ القرار وتحقيق الأثر المطلوب على الاقتصاد ، هي اقصر بالنسبة للسياسة النقدية ، مقارنة بالسياسة المالية ، ومن ثم فان ضمان استباقية السياسة النقدية للسياسة المالية ، ينبغي تناسق

السياستين وعدم تناقضها ، إذ في وقت الانكماش الاقتصادي ، ينبغي للسياسة النقدية إن تتخذ إجراءات توسعية من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي ، لتتكامل مع السياسة المالية التي تخدم ذات الهدف .

٢.٢.٣ - تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية

كما أشرنا في الفصل الثاني أن مواجهة المخاطر الناتجة عن الأزمات المالية فقد تمّ اللجوء إلى مؤشرات الانضباط المالي كمؤشرات للسياسة المالية الوقائية لذا سيتم في هذا المبحث تحليل مؤشرات الانضباط المالي في العراق وعلاقتها بالأزمات المالية خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ وكما يأتي :

١.٢.٢.٣ - مؤشرات الانضباط المالي وعلاقتها بسعر الصرف الحقيقي

إنّ تقلبات أسعار الصرف تعد واحدة من الأزمات التي قد يتعرّض لها النشاط الاقتصادي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص ، بسبب رعية الاقتصاد العراقي وكونه اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد بدرجة أساسية على ما يتم تصديره من النفط الخام والمرتبطة بدرجة أساسية بالأسواق العالمية لذا فقد تمّ التعبير عن الأزمة في أسعار الصرف بسعر الصرف الحقيقي لكونه يعكس القيمة الحقيقية للعملة لذلك سيتم بيان مؤشرات الانضباط المالي وتحليل علاقتها بسعر الصرف الحقيقي في العراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ إذ يلاحظ من خلال الجدول (٥) الذي يبين مؤشرات الانضباط المالي ومدى علاقتها بسعر الصرف الحقيقي إذ يتضح أنّ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٤ بلغت (370%) في حين أنّ نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٥٨.٩٢%) أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (٦١.٦٦%) مقابل سعر صرف حقيقي مقداره (٤٨٤١) دينار في حين أنّ نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام بلغت (١٠.٩٨%) إذ يلاحظ أنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة

الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مع سعر الصرف الحقيقي خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ في حين أنّ العلاقة عكسية كانت مع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام .

الجدول (٥) مؤشرات الانضباط المالي وعلاقتها بسعر الصرف الحقيقي

السنوات	نسبة الدين العام GDP / (%٦٠)	نسبة النفقات العامة / GDP (%٣٠-٣٥)	نسبة الإيرادات / GDP العامة (%)	نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام (%)	سعر الصرف الحقيقي (دينار)
٢٠٠٤	370.81	58.92	61.66	1.98	4841
٢٠٠٥	223.29	41.71	54.71	2.28	3703
٢٠٠٦	126.52	39.03	51.06	2.12	2502
٢٠٠٧	83.82	35.11	48.81	7.02	1687
٢٠٠٨	44.02	42.46	50.90	21.47	1477
٢٠٠٩	55.01	42.23	41.97	13.33	1334
٢٠١٠	47.06	43.00	43.03	20.26	1327
٢٠١١	33.56	36.03	49.77	24.31	1308
٢٠١٢	27.76	41.11	46.72	41.35	1298
٢٠١٣	25.80	46.43	42.53	61.01	1285
٢٠١٤	27.03	42.46	39.49	49.13	1297
٢٠١٥	52.54	35.88	33.88	18.01	1303
٢٠١٦	65.29	33.74	27.37	12.25	1348
٢٠١٧	67.29	33.61	34.47	10.89	1356
٢٠١٨	39.73	29.72	39.17	12.79	1330
٢٠١٩	41.34	39.94	38.45	21.12	1342
٢٠٢٠	75.89	34.99	29.07	1.94	1394

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على :

- وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة .
 - وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية لأعوام مختلفة
- أما خلال عام ٢٠٠٨ فقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (٤٤%) في حين أن نسبة النفقات العامة والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت لتبلغ (٤٢.٤٦%) (٥٠.٩٠%) على التوالي بينما تراجع قيمة سعر الصرف الحقيقي خلال العام نفسه لتبلغ (١٤٧٧) دينار مع ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام والتي بلغت (٢١.٤٧%) ، واستمرت حالات التذبذب في مؤشرات الانضباط المالي (ارتفاعاً وانخفاضاً) حتى عام ٢٠١٤ والذي شهد العراق حالة من عدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية والسياسية (الأزمة المزدوجة) إذ بلغت

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٧%) في حين بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤٢.٤٦%) وأن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٤٢.٥٣%) في حين بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام (٤٩.١٣%) مقابل سعر صرف حقيقي مقداره (١٢٩٧) دينار ، واستمرت أيضاً حالات التذبذب في مؤشرات الانضباط المالي (ارتفاعاً وانخفاضاً) خلال المدة ٢٠١٥-٢٠٢٠ مع وجود ارتفاع طفيف في قيم سعر الصرف الحقيقي خلال المدة نفسها ، وعند حلول عام ٢٠٢٠ الذي شهد حدوث أزمة كورونا التي أثرت بشكل كبير على واقع الاقتصاد العالمي فقد شهدت خلالها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً لتبلغ (٧٥.٨٩%) في حين تراجعت كل من نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (٣٤.٩٩%) ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (٢٩%) وكذلك نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام إذ بلغت (١.٩٤%) مع ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي ليلبلغ (١٣٩٤) دينار خلال عام ٢٠٢٠.

٢.٢.٢.٣ - مؤشرات الانضباط المالي وعلاقته بالتضخم

تتأثر معدلات التضخم عادةً بعوامل عديدة فالتوسع في حجم النفقات العامة وسيما الجارية منها من الممكن أن تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم إذا كان حجم الطلب يفوق حجم الإنتاج ، لذلك فلا بد من وضع برامج إصلاحية واضحة من قبل السلطات المالية وأصحاب القرار وتكون من أولوياتها السيطرة على معدلات التضخم وذلك من خلال اللجوء إلى مؤشرات مالية وقائية ضابطة سواء من خلال تقليل حجم الدين العام وترشيد النفقات العامة سيما الجارية منها والعمل على زيادة النفقات الاستثمارية

إذ نلاحظ من خلال بيانات الجدول (٦) والمتعلقة بمؤشرات الانضباط المالي وعلاقته بمعدلات التضخم أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٤ بلغت (٣٧٠%) في حين بلغت نسبة النفقات العامة ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٥٨.٩٢%) و (٦١.٦٦%) على التوالي وسجلت نسبة

النفقات الإستثمارية إلى الدين العام نسبة متدنية خلال العام نفسه لتبلغ (١.٩٨%) عندما كانت معدلات التضخم (٣٧%) خلال عام ٢٠٠٤ ، وشهدت هذه النسب تراجعاً خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة إذ سجلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً لتبلغ (٨٣.٨٢%) خلال عام ٢٠٠٧ في حين تراجعت نسبة النفقات العامة ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (٣٥.١١%) و (٤٨.٨١%) على التوالي مع تراجع معدلات التضخم لتبلغ (١٢.٧٠%) خلال العام نفسه وهذا يعني وجود علاقة طردية بينهما ، أما نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام ارتفعت لتبلغ (٧%) خلال عام ٢٠٠٧ وهذا يرتبط بعلاقة عكسية مع معدلات التضخم وسجلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجع آخر خلال عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٤٤%) في حين أن نسبة النفقات العامة ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت لتبلغ (٤٢.٤٦%) و (٥٠.٩٠%) وارتفعت نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام هي الأخرى لتبلغ (٢١.٤٧%) خلال ذات العام مقابل معدل تضخم مقداره (٨.٣٠%) كما في الجدول الآتي :

الجدول (٦) مؤشرات الانضباط المالي وعلاقتها بمعدلات التضخم

السنوات	نسبة الدين العام GDP / (%)	نسبة النفقات العامة / GDP (%)	نسبة الإيرادات العامة / GDP (%)	نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام (%)	معدلات التضخم (%)
٢٠٠٤	370.81	58.92	61.66	1.98	37.00
٢٠٠٥	223.29	41.71	54.71	2.28	53.20
٢٠٠٦	126.52	39.03	51.06	2.12	30.80
٢٠٠٧	83.82	35.11	48.81	7.02	12.70
٢٠٠٨	44.02	42.46	50.90	21.47	8.30
٢٠٠٩	55.01	42.23	41.97	13.33	2.40
٢٠١٠	47.06	43.00	43.03	20.26	5.60
٢٠١١	33.56	36.03	49.77	24.31	6.10
٢٠١٢	27.76	41.11	46.72	41.35	1.90
٢٠١٣	25.80	46.43	42.53	61.01	2.20
٢٠١٤	27.03	42.46	39.49	49.13	1.40
٢٠١٥	52.54	35.88	33.88	18.01	0.10
٢٠١٦	65.29	33.74	27.37	12.25	0.20
٢٠١٧	67.29	33.61	34.47	10.89	0.40
٢٠١٨	39.73	29.72	39.17	12.79	0.20
٢٠١٩	41.34	39.94	38.45	21.12	0.50
٢٠٢٠	75.89	34.99	29.07	1.94	6.10

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على :

- وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة .
- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية لأعوام مختلفة .

ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول (٦) أن قيم المؤشرات الخاصة بالانضباط المالي استمرت بالارتفاع والانخفاض بسبب عدم استقرار الوضع الاقتصادي في العراق منذ عام ٢٠٠٤ وما تلاها من أزمات مالية خلال عام ٢٠٠٨ فضلاً عن الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال عام ٢٠١٤ وآخرها أزمة كورونا التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص واستمرت هذه التقلبات حتى عام ٢٠٢٠ إذ بلغت خلالها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (75.89%) في حين بلغت نسبة النفقات العامة ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (34.99%) و (29.07%) وبلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الدين العام (1.94) مقابل معدل تضخم (٦.١٠%) .

٣.٢.٢.٣ - مؤشرات الانضباط المالي وعلاقتها بالبطالة

إن الأحداث التي عصفت بالواقع الاقتصادي العراقي منذ الثمانينيات ولغاية الآن أدت إلى إنهاك الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة ونتج عنها تدمير البنى التحتية سيما القاعدة الصناعية فضلاً عن إنهيار القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي والخدمي التي كانت سبباً أساسياً في انتشار ظاهرة البطالة في العراق نتيجةً لضعف الاستثمار وانخفاض معدلاته بشكل كبير وضعف النظام التعليمي وعدم دعم وتطوير القطاع الخاص فضلاً عن عدم وجود الرغبة الحقيقية (حسين والشرع ، ٢٠٢٠ : ٢٨٤-٢٩٢) .

إن امكانية التخلص من هذه الظاهرة تتطلب اجراءات حقيقية من قبل صنّاع القرار لمعالجة لذلك سيتم بيان تطور معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث وعلاقتها بالمؤشرات الخاصة بالانضباط المالي فمن خلال الجدول (٧) نلاحظ وجود علاقة بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة إذ

بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣٧٠%) مقابل معدل بطالة (٢٦.٨٩%) خلال عام ٢٠٠٤ لتتخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغت (٤٤%) خلال عام ٢٠٠٨ مقابل معدل بطالة مقداره (١٦%) وهذه يعني أن هناك علاقة طردية بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين معدلات البطالة حتى عام ٢٠٠٨ ، ثم عاودت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الإرتفاع خلال عام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لتتخفض بعدها إلى (٢٥.٨٠%) خلال عام ٢٠١٣ مقابل معدل بطالة مقداره (٨.٨٣%) واستمرت هذه النسبة بالإرتفاع والإنخفاض حتى بلغت (٧٥.٨٩%) خلال عام ٢٠٢٠ لتبلغ مقابلها معدلات البطالة (١٦.٢%) ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بينهما والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية الدين العام الذي يتم الحصول عليه يوجه لأغراض استهلاكية وأن ما يوجه لأغراض الإستثمار والمشاريع التنموية هي نسبة قليلة مقارنة مع الأغراض الإستهلاكية .

الجدول (٧) مؤشرات الانضباط المالي وعلاقتها بمعدلات البطالة

السنوات	نسبة الدين العام / GDP (٦٠%)	نسبة النفقات العامة / GDP (٣٥-٣٠%)	نسبة الإيرادات العامة / GDP (%)	نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام (%)	معدلات البطالة (%)
٢٠٠٤	370.81	58.92	61.66	1.98	26.89
٢٠٠٥	223.29	41.71	54.71	2.28	17.88
٢٠٠٦	126.52	39.03	51.06	2.12	17.35
٢٠٠٧	83.82	35.11	48.81	7.02	19.2
٢٠٠٨	44.02	42.46	50.90	21.47	16.02
٢٠٠٩	55.01	42.23	41.97	13.33	14.21
٢٠١٠	47.06	43.00	43.03	20.26	12.16
٢٠١١	33.56	36.03	49.77	24.31	17.4
٢٠١٢	27.76	41.11	46.72	41.35	14.32
٢٠١٣	25.80	46.43	42.53	61.01	8.83
٢٠١٤	27.03	42.46	39.49	49.13	9.98
٢٠١٥	52.54	35.88	33.88	18.01	16.78
٢٠١٦	65.29	33.74	27.37	12.25	10.8
٢٠١٧	67.29	33.61	34.47	10.89	13.65

14.17	12.79	39.17	29.72	39.73	٢٠١٨
13.78	21.12	38.45	39.94	41.34	٢٠١٩
16.2	1.94	29.07	34.99	75.89	٢٠٢٠

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على :

- وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة .
- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية لأعوام مختلفة .

كما يتضح من خلال الجدول (٧) أن هناك علاقة قوية ما بين نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة إذ بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٥٨.٩٢%) خلال عام ٢٠٠٤ في حين بلغت معدلات البطالة (٢٦.٨٩%) خلال العام نفسه ، ثم سجلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ لتبلغ (٤١.٧١%) و (٣٩%) و (٣٥.١١%) على التوالي في حين بلغت معدلات البطالة (١٧.٨٨%) و (١٧.٣٥%) و (١٩.٢%) على التوالي ، وعادت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغت (٤٣%) خلال عام ٢٠١٠ وكنتيجة طبيعية نلاحظ تراجع معدلات البطالة لتبلغ (١٢.١٦%) خلال العام نفسه ، ثم عادت انخفاضها خلال عام ٢٠١١ لتبلغ (٣٦%) مع زيادة في معدلات البطالة لتشهد نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حالة من عدم الاستقرار خلال الأعوام اللاحقة إذ بلغت (٤٢.٤٦%) خلال عام ٢٠١٤ مقابل معدل بطالة مقداره (٩.٩٨%) واستمر هذا التذبذب بالارتفاع والانخفاض في نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات البطالة حتى بلغت (٣٣.٧٠%) مقابل معدل بطالة مقداره (١٣.٨%) خلال عام ٢٠٢١ ، ومن ثمّ يمكن القول أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية لأنّ نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تراجع معدلات البطالة .

ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول (٧) هناك علاقة قوية بين نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين معدلات البطالة إذ تبين بيانات الجدول أنّ هناك علاقة طردية بين المتغيرين فزيادة نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وهذه النتيجة منطقية ، لأنّ زيادة الإيرادات العامة في البلدان غير الريفية عادةً ما تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وذلك لأنّ أغلب الإيرادات تأتي من الضرائب لما لها من

أثر انكماش على الاقتصاد ، أما في البلدان الربية مثل العراق فإنَّ زيادة الإيرادات العامة تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة كون هذه الإيرادات توجه أغلبها للإنفاق العام دون أن يكون هناك اقتطاع من الدخول

كما يتضح أيضاً من خلال الجدول (٧) أنَّ هناك علاقة قوية بين نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام إذ بلغت (١.٩٨%) خلال عام ٢٠٠٤ في حين بلغ معدل البطالة (٢٦.٨٩%) خلال نفس العام وشهدت نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام تنذباً واضحاً خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٣ ارتفاعاً وانخفاضاً لتسجل أعلى ارتفاع لها خلال عام ٢٠١٣ لتبلغ (٦١%) بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية للعراق وارتفاع أسعار النفط بعد أزمة عام ٢٠٠٨ في حين بلغت معدلات البطالة (٨.٨٣%) ، لتتخفض هذه النسبة خلال الأعوام اللاحقة لتسجل انخفاضاً كبيراً خلال عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا مقابل معدل بطالة مقداره (١٦.٢%) ثمَّ بلغت (٨.٣٦%) خلال عام ٢٠٢١ بسبب التخفيف من بعض اجراءات الإغلاق التي كانت سائدة آنذاك ثمَّ بلغت معدلات البطالة خلال العام ذاته (١٣.٨%) ، وكنتيجة طبيعية إنَّه كلما ارتفعت نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام أدى ذلك إلى تراجع معدلات البطالة.

٤.٢.٢.٣ - مؤشرات الانضباط المالي وعلاقتها خدمة الدين العام

يعاني العراق كغيره من البلدان النامية من أزمة تراكم الديون ومن المعروف أنَّه كلما ارتفع حجم الدين العام كلما أدى ذلك إلى ارتفاع خدمة الدين العام الذي يعد واحداً من متغيرات الأزمة المالية .

الجدول (٨) مؤشرات الانضباط المالي وعلاقتها بخدمة الدين العام

السنوات	نسبة الدين العام / GDP (١٠%)	نسبة النفقات العامة / GDP (٣٠-٣٥%)	نسبة الإيرادات العامة / GDP (%)	نسبة النفقات الإستثمارية إلى الدين العام (%)	خدمة الدين العام (مليون دينار)
٢٠٠٤	370.81	58.92	61.66	1.98	396302
٢٠٠٥	223.29	41.71	54.71	2.28	386617
٢٠٠٦	126.52	39.03	51.06	2.12	960174
٢٠٠٧	83.82	35.11	48.81	7.02	9187
٢٠٠٨	44.02	42.46	50.90	21.47	185144
٢٠٠٩	55.01	42.23	41.97	13.33	88775
٢٠١٠	47.06	43.00	43.03	20.26	51436
٢٠١١	33.56	36.03	49.77	24.31	1076669
٢٠١٢	27.76	41.11	46.72	41.35	2023998
٢٠١٣	25.80	46.43	42.53	61.01	1973223

3209608	49.13	39.49	42.46	27.03	٢٠١٤
3607791	18.01	33.88	35.88	52.54	٢٠١٥
2252182	12.25	27.37	33.74	65.29	٢٠١٦
2115987	10.89	34.47	33.61	67.29	٢٠١٧
2453282	12.79	39.17	29.72	39.73	٢٠١٨
3440871	21.12	38.45	39.94	41.34	٢٠١٩
8244246	1.94	29.07	34.99	75.89	٢٠٢٠
10112859	8.36	35.74	33.70	52.23	٢٠٢١

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة .
- وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام ، بيانات لأعوام مختلفة .
- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية لأعوام مختلفة .

يلاحظ من الجدول (٨) أن خدمة الدين العام في العراق بلغت (٣٩٦٣٠٢) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٤ ثمَّ بلغت (٣٨٦٦١٧) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٥ لترتفع إلى (٩٦٠١٧٤) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٦ لتشهد تذبذباً بالارتفاع والانخفاض خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغت (51436) مليون دينار خلال عام ٢٠١٠ ثمَّ أخذت فوائد وأقساط الدين العام بالتوسع خلال مدة البحث حتى بلغت (٨٢٤٤٢٤٦) مليون دينار خلال عام ٢٠٢٠ ، وإنَّ هذا التوسع في خدمة الدين العام يعد واحداً من

ضغوط التي تُمارس على الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في حجم الدين العام والأساليب التي تُستخدم لإدارته وطرق تمويل هذا الدين ، كما نلاحظ أنَّ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت تراجعاً خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٤ ويعود ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية واستعمال جزء منها لسداد جزء من الدين العام الداخلي ثمَّ عاودت الارتفاع خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغت (٥٢.٢٣%) خلال عام ٢٠٢١ ، كما يلاحظ من خلال الجدول (٨) ان هناك علاقة وثيقة بين نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين خدمة الدين وكنتيجة طبيعية إنَّ زيادة نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى تراجع خدمة الدين العام على اعتبار أنَّ خدمة الدين العام تُدفع وتدخل ضمن بنود النفقات العامة .

كما يلاحظ من خلال بيانات الجدول (٨) أنَّ هناك علاقة بين نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين خدمة الدين العام خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ هي علاقة عكسية وكنتيجة طبيعية ، لأنَّ زيادة نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من

الممكن أن تزيد من فرص سداد فوائد وأقساط الدين العام ، أما خلال الأعوام اللاحقة ونظراً لإرتباط حجم الإيرادات العامة في العراق بأسعار النفط العالمية نلاحظ أنَّ نسبة هذه الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت تقلبات عدة بسبب الأزمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي أثرت جميعها بأسعار النفط في حين أن خدمة الدين العام أخذت بالتوسع خلال المدة ٢٠٠٧-٢٠٢٠ ، أما علاقة نسبة النفقات الإستثمارية بخدمة الدين العام فهي من المفترض أن تكون علاقة عكسية على اعتبار أن النسبة الأكبر من الدين توجه لأغراض استثمارية تدر عائداً اضافياً يمكن من خلاله تسديد جزء من الدين وخدماته ولكن من الملاحظ أن ما يوجه لأغراض الإستهلاك أكبر من الأغراض الإستثمارية .

- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤ - الاستنتاجات :

١. من خلال التحليل للبيانات المستخدمة في هذا البحث نلاحظ انخفاض درجة الانضباط المالي في العراق نتيجة للسياسة المالية التوسعية غير المنضبطة اذ يلاحظ ارتفاع النفقات العامة الى الناتج المحلي وهو ما يعني زيادة تدخل الحكومة في الاقتصاد
٢. من خلال تحليل المؤشرات المستخدمة في البحث نلاحظ انخفاض درجة الاستقرار الاقتصادي في العراق وان سبب عدم الاستقرار هو عدم انضباط السياسة المالية والذي يعود الى عدم الاستقرار الامني والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي خصوصا على المدى البعيد
٣. تعد مؤشرات القواعد المالية ايجابية في بعض سنوات مدة الدراسة ، وهذا التحسن لا يعود الى انضباط السياسة المالية ، بقدر ما يعكس الطفرة او الارتفاع في اسعار النفط فضلا عن كميات الانتاج وهو ما اثبته هشاشة الوضع المالي في السنوات ٢٠١٤، و ٢٠١٥ و ٢٠١٦.
٤. يمثل الاستقرار الاقتصادي الشرط الضروري للنمو الاقتصادي ، الا ان الشرط الكافي يمثل دور الانضباط المالي كحاضنة للاستقرار والنمو والحد من الفقر
٥. يترتب على تطبيق القواعد المالية اثار مختلفة وحسب الطريقة التي يستجيب لها السياسية المالية للصدمات ففي ما يتعلق بالصدمات الناتجة عن قاعدتي توازن الموازنة او

الدين العام عادة ما تهيء درجة من المرونة لتوفير التمويل اللازم ومن ثم تساهم في تخفيض النفقات.

٦. ان تعاضم الفوائض المالية في الموازنة العامة ناجم عن ضعف تنفيذ المشاريع الاستثمارية .

٧. تعد مؤشرات القواعد المالية ايجابية في بعض السنوات وهذا التحسن لا يعزى الى الانضباط المالي فقط بل بسبب الارتفاع الحاصل في اسعار النفط الخام .

٢.٤ - التوصيات:

١. تبني سياسة مالية قادرة على توليد استثمارات محركة للعجلة الاقتصادية من خلال اعادة تخطيط اولويات الانفاق الاستثماري في القطاع الحقيقي.

٢. انشاء صناديق للثروة السيادية وتنويعها بمختلف الادوات المالية .

٣. الاهتمام بالدور التمويلي للضرائب وذلك لتحرير الانفاق العام من سيطرة سعر النفط وتقلباته التي تحكمه عوامل خارجية.

٤. تقيد الانفاق الحكومي وعدم السماح بزيادة حجم الانفاق عند زيادة المورد النفطي .

٥. ضرورة وجود إرادة حقيقية وقناعة قوية تامة لدى صنّاع القرار في العراق مع ضرورة العمل والبدء بالإصلاحات التي تتعلق بالهيكل الاقتصادي العراقي والتي تُؤمن متطلبات التحول إلى اقتصاد متنوع وهذا يتطلب إصلاحات حقيقية فعلية وواقعية من قبل الحكومة بحيث تتعلق هذه الإصلاحات بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وعدم اقتصره على قطاع معين دون آخر في الإنتاج والتصدير .

المصادر :

١. حسين ، عبد الأمير ناصر والشرع ، رحيم كاظم حسن (٢٠٢٠) البطالة في العراق

الآثار والمعالجات دراسة تحليلية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد (٩) ، العدد (٣٥) .

٢. صالح، كظهر محمد(٢٠١٢) السياسة النقدية للعراق / بناء الاستقرار الكلي للحفاظ

على نظام مالي سليم ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد .

٣. صندوق النقد الدولي ، (٢٠١٦) ، قواعد الانضباط المالي .

٤. علي ، احمد بريهي (٢٠١٨) التمويل وسوق صرف والتنمية في اقتصاد نفطي ، ط٢ ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان
٥. عماد محمد علي و احمد، محمد شهاب(٢٠١٧) القواعد المالي بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٤)، مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(٦٢).
٦. فرج، حسين مهجر والعاني ، عماد محمد علي ، (٢٠١٨)، دور سياسي الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٤)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد(٥٩)
٧. الكبيسي، محمد صالح والعبدي ، اسراء سعيد صالح(٢٠١٧) ، قياس وتحليل تأثير الصدمات الانفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠١٤-١٩٩٠) ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد(٢٦).
٨. مجيد ، يوسف علي، جراح ، نعيم صباح (٢٠١٦) ، استخدام بعض مؤشرات الاقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي في العراق ، مجلة الخليج العربي ، العدد(٤٤) ، المجلد(٢-١) ، جامعة البصرة
٩. محمد ، عمرو هشام(٢٠١٨) المالية العامة والسياسات المالية وتطور يتهما الحديثة، ط ٣، مكتب العراق للطباعة والنشر ، بغداد .
١٠. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات وارقام الموازنة العامة(٢٠١٨-٢٠٠٤) .
١١. وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة ، اعداد وسنوات مختلفة(٢٠٢٠-٢٠٠٤).
١٢. وزارة المالية، دائرة الدين العام ، اعداد وسنوات مختلفة(٢٠٢٠-٢٠٠٤).
١٣. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية ، اعداد وسنوات مختلفة(٢٠٢٠-٢٠٠٤).

اثر استقلالية البنك المركزي العراقي على معدل التضخم في العراق

للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

The Impact of Iraqi Central Bank Independence on Inflation Rate in Iraq for the period 2004-2019

الباحثين

محمد رافع صبار

مصرف الرشيد/فرع جامعة الانبار ٥٨٣

moh18n3001@uoanbar.edu.iq

محمد غازي محيسن

دائرة العمل والشؤون الاجتماعية / هيئة الحماية الاحماية الاجتماعية في الانبار

احمد عباس هادي

الهيئة العامة للضرائب /دائرة الضريبة في الانبار

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة البحث باستخدام النماذج القياسية، فمن خلال التحليل الاقتصادي والقياسي باستخدام اختبار التكامل المشترك والاختبارات الخاصة به، وانطلاقاً من فرضية مفادها إن هناك علاقات إيجابية مباشرة وغير مباشرة بين استقلالية البنك المركزي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد توصل البحث إلى



مجموعة من الاستنتاجات أهمها هو ان استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة، كما لا تعني عزلة السياسة النقدية عن السياسة الاقتصادية بمعناها الشامل

إذ لا يوجد معنى حقيقي في فصل السياسة النقدية عن السياسات الأخرى، فقوة الاستقلالية تأتي من خلال التنسيق بين السياسات، والتناغم مع الاستقرار الكلي للاقتصاد، والاستخدام الأمثل للموارد ونتيجته على التضخم. وقد توصل البحث الى مجموعة من التوصيات أهمها هو منح البنك المركزي العراقي المزيد من الصلاحيات وحدود أوسع فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسة النقدية، وإبعاده عن التأثيرات الحكومية وغير الحكومية، وتقنين أهدافه ومحاولة حصرها في أهداف رئيسة محددة يكون استقرار الأسعار ومحاربة التضخم في مقدمتها، وذلك من خلال تعديل أو تشريع القوانين، وتوفير الوسائل والإمكانيات الفعلية لتحقيق استقلالية للبنك المركزي.

Abstract

The research contributed to measuring the independence of the Central Bank on some of the macroeconomic diversities in Iraq during the research period using standard correlations, through economic and econometric analysis using an integration test and its own tests, and based on the Nassa hypothesis that there are direct and indirect cooperative relationships between the independence of the bank and the private commercial sectors. Totally. The research has led to a set of implications, the most important of which is that the independence of the central bank does not mean much comprehensively from the government, nor does it mean the isolation of confirmed policy from economic policy in its comprehensive sense There is no real meaning in separating monetary policy from other policies. The strength of independence comes through coordination between policies, harmony with the overall stability of the economy, and the optimal use of resources and its impact on inflation. The research

reached a set of recommendations, the most important of which is granting the Central Bank of Iraq more Wider powers and limits with regard to formulating and implementing monetary policy, keeping it away from governmental and non-governmental influences, codifying its objectives and trying to limit them to specific main objectives, of which price stability and combating inflation are at the forefront, through amending or legislating laws, and providing actual means and capabilities to achieve independence for the central bank.

١- المبحث الاول/منهجية البحث

١.١-المقدمة

يعد موضوع استقلالية البنوك المركزية من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية ولاسيما المالية والمصرفية وذلك لأهمية الدور الذي تمارسه البنوك المركزية في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي عموماً والنقدي على وجه الخصوص، كما ويتفق معظم الخبراء الاقتصاديين على أن استقلالية البنك المركزي هدفٌ مرغوبٌ فيه، لأنه يساعد في الحفاظ على مستوى الأسعار على المدى الطويل، كما إن المزيد من استقلالية البنك المركزي تؤدي إلى المزيد من المصداقية في مواجهة مشكلة التضخم، وفي الوقت الذي شهدت فيه معظم البنوك المركزية استقلالاً في كثير من البلدان المتقدمة، إلا أن البنوك المركزية في معظم البلدان النامية مازالت تعاني من التبعية الشديدة للحكومات المركزية مما أثر ذلك على مصداقيتها وأداء وظائفها، وفي هذا السياق فإن التشريعات النقدية في العراق أستمريت ولمدة طويلة من الزمن في حالة من الجمود وعدم المرونة والمواكبة لمتطلبات العصر، ومن ثم عانت السياسة النقدية نتيجة لهذا من قصور في فاعليتها للتأثير في الاقتصاد الوطني من خلال أدواتها، إلى جانب عدم وضوح معالمها.

ونظراً للتطورات الاقتصادية العالمية الحالية وضرورة مواكبة العراق لها نشأت الحاجة إلى القيام بتفعيل دور السياسة النقدية في العراق وفق المتطلبات الاقتصادية، وكانت

أولى الخطوات متمثلة بإصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) لضمان استقلالية البنك المركزي العراقي ومن ثم السياسة النقدية في العراق.

٢.١ - أهمية البحث:

تتعلق أهمية البحث من إن استقلالية البنك المركزي يعد الشرط الأساسي في إمكانية إعداد خطط السياسة النقدية وتنفيذها وبلوغ أهدافها، إذ إن الاستقلالية تمنح المركزي حرية أوسع في قدرته على صنع القرارات، وأداء أفضل في تطبيق الأدوات النقدية، فضلاً عن رفع كفاءة الإدارة النقدية وتعزيز دورها في تحقيق الإصلاح النقدي، ولاسيما بالنسبة للبلدان المتحولة اقتصادياً، إذ إن البنك المركزي العراقي مارس دوراً محورياً وإيجابياً بعد عام ٢٠٠٣ تزامناً مع حصوله على الاستقلالية بحسب القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤.

٣.١ - مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في (ضعف استقلالية البنك المركزي وأثره التضخم، فضلاً عن عمق وتنوع التحديات التي يعاني منها البلد أربك السلطة النقدية وإدارة البنك المركزي في تحديد المهام المكلف بها وتنفيذها).

٤.١ - فرضية البحث:

انطلقت الدراسة في إطارها العام من الفرضية التالية:

إن هناك علاقات إيجابية مباشرة وغير مباشرة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم

٥.١ - هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل مؤشرات استقلالية البنك المركزي العراقي في ضوء القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤. و قياس وتحليل أثر استقلالية البنك المركزي على التضخم في العراق خلال مدة البحث باستخدام النماذج القياسية وبيان اثر هذه العلاقة على الاقتصاد العراقي.

٦.١- منهج البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الاستنباطي في عرض الأساس النظري، والمنهج الوصفي لتحديد وقراءة البيانات اعتماداً على الاحصائيات المتوفرة، كما استخدم الأسلوب القياسي لتقدير إثر استقلالية البنك المركزي على مؤشر التضخم باستخدام نموذج ((ARDL)).

٢- المبحث الثاني/الاطار النظري للبنك المركزي والتضخم

١.٢- مفهوم البنك المركزي

هي مؤسسات عامة تعنى بالتعامل مع المؤسسات أكثر من تعاملها مع الجمهور، وعادة يكون هناك بنك مركزي واحد لكل دولة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد فيها أكثر من (١٢) مصرف معني بالإصدار النقدي تحت سلطة رقابة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي مؤسسة لا تبغي تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى (الهييتي، ٢٠٠٥: ٩١-٩٢).

١.١.٢- المفهوم الاول: يعد البنك المركزي أحد المؤسسات الأساسية في الدولة تسعى الى تحقيق الاهداف العامة للمجتمع وتمثل السياسة النقدية واحد من اهم جوانب السياسة الاقتصادية واحد اهم مجالات عمل البنك المركزي التي تساهم بفعالية في تحقيق هذه الاهداف (حسين، ٢٠١٤: ٢٥٥ - ٢٦٧).

٢.١.٢- المفهوم الثاني: هو عبارة عن مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي، ويطلق عليه في نفس الوقت بنك البنوك أو بنك الحكومة، ويقوم بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية (البحري وصاري، ٢٠١٧: ١- ٢١).

٣.١.٢- المفهوم الثالث: قدرة البنك المركزي على ادارة سياسة نقدية متنسقة مع استقرار الأسعار ومستقل عن التدخل السياسي المباشر (Humpage , 2014: 2-).

٤.١.٢ - **المفهوم الرابع:** يعتبر مؤسسة مكلفة بمسؤولية تنظيم العرض النقدي والتوافر وتكلفة المال في مصلحة الرعاية الاجتماعية (Ajayi , 1999:11-26)

٥.١.٢ - **المفهوم الخامس:** يعرفه MICHEL ALBERT على أنه: السلطة الحكومية التي تقوم بمراقبة تمويل الاقتصاد ، إصدار الأوراق النقدية ، منح القروض للبنوك التجارية في إطار السياسة النقدية ، مراقبة و تسيير نظام المدفوعات المرتبط خاصة بتعويضات الشيكات والتحويلات بين البنوك ، الحرص على صلاية النظام المصرفي (الطيب ونوال ، ٢٠١٧: ١٠٠-١١٥).

٢.٢ - أهداف البنك المركزي

يعد البنك المركزي كيان إداري يختص برسم السياسات النقدية في الدولة، وهو كيان إداري متميز قادر وفاعل على إحكام السيطرة والتوجيه وتحقيق أهداف متعددة للبنك المركزي، ومن هذه الأهداف هي: (Ahmad ، ٢٠١٦ : ١).

أولاً - ان يكون استقرار الأسعار هو الهدف المهيمن طويل الأجل للسياسة النقدية.

ثانياً - على البنك المركزي أن يكون مستقلاً عن الأدوات.

ثالثاً - على البنك المركزي التأكيد على الشفافية والتواصل.

رابعاً - أن يضع الاستقرار المالي كهدف له في جوهره.

خامساً - تحقيق النمو الاقتصادي.

سادساً - تحقيق الاستخدام الكامل.

سابعاً - تحسين ميزان المدفوعات

٣.٢ - البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها في السياسة الاقتصادية

يقدم البنك المركزي خدماته المصرفية للحكومة ويعمل كوكيل مالي لها وذلك بالاحتفاظ بالودائع الحكومية لديه ونقل الأموال النقدية للحكومة من منطقة إلى أخرى من الدولة وإلى الخارج ومن الخارج إلى داخل الدولة، وبيع وشراء الأوراق إلى المالية لحساب

الحكومة والمساعدة على اصدار وتسويق السندات الحكومية وكذلك دفعها عند الاستحقاق ودفع الفوائد عليها وعلى غيرها من الالتزامات الحكومية (البنّي، ٢٠١١: ١٩٤-١٩٥).

بالإضافة إلى ذلك تقوم هذه البنوك بإمداد الحكومة بالأموال اللازمة لمساعدتها على تيسير عملها ومواجهة التزاماتها، وأهم صور العون المالي هي: (الدليمي، ١٩٩٠: ٢٨٦-٢٨٧).

١ - منح سلف نقدية مباشرة قصيرة الأجل في بداية السنة المالية لمقابلة نفقاتها المستمرة وريثما يتم تحصيل الإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم وعادة يتم تحديد مقدار هذه السلف كنسبة من الإيراد الحكومي السنوي المتوقع في قانون الميزانية، على أن تلتزم الحكومة بإعادة المبالغ المستلفة قبل نهاية السنة المالية لمنع تراكم الدين الحكومي.

٢ - تقديم قروض غير مباشرة عن طريق شراء الموجودات المالية الحكومية. كالسندات القصيرة الاجل وأذونات الخزينة مثلاً، لمقابلة عجز نهائي في ميزانية الدولة.

٣ - منح القروض للمؤسسات الانتاجية العامة لتمويل فعاليتها الانتاجية.

٤ - منح سلف استثنائية للحكومة في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية.

وعليه يعدّ البنك المركزي بنك الحكومة بحق، ومستشارها النقدي ووكيلها المالي ووسيلتها في تنفيذ السياسة النقدية، والتعاون في تنفيذ السياسات الاقتصادية الأخرى مع السلطات الاقتصادية في الدولة (الغزالي، ٢٠٠٩: ٢٤٧).

٤.٢- أهداف البنك المركزي العراقي

يهدف البنك إلى تحقيق عدد من الأهداف وكما يأتي: (البنك المركزي، ٢٠٠٤: ١٤).

أولاً- تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق.

ثانياً- تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء الاقتصادي في العراق.

ثالثاً- له الحق في اتخاذ الاجراءات التي يراها ضرورية لتعزيز قدرته في:

- ١- وضع قواعد منظمة لعمل شركات الاقراض وتقديم القروض الصغيرة والمتوسطة واي مؤسسات ماله لا تخضع للتنظيم بموجب القانون العراقي والاشراف عليه.
- ٢- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٥.٢- وظائف البنك المركزي العراقي

هناك الكثير من الوظائف التي يسعى البنك المركزي الى تحقيقها من خلال سياق عمله وتنقسم الوظائف الى وظائف تقليديه والتي يسعى البنك المركزي الى تحقيقها ووظائف مستحدثه ومن هذه الوظائف (البنك المركزي، ٢٠٠٤: ١٤-١٥).

١- صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي.

٢- حيازة جميع الاحتياطي الرسمي الأجنبي للعراق وإدارته.

٣- حيازة الذهب وإدارة مخزون الدولة من الذهب.

٤- تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة.

٥- توفير خدمات السيولة للمصارف.

٦- إصدار العملة العراقية وإدارتها.

٧- تجميع ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي والبيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي.

٨- إصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم أعمالها والإشراف عليها.

٩- فتح وإمساك حسابات عن دفاتر حسابات المصارف المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية.

أما الوظائف المستحدثه للبنك المركزي العراقي هي: (إسماعيل، ٢٠١٧: ٣-٤).

١- تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال استقرار سعر الصرف، واستهداف التضخم.

٢- العمل على تحقيق الاستقرار المالي من خلال تطوير الاسواق المالية، مكافحه غسيل الاموال والجرائم المالية.

٣- الرقابة الاحترازية المبنية على المخاطر وذلك من خلال تطبيق الحوكمة المؤسسية.

٤- التأكيد على سلامه وكفاءه انظمه الدفع، عبر تطوير نظام مدفوعات وطني.

٦.٢ - استقلالية البنك المركزي العراقي

المادة (١٠٠) من الدستور العراقي تنص على ان البنك المركزي العراقي الذي يدير السياسة النقدية، هو هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ويكون البنك مسؤولاً أمام مجلس النواب، بمعنى ان البنك المركزي سيكون مسؤولاً أمام مجلس النواب وليس الحكومة. هذا فضلاً على أن قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ (المادة الثانية، الفقرة ٢) يؤكد على ذلك إذ ينص على (سعياً لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي ولإنجاز مهامه يكون البنك المركزي العراقي مستقلاً ومسؤولاً كما ينص عليه هذا القانون باستثناء ما يحدد خلافاً لهذا القانون، ولن يتلقى البنك المركزي العراقي تعليمات من أي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية. وسيتم احترام استقلالية البنك المركزي العراقي ولا يمكن لأي شخص التأثير وبصورة غير سليمة على أي عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي العراقي خلال أداء واجباته في البنك أو التدخل في أنشطة البنك المركزي العراقي). في ضوء ما تقدم فإن البنك المركزي العراقي يسعى إلى تحقيق أهدافه التي تحددها (المادة الثالثة من القانون المذكور والتي تتمثل في: السعي والحفاظ لتحقيق استقرار السعر المحلي. وتعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي ويستند إلى السوق. ووفقاً لذلك يقوم البنك المركزي أيضاً بتعزيز النمو المستدام والعمالة والرخاء في العراق. وفي ضوء ما تقدم فإنه يستدل على ان هدف مواجهة التضخم له

الأولوية على حساب بقية الأهداف الأخرى، وإن آلية السوق هي التي ستحكم الفلسفة الاقتصادية للدولة (ثويني، ٢٠٠٩: ١-٧).

٧.٢- التضخم

التضخم هو حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض (المحمدي والصبيحي، ٢٠١٨: ٢-٣٤)، يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ مدة طويلة من مشكلة التضخم وكان من أهم العوامل التي أدت إلى تفاقمها هي الحروب وعلى الخصوص حرب الخليج الثانية التي كان لها أثر كبير على الاقتصاد العراقي؛ فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق كل هذه الأحداث أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام وظهور المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة التضخم (العنزي، ٢٠١٣: ٦٣-٨٢).

٨.٢- أثر استقلالية البنك المركزي على التضخم

يُعد التضخم أهم مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم، إذ كلما كان اقتصاد البلد يتميز بمعدلات منخفضة من التضخم دل ذلك على تمتعه بالاستقرار الاقتصادي وبالعكس. تعد ظاهرة التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تهدد جميع الدول بغض النظر عن درجة تطورها وتقدمها الاقتصادي أو نوع النظام الاقتصادي المتبع فيها. وذلك نظرا لقوة أثاره التي تؤدي إلى ضياع فرص الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة لنجاح عملية التنمية، وتعد السياسة النقدية مسؤولة قبل غيرها من السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الضغوط التضخمية ورفع قيمة العملة المحلية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لتوفير فرص قوية للاستقرار التي تساعد على تنشيط النمو وتحقيق أهداف التنمية، وإن الخوف من التضخم كان أساس الدعوة إلى استقلال البنوك المركزية، لمقاومة التوسع النقدي فوق ما تسمح به الطاقة الانتاجية الكلية، واتخاذ التدابير التي تراها مناسبة للسيطرة عليه، دون تعرضها للضغوط، المتأثرة بأوضاع الأمد القصير. وذلك إلى جانب دعم

نمو الناتج والتشغيل. وتستخدم البنوك المركزية أدوات السياسة النقدية المتعارف عليها، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، يعد استقلال السياسة النقدية في الوقت الراهن متزامنا مع استقلال البنوك المركزية وفي معظم البلدان يتم الربط بين استقلال البنك المركزي في أداء وظائفه وانخفاض معدلات التضخم، لأن استقلالية البنوك المركزية تمكنها من القيام بأداء واجباتها والتي من أهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

هذا وفي الوقت الذي شهدت معظم البنوك المركزية استقلالية بدرجات مرتفعة في كثير من البلدان الصناعية و المتقدمة، فإن هذه البنوك مازالت تعاني من التبعية الشديدة للحكومات المركزية في معظم البلدان النامية مما أثر ذلك على أداء وظائفها بالشكل المطلوب (الغالبى والجبوري، ٢٠١٧: ٤٣٥-٤٦١). ، وعليه تكون علاقة التضخم بالاستقلالية علاقة عكسية وقد أجريت كثير من الدراسات التي ركزت على العلاقة بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم ومن هذه الدراسات **R.Bade-M.parkin (1985)** وهي من أولى الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي واستقرار معدل التضخم وقد تم قياس درجة استقلالية البنوك المركزية في (١٢) دولة هي : الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ،ألمانيا ، فرنسا، إيطاليا، كندا، سويسرا، السويد ،بلجيكا، هولندا، اليابان، استراليا من خلال درجة التأثير المالي من قبل الحكومة على البنوك المركزية ، إذ حدد هذا التأثير من خلال مقدرة الحكومة على التأثير على رواتب أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ومقدرة الحكومة على التحكم في ميزانية وتوزيع الأرباح ، كذلك استخدام مقياس آخر مكمل للمقياس الأول وهو درجة تأثير الحكومة على سياسة البنك المركزي وذلك من خلال مقدرة الحكومة على تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي وعزلهم وتحديد عدد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك ، أثبتت نتائج الدراسة أن الاستقلالية المالية للبنوك المركزية والمحسوبة عن طريق التأثير المالي لم تؤثر في معدلات التضخم ، بمعنى آخر لم تكن هناك علاقة واضحة بين درجة الاستقلالية المالية

للبنوك ومعدلات التضخم ، أما بالنسبة للعلاقة بين درجة استقلالية سياسة البنوك المركزية والنتيجة عن تأثير الحكومة على سياسة البنك ومعدلات التضخم فقد أثبتت الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين وهي علاقة عكسية بمعنى أن زيادة درجة استقلالية البنك المركزي ستكون مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة والعكس صحيح (سعيد ورهيف، ٢٠١٧ : ١٣).

هناك دراسة أخرى أعدها (Masiandro et Jabellin ١٩٩٥) لقياس استقلالية البنوك المركزية إذ تم اعتماد مقياسين لهذه الدراسة الأول مبني على أساس معايير اقتصادية يأتي في مقدمتها مقدرة الحكومة على تحديد الشروط المقررة للاقتراض الحكومي من البنك المركزي والأدوات النقدية التي تخضع لإدارة البنك المركزي، والثاني مبني على أساس معايير سياسية مثاله المقياس الذي استخدمه كل من (R.Bade-M.parkin) وقد أعتمد الباحثان في هذه الدراسة بيانات التضخم ودرجة الاستقلالية لخمس دول أخرى ولمدة (١٩٥٠-١٩٨٩) وقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم (الأمين والحبيب، ٢٠١٧ : ٢٢).

٣- المبحث الثالث/الاطار العملي لاستقلالية البنك المركزي على التضخم

أثر الاستقلالية على التضخم

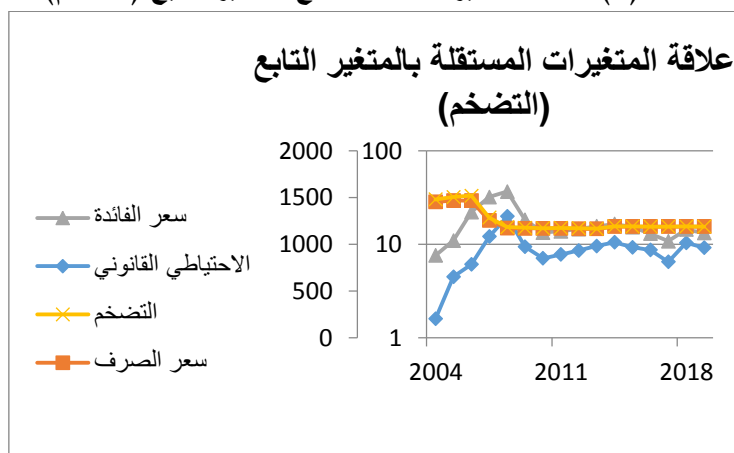
الجدول (١) أثر المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع (التضخم) مليون دينار

البيان	الاحتياطي القانوني	سعر الصرف	سعر الفائدة	التضخم متغير تابع
السنة				
2004	1063722	1453	6	26.8
2005	4501297	1469	6.5	37.1
2006	6192141	1467	16	53.1
2007	12084441	1255	20	30.9
2008	19993802	1172	16.75	12.7
2009	9416761	1170	8.83	8.3
2010	7155093	1170	6.25	2.5

5.6	6	1170	7814853	2011
6.1	6	1166	8624023	2012
1.9	6	1166	9626882	2013
2.2	6	1190	10576103	2014
1.4	6	1190	9390493	2015
0.1	4.33	1190	8707551	2016
0.2	4.3	1190	6505171	2017
0.4	4	1190	10409660	2018
0.2	4	1190	9265983	2019

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث
للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

الشكل (١) علاقة المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع (التضخم)



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

نلاحظ من الجدول والشكل (٢-٨) أن هناك علاقة عكسية بين الاحتياطي القانوني ومعدلات التضخم، فإذا رأى البنك المركزي ان هناك توسع نقدي كبير في المعروض النقدي الناجم عن منح القروض من طرف البنوك التجارية، يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، هذا الإجراء يرغم البنوك التجارية على التشديد في منح القروض لمواجهة الزيادة في النسبة القانونية للاحتياطي. ويؤثر ذلك في معدلات التضخم من خلال تراجعها.

أما بالنسبة لسعر الصرف فهناك أيضا علاقة طردية بينه وبين معدل التضخم، إذ شهد سعر صرف الدينار العراقي خلال فتره الدراسة تحسنا ملموسا نتيجة تمكن البنك المركزي العراقي من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير معتمدا على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتحقيق أهدافه المتمثلة في خفض معدلات التضخم والاستقرار العام للأسعار إذ سجل سعر

١.٣- التقدير الأولي لأنموذج ARDL لأثر استقلالية البنك المركزي على التضخم:

بعد إجراء اختبار سكون للسلاسل الزمنية والتأكد من تكامل الزمنية من درجة (1) أصبح بالإمكان تطبيق منهج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك (منهج اختبار الحدود)، ذو فترات الإبطاء لتقدير العلاقة المتغير المستقل والمتغير التابع والجدول (٣ - ٨) الآتي يبين ذلك:

الجدول (٢) نتائج التقدير الأولي لأنموذج ARDL لمتغير التضخم:

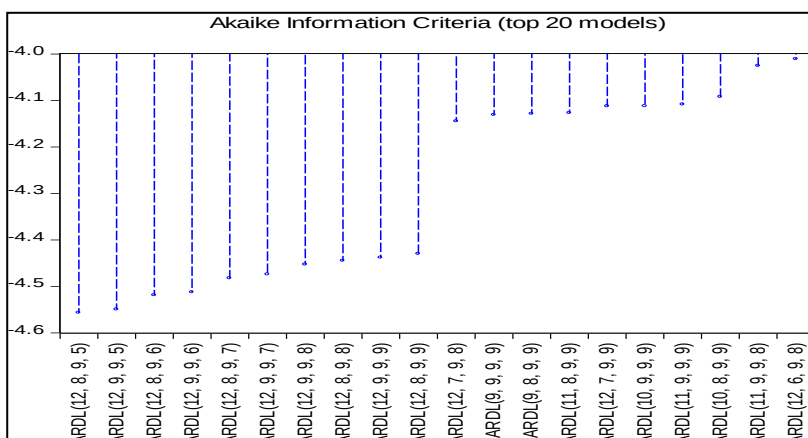
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.572772	0.074122	7.727432	0.0000
Y2(-2)	-0.04342	0.077706	-0.55875	0.5852
Y2(-3)	-0.03711	0.078254	-0.47417	0.6427
Y2(-4)	-0.13824	0.120957	-1.1429	0.2722
Y2(-5)	0.190425	0.129661	1.468636	0.164
Y2(-6)	-0.08821	0.127084	-0.6941	0.499
Y2(-7)	-0.05303	0.126531	-0.41907	0.6815
Y2(-8)	0.003801	0.126917	0.029952	0.9765
Y2(-9)	0.061789	0.103218	0.598631	0.559
Y2(-10)	-0.05123	0.09191	-0.55734	0.5861
Y2(-11)	-0.03879	0.09191	-0.42203	0.6794
Y2(-12)	0.283425	0.064751	4.37714	0.0006
X1	-3.95834	0.284351	-13.9206	0.000
X1(-1)	2.318357	0.441098	5.255873	0.0001
X1(-2)	-0.16592	0.400948	-0.41382	0.6853
X1(-3)	0.005581	0.403063	0.013847	0.9891

X1(-4)	-1.54439	0.389191	-3.96821	0.0014
X1(-5)	0.135777	0.321408	0.422443	0.6791
X1(-6)	-0.05741	0.269459	-0.21306	0.8344
X1(-7)	0.057458	0.271121	0.211926	0.8352
X1(-8)	-1.24134	0.245804	-5.05012	0.0002
X2	59.13259	6.263242	9.441211	0.000
X2(-1)	-40.3401	4.375962	-9.21857	0.000
X2(-2)	-8.24457	3.141101	-2.62474	0.02
X2(-3)	-4.24588	2.972717	-1.42828	0.1751
X2(-4)	10.69527	3.821742	2.798534	0.0142
X2(-5)	-10.1659	3.81503	-2.66469	0.0185
X2(-6)	-1.95514	2.952711	-0.66215	0.5186
X2(-7)	-0.3685	2.948374	-0.12498	0.9023
X2(-8)	45.16858	4.331251	10.42853	0.0000
X2(-9)	-31.6978	3.604803	-8.79321	0.000
X3	-3.78085	0.459097	-8.2354	0.000
X3(-1)	1.478116	0.668079	2.212488	0.0441
X3(-2)	-0.28504	0.554926	-0.51365	0.6155
X3(-3)	-0.23541	0.557094	-0.42256	0.679
X3(-4)	6.578043	0.578751	11.36592	0.000
X3(-5)	-3.51819	0.414881	-8.48001	0.000
C	-24.3863	5.154794	-4.73079	0.0003
R-squared	0.998981	Mean dependent var		0.692883
Adjusted R-squared	0.996289	S.D. dependent var		0.377691
S.E. of regression	0.023007	Akaike info criterion		-4.55668
Sum squared resid	0.007411	Schwarz criterion		-3.13077
Log likelihood	156.4736	Hannan-Quinn criter.		-4.01002
F-statistic	371.0873	Durbin-Watson stat		2.406935
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

ويلاحظ من خلال الجدول (٢) الذي يبين نتائج التقدير الأولي للنموذج أن معامل التحديد **R-squared** بلغ (٠.٩٩) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المستخدم ، أي إن المتغير المفسر (المستقل) تفسر المتغير التابع بنسبة (٩٩%) ، في حين أن (١%) تدخل ضمن حد الخطأ ، كما أن قيمة اختبار **F-statistic** قد بلغت

(٣٧١.٠٨) وهي معنوية عند مستوى أقل من (١%) مما يعني معنوية النموذج المستخدم في تقدير علاقة الطويل الاجل والقصير الأجل ، في حين معامل التحديد المصحح **Adjusted R-squared** بلغ (٠.٩٩) ، كما أن الانموذج الذي تم اختياره حسب منهجية **ARDL** هو (١٢,٨,٩,٥) حسب معايير اختبار فترات الإبطاء (**AIC**) إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير ويمكن النظر إلى الملحق رقم (3) والشكل (٢) يبين ذلك حسب اختبار **AIC**.
الشكل (٣) نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (**AIC**) للمتغير التضخم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

٢.٣ - اختبار الحدود للعلاقة بين إثر استقلالية البنك المركزي والتضخم:

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع التضخم يتم احتساب احصائية (**F**) فإذا كانت قيمة احصائية (**F**) المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة فأنا نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة، والجدول (٣ - ٩) يبين نتائج اختبار الحدود لنموذج (**ARDL**).

الجدول (٣) نتائج اختبار الحدود لأنموذج ARDL استقلالية البنك المركزي والتضخم

Test Statistic	Value	K
F-statistic	53.27948	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.50%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

تظهر النتائج أن قيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (٥٣.٢٧) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (١٠%)، (٥%)، (٢.٥٠%)، (١%) مما يعني وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، لذ سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود توازن طويل الأجل للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع التضخم، ومن ثمَّ وجود علاقة تكامل مشترك بينهما خلال مدة البحث.

٣.٣ - تحليل نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح

الخطأ:

بعد إجراء اختبارات السكون والتأكد من درجة تكامل السلسلة الزمنية بالإضافة إلى التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل، ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعاملات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (٤) يوضح ذلك:

الجدول (٤) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	-0.08943	0.043253	-2.06753	0.0577

D(Y2(-2))	-0.13285	0.043275	-3.06975	0.0083
D(Y2(-3))	-0.16995	0.042973	-3.95486	0.0014
D(Y2(-4))	-0.30819	0.058781	-5.24308	0.0001
D(Y2(-5))	-0.11777	0.068843	-1.71069	0.1092
D(Y2(-6))	-0.20598	0.069058	-2.98269	0.0099
D(Y2(-7))	-0.259	0.064596	-4.00956	0.0013
D(Y2(-8))	-0.2552	0.052917	-4.82262	0.0003
D(Y2(-9))	-0.19341	0.051373	-3.76485	0.0021
D(Y2(-10))	-0.24464	0.050681	-4.82701	0.0003
D(Y2(-11))	-0.28343	0.043753	-6.47792	0.000
D(X1)	-3.95834	0.213792	-18.515	0.000
D(X1(-1))	2.810246	0.260046	10.80672	0.000
D(X1(-2))	2.644326	0.262456	10.0753	0.000
D(X1(-3))	2.649908	0.268132	9.882833	0.000
D(X1(-4))	1.105517	0.189644	5.829443	0.000
D(X1(-5))	1.241294	0.160116	7.752483	0.000
D(X1(-6))	1.183884	0.16179	7.317415	0.000
D(X1(-7))	1.241342	0.161692	7.677186	0.000
D(X2)	59.13259	3.251129	18.18833	0.000
D(X2(-1))	0.8139	1.603087	0.507708	0.6196
D(X2(-2))	-7.43067	1.609029	-4.61811	0.0004
D(X2(-3))	-11.6765	1.64433	-7.1011	0.000
D(X2(-4))	-0.98127	1.80732	-0.54294	0.5957
D(X2(-5))	-11.1471	1.698039	-6.56471	0.000
D(X2(-6))	-13.1023	1.702563	-7.69562	0.000
D(X2(-7))	-13.4708	1.549619	-8.69296	0.000
D(X2(-8))	31.69781	1.512892	20.9518	0.000
D(X3)	-3.78085	0.30456	-12.4141	0.000
D(X3(-1))	-2.53941	0.333671	-7.61051	0.000
D(X3(-2))	-2.82445	0.338478	-8.34454	0.000
D(X3(-3))	-3.05985	0.335524	-9.11962	0.000
D(X3(-4))	3.518191	0.26613	13.2198	0.000

CointEq(-1)	-0.3378	0.018253	-18.5071	0.000
Cointeq = Y2 - (-13.1741*X1 + 53.2223*X2 + 0.7006*X3 -72.1911)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-13.1741	2.864987	-4.59831	0.0004
X2	53.22228	14.47465	3.67693	0.0025
X3	0.700629	0.266568	2.628327	0.0199
C	-72.1911	26.05549	-2.77067	0.015

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

تبين نتائج الجدول (٤) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا ما تبينه معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-٠.٣٣) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (١%) وبما أن قيمة هذه المعلمة سالبة ومعنوية مما يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل ، أي وجود تكامل مشترك بين المتغير الداخل في البحث ، ومن خلال نتائج الجدول (٤) يتضح بأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية أي إن الاختلال في الأجل القصير يمكن تعديله في الأجل الطويل ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني أي إن الاختلال يصحح خلال (٠.٣٣%) من الزمن ، فيلاحظ من خلال الجدول (٣ - ١٠) أن طبيعة العلاقة في الأجل القصير بين التضخم والمتغيرات المستقلة علاقة عكسية ، أما في الأجل الطويل فإن طبيعة العلاقة تكون عكسية أيضاً بين التضخم و(الاحتياطي القانوني) فإذا رأى البنك المركزي إن هناك توسع نقدي كبير في المعروض النقدي الناجم عن منح القروض من طرف البنوك التجارية، يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، هذا الإجراء يرغم البنوك التجارية على التشديد في منح القروض لمواجهة الزيادة في النسبة القانونية للاحتياطي. ويؤثر ذلك في معدلات التضخم من خلال تراجعها، أما بين متغير سعر الصرف فأن العلاقة طردية عندما يرتفع سعر صرف الدولار تنخفض قيمة العملة المحلية وبالتالي يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار (التضخم)، اما بالنسبة للعلاقة بين سعر الفائدة

والتضخم فهي طردية بسبب قيام البنك المركزي بالمحافظة على معدلات التضخم عن طريق زيادة مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية فاستطاع السيطرة على التضخم.

٤.٣ - اختبار دقة الأنموذج ARDL:

١.٤.٣ - اختبار التجانس للتباين (ARCH)

يبين الجدول (٥) بعد إجراء اختبار (ARCH) على السلسلة الزمنية لاختبار ما إذا كانت السلسلة تعاني من وجود مشكلة عدم التجانس أو لا وبعد تطبيق الاختبار تبين ان قيمة الاحتمالية (٠.٠٨) وهي أكبر من (٥%) وهذا يعني أن الأنموذج معنوي وخالف من مشكلة تجانس التباين.

الجدول (٥) نتائج اختبار ثبات التباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.048706	Prob. F(1,49)	0.0871
Obs*R-squared	2.987279	Prob. Chi-Square(1)	0.0839

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

٢.٤.٣ - اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM:

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي. وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كالآتي:

الجدول (٣ - ١٢) نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.676339	Prob. F(1,13)	0.4257
Obs*R-squared	2.571568	Prob. Chi-Square(1)	0.1088

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

بما أن نتائج الاختبارات اثبتت سلامة وجودة النموذج المستخدم وهذا ما يتبين من خلال احتمالية (F) المحتسبة البالغة (٠.٤٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند (٥%) مما يعني معنوية النموذج.

يتبين أيضاً أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم. فعندما يرتفع معدل التضخم فإن البنك المركزي يلجأ أيضاً الى رفع سعر الفائدة لتقليل من معدل التضخم، وعندما ينخفض معدل التضخم يقوم البنك المركزي أيضاً بتخفيض سعر الفائدة، فخلال مدة الدراسة نلاحظ أن الأعوام من (٢٠٠٤-٢٠٠٩) شهدت معدلات تضخم عالية مما أدى بالبنك المركزي إلى اتخاذ إجراء برفع نسبة الفائدة من أجل التقليل من معدلات التضخم، ونجحت في هذا الأمر إذ بلغ معدل التضخم عام (٢٠١٠) (٢.٥) بعد ما كان (٢٦.٨) عام (٢٠٠٤). واستمر البنك المركزي في معالجة التضخم عن طريق سعر الفائدة حتى وصل عام (٢٠١٩) الى (٠.٢).

يتبين من التحليل السابق القرارات السليمة للبنك المركزي في معالجة الحالات الاقتصادية فنرى ان إجراء البنك المركزي تجاه الاحتياطي القانوني في معالجة التضخم كان يصب لصالح الاقتصاد العراقي .

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

١- أثبت التحليل الاقتصادي والقياسي صحة فرضية البحث التي تنص على وجود علاقات إيجابية مباشرة وغير مباشرة بين استقلالية البنك المركزي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٢- إن استقلالية البنك المركزي العراقي بشكل تام تحتاج الى بيئة اقتصادية مستقرة وملائمة وإرادة سياسية فاعلة .

٣- استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة، كما لا تعني عزلة السياسة النقدية عن السياسة الاقتصادية بمعناها الشامل، إذ لا يوجد معنى حقيقي في

فصل السياسة النقدية عن السياسات الأخرى ، فقوة الاستقلالية تأتي من خلال التنسيق بين السياسات ، والتناغم مع الاستقرار الكلي للاقتصاد ، والاستخدام الأمثل للموارد

٤- تمكن البنك المركزي العراقي في المدة التي اعقبت عام ٢٠٠٣ وبفضل اكتسابه درجة مقبولة من الاستقلالية أن يحدد مهامه التي كانت ابرزها استهداف التضخم ، والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية.

٥- وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع (التضخم) والمتغيرات المستقلة، وهذا ما تبينه معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-٠.٣٣) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (١%) وبما أن قيمة هذه المعلمة سالبة ومعنوية مما يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل، أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في البحث.

٢.٤- التوصيات

١- ضرورة احترام استقلالية البنك المركزي من قبل الحكومة من أجل مواصلة الجهود الإصلاحية بما يتلاءم مع سياسات التحول إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً في محاولة للوصول إلى اقتصاد السوق.

٢- ضرورة وجود تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية وبما يخدم السياسة الاقتصادية بشكل عام وسياسة البنك المركزي بشكل خاص .

٣- العناية بأعداد الكفاءات الاقتصادية المتخصصة في مجال السياسة النقدية للمحافظة على مؤشرات مرتفعة من استقلالية البنك المركزي وتفعيل صياغة السياسة النقدية وقراراتها بعيداً عن أي تأثير من قبل الحكومة.

٤- منح البنك المركزي العراقي المزيد من الصلاحيات وحدود أوسع فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسة النقدية، وإبعاده عن التأثيرات الحكومية وغير الحكومية، وتفنين أهدافه ومحاولة حصرها في أهداف رئيسة محددة يكون استقرار الأسعار

ومحاربة التضخم في مقدمتها، وذلك من خلال تعديل أو تشريع القوانين، وتوفير الوسائل والإمكانيات الفعلية لتحقيق استقلالية للبنك المركزي.

المصادر

- ١- الهيئي، احمد حسين علي، 2005، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار ابن الاثير للطباعة والنشر - الموصل.
- ٢- البحري، عبد الله، وصاري، علي، (2017)، **تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة (2014-2000)**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، العدد 13.
- ٣- حسين، هندرين حسن، (2014)، **استقلالية البنك المركزي العراق ودورها في الحد من التضخم**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون.
- ٤- الطيب، فتان، ونوال، بوشنتوف، (2017)، **إثر استقلالية البنك المركزي على اداء السياسة النقدية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية الجزائر، المجلد ٢، العدد ٤.
- ٥- البني، حازم، 2011، **منهجية الاقتصاد النقدي**، ط١، مطابع المكمل - طرابلس - لبنان
- ٦- البياتي، ستار جبار، وسعيد، مشتاق لطيف ، 2020، **العلاقة بين استقلالية البنك المركزي العراقي والتضخم**، ط١ دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- ٧- ألدليمي، عوض فاضل اسماعيل، 19٩٠، **النقود والبنوك**، دار الحكمة للطباعة والنشر - الموصل.
- ٨- الغزالي، عبد الحميد، 2009، **اساسيات الاقتصاديات النقدية " وضعيا واسلاميا مع الاشارة الى الازمة المالية العالمية**، ط٢، دار النشر للجامعات - القاهرة.
- ٩- اسماعيل، علي محسن، (2017)، **السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2015-2016) البنك المركزي العراقي**،

١٠- ثويني، فلاح حسن، (2009)، **استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة _ العدد الحادي والعشرون، الجامعة المستنصرية.

١١- الغالبي، عبد الحسين جليل، والجبوري، سوسن كريم هودان، (٢٠١٦) **العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر -دراسة قياسية-**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية _ المجلد (١٨)، العدد (٢).

١٢- سعيد، احمد محمد فهمي، ورهيف، بلسم حسين، (2017)، **استقلالية البنك المركزي مع الاشارة الى درجة استقلالية البنك المركزي العراقي استنادا الى قانونه رقم 56 لسنة 2004** ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية المقام تحت شعار دور العلوم المحاسبية والمالية في النهوض بواقع المؤسسات الاقتصادية.

١٣- الأمين، صايم محمد، والحبيب، ناصري، 2018، **اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية " دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة د. الطاهر مولاي - سعيدة

١٤- البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩

المصادر الاجنبية

1- Humpage, O. (2014). Independent within—not of—Government: The Emergence of the Federal Reserve as a Modern Central Bank

-2-Ajayi, S. (1999). Evolution and functions of central banks. *CBN Economic & Financial Review*, Vol.37, No.4.

23-Ahmad, P. R. (2016). Role of Central Banks in the Economy. *Polgari Szemle*, Vol.12, No.3

إثر الانضباط المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢
The Impact of Financial Discipline in Enhancing Monetary
Stability in Iraq for the period 2010-2022

الباحث

خالد حسين حمزة

وزارة المالية / مصرف الرشيد

Alssaidy91@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

ينطلق هذا البحث من موضوع غاية الأهمية بالنسبة للإقتصاد العراقي ألا وهو الانضباط المالي ومدى تأثيرها في تعزيز الاستقرار النقدي خاصة وان العراق بلد ريعي يعتمد على القطاع النفطي بشكل اساسي. ويهدف البحث للتحليل وقياس اثر الانضباط المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢ من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج الانحدار ذات فترة الابطاء الموزعة (ARDL) بعد اختبار السكون السلال الزمنية من خلال اختبار ديكي فولر واختبار فبليس بيرون وقد توصل البحث الى عدة نتائج ابرزها غياب الاستقرار النقدي لمعظم مدة البحث وان كانت هناك سنوات قلة لامست نوعاً ما الاستقرار النقدي وهذا يرجع الى عدم ضبط معدلات نمو عرض النقد بشكل يجعلها تتناغم مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يشير الى ان (الزيادة في معدل نمو عرض



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث
الصفحات ٢٧٧-٣٠٣

النقود الواسع فاقت الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المحققة) فضلاً عن وجود علاقة سببية بين قواعد الانضباط المالي والاستقرار النقدي لقد أوصى الباحث بجملة من التوصيات أهمها ضرورة تحقيق الإنضباط المالي، وعلى السياسات الإقتصادية بتطبيق ذلك بإعتباره ضرورة ملحة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

المقدمة

ان الاقتصاد العراقي يعاني من مسار تنموي غير واضح المتمثل بعدم تنوع القاعدة الاقتصادية (الانتاجية) لذا فان الاقتصاد معرض الى مخاطر خارجية كتذبذب أسعار النفط العالمي او مخاطر داخلية كتدهور الوضع الأمني وهذه المخاطر تنعكس على تذبذب الإيرادات النفطية التي هي الشريان الرئيسي للاقتصاد العراقي . فضلاً عن تدخل الدولة ودورها المتزايد في النشاط الاقتصادي والزيادة في أعبائها تبعاً لذلك اصبح حجم النفقات العامة تفوق حجم الإيرادات العامة وكنتيجة لذلك تولد العجز المالي وتفاقت الديون العامة وحالة من عدم الاستقرار الإقتصادي، وبالإشارة إلى مخاطر العجز المالي في الموازنات العامة لصعوبة تحديد و التنبؤ بحجم الإيرادات النفطية المتحققة خلال تقدير الموازنة العامة وتحديد سعر معين لبرميل النفط لأن الموارد النفطية مرتبطة بعامل خارجي هو الطلب والعرض العالمي على النفط وهذا ما يسبب حالة من التوتر والقلق في الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، أي عدم دعم جهود التشغيل والاستثمار لزيادة الإنتاج لذلك ظهر مفهوم الإنضباط المالي بصفته دليلاً إسترشادياً يجب على الحكومات العمل في ظله أو السعي إلى تحقيقه، ولأن الإنضباط المالي أصبح مؤشراً على نجاح السياسة الإقتصادية أو فشلها، لذا يعد موضوع الإنضباط المالي أحد أبرز الموضوعات التي لاقت اهتماماً واسعاً في الكثير من دول العالم سواء كانت متقدمة أم نامية، ولاسيما الدول النامية التي هي غالباً ما تعاني من عجز في موازنتها العامة.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- أهمية البحث

تمكن أهمية البحث في الأثر الذي تتركه قواعد الانضباط المالي في تعزيز الاستقرار النقدي للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢ وفق النسب المحددة بموجب معاهدة ماستريخت التي تجنب حدوث اختلالات هيكليه في الاقتصاد لذا فان البحث يهدف الى التأكيد على ان ضبط النفقات العامة بحسب الإيرادات العامة المتوفرة للقضاء او تقليل من نسبة العجز الموازنة وعدم اللجوء رفع الدين العام عن الحد المسموح به ٦٠% ، فضلاً عن الظروف التي مرت بها الدولة من حروب وعقوبات دولية كل هذا ألقى بظلاله على واقع الاقتصاد العراقي مما جعله يعاني من أزمات مالية مزمنة والسبب الأول فيها طبيعته الريعية فضلاً عن ضعف إيرادات المتغيرات الاقتصادية الأخرى مما يؤكد ضرورة التنسيق والتناغم بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الانضباط المالي.

٢.١- مشكلة البحث

ان ضعف البنية الاقتصادية للعراق واعتماده على القطاع النفطي وعدم توظيف النفقات والإيرادات بالشكل الصحيح، فضلاً عن تبنيه سياسة مالية تقتصر الى ترشيد النفقات العامة، هذا بالتأكيد سينعكس سلباً على الانضباط المالي والذي بدوره سيخلق بيئة نقدية غير مستقرة.

٣.١- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها

١- ان الانضباط المالي له اثر كبير في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

٢- إن مخاطر الزيادة في عجز الموازنة هي سبب رئيس في تفاقم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لذلك فإن الحاجة للإنضباط المالي ضرورة ملحة لا بد أن تسعى اليها السياسات الاقتصادية في البلد.

٤.١ - هدف البحث

يسعى الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها

١- معرفة قواعد الانضباط المالي التي يتم من خلالها تحقيق الانضباط المالي في

العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

٢- معرفة واقع الاستقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

٣- قياس مدى تأثير قواعد الانضباط المالي في تعزيز الاستقرار النقدي للمدة

٢٠١٠-٢٠٢٢

٥.١ - المطلب الأول: الدراسات السابقة

١- قياس وتحليل سياسة الانضباط المالي في تعظيم الإيرادات الحكومية في

العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٩) للباحث معد صالح فرحان ، ٢٠٢١.

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي فضلاً عن النموذج القياسي وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في الإقتصاد العراقي إذا ما استعملت سياسة الانضباط المالي، كذلك الأثر الذي تتركه سياسة الانضباط المالي على تعظيم الإيرادات الحكومية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلائل معنوية بين الإيرادات المالية في الإقتصاد العراقي وسياسة الانضباط المالي وهذا يعني إن وجود الانضباط المالي من خلال سياسة الإيرادات يؤدي إلى تعظيمها.

٢- السياسة النقدية والانضباط المالي وانعكاسهما على أداء الإقتصاد الكلي

العراقي

للباحث حيدر عليوي الشامي ، ٢٠٢٠.

طبقت هذه الدراسة على عينة من السنوات امتدت من (١٩٩٠ - ٢٠١٧) وسلطت

الضوء على إحدى المشكلات المهمة التي يعاني منها الإقتصاد العراقي ألا وهي عدم

وجود تنسيق عال بين السياستين النقدية والمالية، وبينت الدراسة إن السياسة المالية

تفتقر إلى الإنضباط المالي ولا تتصف بالإنفاق الرشيد لإيرادات الثروة النفطية الناضبة وإن تدخل السياسة النقدية لتعقيم أثر السياسة المالية قد يجعل منها سياسة تابعة للسياسة المالية إلى حد معين وإن تعقيم آثار السياسة المالية الذي تقوم به السياسة النقدية يكون ذات تكاليف عالية تتمثل بإنخفاض الإحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية، وإن أهم ما أوصت به الدراسة هو إن الإنضباط المالي القائم على قاعدة توازن الموازنة قد لا يؤدي إلى نتائج مرغوباً بها باتجاه تحسين الأداء للإقتصاد العراقي.

٣- فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

للباحث :بن موسى حسان ، جبارة مراد ، ٢٠٢٢

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس الاستدامة المالية من خلال فعالية السياسة المالية في الجزائر ومدى تطبيق قواعد الانضباط المالي، بتحليل علاقة التناظر بين النفقات والإيرادات ولمعرفة العلاقة بين الانضباط المالي والإيرادات الحكومية، وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتباطئة (ARDL) ، بالإضافة إلى اختبار السببية طويلة الأجل وفق طريقة جرانجر وذلك لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين النفقات والإيرادات. وقد بينت النتائج عن وجود استدامة مالية ضعيفة في الجزائر، كما أنه لم تتمكن اختبارات السببية من التأكيد عن وجود سببية واضحة بين النفقات والإيرادات في الأجل الطويل نتيجة عدم مسايرة الإيرادات للزيادة المستمر في النفقات العامة، وقدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات لتفعيل دور السياسة المالية والاتجاه نحو تحقيق الاستدامة المالية.

4- Consolidation The Investment Effect of Fiscal Silvia Albrizio and Stefan Lamp .2014 .researcher

طبقت هذه الدراسة على عينة في الاقتصاد الألماني للفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٠) وكان الهدف منها توضيح العلاقة بين الإستثمار الخاص والإنضباط المالي من خلال

التعرف على ما تتركه التعديلات الضريبية من أثر على الإستثمار الخاص المحقق والمخطط، كما تناولت الدراسة العلاقة بين الإنضباط المالي ودرجات الثقة التي يمتلكها أصحاب المشاريع الإستثمارية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو إن زيادة معدل الضرائب بمقدار (١%) تؤدي إلى إنخفاض الإستثمار المخطط بمقدار (٤%) في القطاع الإنتاجي، كما بينت هذه الدراسة إن الضرائب على الدخل والضرائب على السلع الإستهلاكية تؤثر سلباً على الإستثمار بسببه إنخفاض الدخل الشخصي وما ينتج عنه من إنخفاض في الحجم الكلي للإدخار الذي يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- مفهوم الانضباط المالي:

مفهوم الإنضباط المالي هي قدرة وكفاءة أصحاب القرار المالي في تذليل المخاطر التي تهدد سلامة وأمان عملياتها المالية في المدة الطويلة الأجل وللإنضباط المالي صفتين رئيسيتين هما^(١):

الاولى: ينظر للإنضباط المالي من خلال دراسة موازنات لسنوات متعددة أي إن الإنضباط لا يقاس على مستوى موازنة سنة واحدة فقط بل يمتد لسنوات عديدة ومتتالية.

الثانية: يعتبر الانضباط المالي آلية للوصول إلى الاستقرار المالي وكذلك آلية للحفاظ على أمان وسلامة المالية العامة للدولة خلال الدورات الاقتصادية.^(٢) كما يجب ان الانضباط المالي أن يحافظ سلطات الحكومية بصورة عامة على مواقفها المالية التي تتفق مع استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام له، وتحقيقاً لهذه الغاية فإنه لا بد من

¹⁾ Yilin HOU, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments, Public Administration: Challenges of Inequality and Exclusion Miami(USA), 2003, p: 3.

^(٢) احمد ابو بكر علي بدوي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ضبي، ٢٠١١، ص: ١٢-١٣.

تجنب الاقتراض المفرط وتراكم الديون. وتجنب الصدمات المعاكسة والتعامل معها ومع الضغوط المالية التي يمكن التنبؤ بها من خلال إنشاء وسائل الميزانية. ويرى الباحث ضرورة تحقيق السياسة المالية منضبطة وتجنب حدوث العجز المالي بمعدلات كبيرة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي^(٣).

٢.٢ - القواعد الأساسية لتحقيق الانضباط المالي

ويمكن تحديد مفهوم القواعد المالية بأنها عبارة "عن قيود عددية دائمة توضع على مجاميع الموازنة تحدد بأهداف رقمية يعبر عنها بمؤشر موجز للنتائج المالية من خلال تحديد المؤشر التشغيلي الذي تنطبق عليه بغية توجيه السياسة المالية"^(٤)، تعبر هذه القواعد عن الاسترشاد لتحقيق انضباط مالي في الإقتصاد الكلي في المدى المتوسط، وعادة ما تكون قيود عددية توضع على مجاميع الموازنة تحدد بأهداف رقمية يتم التعبير عنها من خلال مؤشرات تهدف إلى نتائج مالية ويمكن تناول هذه القواعد التي حددها صندوق النقد الدولي للإنضباط المالي وكما يأتي:-.

١- قاعدة الإنفاق: هذه القاعدة تضع حدا للإنفاق الجاري أو الإنفاق الكلي من حيث القيمة المطلقة أو معدلات النمو أو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة زمنية معينة تتراوح بين (٣ - ٥) سنوات، والتي بالإمكان توظيفها على نحو ملائم كوسيلة تشغيلية مطلوبة للتأثير على تقليل فجوة إنفاق الدين خصوصاً إذا

³⁾ Manmohan S. Kumar, Teresa Ter-Minassian, Promoting Fiscal Discipline, Same previous reference, p: 2.

^{٤)} Carlo Cottarelli, Fiscal Rule Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances, Prepared by the Fiscal Affairs Department, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2009, p: 4.

(*) معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تعرف أيضا باسم اتفاقية أو معاهدة ماسترخت هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينات. تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماسترخت الهولندية في ديسمبر ١٩٩١.

كانت متزامنة مع قاعدة توازن الموازنة وقاعدة الدين، عندها توفر وسيلة تنفيذية لتحقيق الإنضباط المالي الذي يتوافق مع إمكانية تحمل الديون^(٥).

٢- **قاعدة العجز** : تستهدف هذه القاعدة خفض عجز الموازنة إلى وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته وطبقاً لإتفاقية (ماستريخت) * للاتحاد الأوروبي التي تحدد الحد الأعلى للعجز في الموازنة العامة المسموح به لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي بحيث لا يتخطى نسبة (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يمثل هدف أساسي لتنظيم العجز في الموازنة العامة للوصول إلى تحقيق الإنضباط المالي^(٦).

٣- **قاعدة الدين**: الهدف من هذه القاعدة الوصول إلى حد آمن لإجمالي الدين العام وصولاً إلى مستوى يستطيع المجتمع تحمله دون حدوث آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي ، إذ اتضح لخبراء صندوق النقد الدولي إن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي يجب أن لا تزيد عن (٦٠%) لكن لا يمكن الاعتماد على هذه النسبة في تحديد نسبة مثلى للدين العام، علماً إن هذه النسبة تتباين بين البلدان وفقاً لاختلاف الكثير من المتغيرات والعوامل^(٧).

٤- **القاعدة الذهبية**: تعتبر من أكثر القواعد شيوعاً، وفق هذه القاعدة يسمح بالاقتراض فقط لأغراض التمويل الإستثماري العام والذي يدفع بدوره عجلة النمو

^(٥) عماد محمد علي العاني، السياسات المالية والتدخل الحكومي، الطبعة الأولى، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص: ٧٠.

^(٦) محمد السيد علي الحاروني، الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١ -

٢٠٠٩/٢٠١٠، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٩، العدد ١، معهد التخطيط

القومي، مصر، القاهرة، ٢٠١١، ص: ١٠.

^(٧) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٤٠٩.

الاقتصادي وبالتالي تحسين الإنتاج الكلي^(٨)، بمعنى إن الاقتراض يجب أن يقتصر وفق هذه القاعدة على المجالات الاستثمارية ولا يذهب أي جزء منه للمجالات الاستهلاكية، إذ إن عبء الإنفاق العام لابد أن يتوزع بين الأجيال فليس من العدالة أن يتحمل الجيل القادم أعباء سداد الديون، وبما إن القاعدة الذهبية هي رديف لما يعرف بقاعدة الاستثمار المستدام فهي تعمل على تحقيق ذلك^(٩).

إن اتباع هذه القواعد يفضي إلى تحقيق الإنضباط المالي والذي يعد أحد أهم مؤشرات الاستقرار والتي تساعد الحكومات للوصول إلى تحقيق الانضباط المالي مما يجعل وضع السياسة المالية على مسار مستدام طويل الأمد، لذا فإن الحكومة تلجأ الى اعتماد القواعد المالية لتحقيق جملة من الأهداف أهمها الآتي^(١٠):
أ- ضبط حجم النفقات العامة بما يتلاءم مع حجم الإيرادات العامة وعدم الإسراف والتوسع غير المبرر في الإنفاق والذي يؤدي إلى زيادة العجز وتراكم الدين العام.

ب- توفر سبل الدعم للمساواة بين الأجيال، بمعنى آخر عدم تحميل الأجيال المستقبلية تكلفة النفقات الحالية لكي لا يتحمل جيل المستقبل تراكم الديون الناتج عن الإفراط في الإنفاق الحالي.

ج- تعتبر القواعد المالية بمثابة مؤشر يساهم في مساعدة السياسة المالية على تحقيق الأهداف المنشودة بما في ذلك الإنضباط المالي، إذ إنها تمثل قيد يربط بين القرارات التي تتخذها السياسة المالية وبين المتغيرات الكلية في الاقتصاد.

^(٨) عماد محمد علي، محمد شهاب احمد، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط المالي والواقع المالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٥، العدد ٦٢، ٢٠١٨، ص ١٠٩-١١٠.

^(٩) George Kopits, Steven Symansky, Fiscal Policy Rules, Occasional paper International Monetary Fund, No. 162, Publication Services 700 19th Street, N.W, Washington, D.C.20431, USA, 1998, p: 24.

^(١٠) عماد محمد علي العاني، السياسات المالية والتدخل الحكومي، مصدر سابق، ص: ٦٧-٦٨.

د- التنبؤ بمشكلات الموازنة العامة بغية رصد المعالجات الضرورية التي تكون كفيلة بإصلاحها، فضلاً عن منح إمكانية التخطيط للموازنة العامة لعدد من السنوات وليس لسنة واحدة، فمن خلال تطبيق الإنضباط المالي نحصل على التخطيط المنظم للموازنة العامة.

هـ- معالجة العجز المالي الحكومي وصولاً لتحقيق الاستقرار المالي ، إذ يمنح السياستين المالية والنقدية القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والحد من الضغوط التي تسببها الأزمات الاقتصادية، فضلاً عن الحد من المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة، وتعزيز الإستدامة المالية وإيجاد العلاج الشافي لمشكلة عدم القدرة على سداد الدين العام^(١١).

٣.٢- مفهوم الاستقرار النقدي

يعد الاستقرار النقدي من الأهداف الهامة التي تسعى السلطة النقدية من خلال تطبيق سياستها النقدية الملائمة للوضع الاقتصادي السائد، ويكتسب الاستقرار النقدي أهميته كونه يعكس الوضع الاقتصادي الكلي وكذلك يعد الاستقرار النقدي من ركائز المهمة التي تساعد في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وان هذه الاستثمارات تعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي^(١٢) . وكذلك يعرف الاستقرار النقدي انه يحافظ على ثبات القوة الشرائية بشكل نسبي أي يساعد المستثمرين المحليين في المحافظة على استقرار اسعارهم منتجاتهم ومن ثم استقرار في معدل ارباحهم التي يحققونها^{١٣} .

¹¹- Jack Rabin, Glenn L. Stevens, Handbook of Fiscal Policy, Marcel Dekker, Inc. New York, Basel, 2002, p: 1759.

^{١٢}) ايه علاء الدين عبد الهادي ، صبحي حسون عباس ، اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ٧٣ ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٣٤ .

^{١٣}) افتخار محمد مناحي ، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧ ، الجامعة العراقية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الإدارية العراقية ، المجلد ٢، العدد ١ ، ٢٠١٨ ، ١٨٦.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- تحليل قواعد الانضباط المالي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

يوضح الجدول (١) لنا فيه نسبة القواعد المالية المسموح بها حسب معاهدة ما سترخيت للاتحاد الأوروبي وضعت الحد الأقصى ان يكون الدين اقل من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي مع وجود نسبة العجز في الموازنة العامة لا تتجاوز ٣% من الناتج المحلي الإجمالي .

بخصوص قاعدة النفقات العامة نلاحظ من خلال الجدول (١) ان المدة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٣ كانت النسب اقل من ١٠٠% نسبة النفقات العامة الى الإيرادات العامة ، أي تساعد ضبط النفقات العامة بحدود الإيرادات العامة والتي بلغت من (١٠٠.٠٦%) الى (١١٣.٩٥%) وتعد هذه النسب تجاوزت نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة والتي كانت محدد ١٠٠% ويعود ذلك نتيجة ارتفاع اسعار نفط الخام مما أدى الى ارتفاع حجم الإيرادات النفطية.

اما من عام ٢٠١٤ الى ٢٠١٦ انخفضت القاعدة النفقات العامة من (٩٥.٥٦) الى (٧٣.٠٦%) وتعد هذه نسبة اقل من ١٠٠% بمعنى تجاوزت النفقات العامة حدود الإيرادات العامة ويعود ذلك بالدرجة الأساس الى انخفاض الحاد المفاجئ في أسعار النفط الخام مما انعكس ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية وكذلك سيطرة عصابات الإرهابية(داعش) على بعض المناطق والمنافذ الحدودية

بعد ذلك ارتفعت النفقات العامة الى (١٣١.٧٧%) عام ٢٠١٨ ويعود ذلك الى ضبط النفقات العامة بحدود الإيرادات العامة وتجاوزت هذه نسبة ١٠٠% نتيجة زيادة الإيرادات العامة الى النفقات العامة ويعود الى ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط الخام.

اما خلال الأعوام ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بلغت قاعدة النفقات العامة (٩٦.٢٨% ، ٨٣.٠٧%) أي تجاوز حجم النفقات العامة الإيرادات العامة ويعود ذلك بسبب انتشار جائحة كورونا كوفيد ١٩ العالم برمته نهايته عام ٢٠١٩ والامر الذي أثر

سلبا على الاقتصاد العالمي وأدى الى أزمة خانقة في الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض حاد في أسعار النفط عالمي مما بسبب انخفاض الطلب عليه اما في الأعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢ ارتفعت قاعدة النفقات العامة الى (١٠٦.٠٦، ١٣٨.٢٥) ويعود ذلك لتجاوز حجم الإيرادات العامة حجم النفقات العامة
اما بخصوص قاعدة عجز الموازنة يوضح لنا الجدول ان الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ ارتفعت نسبة الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي الى (٢٠.٩%، ٨.٧%) وهي أعلى من نسبة المحددة الأمثل ٣% حسب معاهدة ماستريخت نتيجة تحقق فائضة في الموازنة مقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي
اما من عام ٢٠١٢، ٢٠١٦ تجاوزت قاعدة عجز الموازنة الحدود الآمنة أذ بلغت من (٣.١%-) الى (٠.٨٦%) وهي أدى من نسبة المثلى ٣% ويعود ذلك نتيجة ارتفاع حجم النفقات العامة على الرغم من ارتفاع حجم الإيرادات خلال الأعوام (٢٠١٦، ٢٠١٢).

اما في الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ ارتفع قاعدة عجز الموازنة نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة وهي صدمة خارجية انخفاض أسعار النفط وصدمة داخلية سيطرة العصابات إرهابية على المنافذ الحدودية ومما ترتب عليه زيادة النفقات الحكومية العسكرية على حساب الإيرادات العامة .
اما من ٢٠١٧ الى ٢٠١٨ حققت الفوائض المالية (١٠.١، ٥.١) وكانت ضمن النسب المعيارية المقبولة نتيجة الوفرة المالية المتوفرة ويعود ذلك الى تعافي أسعار النفط الخام وهذا مما أدى الى ارتفاع الإيرادات النفطية فكان حجم الإيرادات اكبر من حجم النفقات العامة اما في الأعوام 2019، ٢٠٢٠ ارتفع عجز الموازنة الى ١.٥٦%- ، ٦.٤٨%- كانت فيها النسبة سالبة التي تأثرت بشكل مباشر بسبب انتشار فيروس كورونا كوفيد ١٩ في العالم برمته نهايته عام ٢٠١٩ والامر الذي أثر سلبا على الاقتصاد العالمي وأدى الى أزمة خانقة في الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض حاد في أسعار النفط عالمي مما بسبب انخفاض الطلب عليه اما في الاعوام ٢٠١٢١ ،

٢٠٢٢ كانت النسب ضمن المؤشر المقبول نتيجة الوفرة المالية وتحقق نسب المسموح بها في الاستثمار أي بلغت (٤.٤٠ % ، ٥.٦٠ % نستج من ذلك ان العراق يعاني من سياسة مالية غير منضبطة نتيجة لعدم العمل بقواعد المالية المنضبطة التي تحكم حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة مما أدى الى تفاقم عجز الموازنة العامة التي تم تمويله من الديوان الداخلية وخارجية) **اما بخصوص قاعدة الدين العام** يوضح لنا الجدول ان نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحد المسموح به وهي اقل من ٦٠ % طيلة مدة البحث ماعدا عام ٢٠٢٢ كانت اكبر من الحد المسموح به (٦٥.٢٠ %) أي نستج من الجدول ان قاعدة الدين العام سجلت نسب مختلفة لكن دون النسبة الأمنة ٦٠ % حسب معاهد ماستريخت ماعدا سنة ٢٠٢٢ قاعدة الدين العام تجاوزت النسبة المعيارية والتي تبلغ ٦٠ % **اما بخصوص القاعدة الذهبية** نلاحظ من خلال الجدول (١) ان نسبة عجز الموازنة الى النفقات الاستثمارية تعد من اكثر القواعد انصافاً وعدالة بين الأجيال الحالية والايال القادمة من خلال تخصيص الديون للمشاريع الاستثمارية والبنى التحتية وبالتالي امكانية استفادة الأجيال القادمة من هذه المشاريع نلاحظ خلال المدة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٣ حققت الموازنة العامة فوائض مالية نتيجة تعافي أسعار النفط الخام بعد الازمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ وسجلت (٠.٢٥ % ، ٤٤.٩٩ %) وهذه النسب ضمن اطار القاعدة الذهبية والتي لم تزد عن النسبة ١٠٠ % وتعد هذه النسب المخصصة للأنفاق الاستثماري من الاقتراض ماعدا عام ٢٠١١. بلغت الفوائض المالية ١٥٥.٦٦ % وهي تجاوزت النسبة المحددة ضمن معاهدة ماستريخت. اما من ٢٠١٤ الى ٢٠١٦ كان العجز من حصة الموازنة العامة وعليه فان النسبة المحددة للأنفاق الاستثماري من الاقتراض هي (٣٧.٣٨ % ، ٣٠.٠٤ % - ، ٩١.٤٦ %) وتعد هذه النسب لم تخرج عن اطار القاعدة الذهبية ولم تزد عن نسبة ١٠٠ %

بعد ذلك ارتفعت القاعدة الذهبية الى (١٦٧.٨٦%) عام ٢٠١٧ وهي اعلى نسبة طيلة المدة البحث أي حققت فوائض المالية وتجاوزت النسبة ١٠٠% بعد ذلك تحول الفوائض المالية الى عجز خلال المدة ٢٠١٩ الى ٢٠٢٢ أي سجل العجز (١٥.٣٢%- ، ٧٤.٧٠%- ، ٨٩.٢١%- ، ٦٣.٢١%-) ويعود ذلك نتيجة زيادة النفقات العامة بمعدلات تفوق الإيرادات العامة فكانت النسب المخصصة من الاقتراض للأنفاق الاستثماري بالسالب.

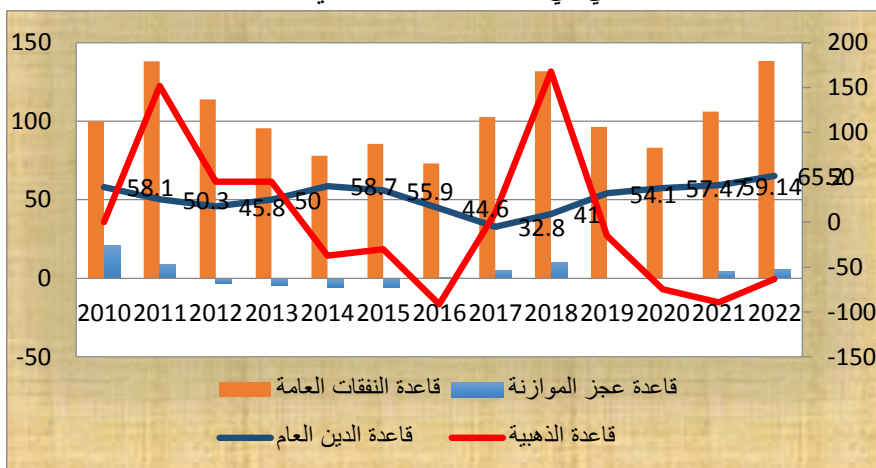
جدول (١)
قواعد الانضباط المالي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

السنة	قاعدة النفقات العامة	قاعدة العجز	قاعدة الدين العام	قاعدة الذهبية
	نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة ١٠٠%	نسبة حالة الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي ٣٠%	نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ٦٠%	نسبة حالة الموازنة الى النفقات الاستثمارية اقل من ١٠٠%
٢٠١٠	100.06	20.9	58.1	0.25
٢٠١١	138.15	8.7	50.3	151.66
٢٠١٢	113.95	-3.1	45.8	44.99
٢٠١٣	95.56	-4.6	50	45.11
٢٠١٤	77.89	-5.5	58.7	-37.38
٢٠١٥	85.55	-6	55.9	-30.04
٢٠١٦	73.06	0.8	44.6	-91.46
٢٠١٧	102.56	5.1	32.8	10.56
٢٠١٨	131.77	10.1	41	167.86
٢٠١٩	96.28	-1.56	54.1	-15.32
٢٠٢٠	83.07	-6.48	57.47	-74.70
٢٠٢١	106.06	4.40	59.14	-89.21
٢٠٢٢	138.25	5.60	65.20	-63.21

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي للسنوات من ٢٠١٠ الى ٢٠٢٢

شكل (١)

قواعد الانضباط المالي في تعزيز الاستقرار النقدي للمدة ٢٠٢٢-٢٠١٠



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد بالبيانات الجدول (١).

٢.٣ - تطور عامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠٢٢-٢٠١٠

يعد معامل الاستقرار النقدي من المقاييس المهمة التي توضح لنا ان كان اقتصاد يتمتع باستقرار النقدي اما لا ويتم ذلك من خلال تقسيم معدل نمو السيولة المحلية على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ، فاذا كان معامل الاستقرار النقدي يساوي واحد فهذا يعني وجود استقرار النقدي أي يتحقق استقرار في الأسعار وتلاشي معدلات التضخم اما اذا كان معامل الاستقرار النقدي اكبر من واحد فهذا يعني انعدام الاستقرار النقدي مع وجود ضغوط تضخمية اما اذا كان معامل الاستقرار النقدي اقل من واحد فهذا يعني انعدم الاستقرار النقدي مع وجود ضغوط انكماشية . نلاحظ من خلال الجدول (٢) ان معامل الاستقرار النقدي قد بلغ (١.٥٦) عام ٢٠١٠ وهو اكبر من واحد وهذا يعني وجود ضغوط تضخمية اما في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢ كان معامل الاستقرار النقدي اقل من الواحد الصحيح ويعزى ذلك الى ان الاقتصاد العراقي كان يعاني من الركود الاقتصادي وذلك لان معدل نمو السيولة المحلية اقل بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ثم عادة بالارتفاع معامل الاستقرار النقدي

الى ان بلغ ٢٠.٨١ عام ٢٠١٣ ويعود ذلك نتيجة الإجراءات التوسعية التي اتخذتها السلطة النقدية فضلاً عن زيارة الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي . مما انعكس ايجابياً على السيولة المحلية (M2)

بعد ذلك انخفض معامل الاستقرار النقدي في الأعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ دون الواحد الصحيح الى (٢٠.٢٥، -٠.٤١) ويعزى ذلك نتيجة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة انخفاض أسعار النفط الخام وسيطرة عصابات إرهابية على بعض المنافذ الحدودية وهذا مما اثر على الاقتصاد العراقي في تلك الفترة وظهرت ضغوط انكماشية . اما في عام ٢٠١٦ ارتفع معامل الاستقرار النقدي الى (٨.٩٦) ويعود ذلك نتيجة نمو السيولة المحلية بنسبة اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

اما من ٢٠١٧ الى ٢٠٢٢ اخذ معامل الاستقرار النقدي بالتذبذب الى ان بلغ (٠.٧٥) عام ٢٠٢٢ وهي اقل من واحد صحيح وهذا يعني وجود ضغوط انكماشية وفقدانه الى الاستقرار النقدي ، ونستنتج من ذلك لم يكن هناك استقرار نقدي طيلة المدة البحث إذ إن عدم التناسق بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي الى اختلال التيار النقدي وتيار العرض من السلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر.

جدول (٢)

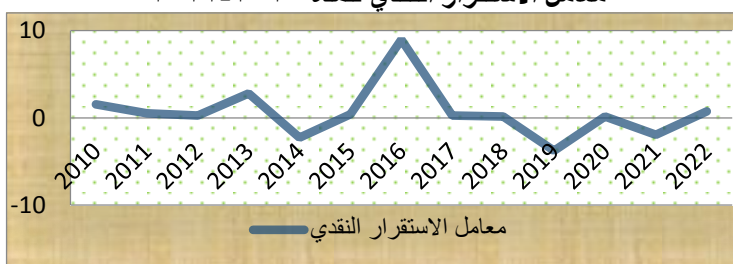
تطور معامل الاستقرار النقدي للمدة ٢٠٢٢-٢٠٢١

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	عرض النقد الواسع	معدل نمو السيولة المحلية %	معامل الاستقرار النقدي
2010	134,800.60	21.11	51,612.00	32.89	1.56
2011	185,749.70	37.80	61,690.60	19.52	0.52
2012	218,032.20	17.38	64,722.40	4.91	0.28
2013	232,497.20	6.63	76,768.50	18.61	2.81
2014	228,490.90	-1.72	79,750.30	3.88	-2.25
2015	171,136.00	-25.10	71,512.10	-10.33	0.41

2016	172,478.70	0.78	76,536.70	7.03	8.96
2017	187,534.40	8.73	78,426.60	2.47	0.28
2018	227,511.70	21.32	80,702.80	2.9	0.14
2019	222,434.10	-2.23	87,513.10	8.44	-3.78
2020	137,085.70	-38.37	82,581.40	-5.64	0.15
2021	207,691.60	51.50	96,470.00	-99.88	-1.94
2022	264,182.20	27.20	116,060.00	20.3	0.75

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي للسنوات من ٢٠١٠ الى ٢٠٢٢

شكل (٢)
معامل الاستقرار النقدي للمدة ٢٠٢٢-٢٠١٠



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (٢)

٣.٣- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية وخلوها من جذر الوحدة هناك عدد من الاختبارات مثل اختبار ديكي فولر DF وديكي فولر المطور ADF واختبار فيليبس-بيرون PP . وعادة ما يتم الاعتماد على ADF و PP في الكشف عن جذر الوحدة .والجدول التالي يوضح اختبار الاستقرارية للسلاسل المدروسة.

جدول (٣)

نتائج اختبار الاستقرار للمتغيرات قواعد الانضباط المالي والاستقرار النقدي

Variables	Level		1 st Difference	Critical value				
	ADF test	Prob	ADF test	Prob	1%	5%	10%	test Equati on
Overhead control rule	----		-3.00721	0.0069	-2.81674	-1.98231	-1.60114	N o n e
Budget deficit rule	-3.64588	0.0018			-2.79215	-1.97773	-1.60207	N o n e
Public debt base			-3.819048	0.0015	-2.65412	-1.85627	-1.61512	N o n e
Golden rule			-4.38124	0.0005	-2.79215	-1.97773	-1.60207	N o n e
Monetary stability	-3.40673	0.00027	-5.18624	0.0001	-2.79215	-1.97778	-1.60207	N o n e
Variables	P-P TEST	Prob	p-p test	Prob	1%	5%	10%	
Overhead control rule			-4.58741	0.0000	-2.6.2794	-1.94611	-1.613398	N o n e
Budget deficit rule	-3.68823	0.0051			-2.77192	-1.97402	1.60292-	
Public debt base			-2.01230	0.0468	-2.79215	-1.97773	-0.60207	None
Golden rule			-5.00948	0.0003	-2.79215	-1.97773	-1.602.7	N o n e
Monetary stability	-2.99511	0.0055	-3.18425	0.0071	-2.602185	-1.94670	-1.613448	N o n e

باستخدام اختبار ADF و P.P test

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

نلاحظ من الجدول اعلاه ان هناك تباين في نتائج اختبار ADF و PP حيث نجد حسب اختبار فيليبس بيرون وديكي فولر ان المتغير التابع معامل الاستقرار النقدي استقر عند المستوى والفرق الأول في كل اختبارين اما المتغيرات المستقلة جميعها استقرت عند المستوى والفرق الأول ماعدا قاعدة النفقات العامة وقاعدة الدين العام استقرت فقط عند الفرق الأول وبمستوى معنوية اقل ٥% في كل اختبارين .

٤.٣- تقدير النموذج على وفق منهجية (ARDL)

١.٤.٣- قياس دور الانضباط المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢ باستخدام نموذج ARDL

جدول (٤)

قياس اثر الانضباط المالي في تعزيز استقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤ باستخدام نموذج ARDL

Dependent Variable: MONETARY_STABILITY_FACTOR				
Method: ARDL				
Date: 11/09/23 Time: 10:40				
Sample: 2011Q1 2022Q4				
Included observations: 48				
Dependent lags: 4 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): DEFICIT_RULE				
GOLDEN_RULE OVERHEAD_BASE PUBLIC_DEBT_BASE				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 2500				
Selected model: ARDL(4,1,1,4,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MONETARY_STABILITY_FACTOR(...)	0.900345	0.096800	9.301043	0.0000
MONETARY_STABILITY_FACTOR(...)	-0.059929	0.135229	-0.443171	0.6606
MONETARY_STABILITY_FACTOR(...)	-0.050968	0.135299	-0.376708	0.7089
MONETARY_STABILITY_FACTOR(...)	-0.206028	0.103857	-1.983775	0.0559
DEFICIT_RULE	0.277382	0.099999	2.773855	0.0092
DEFICIT_RULE(-1)	-0.200622	0.088116	-2.276801	0.0296
GOLDEN_RULE	0.089373	0.011195	7.982580	0.0000
GOLDEN_RULE(-1)	-0.105226	0.012529	-8.422693	0.0000
OVERHEAD_BASE	-0.501708	0.061705	-8.130789	0.0000
OVERHEAD_BASE(-1)	0.551666	0.071988	7.663358	0.0000
OVERHEAD_BASE(-2)	0.003530	0.039311	0.089790	0.9290
OVERHEAD_BASE(-3)	0.014187	0.038992	0.363849	0.7184
OVERHEAD_BASE(-4)	-0.040521	0.025511	-1.588412	0.1220
PUBLIC_DEBT_BASE	-0.173157	0.068880	-2.513901	0.0172
PUBLIC_DEBT_BASE(-1)	0.204912	0.072839	2.813218	0.0083
C	-3.543615	1.914012	-1.851407	0.0734
R-squared	0.955448	Mean dependent var	0.527500	
Adjusted R-squared	0.934564	S.D. dependent var	3.149901	
S.E. of regression	0.805756	Akaike info criterion	2.667130	
Sum squared resid	20.77577	Schwarz criterion	3.290864	
Log likelihood	-48.01112	Hannan-Quinn criter.	2.902840	
F-statistic	45.75097	Durbin-Watson stat	1.857223	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ١٣ Eviews

بعد اختبار السكون للمتغيرات المدروسة يتم الان تقدير نموذج (ARDL) لقياس اثر الانضباط المالي في تعزيز الاستقرار النقدي وكما مبين في الجدول اعلاه باعتبار ان المتغير تابع متمثل بالاستقرار النقدي ، (وان المتغيرات مستقلة متمثلة قاعدة

النفقات العامة ، قاعدة العجز ، قاعدة الدين العام ، قاعدة الذهبية وان فترات الابطاء المتلى هي (4,1,1,2) بناءً على قيم (Akaike) التي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار، و تحدد تلقائياً من قبل البرنامج، لذا ان الاختبارات الاحصائية توضح جودة النموذج من خلال قيمة معامل التحديد ($R^2=0.95$) ، بمعنى ان المتغيرات الداخلة متمثلة بقواعد الانضباط المالي في النموذج تفسر ما قيمته (٩٥%) من التغيرات التي تحدث في معامل الاستقرار النقدي اما القيمة المتبقية تعود الى عوامل غير داخلة في النموذج ، بينما DW بلغت ١.٨٥٧٢٢٣ وهذا ما يدل لا توجد مشكلة في الارتباط الذاتي بين قواعد الانضباط المالي و الاستقرار النقدي وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة F المحتسبة بلغت ٤٥.٧٥٠٩٧ وبمستوى ١% ، وهي أكبر من القيمة الجدولية وهذا يدل على جودة النموذج في التعبير على العلاقات قواعد الانضباط المالي والاستقرار النقدي والنموذج ذو معنوية إحصائية وتأثيره موضوعي وحقيقي

٢.٤.٣ - اختبار الحدود للتكامل المشترك : تقدير العلاقات قصيرة الاجل وطويلة الاجل

بعد انتهاء من تقدير النموذج على وفق منهجية ARDL نقوم اجراء اختبار الحدود (The bound test) للتأكد من وجود او عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وتتضح نتائج هذا الاختبار في الجدول (٥) للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين الانضباط المالي والاستقرار النقدي أي هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، لذا ظهر في الاختبار ان قيمة F المحتسبة والبالغة (١٩.٣٢٠٩١٣) هي اكبر من قيم الحد الأدنى والبالغة (٣.٨٤٥) و الحد لأعلى والبالغة (٥.١٥٠) عند مستوى ١% ولهذا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك وهذا ما يؤكد على وجود علاقات خطية طويلة الاجل بين الانضباط المالي ومعامل الاستقرار في الاجل الطويل

جدول (٥)

نتائج اختبار حدود التكامل المشترك ARDL Long Run Form and Bounds Test

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship

Number of cointegrating variables: 4

Trend type: Rest. constant (Case 2)

Sample size: 48

Test Statistic	Value
F-statistic	19.320913

Bounds Critical Values

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
45	2.402	3.345	2.850	3.905	3.892	5.173
50	2.372	3.320	2.823	3.872	3.845	5.150
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ١٣ Eviews

٣.٤.٣- تقدير العلاقة قصيرة الأجل : باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يوضح نموذج تصحيح الخطأ هناك علاقة تكامل مشترك قصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة فضلاً عن نموذج تصحيح الخطأ يقيس سرعة التكيف التي يقوم بها المتغيرات المستقلة لتصحيح الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى الأجل الطويل فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية هذ ما يدل على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات، ويبين لنا الجدول (6). أن معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ كانت قيمته سالبة ومعنوية وقد بلغت (٠.٤١- وبمستوى معنوية ١% أي توجد تكامل مشترك بين الانضباط المالي والمتغير تابع الاستقرار النقدي في الأجل القصير ، أي ان نسبة تصحيح الخطأ ٤١% من اختلال القصير الأجل من الفترة السابقة $(t-1)$ يمكن تصحيحها في المدة الحالية باتجاه توازن طويل الأجل ، أي ان الانضباط المالي بإمكانه يعالج ٤١% من الاختلالات التي تحدث في الاستقرار النقدي وهذا يعني ان الانضباط المالي يحتاج ما يقارب (٢.٤٣) أي يحتاج ما يقارب ستة اشهر وثلاثة واربعون يوم لعادة توازنه طبيعي

جدول (٦)

نموذج تصحيح الخطأ لقياس اثر الانضباط المالي في تعزيز الاستقرار النقدي للمدة

٢٠٢٠-٢٠١٠

Conditional Error Correction				
Dependent Variable: D(MONETARY_STABILITY_FACTOR)				
Method: ARDL				
Date: 11/09/23 Time: 10:50				
Sample: 2011Q1 2022Q4				
Included observations: 48				
Dependent lags: 4 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): DEFICIT_RULE				
GOLDEN_RULE OVERHEAD_BASE PUBLIC_DEBT_BASE				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 2500				
Selected model: ARDL(4,1,1,4,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MONETARY_STABILITY_FACTOR(-1)*	-0.416581	0.086285	-4.827947	0.0000
DEFICIT_RULE(-1)	0.076760	0.049855	1.545865	0.1320
GOLDEN_RULE(-1)	-0.016153	0.003225	-5.008410	0.0000
OVERHEAD_BASE(-1)	0.027154	0.012349	2.199968	0.0352
PUBLIC_DEBT_BASE(-1)	0.031755	0.030946	1.026140	0.3125
C	-3.543615	1.914012	-1.851407	0.0734
D(MONETARY_STABILITY_FACTOR(-1))	0.318928	0.089863	3.574514	0.0011
D(MONETARY_STABILITY_FACTOR(-2))	0.256996	0.097167	2.644880	0.0125
D(MONETARY_STABILITY_FACTOR(-3))	0.206028	0.103857	1.983775	0.0559
D(DEFICIT_RULE)	0.277382	0.099999	2.773855	0.0092
D(GOLDEN_RULE)	0.089373	0.011196	7.982580	0.0000
D(OVERHEAD_BASE)	-0.501708	0.061705	-8.130789	0.0000
D(OVERHEAD_BASE(-1))	0.022805	0.024458	0.932407	0.3581
D(OVERHEAD_BASE(-2))	0.026334	0.025377	1.037729	0.3072
D(OVERHEAD_BASE(-3))	0.040521	0.025511	1.588412	0.1220
D(PUBLIC_DEBT_BASE)	-0.173157	0.069990	-2.513901	0.0172
R-squared	0.850738	Mean dependent var	0.036654	
Adjusted R-squared	0.780772	S.D. dependent var	1.720900	
S.E. of regression	0.805756	Akaike info criterion	2.557130	
Sum squared resid	20.77577	Schwarz criterion	3.290864	
Log likelihood	-48.01112	Hannan-Quinn criter.	2.902840	
F-statistic	12.18925	Durbin-Watson stat	1.957223	
Prob(F-statistic)	0.000000			
* p-values are incompatible with t-bounds distribution.				

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ١٣ Eviews

٤.٤.٣ - الاختبارات القياسية التشخيص

تستخدم هذه الاختبارات للتأكد من اجتياز المشاكل القياسية في النموذج ام لا من خلال الاتي :

١.٤.٤.٣ - اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Breusch –Godfrey

Correlation LM Test

يشير الجدول ادناه (٧) نتائج النموذج معنوية من الناحية الإحصائية من خلال ملاحظة قيم الاختبارات ومطابقتها للواقع الاقتصادي ، يتم التوجه نحو إجراء اختبارات التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية ، أذ بينت النتائج بأن النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Breusch –Godfrey Correlation LM Test أذ بلغت قيمة (٠.٨٦٥٥٩٥) prob.chi-squaer وكما هو موضح في الجدول (٧) وهي أكبر من (٥%) أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي غير مرتبطة ارتباطاً ذاتياً.

جدول (٧)

مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.097599	Prob. F(2,30)	0.9073
Obs*R-squared	0.310296	Prob. Chi-Square(2)	0.8563

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ١٣ Eviews

٢.٤.٤.٣ - اختبار مشكلة التجانس

يشير الجدول لا توجد مشكلة تجانس التباين نجد أن قيمة Prob chi-squaer بلغت (٠.٦١١٤) وهي أكبر من مستوى معنوية (٥%) وعليه نفرض فريضة العدم التي تنص على عدم تجانس التباين البواقي النموذج المقدر ونرفض فرضية البديلة التي تؤكد على تجانس تباين البواقي وكما هو موضح في الجدول (٨) .

جدول (٨)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين (ARDL)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.248508	Prob. F(1,45)	0.6206
Obs*R-squared	0.258127	Prob. Chi-Square(1)	0.6114

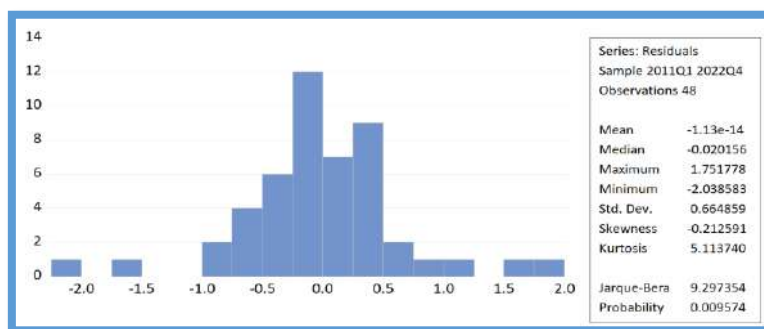
المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ١٣ Eviews

٣.٤.٤.٣ - اختبار توزيع الطبيعي لبواقي نموذج Histogram-Normality TEST

يوضح الشكل ادناه ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) قد بلغت (٩.٢٩٧٣٥٤) وهي اقل من مستوى معنوية (٥%) ولذلك علينا قبول فرضية البديلة التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي أنها موزعة توزيعاً طبيعياً

شكل (٣)

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج ARDL



المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ١٣ Eviews

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

- ١- من خلال البحث وتحليل التغيرات في بيانات إجمالي الدين العام نلاحظ ارتفاع معدل الدين العام الذي يرتبط بعلاقة طردية مع عجز الموازنة وهذا يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة مما يؤثر سلباً على حالة الإنضباط المالي
- ٢- إن إرتفاع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الإحتياجات النقدية من العملات الأجنبية والعكس صحيح، وبالتالي ظهور أثر الحالتين على الإنضباط المالي، وهذا يعني إن سعر الصرف ذات تأثير غير مباشر على عجز الموازنة بل إن تأثير سعر الصرف يكون ذات تأثير مباشر على الإحتياجات النقدية ومن ثم ينعكس ذلك الأثر على عجز الموازنة الذي يعكس حالة الإنضباط المالي وهذا يتفق مع مؤشر عجز الموازنة لبيان أثر هذين المتغيرين في الإنضباط المالي.

٣- نلاحظ عدم تحقيق الإنضباط المالي لأغلب السنوات خلال المدة البحث هو ناتج عن نمو حجم النفقات العامة بصورة أكبر من نمو حجم الإيرادات العامة، وهذا يعني إن أغلب سنوات البحث تعاني من عجز في الموازنة العامة وهو ما يعكس حالة عدم تحقق الإنضباط المالي للعيينة المختارة.

٤- عدم وجود تنسيق وترابط بين السياسة المالية والسياسة النقدية إذ إن توجهات السياسة المالية خلال المدة البحث (٢٠١٠ - ٢٠٢٢) كانت نحو زيادة الإنفاق الحكومي ولاسيما الإنفاق الإستهلاكي وهو مخالف لتوجهات السياسة النقدية التي سعت إلى تحقيق إستقرار إقتصادي.

٥- فيما يتعلق بالجانب الكمي نجد ان الانضباط المالي بإمكانه يعالج ٤١% من الاختلالات التي تحدث في الاستقرار النقدي وهذا يعني ان الانضباط المالي يحتاج ما يقارب (٢.٤٣) أي يحتاج ما يقارب ستة اشهر وثلاثة واربعون يوم لعادة توازنه طبيعي حسب نموذج تصحيح الخطأ

٢.٤- التوصيات

١- يجب تقليل الهدر المالي والانفاق غير المبرر وخاصة في جانب الانفاق الاستهلاكي والعمل على استخدام النفقات الاستثمارية بكفاءة من اجل تحفيز القطاعات الاقتصادية وتزايد تراكم الراس المال الثابت سواء في البنية التحتية او زيادة الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد

٢- ضرورة المحافظة على نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تتجاوز ٦٠% كقاعدة الدين العام لتحقيق الانضباط المالي فضلاً عن لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة ٣٠%

٣- لابد من العمل جاهداً على تنويع الاقتصادي العراقي اي تفعيل القطاعات الحقيقية والخروج من الاعتماد فقط على القطاع النفطي وذلك من خلال تشجيع وتنويع البنية الإنتاجية في الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

٤- ضروري ان يكون هناك تنسيق بين السياستين المالية والنقدية للحد من ظاهر التضخم فضلاً عن معالجة التضخم البنوي والمتصل بجانب العرض في الاقتصاد
٥- ان الاخذ بسياسة السعر الصرف المعوم كوسيلة للعودة الى سعر الصرف اكثر واقعية لا يكفي وانما يتطلب ان يكون السلطات النقدية ووسائلها للحفاظ على استقرار نسبي في سعر الصرف العملة الوطنية كان يتم انشاء صندوق الاحتياط النقدي من العملات الأجنبية يسمح لها بالتدخل عند الحاجة في سوق الصرف عن طريق الاحتياطي البيع والشراء لمنع التقلبات الواسعة في سعر الصرف وذلك لحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة الثقة بالعملة الوطنية ومكافحة ظاهرة الدولار

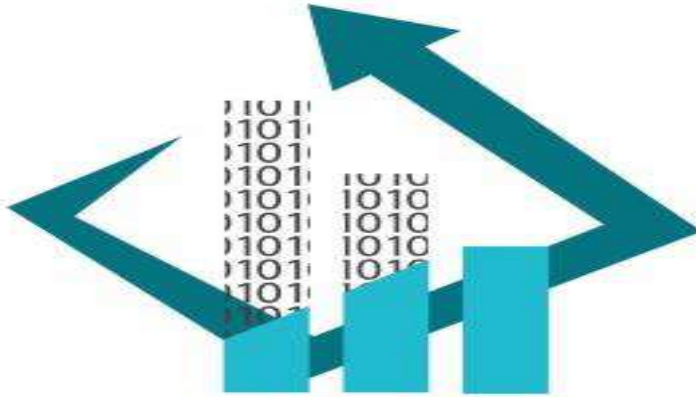
المصادر

- ١- حمد ابو بكر علي بدوي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠١١.
- ٢- افتخار محمد مناحي ، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧ ، الجامعة العراقية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الإدارية العراقية ، المجلد ٢، العدد ١ ، ٢٠١٨ .
- ٣- ايه علاء الدين عبد الهادي ، صبحي حسون عباس ، اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ٧٣ ، ٢٠٢٢ .
- ٤- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨
- ٥- عماد محمد علي العاني، السياسات المالية والتدخل الحكومي، الطبعة الأولى، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨.
- ٦- عماد محمد علي، محمد شهاب احمد، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط المالي والواقع المالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٥، العدد ٦٢، ٢٠١٨.

٧- محمد السيد علي الحاروني، الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر
٢٠٠١/٢٠٠٩ - ٢٠١٠/٢٠٠٩، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٩،
العدد ١، معهد التخطيط القومي، مصر، القاهرة، ٢٠١١

٨- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي للسنوات
٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢

- 1- Carlo Cottarelli, Fiscal Rule Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances, Prepared by the Fiscal Affairs Department, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2009.
- 2- George Kopits, Steven Symansky, Fiscal Policy Rules, Occasional paper International Monetary Fund, No. 162, Publication Services 700 19th Street, N.W, Washington, D.C.20431, USA, 1998
- 3- Jack Rabin, Glenn L. Stevens, Handbook of Fiscal Policy, Marcel Dekker, Inc. New York, Basel, 2002 .
- 4- Manmohan S. Kumar, Teresa Ter-Minassian, Promoting Fiscal Discipline, Same previous reference .
- 5- Yilin HOU, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments, Public Administration: Challenges of Inequality and Exclusion Miami(USA), 2003.



المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الثالث)
المالية العامة
تحديات الإصلاح
والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي
بغداد ٢٠ - ٢١ كانون الأول ٢٠٢٣

التوصيات

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الثالث)
المالية العامة تحديات الإصلاح والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي
وتحت شعار إصلاح المالية العامة طريقنا لتحقيق الازدهار الاقتصادي
بغداد ٢٠ - ٢١ كانون الأول ٢٠٢٣



المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الثالث)
المالية العامة تحديثات الإصلاح
والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي
بغداد ٢٠-٢١ كانون الأول ٢٠٢٣

التوصيات

- (١) اعادة النظر بإلغاء وزارة العلوم والتكنولوجيا لما له من اهمية في دعم التحول الرقمي ودعم وتطوير البنى التحتية التقنية بطريقة حديثة ومثلى .
- (٢) ضرورة تطبيق الحكومة الالكترونية في المنظمات والشركات التي تمارس الأداء الضريبي والكمركي بهدف تحسين مهامها وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين من الخدمة الضريبية سواء كانوا مكلفين أو شركات أعمال، فضلاً عن أن الحكومة الالكترونية تساعد في مكافحة الفساد المالي والإداري الذي قد يمارس في تلك المنظمات.
- (٣) على الشركات تطوير استراتيجيات محاسبة إدارية مرنة يمكنها التكيف مع التغييرات في القوانين واللوائح الضريبية والاستثمار في تقنيات رقمية يمكن أن تساعد المحاسبين الإداريين على تحسين كفاءتهم ودقة بياناتهم واتخاذ قراراتهم.
- (٤) مراجعة القواعد الضريبية الدولية لمواكبة رقمنة الاقتصاد على ان يكون هذا التغيير غير معوق للإبتكار الرقمي .
- (٥) اعتماد التكنولوجيا الرقمية الحديثة والربط الشبكي في الهيئة العامة للضرائب لتسهيل الإجراءات الضريبية للمواطنين ودعم انجازها والتقليل من الروتين والحد من حالات الفساد .
- (٦) استهداف العجز الاول في تقييم الأداء المالي ، كونه يعزل قرارات الانفاق عن التقلبات المستمرة لعائدات النفط الخام ، وبالتالي ضمان التوافق بين الاستدامة المالية طويلة الأمد في الاستفادة من الثروة النفطية .
- (٧) تحديد حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأن تكون ٢٥% كحد اقصى ولا يمكن تجاوزها باي حال من الاحول ، شريطة ان يستخدم الدين لتمويل الانفاق الاستثماري حصرا .
- (٨) تقيد الانفاق الحكومي وعدم السماح بزيادة حجم الانفاق عند زيادة المورد النفطي .
- (٩) ينبغي ان يكون الدين الخارجي من عدد من العملات الاجنبية وليس مركزا في عملة واحدة تجنباً للتغيرات في اسعار الفائدة فيمكن تنويع المحفظة الدين الخارجي لكي تكون بعملات الدولار واليورو والين الياباني.
- (١٠) ينبغي توزيع الدين العام على فترة طويلة من الزمن لكي تكون خدمة اقساطه وفوائده تتناسب مع القدرة على التسديد .
- (١١) التاكيد على اصدار السندات وبيعها للجمهور من اجل استقطاب مدخرات المواطنين والشركات ومن خلال المصارف الحكومية.

(١٢) العمل على تنويع الاقتصاد العراقي وذلك بتنمية القطاعين الزراعي والصناعي والذان يسهمان وبشكل كبير في الحد من الآثار السلبية لصددمات الناتج النفطي وبالتالي تخليص الاقتصاد العراقي من مفارقة لعنة الموارد .

(١٣) انشاء صندوق سيادي بالاعتماد على فائض ريع النفط أوقات الصدمات الإيجابية للناتج النفطي لاستعماله عند حصول الصدمات السلبية لتقليل حدة الصدمات على الاقتصاد العراقي .

(١٤) جذب الاستثمارات الأجنبية المتنوعة كبديل عن الاقتراض او الدين الخارجي لتحسين مستوى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(١٥) تبني سياسة مالية قادرة على توليد استثمارات محركة للعجلة الاقتصادية من خلال اعادة تخطيط اولويات الانفاق الاستثماري في القطاع الحقيقي.

(١٦) تفعيل القوانين الخاصة بالاستثمارات وزيادة الضمانات والمزايا التي تمنح للمستثمرين الاجانب وخلق حوافز من اجل استقطاب الشركات الاجنبية للاستثمار داخل العراق.

(١٧) تبني الاتجاهات الحديثة في اعداد الموازنة العامة للدولة وإعادة هيكلتها من خلال وضع الأسس للتحويل التدريجي نحو موازنة البرامج والأداء لضمان الأستدامة المالية وتقدير كفاءة الانفاق الحكومي .

(١٨) تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من جهة وزيادة الناتج المحلي والإجمالي من جهة اخرى من اجل التقليل من الآثار السلبية عن التضارب بين الادوات المالية .

(١٩) ضرورة قيام المصارف بوضع برامج تدريبية وتطويرية لكافة الكوادر والعاملين في المصارف من أجل تهيئتهم في كيفية استخدام هذه الخدمات الالكترونية.

(٢٠) تنفيذ المادة ٨ - اولا - ب من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل (ب. تنبؤات اقتصادية كلية محدثة ومؤشرات المالية العامة والافتراضات الرئيسية للموازنة التي تغطي سنة الموازنة ضمن خطة متوسطة المدى لـ (٣) (ثلاث سنوات او أكثر فيما يتعلق بتقديرات أسعار النفط والإنتاج وموارد تمويل الموازنة الأخرى وللمدى الملائم للأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة في العراق).

(٢١) تنفيذ المادة ٩ من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ التي تنص (تعد وزارة التجارة بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي خطة التجارة الخارجية ومناقشتها مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ورفعها إلى لجنة الشؤون الاقتصادية او ما يحل محلها في مجلس الوزراء لمناقشتها وتوحيدها مع مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية خلال شهر تموز من سنة إعداد الموازنة).

(٢٢) تطبيق نظام المعلومات المالية المتكامل (IFMIS) ونظام الخزينة الموحد.

(٢٣) ربط الرقم الشخصي في البطاقة الموحدة بدل الاسم الثلاثي في كل معاملات المواطنين.

Accounting & Financial Sciences Journal / Special Issue / December 2023

Accounting & Financial Sciences Journal

Ministry of Finance

Accounting & Financial Training Center

A specialized scientific journal issued by

Accounting & Financial Training Center

concerned with

**financial management, banking, insurance, accounting and
financial legislation**

Certified journal for scientific promotions purposes

Scientific Advisor : Prof. Dr. Mohammad Ali Al-Amiry

Editor in Chief : Prof. Dr. Haider Nima'a Al-Furaiji

Editorial Manager : Dr. Ahmed Jawad Al-Dahlaki

The Third Annual International Scientific Conference

**Public Finance Reform Challenges and Move Towards Digital
Economy**

Under the slogan

**Reforming Public Finances, is Our Way to Achieve Economic
Prosperity**

December 20-21

Accounting and Financial Sciences Journal

Editorial Board

- 1- Prof. Dr. Falah Hasan Thwaini / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 2- Prof. Dr. Falah Hasan Aday / Sharjah Finance Department / United Arab Emairit.
- 3- Prof. Dr. Al-Hadi Adam Mohammad Ebrahim / Head of Al Neelain University / Sudan.
- 4- Prof. Dr. Nagham Hussain Neama/Dean of College of Business Economics / Al Nahrain University.
- 5- Prof. Dr. Ahmed Hajoub / Moroccan Export Insurance Company / Morocco.
- 6- Prof. Dr. Salih Khalil Aloqda / Applied Science Private University / Jordan.
- 7- Prof. Dr. Assad Ghani Jihad Abid/ Director General of Administrative and Financial Department / Ministry of Higher Education & Scientific Research.
- 8- Associated Prof. Dr Mohammed Ahmed Abdulbaqi El-Khouli/ College of Management Sciences / Sadat Academy for Management Sciences/ Egypt.
- 9- Assist. Prof. Dr. Abduridha Lateef Jassim / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 10- Assist. Prof. Dr. Samir Abdul Sahib Yarra./ Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 11- Assist. Prof. Dr. Abdul kadhim Muhisn Queen / Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 12- Assist. Prof. Dr. Mohamed Elnair Mohamed Al Noor / College of Commercial Studies/ Sudan University of Science & Technology.
- 13- Assist. Prof. Dr. Gazia Hussaini / Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences /Al Shalif University / Algeria.
- 14- Assist. Prof. Saeed Abbas Mohammad Ali Merza/ Vice Chaimam of Iraqi Insurance Company Board Directors / Retired.
- 15- Assist.Prof. Hilal Muslim Hashim Al-Taana./ lecturer in Al-Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics / Retired.

Accounting and Financial Sciences Journal

Language & Correction Board

- 1- Assist. Prof. Dr. Samir Abbas Kadhim Karam / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 2- Lecturer Dr. Ali Assad Musa / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 3- Ekhlas Abdulzahra Ali / English language/ Accounting & Financial Training Center.
- 4- Noora Faiz Jasim / English language/ Accounting & Financial Training Center.

Design

Programmer / Hassan Falih Abdulrihman

The opinions in this journal are express the author point of views and not necessarily reflect the Accounting and Financial Training Center the opinions.

The journal is committed to preserving the intellectual property rights of the authors.

Deposit No. in National Library and Archive : 2442

ISSN : 2709-2852

Correspondence

E-Mail : afs@mos.gov.iq

Mobil : + 964 7901409233

Iraq – Baghdad – Hay Al-Mustansirya -District 504 , Avenue 1, Building No. 1

Web (MOF) site: <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx>

Web (AFTC) Site :

<https://www.ftc.mof.gov.iq/local/staticpage/view.php?page=mag>

Web (Iraqi Academic Scientific Journal):

<https://www.iasj.net/iasj/journal/363>